الجمعية الليبية
للمكتبات والمعلومات والأرشيف

المجلة الليبية للمكتبات والمعلومات والأرشيف

مجلة نصف سنوية محكمة متخصصة
تصدرها الجمعية الليبية للمكتبات والمعلومات والأرشيف

العدد 1 - يونيو/ 2014

صفحات مفقودة: 10، 23، 173، 174، 179، 180

الجمعية الليبية
للمكتبات والمعلومات والأرشيف

المجلة الليبية للمكتبات والمعلومات والارشيف

مجلة علمية محكمة نصف سنوية
تصدر عن الجمعية الليبية للمكتبات والمعلومات والأرشيف

السنة الأولى - العدد الأول

يونيو 2014

الاشتراك السنوي

- الأفـــراد: 10 د.ل
- المؤسسات: 20 د.ل

المراسلات باسم رئيس التحرير

ص ب 13657 جامعة طرابلس – ليبيا

هاتف 0297014317 -0913732871

بريد إلكتروني : Asma _Osta@ Hotmail .com

هيئة تحريــر المجلة

قواعـــد النشـــر

1- تقوم المجلة بنشر البحوث والدراسات المكتوبة بأسلوب علمي منهجي في مجال المكتبات والمعلومات والأرشيف ، على الا تكون قد سبق نشرها او قدمت للنشر في مطبوعات أخرى ، وغير منقلة من رسالة علمية .

2- تكتب الدراسات والبحوث باللغة العربية ، كما تقبل البحوث المكتوبة باللغة الإنجليزية شريطة تقديم مستخلص لها باللغة العربية.

3- تخضع البحوث والدراسات المقدمة للنشر للتقييم من قبل محكمين متخصصين تختارهم هيئة التحرير على نحو سري .

4- تنشر المجلة وثائق المؤتمرات والندوات العلمية ونتائجها في مجال المكتبات والمعلومات والأرشيف ، وكذلك مراجعات وعروض الكتب والرسائل الجامعية في مجال التخصص .

5- يجب التقيد بأساسيات البحث العلمي وقواعده وشكلياته من حيث أسلوب العرض والمصطلحات وتوثيق الهوامش وتدوين البيانات الببلوغرافية الكاملة لها ، على أن ترد الهوامش بأرقام مسلسلة غب المتن وفقاً لترتيب ورودها .

6- تقدم البحوث مطبوعة على وجه واحد من ورق (A4) مرقمة ترقيماً مسلسلاً مصحوباً بـ CD.

7- يجب الا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن 30 صفحة مطبوعة ، بما في ذلك صفحات الجداول والصور والرسومات وغيرها .

8- تقبل المجلة البحوث والدراسات المترجمة في مجال المكتبات والمعلومات والأرشيف ، شريطة توفير الدقة في الترجمة والأمانة العلمية في العرض ، ومصحوبة بصورة من النص الأصلي .

9- لا يحق لأصحاب البحوث والدراسات نشر المادة في أية مجلة أخرى ، كما لا يحق لهم استرجاعها سواءً قبلت للنشر أم لم تقبل .

المحتويـــــات

الافتتــــاحيــة

تُعد الجمعيات المهنية في مجال المكتبات والمعلومات في الدول المتقدمة وعدد من الدول النامية ، المتحدث الرسمي عن العاملين في المكتبات ومراكز المعلومات ، والمعبِّر عن أفكارهم وطموحاتهم ، كما تعمل على اعتماد الأقسام الأكاديمية في بلدانها وإرساء المعايير لها .

تهتم الجمعيات بمهنة المكتبات والمعلومات وهي مهنة القائمين على توفير وإتاحة المعلومات لطالبيها ، ولمن لهم حق الاستفادة منها ، فهي مهنة المهن باعتبارها تتعامل مع كافة تخصصات المعرفة ، وعلى الرغم من وجود تشابه واتفاق كبير في تحديد الأهداف لمختلف الجمعيات ، ومن بينها جمعيات المكتبات والمعلومات العربية ، إلا ان تحقيق الأهداف يختلف من جمعية إلى أخرى ، كما تختلف نشاطاتها وفقاً للمسئولين عليها ومدى تعاون المؤسسات الحكومية والغير الحكومية معها وتجدر الإشارة بأن أول جمعية للمكتبات تأسست في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1876م ، ولقد تأسست في الوطن العربي عدد من الجمعيات المهنية منذ سنة 1946م تحت مسمى الجمعية المصرية للمكتبات –واعيد إنشاءها سنة 1985م تحت مسمى الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات ، كما تأسست جمعية المكتبات اللبنانية سنة 1960م ، وجمعية المكتبات الأردنية سنة 1963 ، تم تلتها العديد من الجمعيات العامة والتخصصية ، إلا أن دور معظم هذه الجمعيات لا يزال محدوداً مقارنة بالجمعيات المهنية في عدد من الدول المتقدمة .

وتعد الجمعية الليبية للمكتبات والمعلومات والأرشيف والتي تأسست في 2012/02/25م من الجمعيات المهنية الحديثة والتي تتعلق رؤيتها باستشراق مجتمع معرفة متطور يعتمد على المعلومات والموروث الثقافي ، وتتلخص أهدافها في نشر الوعي المكتبي والمعلوماتي والوثائقي ، وتقديم المشورة العلمية والمهنية في مجال المكتبات والمعلومات والأرشيف ، علاوة على تدريب العاملين واقتراح المعايير وإعداد

الدراسات العلمية المتخصصة وعقد الندوات والمؤتمرات والملتقيات ، والمشاركة في الاتحادات والمنظمات العربية والعالمية وقد بذلت الجمعية جهوداً كبيرة منذ تأسيسها من خلال عقد عدد من الملتقيات وتنظيم المؤتمر السنوي لها وعقد عدد من الورش والدورات التدريبية في المجال ، ولا يتسع المجال لذكر ما تم تنفيذه والمستهدف لها .

يسّر الجمعية الليبية للمكتبات والمعلومات والأرشيف ، أن تقدم للقراء والباحثين والمتخصصين في مجال المكتبات والمعلومات والأرشيف والمثقفين في ليبيا والوطن العربي العدد الأول من مجلة الجمعية تحت مسمى " **المجلة الليبية للمكتبات والمعلومات والأرشيف** " آملين الاستمرار في إصدار الأعداد اللاحقة منها .

إننا لا ندعي الكمال في عملنا هذا ، ومن لا يعمل لا يخطئ ، وكلنا أمل في أن يستمر العطاء ، عطاء يليق بقراء هذه الدورية التي تعمل على تقديم أفضل الدراسات في مجال المكتبات والمعلومات ، ولهذا فإننا نرجو من الزملاء والزميلات أن يتفهموا حرصنا على نشر الدراسات التي تتقيد بالمنهجية العلمية الصحيحة ، والمادة العلمية المفيدة ، وأن يتعاونوا مع أعضاء هيئة التحرير ، حتى تخرج هذه المجلة بمظهر يليق بالجمعية وأعضاؤها كما أننا نرحب بكل نقد هادف من شأنه أن يطوّر المجلة .

في الختام يسرني باسم هيئة التحرير أن أتقدّم بجزيل الشكر والتقدير لكل من ساهم في إعداد ومراجعة وطباعة وتنسيق وإخراج العدد الأول من هذه المجلة .

والله ولي التوفيق

أ.د. محمد أحمد جرناز
المشـــرف العـــام

مدى تطبيق معايير إدارة الجودة في المكتبات الجامعية الأردنية من وجهة نظر العاملين فيها

د. عمـــــر محمد جــــرادات
رئيس قسم المكتبات والمعلومات
جامعة البلقاء –الأردن

المستخلـص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على مفهوم إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها بالمكتبات الجامعية الأردنية والتوصل إلى أسباب ودواعي ومبررات تطبيقها والعمل على بناء أداة قياس للتعرف على متطلبات التطبيق، والتحقق من صدق الأداة وقابلية تطبيقها في المكتبات الجامعية ويتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في مكتبات الجامعات الأردنية والبالغ عددها (29) جامعة ويبلغ عدد العاملين في هذه المكتبات (720) موظفا وموظفة.

تكونت عينة الدراسة من جميع العاملين في المكتبات الجامعية الأردنية الحكومية والخاصة في محافظة اربد وعددهم (162) موظفا وموظفة أظهرت نتائج التحليل الإحصائي التي قام بها الباحثون من أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة والمتمثلة في المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على أداة الدراسة ككل بجميع مجالاتها أن درجة تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في المكتبات الجامعية كانت (متوسطة) حيث بلغت اعلاها في مجال وعي العاملين بدرجة تقدير (متوسطة) وأدناها في مجال التدريب بدرجة تقدير (متدنية). ويعزو الباحثون هذه النتيجة إلى افتقار المكتبات الجامعية للمتخصصين في مجال إدارة الجودة وخاصة في مجال إدارة الجودة في المكتبات.

توصي الدراسة:

الاهتمام بتطوير المكتبات الجامعية من خلال الأخذ بنظام إدارة الجودة

صفحة مفقودة

التي يستند إليها في المزج بين الوسائل الإدارية الأساسية والجهود الابتكارية وبين المهارات الفنية المتخصصة، من اجل الارتقاء بمستوى الأداء والتحسين والتطوير المستمرين (الخطيب،2007).

أن التغير في المبادئ الاقتصادية والتقنية والاجتماعية والديموغرافية استدعى نشوء مطالب ملحة على الجودة وعلى فعاليتها حيث تشهد مجتمعاتنا العربية في الوقت الحالي كثيرا من التغيرات الملحوظة في شتى المجالات التي تفرض على منظماتها الإدارية تغيير أساليبها التقليدية في الإدارة وتبني المفاهيم الإدارية الحديثة، إذا ما أرادت تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية (الترتوري، الرقب، الناصر،2009).

ولما كان نجاح الإدارة يرتبط بكفاءة الإنتاجية لذا ظهرت إدارة الجودة (TQM) لتحقيق رفع الإنتاجية واستمرارية الجودة وأصبحت إدارة الجودة استراتيجية متكاملة لتطوير المؤسسات الإنتاجية الخدمية ومنها المؤسسات التعليمية لأنها إدارة تركز على أداء العمل بطريقه صحيحة وبأسلوب نموذجي ومثالي يتجنب تبذير الموارد أو سوء استغلالها ويقلل النزاعات بين العاملين ويرضي المستفيدين ويدعم الابتكار والتجديد (الموسوي، 2003).

وبما أن المكتبة الجامعية تحتل مكان القلب من الجامعة، لما لها من دور فعال وحيوي في إمداد الجامعة بمصادر التعلّم والتعليم والبحث العلمي، لتعينها على أداء رسالتها وتحقيق أهدافها، فإنه بدون مكتبة جيدة لن يكون هناك جامعة جيدة (الحناوي، 2008).

إذ تقوم المكتبات في العالم المتقدم بتطبيق أساليب الإدارة العلمية، من تخطيط وتنظيم وتقويم ومتابعة ورقابة، وغير ذلك معتمدة على النظم العلمية الحديثة ، وتحليل النظم بغية الوصول إلى امثل الأنماط في إدارة مواردها المتاحة لتحقيق أهدافها المبتغاة.

لذا فإن ما يميز وضع المكتبات ومراكز المعلومات في أي مجتمع هو أنها

تقع وسط بؤرة اي نشاط اجتماعي أو اقتصادي أو علمي أو ثقافي، في هذا المجتمع ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى وظائف المكتبات ومراكز المعلومات إذ أنها المؤسسات التي يوكل إليها أي مجتمع من المجتمعات وظيفة جمع وتنظيم وحفظ واسترجاع وبث المعلومات والمعرفة، وكذلك تدفق المعلومات والمعرفة بأسرع وأسهل الطرق من الجهات والأفراد التي تنتجها إلى الجهات والأفراد التي تحتاج إليها. لذا فإن المكتبات لا يمكن عزلها عن المعرفة بحكم أنها جوهر ما تقوم به، ولا عن المجتمع بحكم وقوعها في منتصفه وعلى ذلك تظل المكتبة من أكثر المؤسسات في المجتمع تأثرا باي تغير فيه (علي،2008).

وتعتمد الجودة الشاملة على مجموعة من المحاور من أهمها التخطيط الاستراتيجي والإدارة الرشيدة والحكم الديمقراطي ورضا العملاء والوصف الوظيفي للعاملين لتحسين الأداء في العمل والالتزام الكامل من جميع الأفراد وكذلك الأشخاص العاملين داخل المؤسسة الأم التابعة لها هذه المكتبات، ويتضح بذلك أن الجودة الشاملة مسئولية الجميع وليست مسئولية مجموعة من الفنيين والمختصين كما هو متبع في مبادئ الجودة النوعية.

وقد يظهر للبعض من علماء المكتبات أن هناك صعوبات كبيرة قد تواجه المكتبات ومراكز المعلومات في تطبيق مفهوم الجودة الشاملة بسبب حداثة هذا المفهوم على المؤسسات الخدمية أو البحثية غير الهادفة إلى الربح، بالإضافة إلى أن مفاتيح الجودة الشاملة هي مجموعة من المواصفات والمعايير المحددة والتي تحتاج إلى نظرة شاملة لابد من استيعابها لكافة الأفراد ذوى الحيثيات داخل مؤسسات المعلومات، ويرى الباحثون أن هذا قول مردود عليه حيث أنه بالرغم من أن المكتبات قد نشأت باعتبارها مؤسسات خدمية إلا أن التطور التقني قد لعب دوراً بارزاً في تخلي المكتبات عن هذا التقليد بدخولها في نطاق المؤسسات البحثية ذات الطابع التجاري من خلال منظومة تسويق خدمات المعلومات، وبالتالي بدأت المكتبات ومراكز المعلومات رغم كونها مؤسسات خدمية من الدرجة

الأولى في التخلص تدريجياً عن المفهوم القديم الحديث وإدراك أن هذه المؤسسات تحتاج إلى برنامج خاص للجودة الشاملة وذلك يتطلب دقة في التنفيذ وتهيئة المناخ المناسب لتفعيله.

وتتمثل الملامح الرئيسية لهذا البرنامج بتوفير مورد مالي يتعلق بتجهيز مبان مصممه علمياً لتناسب كافة العمليات الفنية والخدمات التي تحتاجها المكتبات، بالإضافة إلى تدريب للكوادر البشرية العاملة بها وتوفير التجهيزات اللازمة للمكتبات، وبالتالي ينبغي توفير بعض من هذه المتطلبات حتى تحصل المكتبات على مواصفات الجودة الشاملة بمشاركة الجميع في تفعيلها والارتقاء بها.

أهمية الدراسة:

إن المتتبع لفكرة جودة خدمات المكتبات ومراكز المعلومات يلاحظ أن الاهتمام بهذه الفكرة قديم جدًا قدم المكتبات نفسها وما تحويه من مصادر. وبمعنى آخر، فإن الاهتمام بجودة الخدمات والإقرار بأن على مقدمي خدمات المكتبات والمعلومات واجب دعم معايير المكتبات في عملية استخدام الطرق العلمية والأساليب الإحصائية الحديثة لتطبيق برامج إدارة الجودة، وكذلك في وضع المعايير الملائمة وتقويم مستويات الأداء والمحافظة على مستويات عالية من الأداء الإداري والفني من خلال تطبيق تلك البرامج.

لذلك تحاول هذه الدراسة التعرف إلى جودة الخدمات التي تقدمها المكتبات من خلال استقراء آراء العاملين فيها ، وذلك لأجل توفير قاعدة معلومات لإدارة المكتبات من خلال معرفة نقاط القوة والضعف فيها، وبالتالي اكتشاف مدى مراعاة المكتبات عند تصميم خدماتها للحاجات الفعلية للمستفيدين وتوقعاتهم وما مدى اختلاف المعايير التي تعتمدها المكتبات عن المعايير التي يهتم بها المستفيد. حيث يتوقع من هذه الدراسة:

1. أن تسهم في الوصول إلى فهم أفضل لواقع تطبيق مبادئ ونظم إدارة

الجودة الشاملة في مكتبات الجامعات الأردنية.

2. التعرف على وجهات نظر العاملين في هذه المكتبات تجاه إدارة الجودة ومعرفتهم لها وأهميتها بهدف المساعدة في إيجاد الفرصة لتحسين نظام الجودة وتطويره وصولاً إلى الجودة الشاملة.

أهداف الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على:

1. مقارنة مدى تطبيق أفراد عينة الدراسة لمعايير إدارة الجودة في مكتبات الجامعات الأردنية وفقاً للمتغيرات المستقبلية الآتية: الجنس، المؤهل العلمي، الخبرة، نوع الجامعة.
2. تزويد المهتمين والقائمين على مكتبات الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة بمدى تطبيق معايير إدارة الجودة للعمل على تعزيزها وتطويرها.
3. التعرف على مفهوم إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها بالمكتبات الجامعية.
4. التوصل إلى أسباب ودواعي ومبررات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المكتبات الجامعية.
5. بناء أداة قياس للتعرف على متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المكتبات الجامعية بالجامعات الأردنية، والتحقق من صدق الأداة وقابلية تطبيقها في المكتبات الجامعية.
6. التوصل لدليل مقترح لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في المكتبات الجامعية.

مشكلة الدراسة: لقد تبنت بعض المكتبات الجامعية الحكومية منها والخاصة نظام الجودة مدخلاً لتحسين العمل الإداري فيها وإجراءاته، ورغبة منها أيضا في الارتقاء بمستوى أداء الوحدات الإدارية والفنية لتقديم خدمات على قدر عالٍ من الجودة لجميع المستفيدين، مع مراعاة التطوير المستمر لهذه الخدمات كماً ونوعاً، كما ينسجم مع متطلبات هذه المكتبات وقوانينها مما رسمته من أهداف

وغايات تسعى جاهدة لتحقيقها من خلال وسائل وبرامج عديدة، من بينها إدارة الجودة الذي اخذ الاهتمام به يتزايد في السنوات القليلة الماضية في الأردن.

وبما أن تطبيق مواصفات الجودة الدولية يعد أسلوبا إداريا حديثا في الأردن، فان هناك عدداً محدوداً جداً من المؤسسات التي شرعت في تطبيقها ومن بينها وزارة التربية والتعليم وبعض الجامعات والكليات الحكومية والخاصة للارتقاء بمستوى خدمات أعلى لإرضاء المستفيدين (النجار، 2002).

وللتأكد من فعالية استخدام نظام إدارة الجودة في مكتبات الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة في تطوير اداء وحداتها الإدارية، وتقديم خدماتها للمستفيدين مما دفع الباحثين لإجراء هذه الدراسة الميدانية على هذه المكتبات.

أسئلة الدراسة:

السؤال الأول: ما درجة تطبيق معايير إدارة الجودة في المكتبات الجامعية الأردنية من وجهة نظر العاملين فيها عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$)؟.

السؤال الثاني: "هل يختلف تطبيق معايير إدارة الجودة فيها من وجهة نظر العاملين فيها باختلاف (التخصص) عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$)؟

السؤال الثالث: هل يختلف تطبيق معايير إدارة الجودة فيها من وجهة نظر العاملين فيها باختلاف (الجنس) عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$)؟

السؤال الرابع: هل يختلف تطبيق معايير إدارة الجودة فيها من وجهة نظر العاملين فيها باختلاف (عدد سنوات الخبرة)عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$) ؟

السؤال الخامس: هل يختلف تطبيق معايير إدارة الجودة فيها من وجهة نظر العاملين فيها باختلاف (المؤهل العلمي) عند مستوى الدلالة الإحصائية($\alpha=0.05$) ؟

السؤال السادس: هل يختلف تطبيق معايير إدارة الجودة فيها من وجهة نظر

العاملين فيها باختلاف (نوع الجامعة) عند مستوى الدلالة الإحصائية $(\alpha=0.05)$؟

التعريفات الإجرائية:

الجودة: مجموعة من الخصائص والمواصفات والمقاييس التي تلبي احتياجات محددة في أداء العمل الصحيح.

إدارة الجودة الشاملة: عرفها معهد الجودة الفيدرالي على أنها منهج تطبيقي شامل يهدف إلى تحقيق حاجات وتوقعات العاملين إذ يتم استخدام الأساليب الكمية من أجل التحسين المستمر للعمليات والخدمات(توفيق، 2003).ويمكن تعريفها أيضا على أنها منحى تنظيمي للإدارة يقوم على قيادة الإدارة العليا للنشاطات المختلفة المتعلقة بالتحسين المستمر للنوعية (الجودة)،كما يقوم على إشراك جميع العاملين في المؤسسة وجميع الدوائر فيها (الطائي، 2003).

معايير الجودة: مجموعة من القوانين والتعليمات التي وضعتها المؤسسة العالمية الأيزو للوصول إلى الجودة.

وتعّرف إجرائياً في هذه الدراسة بالدرجة الكلية والفرعية التي يحصل عليها المستجيبين .

الدراسات السابقة: اجرت (Johannsen,2000) دراسة بعنوان إدارة الجودة الشاملة في منظور إدارة المعرفة وهدفت إلى التعرف إلى التحليلات النظرية لإدارة الجودة الشاملة والنماذج المقترحة ووصفت إلى دراسة إدارة المعلومات وجودة الرقابة وإدارة الجودة الشاملة وعرضت نظريا أوجه التشابه والاختلاف بين إدارة المعلومات وإدارة المعرفة ثم اقترحت نموذج لإدارة المعرفة.

وجاءت دراسة جويلي (2002)بعنوان المتطلبات التربوية لتحقيق الجودة التعليمية وهدفت الدراسة إلى الكشف عن متطلبات تطبيق الجودة الشاملة في مجال التعليم ومعرفة المبررات التي تستدعي تطبيق الجودة في النظام التعليمي

ومن اجل تحقيق ذلك استخدمت الباحثة المنهج الوصفي الميداني وأشارت نتائج الدراسة إلى أن أهم متطلبات تحقيق الجودة تحديد الأهداف والأفكار وإشراك جميع الأطراف المستفيدة والتركيز على المناخ التعليمي والإدارة الواعية والتركيز على المخرجات والتأكيد على التحسين المستمر والتغذية الراجعة.

أما دراسة الموسوي (2003) بعنوان تطوير أداة لقياس إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي وذلك من خلال التحقق من صدقها وثباتها وقابليتها للتطبيق في المؤسسات التربوية وتوصلت الدراسة إلى بناء مقياس تضمن 48 فقرة موزعة على أربعة مجالات لإدارة الجودة في مؤسسات التعليم العالي وهي متطلبات الجودة والمتابعة وتطوير القوى البشرية واتخاذ القرار وخدمة المجتمع وأوصت الدراسة بتطبيق هذا المقياس في مؤسسات التعليم العالي بالمنطقة العربية.

وهدفت دراسة الشرقاوي (2003) إلى التعرف على إدارة الجودة الشاملة في مجال التعليم وواقع إدارة الجودة الشاملة في المدارس الثانوية العامة بمصر وأشارت النتائج إلى انخفاض إدارة الجودة الشاملة في المدارس الثانوية في مصر وأكدت الدراسة على الرجوع إلى الخبرة في معالجة الأمور المدرسية.

أجرى عباس (2005) دراسة بهدف التعرف إلى جودة الخدمات التي تقدمها المكتبات من خلال استقراء حاجات ورغبات العملاء وذلك على عينة مكونة من (238) مستفيدا من خدمات جامعة الملك عبد العزيز وذلك باستخدام مقياس (Servqual). وأظهرت النتائج إن مستوى جودة الخدمة التي تقدمها المكتبة موضع الدراسة منخفض مقارنة بتطلعات المستفيدين واختلاف توقعات المرتادين للمكتبة، حيث إنه في كل زيارة يحمل المستفيد توقعات جديدة مما انعكس على أن تكون المعايير والأبعاد التي يقيم على أساسها المستفيد جودة الخدمة الفعلية مختلفة باختلاف عدد مرات الزيارة. وأخيراً

اظهرت الدراسة بأن حالة الرضى والارتياح قد تحققت نسبيًا حيث أن 79.5٪ من العملاء المرتادين للمكتبة سوف ينصحون زملاءهم بزيارتها.

واجرت الغامدي (2006) دراسة هدفت إلى التعرف على مدى تطبيق مفاهيم إدارة الجودة الشاملة في المكتبات الجامعية وذلك على عينة بلغت (974) مستجيبا من العاملين والمستفيدين من الخدمات المقدمة في مكتبات جامعة الملك عبد العزيز وذلك على اداة من تصميم الباحثة. واظهرت النتائج ان مستوى تطبيق إدارة المكتبة الجامعية لمبادئ إدارة الجودة الشاملة كان مرتفعا وان رضى المستفيدين عن الخدمات المكتبية كان متوسطا. وان هناك فروقا ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الرتبة العلمية لصالح أعضاء هيئة التدريس مقارنة بالعاملين الإداريين. وفيما يتعلق بالطلبة أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائيا لصالح طلبة الدراسات العليا مقارنة بطلبة البكالوريوس في مستوى الخدمات المقدمة للطلبة. كما وأظهرت النتائج أن درجة التزام العاملين بتطبيق سياسات إدارة الجودة كان مرتفعا وكذلك أن مستوى التزام إدارة المكتبة بوضع نظام لتحسين العمل وحل المشكلات كان مرتفعا.

اجرى عبيد (2009) دراسة بعنوان تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة هدفت الدراسة إلى أهمية تطبيق بعض المحاور التي تتبناها إدارة الجودة الشاملة وعليه فعلى المكتبات ومراكز المعلومات ان تقوم بزيادة الوعي بأهمية تطبيق المعايير والمواصفات التي تحث عليها الجودة والعمل على وضع برامج خاصة لكل نوع من أنواع مؤسسات والمعلومات والعمل على تدريب كافة العاملين بتلك المؤسسات على مختلف الأقسام والإدارات التي ترتبط ارتباطا وثيقا في تطوير عمل المكتبات ومراكز المعلومات.

أما دراسة الخلايلة (2010) فقد هدفت إلى معرفة العلاقة بين الثقافة التنظيمية ودرجة ممارسة إدارة الجودة الشاملة في المكتبات الجامعية الحكومية

الأردنية وذلك على عينة مكونة من (321) موظفا وموظفة من العاملين في هذه المكتبات. وقد استخدمت الباحثة استبانتين إحداهما للثقافة التنظيمية والأخرى لإدارة الجودة الشاملة. وأظهرت النتائج أن درجة ممارسة إدارة الجودة الشاملة كانت متوسطة وان هناك ارتباط ذو دلالة إحصائية بين الثقافة التنظيمية ودرجة ممارسة إدارة الجودة الشاملة في المكتبات الجامعية.

وهدفت دراسة غفر (2010) إلى اهمية مؤشرات جودة الخدمات المكتبية ومدى تطبيقها في جامعة تشرين من وجهة نظر طلبتها، وكذلك التعرف إلى الفروق في وجهة نظر طلبة جامعة تشرين تبعاً لمتغيري (الكلية، والصف الدراسي). استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي، واشتملت العينة على (480) طالباً وطالبة من طلبة جامعة تشرين للعام الدراسي 2010/2009. ولتحقيق هدف البحث صممت استبانة احتوت (32) فقرة، افترض انها مؤشرات الجودة في الخدمة المكتبية. وأظهرت النتائج ان (54.37٪) من افراد العينة وافقوا على أن جودة المؤشرات المذكورة في الاستبانة مهمة جداً، مقابل (35.23٪) مهمة إلى حد ما، في حين ان (10.43٪) لم يوافقوا على اهمية هذه المؤشرات. ورأى (16٪) من أفراد العينة أن المؤشرات المذكورة متوافرة بدرجة عالية في جامعة تشرين، مقابل(40.24%)راوا انها متوافرة بدرجة متوسطة، و(43.78٪) راوا انها متوافرة بدرجة ضعيفة. كما أظهرت النتائج وجود فروق دالة بين الطلبة الجامعيين وطلبة الدراسات العليا، وبين الكليات.

مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في مكتبات الجامعات الأردنية والبالغ عددها (29) جامعة ويبلغ عدد العاملين في هذه المكتبات (720) موظفا وموظفة.

عينة الدراسة :تكونت عينة الدراسة من جميع العاملين في المكتبات الجامعية الأردنية الحكومية والخاصة في محافظة اربد وعددهم (162) موظفا وموظفة، والجدول (1) يبين توزيع أفراد عينة الدراسة وحسب متغيرات الدراسة

جدول(1) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة

المتغير	المستوى	العدد	النسبة
نوع الجامعة	حكومية	123	75.9
	خاصة	39	24.1
المؤهل العلمي	ثانوية عامة فاقل	36	22.2
	دبلوم+ بكالوريوس	108	66.7
	دكتوراه وماجستير	18	11.1
الخبرة	اقل من 5 سنوات	50	30.9
	من 5- اقل من 10 سنوات	60	37.0
	10سنوات فاكثر	52	32.1
الجنس	ذكر	115	71.0
	انثى	47	29.0
التخصص	متخصص في المكتبات	38	23.5
	غير متخصص في المكتبات	124	76.5
المجموع		162	100٪

حـــدود الدراسة:

الحدود المكانية: تقتصر هذه الدراسة على العاملين في المكتبات الجامعية الأردنية الحكومية والخاصة في محافظة اربد/ شمال الأردن.

الحدود الزمانية: الفترة الزمنية التي طبقت فيها هذه الدراسة هي الفصل الدراسي الثاني 2012/2011.

أداة الدراسة: استخدم الباحثون في هذه الدراسة، مقياسا على شكل استبانة من إعداد الباحثين ويبلغ عدد فقراتها (36) فقرة تمثل مدى تطبيق معايير إدارة الجودة في المكتبات الجامعية الأردنية من وجهة نظر العاملين فيها وفيما يلي وصفاً للمقياس:

صدق محتوى أداة الدراسة: تحقق الباحثون من صدق محتوى المقياس بعرضه على لجنة من المحكّمين المختصين في علم المكتبات والمعلومات والإدارة العامة والإدارة التربوية في جامعة اليرموك وجامعة البلقاء التطبيقية. مكونة من (10) أفراد حيث طلب منهم إبداء رأيهم في فقرات المقياس من حيث انتماء الفقرة للبعد الذي وضعت فيه، ومدى وضوح الفقرة من حيث اللغة، بالإضافة إلى سلامة الصياغة اللغوية للفقرة، وأي ملاحظات وتعديلات يرونها مناسبة. وفي ضوء اقتراحات المحكمين وآرائهم تمت إعادة صياغة بعض الفقرات لغوياً.

صدق البناء لأداة الدراسة: للتأكد من صدق بناء المقياس تم تطبيقه على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة، تكونت من (30) موظفا وموظفة؛ بهدف التحقق من صدق البناء للمقياس. وتم حساب معامل الارتباط المصحح (Corrected Item-Total Correlation) لارتباط كل فقرة من فقرات المقياس مع البعد الذي تنتمي إليه ومع المقياس ككل. حيث تم اعتماد معيارين للإبقاء على الفقرة في المقياس؛ ولا يكفي توافر احدهما دون الأخر، والمعياران هما: وجود دلالة إحصائية لارتباط الفقرة مع العلامة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه، وكذلك مع العلامة الكلية للمقياس. وأن لا يقل قيمة معامل ارتباط الفقرة مع العلامة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه، وكذلك مع العلامة الكلية للمقياس عن (0.20).

وبعد تطبيق المعيارين السابقين على جميع فقرات المقياس بصورته الأولية والمكون من (40) فقرة، تم استبعاد خمس من فقرات المقياس، وبذلك أصبح المقياس بصورته النهائية مكون من (36) فقرة، وذو ستة أبعاد.

ثبات أداة الدراسة: تم التحقق من ثبات أداة الدراسة بطريقتين:

الأولى: ثبات الإعادة (معامل الاستقرار): تم تطبيق المقياس على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة، تكونت من (30) موظفا وموظفة بطريقة الاختبار وإعادة الاختبار(Test–Retest) بفاصل زمني مدته أسبوعان، حيث تم حساب معامل الارتباط (بيرسون) بين التطبيقين للمقياس ككل وللأبعاد، وتراوحت قيمه لأبعاد المقياس ما بين (0.75- 0.83) وللمقياس ككل (0.91)، والجدول (2) يبين ذلك.

الثانية: ثبات الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا): تم حساب ثبات الاتساق الداخلي باستخدام معادلة كرونباخ الفا، حيث تراوحت قيمه لمجالات المقياس ما بين (0.79 - 0.87) وللمقياس ككل (0.89)، والجدول (2) يبين ذلك.

جدول (2) معاملات ثبات الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا) وللأداة ككل

المجال	معامل ثبات الإعادة	معامل ثبات الاتساق الداخلي (كرونباخ الفا)
تطبيق معايير مبادئ الجودة (مجال التطبيق)	0.79	0.80
التزام الإدارة العليا بتطبيق مبادئ إدارة الجودة (مجال التزام الإدارة)	0.75	0.87
تدريب العاملين في المكتبة (مجال التدريب)	0.79	0.84
تمكين العاملين من المشاركة في العملية الإدارية (مجال المشاركة)	0.83	0.79
وعي العاملين بإدارة الجودة (مجال وعي العاملين)	0.80	0.81
تطبيق معايير إدارة الجودة ككل	0.91	0.89

طريقة التصحيح:

تكونت أداة الدراسة من (36) فقرة موزعة على خمس مجالات، يضع

صفحة مفقودة

صلاحيتها لأغراض التحليل.

متغيرات الدراسة:

اشتملت الدّراسة على المتغيّرات الآتية:

- الجنس: وله فئتان (ذكر، انثى).
- التخصص: وله فئتان (متخصص في المكتبات، غير متخصص).
- الخبرة العملية: ولها ثلاث فئات (اقل من 5 سنوات، 5- 10 سنوات، اكثر من 10 سنوات).
- الدرجة العلمية: ولها ثلاث فئات (الثانوية العامة فما دون، الدبلوم والبكالوريوس، الدراسات العليا).
- نوع الجامعة ولها فئتان (حكومية، خاصة).
- **المعيار الإحصائي:**

لتفسير تقديرات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات الأداة، تم استخدام المعيار الإحصائي الآتي:

من 1.00 – اقل من 1.80	بدرجة متدنية جدا
من 1.80 – اقل من 2.60	بدرجة متدنية
من 2.60 – اقل من 3.40	بدرجة متوسطة
من 3.40 – اقل من 4.20	بدرجة عالية
من 4.20 – 5.00	بدرجة عالية جداً

المعالجة الإحصائية:

للإجابة عن أسئلة الدراسة تم استخدام المعالجات الإحصائية الآتية:

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- اختبار (ت) (t-test) لمجموعتين مستقلتين.
- تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA).
- اختبار شيفيه (Scheffe') للمقارنات البعدية.

نتائج الدراسة:

نتائج الدراسة المتعلقة بالسؤال الأول والذي ينص على: ما درجة تطبيق معايير إدارة الجودة في المكتبات الجامعية الأردنية من وجهة نظر العاملين فيها عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05)؟.

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات الأداة وعلى الأداة ككل والمتعلقة بتطبيق معايير إدارة الجودة في المكتبات الجامعية الأردنية، والجدول (3) يبين ذلك.

جدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات الأداة وعلى الأداة ككل والمتعلقة بتطبيق معايير إدارة الجودة فيها من وجهة نظر العاملين فيها مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

رقم المجال	الرتبة	المجال	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	درجة التقدير
5	1	وعي العاملين	3.25	.89	متوسطة
2	2	التزام الإدارة	2.98	1.03	متوسطة
1	3	التطبيق	2.85	1.09	متوسطة
4	4	المشاركة	2.28	1.08	متدنية
3	5	التدريب	2.06	.96	متدنية
تطبيق معايير إدارة الجودة ككل			2.68	0.63	متوسطة

* الدرجة الدنيا (1) والقصوى (5)

يتبين من الجدول (3) أن متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة على الأداة ككل والمتعلقة بتطبيق معايير إدارة الجودة فيها من وجهة نظر العاملين فيها (2.68) بانحراف معياري (0.63) وبدرجة تقدير متوسطة. كما يتبين أن المجال الخامس (وعي العاملين) جاء في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.25) بانحراف معياري (0.89) وبدرجة تقدير متوسطة. تلاه المجال الثاني (التزام

الإدارة) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (2.98) بانحراف معياري (1.03) وبدرجة تقدير متوسطة، أما المجال الثالث (التدريب) فقد جاء في المرتبة الخامسة والأخيرة بمتوسط حسابي (2.06) بانحراف معياري (0.96) وبدرجة تقدير متدنية.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني والذي ينص على: "هل يختلف تطبيق معايير إدارة الجودة فيها من وجهة نظر العاملين فيها باختلاف (التخصص) عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05)؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت) (t-test) لتقديرات العاملين في المكتبات الجامعية الأردنية على كل مجال من مجالات الأداة وعلى الأداة ككل وحسب متغير (التخصص)، والجدول (4) يبين ذلك.

جدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت) (t-test) لتقديرات العاملين في المكتبات الجامعية الأردنية (أفراد عينة الدراسة) على كل مجال من مجالات الأداة وعلى الأداة ككل وحسب متغير (التخصص)

البعد	التخصص	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
التطبيق	في المكتبات	43	2.51	1.12	-2.379	160	٭.019
	غير متخصص	119	2.97	1.06			
التزام الإدارة	في المكتبات	43	2.98	1.10	.011	160	.992
	غير متخصص	119	2.97	1.00			
التدريب	في المكتبات	43	2.23	1.13	1.360	160	.176
	غير متخصص	119	2.00	.89			
المشاركة	في المكتبات	43	2.30	.99	.129	160	.897
	غير متخصص	119	2.28	1.12			
وعي العاملين	في المكتبات	43	3.37	1.00	1.083	160	.281
	غير متخصص	119	3.20	.84			
الأداة ككل	في المكتبات	43	2.68	.41	-.077	160	.938
	غير متخصص	119	2.68	.34			

٭ ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية($\alpha = 0.05$)

يتبين من الجدول (4) وجود فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) بين متوسطي تقديرات العاملين في المكتبات الجامعية الأردنية على مجال التطبيق يعزى لمتغير (التخصص) ولصالح ذوي التخصص المكتبات. حيث كانت قيم "ت" أقل من مستوى الدلالة الإحصائية($\alpha = 0.05$).

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث والذي ينص على: " هل يختلف تطبيق معايير إدارة الجودة فيها من وجهة نظر العاملين فيها باختلاف (الجنس) عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05)؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت) (t-test) لتقديرات العاملين في المكتبات الجامعية الأردنية على كل مجال من مجالات الأداة وعلى الأداة ككل وحسب متغير (الجنس)، والجدول (5) يبين ذلك.

جدول (5)المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت) (t-test) لتقديرات العاملين في المكتبات الجامعية الأردنية (أفراد عينة الدراسة)على كل مجال من مجالات الأداة وعلى الأداة ككل وحسب متغير (الجنس)

البعد	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
التطبيق	ذكر	116	2.81	1.07	-.654	160	.514
	انثى	46	2.93	1.14			
التزام الإدارة	ذكر	116	3.04	1.09	1.337	160	.183
	انثى	46	2.80	.83			
التدريب	ذكر	116	2.09	.89	.512	160	.609
	انثى	46	2.00	1.14			
المشاركة	ذكر	116	2.33	1.09	.813	160	.417
	انثى	46	2.17	1.06			
وعي العاملين	ذكر	116	3.24	.88	-.126	160	.900
	انثى	46	3.26	.91			
الأداة ككل	ذكر	116	2.70	.36	1.070	160	.286
	انثى	46	2.63	.35			

❖ ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية($\alpha = 0.05$)

يتبين من الجدول (5) عدم وجود فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية

($\alpha = 0.05$)بين متوسطي تقديرات العاملين في المكتبات الجامعية الأردنية على جميع مجالات أداة الدراسة وعلى الأداة ككل يعزى لمتغير (الجنس). حيث كانت قيم "ت" أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية($\alpha = 0.05$).

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع والذي ينص على: " هل تختلف تطبيق معايير إدارة الجودة فيها من وجهة نظر العاملين فيها باختلاف (عدد سنوات الخبرة) عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05)؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات العاملين في المكتبات الجامعية الأردنية على الأداة ككل والمتعلقة بتطبيق معايير إدارة الجودة فيها وحسب متغير (عدد سنوات الخبرة)، والجدول (6) يبين ذلك.

يتبين من الجدول (6) وجود فروق ظاهرية في متوسطات تقديرات العاملين في المكتبات الجامعية الأردنية على كل مجال من مجالات الأداة وعلى الأداة ككل والمتعلقة بتطبيق معايير إدارة الجودة فيها وحسب متغير (عدد سنوات الخبرة)، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لتلك الفروق؛ تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، والجدول (7) يبين ذلك.

جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات العاملين في المكتبات الجامعية الأردنية على الأداة ككل والمتعلقة بتطبيق معايير إدارة الجودة فيها وحسب متغير (عدد سنوات الخبرة)

المجال	عدد سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التطبيق	اقل من 5 سنوات	50	2.66	.85
	من 5 - اقل من 10 سنوات	60	2.88	1.11
	من 10 سنوات فاكثر	52	2.98	1.26
	الكلي	162	2.85	1.09
التزام الإدارة	اقل من 5 سنوات	50	2.82	1.02
	من 5 - اقل من 10 سنوات	60	2.83	1.01
	من 10 سنوات فاكثر	52	3.29	1.00
	الكلي	162	2.98	1.03
التدريب	اقل من 5 سنوات	50	1.96	.83
	من 5 - اقل من 10 سنوات	60	1.88	.76
	من 10 سنوات فاكثر	52	2.37	1.21
	الكلي	162	2.06	.96
المشاركة	اقل من 5 سنوات	50	2.16	.96
	من 5 - اقل من 10 سنوات	60	2.27	.99
	من 10 سنوات فاكثر	52	2.42	1.29
	الكلي	162	2.28	1.08
وعي العاملين	اقل من 5 سنوات	50	3.04	.78
	من 5 - اقل من 10 سنوات	60	3.23	.96
	من 10 سنوات فاكثر	52	3.46	.85
	الكلي	162	3.25	.89
الأداة ككل	اقل من 5 سنوات	50	2.53	.29
	من 5 - اقل من 10 سنوات	60	2.62	.33
	من 10 سنوات فاكثر	52	2.90	.34
	الكلي	162	2.68	.36

جدول (7) نتائج تحليل التباين الأحادي لمتوسطات تقديرات العاملين في المكتبات الجامعية الأردنية على كل مجال من مجالات الأداة وعلى الأداة ككل والمتعلقة بتطبيق معايير إدارة الجودة فيها وحسب متغير (عدد سنوات الخبرة)

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
التطبيق	بين المجموعات	2.758	2	1.379	1.164	.315
	داخل المجموعات	188.384	159	1.185		
	المجموع	191.142	161			
التزام الإدارة	بين المجموعات	7.515	2	3.757	3.679	.027*
	داخل المجموعات	162.386	159	1.021		
	المجموع	169.901	161			
التدريب	بين المجموعات	7.222	2	3.611	4.039	.019*
	داخل المجموعات	142.161	159	.894		
	المجموع	149.383	161			
المشاركة	بين المجموعات	1.793	2	.896	.762	.469
	داخل المجموعات	187.146	159	1.177		
	المجموع	188.938	161			
وعي العاملين	بين المجموعات	4.547	2	2.274	2.973	.054
	داخل المجموعات	121.576	159	.765		
	المجموع	126.123	161			
الأداة ككل	بين المجموعات	3.976	2	1.988	18.817	.000*
	داخل المجموعات	16.796	159	.106		
	المجموع	20.772	161			

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية($\alpha = 0.05$)

يتبين من الجدول (7) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية($\alpha = 0.05$) بين متوسطات تقديرات العاملين في المكتبات الجامعية الأردنية على مجال (التزام الإدارة، التدريب، والأداة ككل) تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة. ولمعرفة لصالح من تلك الفروق تم استخدام اختبار شيفيه (Scheffe') للمقارنات البعدية، والجدول (8) يبين ذلك.

جدول (8) نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية متوسطات تقديرات العاملين في المكتبات الجامعية الأردنية على كل مجال من مجالات الأداة وعلى الأداة ككل وحسب متغير عدد سنوات الخبرة

المجال	عدد سنوات الخبرة	المتوسط الحسابي	من 5 - اقل من 10 سنوات	من 10 سنوات فاكثر
التزام الإدارة	اقل من 5 سنوات	2.82	0.01	0.47*
	من 5 - اقل من 10 سنوات	2.83		0.46*
	من 10 سنوات فاكثر	3.29		
التدريب	اقل من 5 سنوات	1.96	0.12	0.41*
	من 5 - اقل من 10 سنوات	1.88		0.49*
	من 10 سنوات فاكثر	2.37		
الاداة ككل	اقل من 5 سنوات	2.53	0.09	0.37*
	من 5 - اقل من 10 سنوات	2.62		0.28*
	من 10 سنوات فاكثر	2.90		

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية($\alpha = 0.05$)

يتبين من الجدول (8) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية($\alpha = 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة ذوي عدد سنوات الخبرة (اقل من 5 سنوات) وذوي عدد سنوات الخبرة (من 5 - اقل من 10 سنوات) ولصالح ذوي عدد سنوات الخبرة (من 5 - اقل من 10 سنوات). ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية($\alpha = 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة ذوي عدد سنوات الخبرة (اقل من 5 سنوات) وذوي عدد سنوات الخبرة (من 10 سنوات فاكثر) ولصالح ذوي عدد سنوات الخبرة (من 10 سنوات فاكثر).

النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس والذي ينص على: " هل يختلف تطبيق معايير إدارة الجودة فيها من وجهة نظر العاملين فيها باختلاف (المؤهل العلمي) عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05)؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات العاملين في المكتبات الجامعية الأردنية على الأداة ككل

والمتعلقة بتطبيق معايير إدارة الجودة فيها وحسب متغير (المؤهل العلمي)، والجدول (9) يبين ذلك.

جدول (9)المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات العاملين في المكتبات الجامعية الأردنية على الأداة ككل والمتعلقة بتطبيق معايير إدارة الجودة فيها وحسب متغير (المؤهل العلمي)

المجال	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التطبيق	الثانوية العامة فما دون	36	2.67	.96
	الدبلوم والبكالوريوس	108	2.81	1.08
	الدراسات العليا	18	3.44	1.25
	الكلي	162	2.85	1.09
التزام الإدارة	الثانوية العامة فما دون	36	2.97	1.11
	الدبلوم والبكالوريوس	108	2.93	.97
	الدراسات العليا	18	3.28	1.18
	الكلي	162	2.98	1.03
التدريب	الثانوية العامة فما دون	36	2.06	.79
	الدبلوم والبكالوريوس	108	1.97	.91
	الدراسات العليا	18	2.61	1.38
	الكلي	162	2.06	.96
المشاركة	الثانوية العامة فما دون	36	2.33	1.04
	الدبلوم والبكالوريوس	108	2.28	1.05
	الدراسات العليا	18	2.22	1.40
	الكلي	162	2.28	1.08
وعي العاملين	الثانوية العامة فما دون	36	3.11	.89
	الدبلوم والبكالوريوس	108	3.23	.80
	الدراسات العليا	18	3.61	1.24
	الكلي	162	3.25	.89
الأداة ككل	الثانوية العامة فما دون	36	2.63	.31
	الدبلوم والبكالوريوس	108	2.64	.34
	الدراسات العليا	18	3.03	.40
	الكلي	162	2.68	.36

يتبين من الجدول (9) وجود فروق ظاهرية في متوسطات تقديرات العاملين في المكتبات الجامعية الأردنية على كل مجال من مجالات الأداة وعلى الأداة ككل والمتعلقة بتطبيق معايير إدارة الجودة فيها وحسب متغير (المؤهل العلمي)، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لتلك الفروق؛ تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، والجدول (10) يبين ذلك.

جدول (10) نتائج تحليل التباين الأحادي لمتوسطات تقديرات العاملين في المكتبات الجامعية الأردنية على كل مجال من مجالات الأداة وعلى الأداة ككل والمتعلقة بتطبيق معايير إدارة الجودة فيها وحسب متغير (المؤهل العلمي)

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
التطبيق	بين المجموعات	7.781	2	3.890	3.374	٭.037
	داخل المجموعات	183.361	159	1.153		
	المجموع	191.142	161			
التزام الإدارة	بين المجموعات	1.910	2	.955	.904	.407
	داخل المجموعات	167.991	159	1.057		
	المجموع	169.901	161			
التدريب	بين المجموعات	6.299	2	3.150	3.500	٭.033
	داخل المجموعات	143.083	159	.900		
	المجموع	149.383	161			
المشاركة	بين المجموعات	.160	2	.080	.068	.935
	داخل المجموعات	188.778	159	1.187		
	المجموع	188.938	161			
وعي العاملين	بين المجموعات	3.077	2	1.539	1.988	.140
	داخل المجموعات	123.046	159	.774		
	المجموع	126.123	161			
الأداة ككل	بين المجموعات	2.495	2	1.248	10.854	٭.000
	داخل المجموعات	18.276	159	.115		
	المجموع	20.772	161			

٭ ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية($\alpha = 0.05$)

يتبين من الجدول (10) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية($\alpha = 0.05$) بين متوسطات تقديرات العاملين في المكتبات الجامعية الأردنية على مجال (التطبيق، والتدريب، والأداة ككل) تعزى لمتغير المؤهل العلمي. ولمعرفة لصالح من تلك الفروق تم استخدام اختبار شيفيه (Scheffe') للمقارنات البعدية، والجدول (11) يبين ذلك.

جدول (11) نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية متوسطات تقديرات العاملين في المكتبات الجامعية الأردنية على كل مجال من مجالات الأداة وعلى الأداة ككل وحسب متغير المؤهل العلمي

المجال	المؤهل العلمي	المتوسط الحسابي	الدبلوم والبكالوريوس	الدراسات العليا
التطبيق	الثانوية العامة فما دون	2.67	0.14	0.77*
	الدبلوم والبكالوريوس	2.81		0.63*
	الدراسات العليا	3.44		
التدريب	الثانوية العامة فما دون	2.06	0.09	0.55*
	الدبلوم والبكالوريوس	1.97		0.64*
	الدراسات العليا	2.61		
الأداة ككل	الثانوية العامة فما دون	2.63	0.01	0.40*
	الدبلوم والبكالوريوس	2.64		0.39*
	الدراسات العليا	3.03		

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية($\alpha = 0.05$)

يتبين من الجدول (11) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية($\alpha = 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة ذوي المؤهل العلمي (الثانوية العامة فما دون) وذوي المؤهل العلمي (الدبلوم والبكالوريوس)، ولصالح ذوي المؤهل العلمي (الدبلوم والبكالوريوس). ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية($\alpha = 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة ذوي المؤهل العلمي (الثانوية العامة فما

دون) وذوي المؤهل العلمي (الدراسات العليا) ولصالح ذوي المؤهل العلمي (الدراسات العليا).

النتائج المتعلقة بالسؤال السادس والذي ينص على: "هل تختلف تطبيق معايير إدارة الجودة فيها من وجهة نظر العاملين فيها باختلاف (نوع الجامعة) عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05)؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت) (t-test) لتقديرات العاملين في المكتبات الجامعية الأردنية على كل مجال من مجالات الأداة وعلى الأداة ككل وحسب متغير (نوع الجامعة)، والجدول (12) يبين ذلك.

جدول (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت) (t–test) لتقديرات العاملين في المكتبات الجامعية الأردنية (أفراد عينة الدراسة) على كل مجال من مجالات الأداة وعلى الأداة ككل وحسب متغير (نوع الجامعة)

البعد	نوع الجامعة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
التطبيق	حكومية	123	2.88	1.14	.670	160	.504
	خاصة	39	2.74	.91			
التزام الإدارة	حكومية	123	3.00	1.09	.542	160	.589
	خاصة	39	2.90	.79			
التدريب	حكومية	123	2.10	1.00	.840	160	.402
	خاصة	39	1.95	.86			
المشاركة	حكومية	123	2.33	1.11	.860	160	.391
	خاصة	39	2.15	.99			
وعي العاملين	حكومية	123	3.32	.86	1.804	160	.073
	خاصة	39	3.03	.93			
الأداة ككل	حكومية	123	2.72	.36	2.618	160	*.010
	خاصة	39	2.55	.34			

* ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α = 0.05)

يتبين من الجدول (12) وجود فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) بين متوسطي تقديرات العاملين في المكتبات الجامعية الأردنية على جميع مجالات أداة الدراسة وعلى الأداة ككل يعزى لمتغير (نوع الجامعة) ولصالح الجامعات الحكومية. حيث كانت قيم "ت" أقل من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$).

مناقشة النتائج:

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما درجة تطبيق معايير إدارة الجودة في المكتبات الجامعية الأردنية من وجهة نظر العاملين فيها عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05)؟

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي التي قام بها الباحثون من أجل الإجابة عن السؤال الأول من أسئلة الدراسة والمتمثلة في المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على أداة الدراسة ككل بجميع مجالاتها أن درجة تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في المكتبات الجامعية كانت (متوسطة) حيث بلغت أعلاها في المجال الخامس (مجال وعي العاملين) بدرجة تقدير (متوسطة) وأدناها في المجال الثالث (مجال التدريب) بدرجة تقدير (متدنية). ويعزو الباحثون هذه النتيجة إلى افتقار المكتبات الجامعية للمتخصصين في مجال إدارة الجودة وخاصة في مجال إدارة الجودة في المكتبات مما جعل التركيز في عمليات التطوير في المكتبات الجامعية تتركز على جوانب أخرى كالتزويد. إضافة إلى الضغوط المالية التي تعاني منها الجامعات مما يعيق عملية تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة. ومن ناحية أخرى فان بعض الجامعات لا تجعل تطبيق مبادئ إدارة الجودة كهدف بل للحصول على الاعتماد من وزارة التعليم العالي. وأظهرت النتائج أن مجال وعي العاملين حصل على المرتبة الأولى ويعود ذلك إلى تعدد وسائل المعرفة من الإنترنت إلى الكتب المختلفة خصوصا وان العاملين يعملون أصلا في المكتبة مما رفع من درجة وعي العاملين. في حين أن

مجال التدريب قد حصل على المرتبة الأخيرة فيعود إلى أن المكتبات الجامعية تعين الموظفين ويتم تكليفهم بأعمال معينة يتدربون عليها غالبا بالخبرة.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني والذي ينص على: " هل يختلف تطبيق معايير إدارة الجودة فيها من وجهة نظر العاملين فيها باختلاف (التخصص) عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05)؟

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي التي قام بها الباحثون من أجل الإجابة عن السؤال الثاني وجود فروق دالة تعزى إلى متغير التخصص في مجال التطبيق ولصالح الموظفين المتخصصين في المكتبات ويعزو الباحثون ذلك إلى أن من يدرسون علم المكتبات ويعملون في المكتبة قد درسوا خلال دراستهم ما تتعلق بمبادئ إدارة الجودة من جهة ومن جهة أخرى فإنهم يكونون أكثر تقديرا للاحتياجات الفعلية للمكتبة الجامعية. في حين أن العاملين غير المتخصصين لم يحصلوا على هذه الدراسة بل إن بعضهم تحصيله الدراسي لا يتجاوز الثانوية العامة. وهذا ما يجعل المتخصصين أكثر قدرة على تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة أكثر من غيرهم.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث والذي ينص على: " هل يختلف تطبيق معايير إدارة الجودة فيها من وجهة نظر العاملين فيها باختلاف (الجنس) عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05)؟

اظهرت نتائج التحليل الإحصائي التي قام بها الباحثون من أجل الإجابة عن السؤال الثالث انه لا توجد فروق دالة تعزى إلى متغير الجنس ويعزو الباحثون ذلك إلى عدم وجود فروق بين الموظفين سواء أكانوا إناثا أو ذكورا في التمكين والتدريب وان الجامعات التي تخرجوا منها هي نفسها وان الزمن الذي كان يتيح للذكور في الحصول على المعرفة أو التحيز لصالحهم قد انتهى.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع والذي ينص على:" هل يختلف

تطبيق معايير إدارة الجودة فيها من وجهة نظر العاملين فيها باختلاف (عدد سنوات الخبرة)عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05) ؟

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي التي قام بها الباحثون من أجل الإجابة عن السؤال الرابع انه لا توجد فروق دالة تعزى إلى متغير (عدد سنوات الخبرة) على الأداة ككل أن اختلاف عدد سنوات الخبرة لدى العاملين في المكتبات الجامعية، عكس أيضا فروقات في رأيهم حول دور المكتبات الجامعية في تسويق خدمات المعلومات، وقد تركز ذلك لدى فئة (10 سنوات فأكثر)، ويبرر الباحثون هذه النتيجة بان هذه الفئة قد جمعت في خبراتها بالعمل المكتبي ما بين الأصالة والمعاصرة، وخاصة تلك الفترة التي رافقت مستهل الألفية الثالثة، كما وان النتائج أشارت إلى وجود فروق دالة إحصائيا في مجالي التزام الإدارة والتدريب ولصالح ذوي الخبرة 10 سنوات فأكثر ويعزى ذلك إلى ان الموظفين الأكثر خبرة يحصلون على حظ أوفر من التدريب في حال وجود دورات وبالتالي فهم يشعرون بوجوده عكس الموظفين الجدد الذين لم يحصلوا على فرصتهم في التدريب. وهذا ما يجعل ذوي الخبرة الأكبر يشعرون بان الإدارة ملتزمة بتطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة يشعرون بهذا الالتزام.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس والذي ينص على: " هل يختلف تطبيق معايير إدارة الجودة فيها من وجهة نظر العاملين فيها باختلاف (المؤهل العلمي) عند مستوى الدلالة الإحصائية(α=0.05) ؟

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية(α=0.05) بين متوسطات تقديرات افراد عينة الدراسة ذوي المؤهل العلمي (الثانوية العامة فما دون) وذوي المؤهل العلمي (الدبلوم والبكالوريوس)، ولصالح ذوي المؤهل العلمي (الدبلوم والبكالوريوس).

ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية(α=0.05) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة ذوي المؤهل العلمي (الثانوية العامة فما

دون) وذوي المؤهل العلمي (الدراسات العليا) ولصالح ذوي المؤهل العلمي (الدراسات العليا).

ويعزو الباحثون هذه النتيجة إلى أن التأهيل العلمي للعاملين في المكتبات الجامعية يلعب دورا كبيرا ومؤثرا في امتلاك المعارف والمعلومات المتنوعة واكتساب المهارات الضرورية للعمليتين التدريبية والتعليمية. خاصة إذا كان هذا المؤهل مبني على دراسة أكاديمية متخصصة منتظمة مشبعة بالحاجات التدريبية والممارسات والأنشطة الميدانية. ويعتقد الباحثون إن حملة درجة الدكتوراه والماجستير هم الفئة الأكثر تعليما وتأهيلا وتدريبا في هذا المضمار، إذا كان ذلك مسبوقا بدراسات نظرية وحلقات نقاشية تؤسس لبحث علمي ميداني، تتبلور صورته على شكل مشروع أو دراسة أو رسالة ماجستير أو دكتوراه. فمتطلبات المرحلة الراهنة بكل تداعياتها التقنية والمعلوماتية والمعرفية والالكترونية، وتحولاتها الاقتصادية والسياسية، وضعت كل القائمين على إدارة المكتبات الجامعية أمام تساؤلات وفرضيات، حتمّت عليهم الخروج من دوامة الروتين والتقليد، والدخول إلى عالم إدارة الجودة، والتفكير بجدية في كيفية الاستفادة من كل جديد في هذا الإطار. اما في مجالي التطبيق والتدريب فأظهرت النتائج أن الفروق لصالح ذوي الدرجة العلمية الأعلى (الدكتوراه والماجستير) ويعزى ذلك إلى أن إدارة المكتبة في اي جامعة تولي العناية الأكبر لذوي المؤهلات الأعلى لثقتها بقدرتهم وكفاءتهم. إضافة إلى أن قدرة العاملين الحاصلين على المؤهلات العليا على تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة أعلى من غيرهم بسبب تحصيلهم العلمي وفرصتهم المرتفعة في الحصول على الدورات التأهيلية أكثر من غيرهم

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال السادس والذي ينص على: " هل يختلف تطبيق معايير إدارة الجودة فيها من وجهة نظر العاملين فيها باختلاف (نوع الجامعة) عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05)؟

اظهرت نتائج التحليل الإحصائي التي قام بها الباحثون وجود فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05) بين متوسطي تقديرات العاملين في المكتبات الجامعية الأردنية على جميع مجالات أداة الدراسة وعلى الأداة ككل يعزى لمتغير (نوع الجامعة) ولصالح الجامعات الحكومية. حيث كانت قيم "ت" أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05).

ويعزو الباحثون ذلك إلى ان المكتبات الجامعية الحكومية تحظى بأهمية بالغة من إدارات والقائمين على المكتبات من جهة والدعم الحكومي والرسمي لها من جهة أخرى، وذلك لأهمية هذه الجامعات، واستقطابها لأعداد كبيرة من الطلبة، بالإضافة إلى التخصصات الأدبية والتربوية والإنسانية والعملية والتطبيقية المطروحة فيهما، ومن ثم وجودها في بيئة سكانية واجتماعية جاذبة وراغبة للتعليم، في ظل زيادة عدد السكان، وإقبال الشباب على التعليم الجامعي، وربط ذلك بمتطلبات التنمية وسوق العمل وحاجات المجتمع. جعل اهتمام الجامعات الحكومية بمجال إدارة الجودة الشاملة أعلى منه في الجامعات الخاصة التي هي في الغالب مملوكة لمؤسسات أو شركات ربحية وبالتالي فإن تركيزها لا ينصب بالدرجة الأولى على تطبيق معايير الجودة وإنما الربح المادي.

توصيات الدراسة :-

1. الاهتمام بتطوير المكتبات الجامعية من خلال الأخذ بنظام إدارة الجودة الشاملة في الإدارة، بالإضافة إلى تأسيس نظم معلومات تعتمد على استخدام التقنيات الحديثة.
2. إعادة النظر في وسائل تقييم العاملين التقليدية، والتوجه نحو التقييم اعتماداً على معايير الجودة والتطور الأكاديمي للعاملين، كما توصي الدراسة بإعداد كوادر مؤهلة ومدربة على تطبيق إدارة الجودة الشاملة، عن طريق ورش العمل والدورات والبعثات والتعرف على خبرات الآخرين، والتطرق في هذه الدورات إلى القضايا والمشكلات المعاصرة التي طرأت على مجتمع المعلومات.

3. ضرورة البدء بتوافر طرق ومفاهيم إدارة الجودة الشاملة في تدريس مناهج أقسام المكتبات بالجامعات الأردنية.
4. ضرورة الاهتمام بالمستفيد من المكتبات الجامعية، والحرص على التعرف على رغباته وتوقعاته من المكتبة، وبذل جهد أكبر في تحقيقها.
5. إعادة النظر في الهيكل التنظيمي لإدارة المكتبات الجامعية بحيث تتفادى التكرار والازدواج في المسئوليات وتضارب السلطات، كما توصى الدراسة بإعادة توصيف الوظائف بما يتفق بالمدخل الإداري الجديد.
6. الاهتمام بتشجيع العمل الجماعي والحرص عليه بدلاً من الأعمال الفردية التي تؤدى إلى التنافس الفردي والانشغال بالصراعات الداخلية، والاهتمام بالعلاقات الإنسانية بين العاملين، وتحسن مناخ العمل وعدم التحيز في توزيع الأعمال على العاملين بالمكتبة.
7. العمل على وجود آلية، توفر التعاون بين المكتبات الجامعية والعمل على التنسيق فيما بينها والاشتراك في المؤتمرات الدولية وذلك على المستوى الداخلي (المحلى) والمستوى الخارجي (العالمي). وذلك لربط المكتبات الجامعية في شبكة الكترونية واحدة.
8. دعم البرامج التعليمية والتأهيلية وعقد الدورات التدريبية الهادفة التي من شأنها رفع كفايات العاملين في المكتبات الجامعية العامة والخاصة، في مجال التعامل مع مختلف الوسائل والأساليب المناسبة لتطبيق مبادئ إدارة الجودة.
9. ترسيخ مفهوم ثقافة التغيير والتطوير لدى العاملين في المكتبات الجامعية وإقناعهم، بما تفرضه متطلبات المرحلة الراهنة .

المراجـــع:

- الترتوري، محمد؛ الرقب، محمد؛ الناصر، بشير.. إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات الجامعية. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2009.
- توفيق، عبد الرحمن ،الجودة الشاملة: الدليل المتكامل للمفاهيم والأدوات. القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة" بميك"، 2003.
- جويلي، مها. المتطلبات التربوية لتحقيق الجودة التعليمية. الإسكندرية: دار الوفاء، 2002.
- الحناوي، حسن. تطوير مكتبات الجامعات المصرية في ضوء معايير إدارة الجودة الشاملة 2008.

رسالة دكتوراه سير منشورة، جامعة الإسكندرية: المؤلف.

- الخطيب، احمد. إدارة الجودة الشاملة (تطبيقات تربوية) ـ اربد:دار عالم الكتب الحديث، 2007 .
- الخلايلة، إيمان.. الثقافة التنظيمية وعلاقتها بدرجة ممارسة إدارة الجودة الشاملة في المكتبات الجامعية الحكومية في الأردن من وجهة نظر العاملين فيها ، 2010- (رسالة ماجستير) - غير منشورة، الجامعة الأردنية.
- الشرقاوي، مريم. إدارة المدارس في الجودة الشاملة . ـ ط 2.- القاهرة:مكتبة النهضة المصرية ، 2003.
- الطائي، حميد .إدارة الجودة الشاملة والأيزو. عمان: الوراق للنشر والتوزيع، 2003.
- عباس، هشام. قياس جودة خدمات المكتبات الجامعية "دراسة تطبيقية على خدمات مكتبات جامعة الملك عبدالعزيز بجدة" مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية. ع11 ،س1 (2005) -. ص ص: 1- 18.
- عبيد، عصام. (2012). "مدى تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في المكتبات ومراكز المعلومات"، استرجعت من الانترنت بتاريخ 2012/6/14.
www.alyaseer.net
- علي، عطية. الجودة الشاملة والمنهج.- عمان: دار المناهج ، 2008
- الغامدي، عزة. (2006). تطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة في المكتبات الجامعية – دراسة تطبيقية على العاملين في مكتبات جامعة الملك عبد العزيز. (رسالة ماجستير) غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز.
- غفر، غيداء. مدى تطبيق جودة الخدمات المكتبية في جامعة تشرين من وجهة نظر طلبتها. مجلة جامعة تشرين. ع32 ، س2 ،(2010) ص ص :30- 49.
- الموسوي، نعمان. تطوير أداة لقياس إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي. المجلة التربوية. ع67 (2003) .
- النجار، فريد. إدارة الجامعات بالجودة الشاملة ـ - ط2.- القاهرة: ايتراك للنشر، 2002.
- Johannsen ,Carl Gustav (2000) :total Quality Management in a Knowledge Management Perspective ,Journal of Documentation V(56) N(10) ,ERIC NO E 1608496.

الخدمات الثقافية لذوي الاحتياجات الخاصة

أ.أسمــــاء مصطفى الأسطى
المركز العالي للمهن الشاملة/الشموخ

تمهيـــــــد:

تتنـاول هـذه الدراسـة الخـدمات الثقافيـة، الـتي يجـب ان تتحقـق لـذوي الاحتياجـات الخاصـة في ليبيـا، بوصـفها حقـاً مـن حقـوق الانسـان، وهـو التحـدي الذي سنواجهه في المرحلة المقبلة، ويأتي دور المكتبة العامة كمؤسسة مسؤولة عن تقـديم خـدمات المعلومـات، وتثقيـف جميـع فئـات المجتمـع بمـا فيهـا، فئـة ذوي الاحتياجـات الخاصـة بوضـعهم الاسـتثنائي، كمـا تـدرك حـاجتهم إلى الادمـاج ككيان فاعل في المجتمع، بتقديم خدمات تتلاءم مع قدراتهم.

إن ما تتكبده الانسانية من جراء الحروب، تعكسه الاحصاءات الصادرة عن المنظمـات الدوليـة، اذ ترصـد أعـداد العـاجزين في دولـة افغانسـتان الى أكثـر مـن مليون، بينهم 80 الف ممن فقدوا أطرافهم بسبب الألغام، ونظرا لارتفاع نسبة ذوي الاحتياجـات الخاصـة في الـوطن العربـي عامـة، وفي ليبيـا خاصـة - مقارنـة بعـدد السـكان- فـإن مـا ترصـده وزارة الضـمان الاجتمـاعي الليبيـة، يصـل الى حـوالي 91 الـف معـاق عقـب انتهـاء حـرب التحريـر(*) ووفقـا لمـا يرصـده الكتـاب الاحصائي(**) لعام 2010 بان مجموعهم يصل الى 14.555معاقا؛ مصنفا وفق فئـات عمريـة عشـرية، امـا مـا سـبق رصـده وفقـا للتقريـر الصـادر عـن إدارة شـؤون

(*) مبروك العباسي مسؤول شؤون المعاقين. لقاء تلفزيوني في قناة العاصمة بمناسبة اليوم العالمي للمعاقين 2012/12/2

(**) الكتاب الاحصائي 2010،وزارة التخطيط، مصلحة الاحصاء والتعداد.طرابلس:المصلحة،2010،ص94
أنظر أيضا :اللجنة الوطنية الليبية للتربية والثقافة والعلوم .الاعاقة وتعزيز الحقوق الثقافية لذوي الاحتياجات الخاصة.- طرابلس:اللجنة،2007،ص ص:75-81

المعاقين(***) للعام 2011 فيبلغ 16.663 معاقا، اي ما يتجاوز في مجموعه لأكثر من مائة الف معاق.

إن النقص الفادح في الاحصائيات الدقيقة التي يعول عليها؛ حول اعدادهم، وأنواع اصاباتهم، والمجموع الكلي لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة، ممن هم قبل حرب التحرير وبعده، وبالرغم من الظروف التي تمر بها بلادنا بما يؤثر عمليا على القيام بالخدمات الثقافية الواجبة تجاه هذه الفئة، وما تحتاجه من دعم لرفع الروح المعنوية، وبالعناية للمكتبات العامة والمراكز الثقافية القائمة، وما ينبغي استحداثه من مراكز معلومات متخصصة، حيث يشهد العالم انفجاراً معرفيا، وانتشارا سريعا للمخترعات الحديثة، مما يواكب هذا التطور المذهل، ومواجهة تحديات المستقبل، بتبني شعار "جاسوب لكل مصاب".

منهجية الدراسة:

القراءة اليومية تعوّد على النهل من المعارف، فهي بمثابة أفق يفضي الى عالم المعرفة، ويقود من يدخله الى عالم نابض، يدفعه للتفكير والتأمل، مما يكسبه تأثيرات إيجابية على تفكيره وسلوكه، ويدفعه لمواصلة تعليم نفسه، وتثقيفها مدى الحياة.

ان إظهار حجم المعاناة في التمتع بالحقوق الثقافية، التي تقع على ذوي الاحتياجات الخاصة، ممن يعانون النقص في قدراتهم الحسية او الحركية، وتعذّر المؤسسات القائمة على تقديم خدماتها الثقافية لمختلف فئات المجتمع ومن بينها هذه الفئة، الذين يواجهون صعوبة في الحصول على المعلومات، يلقي بالمسؤولية على المكتبة العامة، لما تتميز به من تنوع في الأوعية الفكرية المختلفة، وما تحققه لها المستجدات العالمية، في توسع قنواتها المعرفية بفضل ثورة الحواسيب.

(***) صندوق الضمان الاجتماعي .قسم شؤون المعاقين بطرابلس .التقرير السنوي2011 تقرير مرقون على الآلة الكاتبة

1- مشكلة الدراسة وأسئلتها :

رغم النقص الفادح في البيانات الحقيقية، والاحصائيات الدقيقة، والمعلومات الوافية حول ذوي الاحتياجات الخاصة من حيث أعدادهم، وأنواع إعاقاتهم، مما يعول عليها كثيرا في هذا المجال، وفقا لما يفرضه الوضع الراهن، سواء قبل ثورة فبراير الليبية، أو بعد انتهاء حرب التحرير، ما نتج عنه من رصد لأكثر من مائة الف معاق، اغلبهم ممن تعرضوا لأنواع الاعاقة الحركية؛ بسبب بتر الاطراف، او فقد البصر، ويتعاظم حجم معاناة هذه الفئة في التمتع بحقوقهم الثقافية، الامر الذي قاد الباحثة إلى اختيار هذا الموضوع، حيث تتحدد المشكلة في الأسئلة التالية:

1. ماهي الخدمات الثقافية التي ينبغي على المكتبة العامة القيام بها، خاصة بعد ارتفاع مؤشر فئات ذوي الاحتياجات الخاصة؛ من ابطال حرب التحرير، او ضحايا الألغام في ليبيا؟
2. ما الاستراتيجيات المستقبلية المقترحة في مجال تثقيف فئة ذوي الاحتياجات الخاصة في مواجهة التغيرات التي طرات على المجتمع اثر حرب التحرير، بتحديد صور التكامل بين الجهات الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني؟
3. كيف تتحقق الخدمات الثقافية وفقا للتوزيع الجغرافي لهذه الفئة في القطر الليبي، وما الصعاب التي تواجهها؟ وماهي أنواع مصادر المعلومات المناسبة لهذه الفئة ؟

2- أهداف الدراسة :

الدراسة تهدف نظريا الى محاولة توظيفها عمليا، في التنبيه الى الحقوق الثقافية لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة؛ من الجهات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني، وإلى ما ينبغي تحقيقه في هذا المجال، كما تهدف إلى ما يلي:-

1. رسم الرؤى المستقبلية بخطط وتصورات وتدابير، لمواجهة منع حق المعرفة والوصول الى المعلومات؛ وإتاحتها لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة، وفقاً للقواعد العلمية حتى يسهل تنفيذها من الجهات المعنية.
2. دور المكتبات العامة في تنمية المجتمع الديمقراطي وصيانته، بإتاحة وصول أفراده الى المعارف والأفكار، بما يدعم الاحتياجات وفق التغيرات التي طرأت عليه، اثر حرب التحرير، لاقتراح إستراتيجية محلية للمكتبات العامة مستقبلاً.
3. الاستفادة من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة بتنفيذ برامج تعلم المهارات الحاسوبية، ومحو الأمية المعلوماتية، والتعرف على تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال.

3- مصطلحات الدراسة:

تستند هذه الدراسة لمجموعة من المفاهيم الأساسية من أهمها:

*** الإعاقة Disability :**

هو اشتقاق لغوي من كلمة "عوق" بمعنى منعه منه، كما توضحه معاجم اللغة العربية، ويعرّف المعاق بأنه "هو كل من يعاني من نقص دائم يعوقه عن العمل كلياً أو جزئياً، وعن ممارسة السلوك العادي في المجتمع، سواء كان النقص في القدرة العقلية أو النفسية أو الحسية أو الجسدية، وسواء كان خلقياً أو مكتسباً" [1] وتعرّف منظمة الصحة العالمية الإعاقة بأنها "ظاهرة معقدة تعكس تفاعل بين ملامح جسم الفرد وملامح المجتمع الذي يعيش فيه".

*** ذوي الاحتياجات الخاصة With Special Needs:**

مصطلح بديل عن "معوقين" المعبر عن الوصم بالإعاقة، وتعد الحواس مفاتيح الوصول للمعرفة، وفقدها يحول دون الحصول على الاحتياجات التي

(1) عدنان الجزولي. الاعاقة في التشريعات المعاصرة. - الرباط: المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة، 2003، ص ص: 43-44

يتمتع بها الأصحاء، فهم مجموعة من الفئات غير المتجانسة، لكل فئة منها اتجاهات ومشاعر مختلفة عن غيرها .

ويُشير مصطلح الاحتياجات الخاصة Special Needs إلى وجود اختلاف جوهري عن المتوسط أو العادي، أنه الطفل الذي يختلف عن الطفل العادي Normal Child أو الطفل المتوسط Average Child من حيث القدرات العقلية، أو الجسمية، أو الحسية، أو من حيث الخصائص السلوكية، أو اللغوية أو التعليمية إلى درجة يُصبح ضرورياً معها تقديم خدمات التربية الخاصة والخدمات المساندة لتلبية الحاجات"[1].

*** الإعاقة السمعية وضعاف السمع Hearing Impairment:**

هم الأفراد ممن لا يتمتعون بالقدرة على السمع لأسباب معينة، كما يطلق مصطلح الأصمّ والأبكم على "من فقد قدرته السمعية في سنواته الأولى وكنتيجة لذلك لم يستطع اكتساب اللغة ، أما ضعيف السمع فهو من فقد جزءاً من قدراته السمعية"[2].

*** المعاقون بصريا وضعاف البصر Total Blindness & Low Vision:**

لم يعد مصطلح "المكفوفين" ملائما في هذا العصر، وهم فئة "يعانون من قصور بصري يؤثر تأثيرا عكسيا على أدائهم التربوي، وهو الذي تحول اعاقته دون تعلمه بالوسائل العادية، ما يتطلب تعديلات في أدوات المواد التعليمية، وأساليب ووسائل خاصة لذلك" [3] .فهو الشخص الذي لا يستطيع ان يقرأ او يكتب الا بطريقة برايل Braille Method.

(1) منى بنت صالح. ذوي الاحتياجات الخاصة 2012/11 http://www.brooonzyah.net/vb/t42372.html
(2) عبد الحافظ سلامة. تصميم الوسائل التعليمية وانتاجها لذوي الاحتياجات الخاصة.-عمان: دار اليازوري، 2001،ص85
(3) كمال سالم سيسالم. المعاقون بصريا: خصائصهم ومناهجهم. -القاهرة :الدار المصرية اللبنانية، 1997،ص26

*** بطء الفهم والتخلف العقلي Mentally Retarded:**

هناك فروق عقلية بين الناس، من بينها "الفئة التي يهبط ذكاؤها الى ما دون المتوسط بحيث يصبح عاجزا عن الفهم والملاحظة بسرعة مقبولة"[1] وهي ثلاث درجات تطلق على الفرد منهم: المعتوه/الأبله/المخبول.

4- منهج الدراســـة:-

تنتمي الدّراسة الى البحوث الوصفية التي تعتمد على الوصف الشامل، والذي "يلائم دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية لقدرته على عرض المعلومات والبيانات وترتيبها وتنظيمها. بهدف الوصول الى نتائج تساعد على فهم الواقع وتطويره"[2].

أهمية القراءة في التثقيف:

تتيح المكتبة العامة للأطفال فرص اكتساب عادة القراءة وتذوق المعرفة، كما تدربهم على اسس التربية المكتبية، حتى يغدو قادرون على تلبية احتياجاتهم؛ في الوصول الى مبتغاهم من المصادر، وحتى لا تغدو قاعات المكتبات فارغة من الرواد؛ مكدسة الأرفف بأوعية المعلومات، يقع على عاتق الأسرة دور هام في غرس عادة القراءة وتشجيعهم على "ارتياد المكتبة بوصفها مكانا هاما للتثقيف والترفيه معا، مما يؤثر ايجابا عليهم"[3] وعلى المستوى الثقافي العائلي علاقة مع المحصول اللغوي لهم، كما يعد "الاستماع فنا من فنون اللغة الاربعة وهي الاستماع والكلام والقراءة والكتابة"[4].

ومن أهم إعاقات القراءة والكتابة "الديسلكسيا Dyslexia التي تصيب الفرد مبكرا ينتج عنها قصور في فهم واستيعاب الكلمة التي يستقبلها الجهاز

---

(1) اسماعيل عبدالفتاح عبد الكافي. فن التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة.-الاسكندرية: مركز الاسكندرية للكتاب، 2000، ص 13

(2) محمد أحمد جرناز. اساسيات البحث العلمي.- طرابلس: دار الرواد، 2012، ص101

(3) حسان عبابدة. تشجيع عادة القراءة لدى الأطفال.- عمان: دار صفاء، 2001، ص 37

(4) فهيم مصطفى، حسن عبد الشافي. الطفل والقراءة. ج2.-القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1998، ص73

العصبي"[1] ان خلق الطفل المحب للقراءة في مراحل مبكرة تؤدي إلى كسب الطفل كقارئ مستقبلا، كما تشبع فضوله، و توسع من دائرة معارفه واستكشاف بيئته، وتنمي قدرته على التفكير والابتكار، وزيادة رصيده اللغوي، كما تساعده في البحث عن مصادر أخرى لمعلوماته، مما يؤدي إلى تفوقه الدراسي، الى جانب انها نوعاً من أنواع التسلية والترويح عن النفس.

العوامل المهمة في نشر الثقافة:

مصطلح الثقافة هو اشتقاق لغوي من "ثقف" اي قوّم المعوج منه وسوّاه،او أدبه وهذبه وعلمه، لذلك يعد الأساس العلمي الذي يتدرجه الطفل في المراحل المختلفة، مؤثرا على مستواه الثقافي، حيث يمثل الاستعداد الشخصي، والافتقار للمعرفة اكبر حافز ومشجع، مما يجعله قادرا على تغيير الاطار الأجتماعي الذي يعيش فيه، وعضوا فاعلا في المجتمع، وهو مايدعو الى اهمية توافر وسائل التثقيف وفقا لما يلي:

- مكتبة او مقرّ او مكان القراءة .
- تشجيع الاسرة والمحيط الاجتماعي.
- توافر مصادر المعلومات بأوعيتها المختلفة.
- التفاعل اللفظي والحوار.

إنّ التكيف القسري مع الواقع الفقير من وسائل التثقيف، يؤدي الى العزلة الاجتماعية؛ الناتجة عن الشعور بالعجز، مما يعمق من الشعور بالاغتراب، ما يعني "الانفصال عن الوجود الانساني وعن الذات وعن المجتمع ،والعالم، وينتج عنه اضطراب النفس والشعور بأن الحياة تمضي على نحو لا إنساني"[2] فالمكتبات هي ابرز وجوه الثقافة وأهم مؤشراتها .

(1) عثمان لبيب فراج. الاعاقات الذهنية في مرحلة الطفولة.- القاهرة:المجلس العربي للطفولة والتنمية، 2002،ص254

(2) محمد ابراهيم عيد."الاغتراب الثقافي والطفل العربي.-مجلة الطفولة والتنمية، مج4، ع16.-ص ص:16-21

العلاج بالقراءة (الببليوثيرابيا) Bibliotherpy :

اتجاه حديث ومعاصر تثبت الدراسات العلمية على اهمية الأخذ به كوسيلة من الوسائل التي تعين على الشفاء من الأمراض خاصة النفسية منها، أو التخفيف من آثارها، فهو علاج من خلال القراءة، انه "علم وفن لايبنى على تشخيص اكلينيكي، وانما على الفطنة والبصيرة والتجربة الذاتية من جانب الطبيب والمكتبي والاخصائي النفسي والاجتماعي، بما يتطلب التعاون الوثيق بينهم"(1).

وهو ما ينصح به الاطباء والمهتمين على توظيف المكتبة العامة في جعل القراءة قوة دافعة ومحفزة على تهذيب الانسان والارتقاء بسلوكه ومساعدته على ان يكون فردا نافعا في بيئته ومجتمعه، متى تم تزويده بالمواد المناسبة، التي تمهد السبل لمعرفة قدراته الحقيقية الكامنة فيه، على اساس وصفة لقراءات متدرجة يقوم بها اخصائي في العلاج القرائي يكون دارسا لعلم النفس والطب النفسي من جهة وعلم الكتاب من جهة ثانية، مما يفسح المجال لتغيير مسار التفكير والسلوك نحو الأفضل، وبعث روح التفاؤل والتمتع بالمعرفة.

المكتبات العامة :

هي مركز المعلومات المحلي الذي يضع كل انواع المعارف والمعلومات مباشرة في متناول المنتفعين بها، وهو مرفق ينشأ وينمو لتلبية احتياجات المجتمع المحلي ومتطلباته، وتقدم المكتبة العامة خدماتها على اساس تكافؤ فرص الجميع في الانتفاع بها بصرف النظر عن العمر او النوع والدين واللغة.

ووفقا لبيان منظمة الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ايفلا I.F.L.Aواليونسكو UNESCO العالميتين لعام 1994 تُعرّف المكتبة العامة

---

(1) شعبان عبدالعزيز خليفة.العلاج بالقراءة أو الببليوثيرابيا.-القاهرة:الدار المصرية اللبنانية،2000،ص25

بأنها "المدخل المحلي للمعرفة، فهي شرط أساسي لاكتساب العلم مدى الحياة والاستقلال في اتخاذ القرار، والتنمية الثقافية للأفراد والجماعات"[1].

إنّ القدرة على الوصول الى المعلومات واستخدامها يعني النجاح في التعلم. فهي اداة اساسية من أدوات المجتمع للتغيير نحو الأفضل وهو يدعمها ويمولها بما يتيح الوصول الى المعلومات من خلال الموارد والخدمات التي تقدم الى جميع الأفراد في المجتمع كما تهدف الى الترويح والتعليم وعاملا مساعدا للنظم التعليمية الحكومية وتعنى بتقديم المواد المكتبية الى جانب الخدمات الثقافية الاخرى مما تكون قد صممت خصيصا لفئات معينة لها الحق في الاستخدام وفقا لظروفها الخاصة، خلال ساعات كافية ومناسبة للمنتفعين، ويتوافر التسهيلات الجيدة والتكنولوجيا الملائمة.

المكتبات العامة والمدرسية أو الجامعية "يشتركان في الهدف العام وهو منح فرص استخدام المقتنيات والاستمتاع بالمعرفة، فهما يكملان أحدهما الاخر، والتعاون بينهما مطلوب" [2] ولا تقتصر مهمة هذا النوع من المكتبات؛ على الانشطة القرائية، وانما "تحرص على تهيئة الانشطة الثقافية الاخرى كالندوات والمحاضرات وعروض المسرح والموسيقى ومشاهدة المسجلات البصرية او السمعية"[3] الى غير ذلك من الانشطة المرتبطة بتلبية احتياجات فئات المعاقين، والأميين ايضا.

يعتمد العمل في المكتبات العامة على الاستفادة الفاعلة من استخدام المعايير الموحدة، كأداة لتبادل المعلومات ونقل الخبرة على مستوى عالمي، وهي أداة قياس للحكم على الكفاءة والجودة، اذ يستخدم مصطلح التقييس Standardization كمرادف لمصطلحي المعايير والمواصفات، أو

(1) مرفق المكتبة العامة:مبادئ الايفلا اليونسكو التوجيهية لتنميته، 2001.تقرير مرقون على الألة الكاتبة
(2) محمد فتحي عبد الهادي وآخرون. مكتبات الأطفال.- القاهرة: مكتبة غريب ،د.ت، ص12
(3) حشمت قاسم ،المكتبة والبحث.- القاهرة: دار غريب،د.ت،ص17

الوثائق التي تصف الممارسات التي يوصى بها لتصميم، أو تصنيع، أو انشاء، أو صيانة الأجهزة والتركيبات والمباني، أو المنتجات"[1].

لقد صدرت المعايير الموحدة في قطاع المكتبات والمعلومات والتوثيق وتمت تغطيتها، سواء الصادر منها عن الجمعيات والاتحادات المهنية، خاصة وإن "هناك بعض المجالات التي تتميز بالكثرة العددية مثل:إخراج وإنتاج الأوعية، وعمليات الإعداد الفني، والنقل الصوتي للحروف"[2].

يُعد "دليل اليونيسيست:UNISIST" من افضل الاعمال في التقييس، حيث يدرج هذا الدليل المعايير، والمواد الأخرى التي اطلق عليها "NORMATIVE MATERIALS: المواد الوصفية" مثل الكتب والمقالات والادلة والموجزات الارشادية"[3] ان هذا الدليل يقسم عمليات تناول المعلومات تحت تسعة ارقام رئيسية، تنقسم بدورها الى عدد 335 من الاقسام الفرعية في تسلسل منطقي، ما يهمنا منها بشكل خاص هما القسم السابع والثامن، بوصف الأول يعنى بتبادل البيانات الببليوغرافية المقروؤة آليا، حيث تحدد فيه معايير الاشكال الدولية للاتصال والتبادل، اما الآخر فهو القسم الوحيد الذي يتناول البيانات الرقمية نظرا "لندرة ما صدر من معايير في هذا الشأن، وان ما ذكر في اقسام أخرى تصلح لأن تصبح معايير موحدة فيما بعد"[4].فمن فئات المستفيدين من المعايير الموحدة فئة الناشرين اذ توجه لها المعايير التي تتصل بإنتاج واخراج الأوعية الفكرية.

مبنى المكتبة العامـــة:

يقر الاتحاد الدولي للمكتبات I.F.L.A معايير ومواصفات دولية "حول المساحات الواجبة في ثلاث محاور أولاها للمقتنيات وثانية للقراء وثالثة

(1) حشمت قاسم. مصادر المعلومات.- القاهرة: مكتبة غريب،1979،ص 157

(2) يسرية عبد الحليم زايد. المعايير الموحدة للمكتبات والمعلومات.- القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،1998، ص 123

(3) سعد الهجرسي.المعايير والتقنينات.-القاهرة:د.ن:1978،ص2

(4) Unisist.Working group on bibliographic Data interchange .Unisist guide to standards for information handling 1980,p.21

للعاملين"[1] الى جانب اختيار موقع انشاء المكتبة بما يسهم في فعاليتها بحيث تكون على مقربة من سائر انشطة المجتمع المحلي.

تصمم المباني وفق ما تؤديه من وظائف ونشاطات تتمثل في المعارض وعروض البرامج والحفلات، فيجب ان تكون ميسرة الوصول لجميع أفراد المجتمع من ذوي الاحتياجات الخاصة، بوجود المنحدرات وحرية الحركة للكراسي المتحركة بين الأرفف وخلو الممرات من العوائق وأن تخصص قاعات ومداخل مستقلة لذوي الاحتياجات الخاصة مع مراعاة التجهيزات المناسبة لخدمتهم، على ان تبلغ من المرونة درجة تمكنها من اضافة مساحات للنمو والتوسع المستقبلي بما يحقق تقديم خدمات جديدة ومتغيرة، الى جانب توافر الظروف الاخرى مثل الاضاءة والتهوية والتكييف والتجهيزات وفقا للمعايير والمواصفات العالمية.

وإن كان التخطيط لإنشاء مكتبة يتطلب مشاركة خبير المكتبات إلى جانب المهندس المعماري، فإننا نرى أهمية مشاركة خبير ثالث في شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة حتى تفي المكتبة بالتفاصيل اللازمة للاستخدام الفاعل المرتقب، إلى جانب الآلات التعويضية، كما ينبغي تهيئة المسالك في الطرق العامة والبناءات العمومية، وفقا للمعايير الدولي، وتيسير التنقل بوسائل النقل، ومجانية الدخول للمرافق الثقافية.

النشاط الاجتماعي للمكتبة العامة :

للمكتبة العامة دور اجتماعي وتربوي يحقق اتصال غير رسمي بين مختلف الأفراد، فهي كمركز اجتماعي يسهم في تنمية المجتمع المحلي وبيئته، عن طريق "الاتصال بالجمعيات والهيئات لتنسيق الخدمات وتنظيم البرامج الثقافية مثل الندوات والرحلات العلمية الاحتفالات الدينية والوطنية، وأن يعكس إسهام المكتبة في تنوع الثقافات المثلة للمجتمع المحلي، فهي مركزاً مهماً

(1) محمد فتحي عبد الهادي وآخرون.مكتبات الأطفال.-القاهرة:دار غريب،د.ت،ص 21.

لدراسته وحفظ تراثه وإحصائياته ووثائقه، بتجميع كل ما يعنى بتاريخه الاجتماعي والاقتصادي"[1] وان تكون اداة ايجابية للتغيير الاجتماعي والتوعية، وقريبة من المسائل التي تناقش داخل المجتمع، فتوفر المعلومات التي تجعل الحوار مستنيرا، بما يوسع من الآفاق العقلية للمستفيدين فيوقظ فيهم الميل للاطلاع.

دور المكتبة العامة في رفع وعي المجتمع والتوعية بإصدار المطبوعات والمشاركة في وسائل الاعلام للقيام بأنشطة تخدم المجتمع المحلي مثل عقد الاجتماعات والنوات والمحاضرات لتوعية المجتمع بحقوقهم وكيفية التعامل معهم، وتأهيل الموظفين والمعلمين للحد من المشكلات النفسية لذوي لاحتياجات الخاصة، بتوافر الموارد والخدمات عبر تنوع الوسائط بما يلبي احتياجات الأفراد والجماعات من التعليم والمعلومات عند قضاء اوقات الفراغ ما يساهم في التثقيف والتعلم الذاتي التنمية الشخصية بواسطة تدريب المستفيدين للانتفاع بخدماتها، فمن الضروري لتحقيق أغراضها ان تكون المكتبة في منأى عن الرقابة الايدلوجية او الضغوط السياسية او الدينية.

الخدمات الثقافية ودور المكتبة العامة :

الثقافة اشتقاق في اللغة من كلمة "ثقف" أي حذق وفهم، وتعرّفها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بأنها "تشمل جميع السمات المميزة للأمة من مادية وروحية وفكرية وفنية ووجدانية، وتشمل جميع المعارف والقيم والالتزامات الأخلاقية وتطلعات الإنسان للمثل العليا ..وإبداع كل ما يتفوق به على نفسه" .

من أهم حقوق الإنسان الأساسية، هي قدرته على الوصول إلى المعلومات، والمكتبة العامة بوصفها مرفقاً عاماً مفتوحاً أمام الجميع، لا تخص بها فئة دون سائر الفئات؛ ممن يعانون من عجز بدني أو حسي أو من الأقليات اللغوية، إذ

---

(1) أحمد عبد الله العلي.المكتبات المدرسية والعامة:الأسس والخدمات والأنشطة.ـالقاهرة:الدار المصرية اللبنانية،1997،ص ص 142-143

تعنى المكتبة العامة بجمع مصادر المعلومات في أشكالها التقليدية والالكترونية، وتنظيمها واتاحة الوصول اليها، بما فيها طبعات "برايل" و الكتب الناطقة لصالح مكفوفي البصر، خاصة بعد ظهور تأثيرات تقنيات المعلومات، وتمكين الجمهور من الوصل الى الانترنت، والمساعدة في تنمية القدرات الفردية، والاهتمام بتوجيه اوقات الفراغ؛ فيما يعود عليهم بالنفع والترويح.

إثر عقد مؤتمر منظمة الشبكة العنكبوتية الدولية WAI او الانترنت، لتطويع استخدام الشبكة لذوي الاحتياجات الخاصة، حدثت إضافة بتطوير ثلاث أدلة تيسر الاستخدام لهم على موقع المؤتمر، وتقدم لهم اطارا لإنشاء مواقع، أو صفحات تفصل النص عن العرض، فتصبح الروابط سهلة القراءة بالنسبة لهم، باستخدام التقنية المساعدة."[1]

إن تقديم المعلومات اللازمة، لجميع العاملين والمحيطين بهذه الفئة، لأفضل سبل وطرق التعامل، لتحقيق ادماجهم في المجتمع، خاصة مع ارتفاع مستواهم الثقافي؛ بما يمكنهم من التأهيل، والعثور على فرص عمل افضل لتوظيفهم، ومنح الفرص والخدمات الإضافية لمن لا يستطيعون التردد على المكتبة لتحقيق التنمية الذاتية وفق احتياجات وقدرات وميول فئات ذوي الاحتياجات الخاصة، واتاحة الموارد الكافية والمنتظمة من اجل تلبية الاحتياجات المتغيرة للمجتمع بتوفير أوعية المعلومات وتحديثها باستمرار، وتوسيع نطاقها لخدمة المستفيدين بالتعاون المثمر مع المكتبة الوطنية والمكتبات النظيرة في الداخل والخارج.

مساندة حقوق الانسان الاساسية في حرية المعلومات التي تعد من أبرز حقوقه، والاستفادة من خدمات مرافق المعلومات، سواء كانت تقليدية أو تقنية، حيث تشمل قواعد بيانات النصوص الكاملة، أو التي تستخدم الأقراص المدمجة، ما أدى إلى إنشاء مصادر معلومات الكترونية مصممة خصيصاً لذوي الاحتياجات

(1) نهلة بنت محمد السليمي. "خدمات المستفيدين من ذوي الاحتياجات الخاصة".-المعلوماتية، ع 13(2005/4) .-ص ص:42-29

الخاصة، كناتج عن التطور وتهيئتهم للتعامل التقني مع الوسائط الالكترونية، كما انشئت مواقع على الإنترنت والاستفادة من خدمات المعلومات ومن مهامها ما يلي:

1. ترسيخ عادة القراءة والإطلاع بين الافراد لاكتساب المعلومات وللمتعة الشخصية.
2. خلق فرص التعلم والتثقيف الذاتي.
3. توفير خدمات المعلومات لضمان الانتفاع.
4. دعم التراث الثقافي والمحلي وتعزيز الحوار بين الثقافات وتشجيع التنوع الثقافي.
5. المشاركة في برامج محو الامية وتنمية المهارات في مجال المعلومات والحاسوب.

الخدمات الثقافية والموارد المالية

إنّ وسائل الاعلام لها دور هام في التنشئة وتشكيل الوعي، اذ يتمثل دورها "في اشباع الحاجات الى المعارف وتنشيط الخيال والترفيه وتمضية اوقات الفراغ، كما تعد الاعمال التي تعد وتقدم حول ذوي الاحتياجات الخاصة التي يعدها البالغون بهدف تعريف الناس بهم وبمشكلاتهم وحول سبل التعامل معهم ورعايتهم زيادة في إدراك قضيتهم، ما يدعو إلى "الاهتمام بالأساس المادي اللازم للإنتاج والنشر وتطوير الأجهزة الاعلامية والاتصالية، حتى تتكامل السياسات بين التعليم والاعلام والثقافة"[1].

لابد من مساندة الحكومة الوطنية والسلطات المحلية في تمويل المكتبة العامة وصياغة التشريعات القانونية التي تكفل ذلك، وان تكون من بين مسؤولياتها كعنصر اساسي في الاستراتيجيات المتعلقة بمحو الأمية والتعلم ومجالات الثقافة الأخرى حيث تتغير نسب التمويل تبعا للعوامل المحلية في كل

(1) محمد السيد حلاوة ,تثقيف الطفل بين المكتبة والمتحف. ـالإسكندرية:الدار العالمية،2003،ص46

بلد، فقد تتحقق عبر الضرائب او المنح الثابتة الحكومية او المحلية الى جانب مصادر اخرى ثانوية مثل الهبات والتبرعات من الأفراد أو من المنظمات الدولية أو من جباية الرسوم التي تدرها خدمات الطباعة والتصوير أو الغرامات والأنشطة التجارية وحملات التبرع من أجل مبادرات محددة، وإتاحة خدمات المعلومات لأفراد عاجزين عن التردد على المكتبة بسبب عاهة بدنية أو حسية نتيجة الافتقار إلى وسيلة المواصلات تستخدمها المكتبة في تقديم خدماتها خاصة في القرى والمناطق غير المزدحمة بالسكان كذلك نزلاء المستشفيات والسجون.

ولعل من أهم الخدمات الثقافية التي تأتي في المقدمة؛ الفنون بمختلف أشكالها والوانها مما يقدم من قبل البالغين سواء كانوا متخصصين أو فنانين وتشمل برامج الاذاعة والتلفزيون والافلام السينمائية والرسوم فهي تحقق هدفين في آن واحد ، تعليم وترفيه، وتثقيف وتنشئة ،إلى جانب ما يمكن أن يشارك فيها مشاركة فعالة أو ينجزها الأطفال انفسهم بالمساعدة والتوجيه والحرص على تشجيعهم بإقامة المسابقات بما يشعرهم بالقيمة الذاتية والثقة بالنفس.

واجباتنا تجاه ذوي الاحتياجات الخاصة:

- يجب أن تنال فئة ذوي الاحتياجات الخاصة مكانة متزايدة، لتمتعها بحقوق المواطنة التي تكفل احترام المجتمع للقيم الانسانية لأفراده، ممن يحتاجون إلى نوع معين من الرعاية، تتناسب مع ما لديهم من إمكانيات وقدرات، إن طرق التعامل مع هذه الفئة، لا تنال الاهتمام الواجب لتحقق التكيف النفسي مع المحيط الاجتماعي، ولا يتأتى ذلك إلا بمعرفة الاساس العلمي المتين للتعامل معها، وتدريبها وتنمية مداركها وآفاقها، ليكونوا فاعلين في مجتمعهم، إيمانا بمبدأ تكافؤ الفرص، ولا ينبغي التعامل معهم على انه تقبّل للحالة كأمر واقع يدعو للخجل أو الإخفاء، بل على ذويهم تقبّل عجزهم والثقة في قدراتهم الأخرى، إذ "يعتبر تسهيل النمو الصحي ونمو مفهوم الذات، مهمة أساسية

للمعالج كي يساعدهم على تقبل عجزهم، ورؤية أنفسهم ككائنات إنسانية"[1] فهم لا يتطورون دون تدخل علاجي تربوي فعال بتقديم مختلف أشكال الدعم والمساعدة لتخفيف الضغوط الواقعة عليهم، ومساعدتهم بالوسائل التي تعين ذوي الاحتياجات الخاصة في الاعتماد على انفسهم.

ويوصف فن التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة بأنه "فن رفيع تشترك فيه الأسرة واخصائي علم النفس والتربية والاخصائي الاجتماعي مع الطبيب للاجتماع بهدف القيام بعملية التقويم"[2] لانهم يحتاجون الى المساعدة الشديدة حتى يصلوا الى درجة من التطور، وهي مسؤولية الجميع في مدّ يد العون.

إنّ الحاجة الى التوافق يتطلب "وجود اخصائيين اجتماعيين ونفسيين مدربين على اسلوب التعامل السليم معهم، وتدريب أولياء أمورهم ايضا، وهناك رؤية من اجل تعزيز ادماجهم في المجتمع، حتى يتسنى التعامل بصورة انسانية، والا يتم عزلهم بوصفهم فئة خاصة"[3] كما يعد الادماج عاملا مساعدا على تعلم العديد من المهارات، ولتحقيق ذلك يتطلب ما يلي:

- تشجيع الدراسات العلمية الاكاديمية التي تعنى بشخصية المعاق وطرق التعامل معه والتعرف على مشكلاته النفسية والاجتماعية وتذليل الصعاب التي تواجهه.
- ضرورة تغيير نظرة المجتمع والاتجاه الى تسليط الضوء على ذوي الاحتياجات الخاصة من أبطال حرب التحرير، أو ضحايا الإصابات من جراء الألغام ، بنظرة ملؤها الاحترام والتقدير كأبطال، لا نظرة الاشفاق فحسب.
- الاهتمام بالدعم الرسمي من خلال المؤسسات الحكومية، والمجتمع المدني والاخصائيين النفسيين، ونشر النتاج الفكري للموهوبين منهم في سلاسل، ورصد الجوائز المشجعة لهم واشراكهم في المحافل الدولية.

---

(1) سلوى محمد عبد الباقي.فن التعامل مع الطفل.-الإسكندرية:مركز الاسكندرية للكتاب، 2001،ص82
(2) ماجدة السيد عبيد.مناهج وأساليب تدريس ذوي الحاجات الخاصة.-عمان:دار صفاء، 2001،ص89
(3) المنهج التكاملي لكفالة حقوق الطفل،المجلس العربي للطفولة والتنمية.-القاهرة:المجلس، 2007،ص129

- الايمان بجميع المبادئ التي جاءت في الاتفاقية الدولية لحقوق الانسان، وحقه في الرعاية الكاملة، بتقديم كافة الخدمات للارتقاء بثقافة ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تعريف المجتمع بالمشاكل التي تواجه ذوي الاحتياجات الخاصة، وتشجيع مبادرات الجمعيات الاهلية، ومؤسسات المجتمع المدني في العمل التطوعي؛ باستقطاب الجهود التطوعية من الافراد في تلبية احتياجاتهم الثقافية .
- إنشاء وحدات ومختبرات لتحويل النتاج الفكري الوطني الى نصوص رقمية، وتوفير المصادر لمعرفية عن المهارات الابتكارية او الأشغال الفنية، لذوي خاصة نزلاء المستشفيات، لشغل أوقات فراغهم بما يفيد
- أهمية التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والبلديات في انشاء المكتبات العامة وتنظيمها بتشريعات قانونية للدعم الثقافي، ورسم السياسات وتقدير الاولويات وفق الخطط المدونة لتقديم الخدمات وتنقيحها.

الحقوق الثقافية لذوي الاحتياجات الخاصة:

لا تنال الاحتياجات الثقافية لذوي الاحتياجات الخاصة عادة من الاهتمام ما تناله الحاجات المادية والاجتماعية الأخرى، ولا تلقى الرعاية اللازمة بالرغم من أنها تمثل التربية العقلية والوجدانية التي تقع إجمالاً ضمن الاحتياجات الأولى للتعليم، وتحقق وصول المعلومات والتوجيه التربوي السليم، فإذا كان الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة يعتبر معياراً رئيسياً من معايير التقدم الحضاري في الدول المتقدمة، فإنه يصبح ضرورة ملحة في الدول النامية من اجل بناء مستقبلها.

إنّ التشريعات القانونية هي حجر الاساس في ضمان الحقوق خاصة التي تعنى بالحقوق الثقافية لذوي الاحتياجات الخاصة، حينما أعلنت الأمم المتحدة عقد الثمانينيات عقدا دوليا للمعوقين، وأن عام 1981 عاما دوليا لهم، ما دعا

المشرع الليبي إلى ان يعرّف المعاق في التشريعات الليبية من خلال القانون رقم 3 بشأن المعاقين لعام 1981 (هو كل من يعاني من نقص دائم يعوقه عن العمل كلياً أو جزئياً، وعن ممارسة السلوك العادي في المجتمع أو عن أحدهما فقط، سواء كان النقص في القدرة العقلية أو النفسية أو الحسية أو الجسدية، وسواء كان خلقياً أو مكتسباً) أما الصيغة المطورة في التصنيف للإعاقة يتمثل في المادة الثالثة من القانون رقم 5 لعام 1987 حيث يصنف المعاقون وفقا لما يلي:

- المصابون ببطء الفهم والتخلف العقلي.
- المصابون بإعاقة تحول دون ممارسة السلوك العادي (المكفوفون، الصمّ، البكم ...).
- المصابون بأمراض مزمنة تعيقهم عن أداء العمل.
- المصابون ببتر أو عجز دائم في جزء من أجسامهم.

تُعد الحقوق الثقافية جزءاً أساسياً من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948 وما "نتج على أثره لأكثر من عشرين اتفاقية دولية، اصدرتها الامم المتحدة، تركز على حقوق الانسان الثقافية، وتنهج نظرية أولوية الحق"[1] ما ينأى بها إلى التراتيب المتأخرة، فهي التي تعنى بالتزامات المجتمع نحو الفرد بعد مناقشة الحاجات التي تبدأ بالحقوق منذ الطفولة، بتوافر الفرص لاكتشاف إمكانياتهم، وإدراك أهميتهم في ظل الأسر والجهات المعنية برعايتهم وإعدادهم، كما تقر المادة 30 من الاتفاقية الدولية لحاملي الاعاقة لعام 2006 مبدأ المشاركة في الحياة الثقافية وانشطة الترفيه والتسلية والرياضة.

فمن الملاحظ من خلال الخبرة الشخصية للباحثة، ومن دراستها السابقة في مؤلفها "النتاج الفكري للأطفال والناشئة في ليبيا"[2] بتناولها لحقوق الأطفال الثقافية في التشريعات الليبية، ما عكس قلة الاهتمام بها

---

(1) بسام عبدالرحمن المشاقبة. فلسفة التشريعات الاعلامية. -عمان:دار أسامة،2012،ص129

(2) اسماء مصطفى الأسطى. النتاج الفكري للأطفال والناشئة في ليبيا 1921-2005.-سرت:مجلس الثقافة العام،2006.

واقتصارها على الحق في التعليم الأساسي فقط، إن القصور يبدو واضحا فيما تم انجازه تجاه ثقافة الأطفال، ويبدو ضئيلاً إذا ما قورن بما يتمتع به أطفال البلاد العربية والمتقدمة، حيث لم يتحقق في قطاع التثقيف والترفيه ما يحقق للطفل الليبي من فضاءات متنوعة مثل نوادي ومكتبات الأطفال، أو بالمساهمة في تطوير صناعة الإعلام الموجه لهم او برمجيات الحاسوب وتحسين اساليب تلقين المعارف والتفاعل مع المحيط العلمي والتقني، بالرفع من مستوى القوى العاملة في هذه المجالات.

إنّ جميع التشريعات المتعلقة بالحقوق الثقافية تتفق على عدم الفصل بين الأصحاء والمعاقين، وهي تتضمن سلفاً ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة، فيما يتعلق بتوافر وسائل المعرفة التعليمية منها والتثقيفية، سواء كانت ورقية مطبوعة بطريقة برايل التي تعتمد على اللمس، او المسموعة عبر الوسائل السمعية للمكفوفين، والمصورة للصمّ والبكم، أو المتطورة بواسطة الوسائط الالكترونية المتعددة، لكن واقع الحال لا يرصد أي نوع من الخدمات الثقافية، ولم يسجل أية منشورات صدرت في ليبيا لذوي الاحتياجات الخاصة، خلال قرابة قرن من الزمان.

المقترحات:

- ضرورة اهتمام وزارة الشهداء والجرحى؛ بذوي الاحتياجات الخاصة، وحل المشاكل والصعوبات التي تواجههم، خاصة الذين اصيبوا في الحرب، بمنح الاولويات للشأن الثقافي، والاستعانة بالمساعدات الدولية في تطهير التراب الليبي من آثار الألغام، منعا لارتفاع مؤشر الاصابات منها بعد التحرير.
- العمل على التنسيق ما بين وزارات الثقافة، والتعليم، والصحة، والشؤون الاجتماعية، ومؤسسات المجتمع المدني معا، حتى تتكامل الخدمات الثقافية في سهولة ويسر.

- طلب المعونة من المنظمات الدولية مثل "اليونسكو" و"اليونسيف"، والاقليمية مثل المنظمة الاسلامية للتربية والثقافة والعلوم "الايسيسكو" في انشاء مكتبات ذوي الاحتياجات الخاصة لتكون رافداً للمكتبات العامة، وتعويضاً عن النقص في محتوياتها وخدماتها ودعمها بالمطبوعات والتقنية اللازمة.
- مراعاة تصاميم المباني في مداخلها، وخرائطها الهندسية الملائمة، بما يحقق الاستفادة لهذه الشريحة من ارتياد المقار الثقافية كالمكتبات، ومراكز المعلومات، والمتاحف، ودور السينما وغيرها.
- الوفاء بالالتزامات القانونية من قبل المؤسسات الحكومية حول انشاء المكتبات الخاصة بنزلاء دور الرعاية الاجتماعية، ومراجعة التشريعات القانونية الوطنية لملاءمتها بالاتفاقيات الدولية، والمصادقة عليها، لضمان وجوب نفاذها محليا.
- وضع استراتيجية عربية ليبية لتطوير الوسائط الفكرية والثقافية لذوي الاحتياجات الخاصة، على أسس علمية، وتحت إشراف متخصصين، للعناية بمصادر المعرفة الورقية وغير الورقية وفق المواصفات القياسية العالمية، واصدار تشريع قانوني يلزم دور النشر الرسمية والخاصة بذلك.
- الاستفادة من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ بالإسراع في إنشاء موقع الكتروني وطني خاص بذوي الاحتياجات الخاصة، أسوة بالتجارب المماثلة في العالم والوطن العربي، والتخطيط لإنشاء مكتبة الكترونية، وتأهيلهم للتعامل مع التقنية الحديثة بتنفيذ برامج تعلم المهارات الحاسوبية ومحو الأمية المعلوماتية وتبني شعار "حاسوب لكل مصاب".

المستفيدون ذوى الإعاقة من خدمات المكتبات في ليبيا
واقع وطموحات مستقبلية

د. مفتاح عبد الوهاب السلاع
قسم المكتبات و المعلومات / كلية الآداب
جامعة طرابلس

المقدمة:

إن واقع الخدمات المكتبية للأشخاص ذوى الإعاقة في ليبيا يعاني من قصور حاد مقارنة بما يقدم لهم في المجالات الأخرى ، و لعل السبب في عدم إعطاء هذه الخدمة حقها من العناية و الرعاية المطلوبتين يعود إلى غموض مفهومها في أذهان القائمين على القطاعات التعليمية و التدريبية و التأهيلية الخاصة بهم مباشرة ، و لشعور القائمين عن المكتبات العامة و الجامعية و المتخصصة والمراكز الثقافية بأن ذلك ليس من شأنهم ، أو على الأقل هناك ما هو أهم - من وجهة نظرهم - من تخصيص خدمات مكتبية للأشخاص ذوى الإعاقة، يضاف إلى ذلك أن غالبية ذوى الإعاقة مثل الأسوياء لم يتعودوا على ارتياد المكتبات و مراكز المعلومات للبحث و الوقوف على معلومات جديدة ما يدعو القائمين على هذه المكتبات بأنه ليس من واجبهم تقديم أي خدمة مكتبية لهذه الفئة على الأقل في الوقت الراهن .

في هذا السياق أوضحت دراسة أكاديمية للباحث إن حدود الخدمات المكتبية للأشخاص ذوى الإعاقة في ليبيا حالياً تقتصر على اتخاذ غرفة من غرف مبنى معهد أو جمعية أو مركز تأهيلي ، ووضع بعض من الأوعية المعلوماتية الخاصة بالفئة التي تنتمي إلى تلك المؤسسة مع القليل من الكتب والدوريات

العامة ، إضافة إلى بعض الأثاث الذي قد يكون غير مناسب لفئة الأشخاص ذوى الإعاقة كما انه لا يوجد أي تنظيم تندرج فيه أوعية المعلومات فهي غير مفهرسة أو مصنفة ، أما طريقة خدمة المستفيدين الذين قد يترددون على تلك المكتبات ، فهي خدمة عشوائية لا تنطلق من معايير أو مقاييس مقننة تأخذ في اعتبارها ظروف و احتياجات الشخص ذو الاعاقة ، و طبيعي أن يؤدي مثل هذا الوضع إلى عزوف الغالبية خاصة صغار السن منهم عن التفكير في استخدام المكتبة إن وجدت ، و قد اتضح للباحث أثناء زيارته الميدانية لبعض المراكز و الجمعيات والمعاهد الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في بعض المدن الليبية و من خلال طرح مجموعة أسئلة مباشرة عليهم منها :

- هل تستخدم المكتبة ؟
- ما مدى استفادتك من محتوياتها ؟
- ما رأيك في تنظيمها ؟
- ما هي مقترحاتك لتطويرها ؟

وجهت هذه الأسئلة إلى عينة عشوائية لمجموعة من الأشخاص ذوي الإعاقة يدرسون في جمعية النور للمكفوفين بطرابلس و مراكز لإعادة تأهيل المعاقين بها مكتبات متواضعة لا تخرج عن الوصف الذي اشرنا إليه سابقاً، فجاءت الإجابات على ثلاثة أنواع:

- **الفئة الأولى:** وتمثل 55٪ من العينة ذكروا بأنهم لم يسبق لهم أن استخدموا المكتبة وأنهم لا يعرفون مقرها داخل المؤسسة التعليمية التي ينتمون إليها .
- **الفئة الثانية:** و نسبتهم 25٪ ذكروا انهم ترددوا على المكتبة مرات محدودة بدافع الفضول دون رغبة في البحث أو الاستزادة في المعرفة و قد شعروا بعدم جدوى التردد عليها، إذ ليس هناك ما يشجع على ارتيادها .
- **الفئة الثالثة :** تشكل ما نسبته 20٪ اشاروا إلى انهم يترددون على المكتبة الموجودة و أنهم قد استفادوا من محتوياتها ، غير أنهم وضحوا أن الخدمة فيها

قاصرة لولا الرغبة الجادة لديهم في الحصول على معلومات و ثقافة عامة أكثر مما يتحصلون عليه في المنهج الدراسي لما ترددوا عليها .

ورغم معرفة الباحث أن هذه العينة المختلفة ليست شاملة لإبداء آراء حاسمة ، إلا أن الإجابات التي احتوتها الاستبيانات و الزيارات الميدانية التي قام بها الباحث لبعض المكتبات و ما ظهرت من نتائج تدفع به إلى الاعتقاد بأن هذه الخدمات ليست على الوجه المطلوب ، ومن ثم سيسعى في هذه الدراسة إلى وضع إطار عام لخطة يهدف من ورائها إلى طرح اقتراحات و تصورات قد تعين في النهوض بالخدمات المكتبية للأشخاص ذوي الإعاقة في ليبيا وتسهم في تطويرها لتواكب التطور الذي تشهده بقية أنواع الخدمات المقدمة لهم .

فالباحث في خطته هذه يحدد محاور أساسية تحتم توجيه عناية جادة وصادقة نحو توفير المكتبات و الخدمات المكتبية المناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، اهمها ما يلي:-

أولهـا : أن التوجه المعاصر و الملموس في ليبيا يؤكد اهتمام المجتمع الليبي بالعمل على توفير كافة الظروف التي تمكن ذوى الإعاقة من الاندماج في المجتمع والاستفادة من المرافق والخدمات المتاحة للأسوياء مثل التشريعات القانونية وأهمها القانون رقم 5 لسنة 1987.

ثانيها: إن الشخص ذو الإعاقة في حاجة إلى تطوير ثقافته، و من ثم لابد من تهيئة الوسائل التي تمكنه من ذلك.

ثالثها: ان الأسس الفلسفية لمهنة المكتبات تقوم على مبدأ إتاحة المعلومات لكافة أفراد المجتمع دون تمييز .

وللمزيد من التوضيح لما جاء في المحاور الثلاثة سالفة الذكر نتحدث عنها بشكل مفصل :

المحور الأول : التوجه الجاد في ليبيا نحو توفير كافة الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة ، فقد شهدت ليبيا في السنوات الماضية نقلة كبيرة في هذا المجال تمثلت

في الحرص على تعليمهم و توفير التدريب الذي يمكنهم من ممارسة حياتهم في المجتمع بشكل فعال و العناية الصحية الفائقة بهم و إتاحة كافة الخدمات العامة لتكون مناسبة لاستخدامهم لها ، كما ركزت وسائل الإعلام بصورة واضحة على قضيتهم قاصدة من وراء ذلك إشعار المجتمع بواقع هذه الفئة ومتطلباتها و ضرورة النظر إليها نظرة ايجابية تخلو من السلبية ، و انشئت العديد من المراكز الخاصة بإعادة تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف المدن و القرى الليبية [1].

من هنا نجد أن الخدمات المكتبية الخاصة بهم من خلال ما طرح في الأسئلة المشار إليها أنها في غير المستوى المطلوب ، و إنها مختلفة عن بقية أنواع الخدمات المقدمة لهم ، ومن ثم فهي تحتاج إلى أن يعاد النظر فيها حتى ترتقي إلى مستوى بقية الخدمات ، لأنها بدون شك تعد المفتاح لبناء شخصياتهم و لأنها تتيح لهم الوقوف على مستجدات العلم والمعرفة المتاحة لغيرهم من أفراد المجتمع .

المحور الثاني : هو حاجة الأشخاص ذوى الإعاقة إلى الثقافة و المعلومات مثل غيرهم من الأسوياء ، فالإسلام حث على العلم و جعله في مرتبة عالية وقرانا في التراث الإنساني عن نماذج من الأشخاص ذوي الإعاقة نالت نصيباً عالياً منه ، ووفر لها المجتمع السبيل إلى ذلك، وأتاح لها أن تستفيد لتفيد الآخرين فيما بعد ، كما أن القوانين الوضعية المعاصرة في الدول المتقدمة والسياسات و الأنظمة التعليمية تؤكد على مبدأ توفير كل الوسائل التي تعين على الرقي بثقافة الشخص ذو الإعاقة وتلبية احتياجاته حتى لا يختلف عن بقية أفراد المجتمع من الأسوياء .

و إذا كانت هذه الوسائل متوفرة و متطورة في كافة دول العالم المتقدمة فإنها لا تزال متخلفة في العالم النامي بما فيه الدول العربية ، فالرعاية الثقافية و خدمات ووسائل التثقيف العام المستمر الخاصة بالأشخاص ذوى الإعاقة تكاد

تكون مفقودة في الوطن العربي ، و لا يزال هذا النوع من الرعاية في اضعف المستويات كما و نوعاً ، فلم نعثر على ما أطلعنا عليه من كتابات حول رعاية الأشخاص ذوى الإعاقة في الوطن العربي على وجود برامج إذاعية خاصة بالأشخاص ذوى الإعاقة و لا على مجلات أو صحف يومية أو مكتبات أو نوادي و جمعيات خاصة بهم ، و لم يصل إلى علمنا أن قطراً من الأقطار العربية قد انشأ وحدات متنقلة للمطالعين و الباحثين ذوي الإعاقة .[2]

للتغلب على هذا الواقع ، و في سبيل تيسير احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة من الثقافة و المعلومات لابد من توفير تسهيلات كثيرة تقود إلى تخفيف المطلب الديني و الإنساني بمساواة الشخص ذو الإعاقة بالسوي في كافة الحقوق التي يلتزم بها المجتمع تجاه أفراده ، و من أهمها المجال الثقافي والحرص على إيجاد المكتبات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في مدارسهم وجمعياتهم ومراكزهم الثقافية والاجتماعية وأجنحة الكتب والمجلات والمقتنيات الثقافية الأخرى، وفي المكتبات العامة والكتب الثقافية المطبوعة بالطريقة والحروف المناسبة لهم (طريقة برايل) .[3]

المحور الثالث: اعتماد فلسفة مهنة المكتبات على مبدأ إتاحة المعلومات لكافة أفراد المجتمع.

فمن المسلم به أن الهدف من قيام المكتبات هو توفير المعلومات بأنواعها المختلفة للمستفيدين الذين يقصدونها لأسباب كثيرة من بينها:

1. الرغبة في القراءة والمطالعة دون هدف محدد .
2. البحث عن معلومات بعينها تفيد في دراسة أو بحث.
3. الاستزادة من المعرفة في فن من الفنون .
4. نقص الإجابات على أسئلة مطروحة بالرجوع إلى المراجع.
5. تنمية الحصيلة العلمية المكونة من خلال الدراسة المنهجية بالقراءات الموسعة في أعمال متنوعة .

و إذا كانت هناك مكتبات تهدف إلى خدمة مستفيدين ينتمون إلى مؤسسات علمية وبحثية تتشكل أوعيتها لتقديم تلك الخدمة وتوفيرها، فإن هناك مكتبات يفترض أن تخدم المجتمع بأسره دون تفريق ومن ثم تسعى عادة إلى تكوين مجموعات تؤدي هذا الغرض وتلبي من خلال ما تقدمه من تلبية رغبات مختلف أفراد المجتمع الذي تقع فيه، ومن أهداف المكتبات الحديثة في العالم المتقدم التي تسعى بشكل حثيث نحو توظيف اكبر قدر من خدماتها نحو فئات حرمت لفترات طويلة من الخدمة المكتبية نتيجة عدم التفات المجتمع إليها وعدم العناية باحتياجاتها، ولكن بعد أن اعترف المجتمع بضرورة توفير كافة الخدمات لهذه الفئات المحرومة سابقاً، وهي فئة ذوى الإعاقة الذين منعتهم إعاقتهم من الانخراط في الحياة العامة ، استدعت وضع دراسات مطولة نتج عنها تقديم تسهيلات كثيرة لهم انتهت إلى دمجهم في بقية المجتمع وعدم التعامل معهم بطريقة تشعرهم بتخلفهم عن الآخرين.

وكان للمكتبة نصيبها في هذا المجال حيث سخرت دراسات كثيرة للتعرف على أفضل السبل في الحصول على المعلومات التي يحتاجون إليها بنفس القدر الذي يتاح للأسوياء الحصول عليها .

والواقع أن المكتبة في أصلها تعتبر مؤسسة تثقيفية تسعى إلى إشاعة العلم والمعرفة وإتاحتها لكل أفراد المجتمع، وقد نص على ذلك جملة من الباحثين الذين درسوا قضايا المكتبات، فعلى سبيل المثال يرى احد رواد دراسات علوم المكتبات والمعلومات (جيس شيرا) أن المكتبات كنشاط مهني يهتم بجميع الهيئات والعمليات والأساليب الفنية والمبادئ التي تسهم في تحقيق هدف جعل السجلات المخطوطة أو المدونة مفيدة للجميع على قدر الإمكان، ومعنى ذلك زيادة حجم العائد الاجتماعي لهذه السجلات من اجل صالح الإنسانية . (4)

كما يذهب إلى أن دور امين المكتبة في المجتمع هو مضاعفة استخدام الأوعية الفكرية لصالح المجتمع، وبعبارة أخرى انه الوسيط بين الإنسان والمادة المكتوبة (مخطوطة كانت أم مطبوعة أم مسجلة وسواء كانت رسوماً أو خرائط أو وسائل سمعية وبصرية او أي شكل أخر موجود بالفعل أو سيستجد من وسائل حفظ المعرفة البشرية التي تتطور يوماً بعد يوم [5] وهو يعتبر المكتبة هيئة اجتماعية تمثل دور الوسيط بين المجتمع ووسائل الاتصال . [6]

ويذهب "احمد انور عمر" إلى أن خير الخدمات التي تقدمها المكتبات العامة في الوقت الحالي هي تلك التي استجابت فيها السلطات المسئولة وخبراء المكتبات لاحتياجات المجتمع بحيث تشكلت الخدمات المكتبية تبعاً لتلك الاحتياجات . [7]

كما يرى انه يجب إتباع خطوات أساسية قبل الدعوة إلى إنشاء المكتبة العامة على نطاق قومي من بينها:

- **أولا :** دراسة البيئة بهدف جمع المعلومات عن العوامل ذات الصلة المباشرة بالخدمة المكتبية مثل وجودها وعددها وأنواعها وكفايتها والظروف التعليمية والاجتماعية والتراث الثقافي المحلي.
- **ثانياً :** الإجراءات التشريعية، إذ لا بد من اعتماد المكتبة كي تؤدي رسالتها كاملة على تشريع واضح وأن ينص في مثل هذا التشريع على أن يكون هدف الخدمة المكتبية هو تيسيرها لكافة أفراد المجتمع باعتبارها حقاً من حقوق المواطن على الدولة .
- **ثالثاً :** الهيئة الحكومية المركزية المشرفة على التوسع المكتبي، فمن مهامها تحديد مواصفات ثابتة للأدوات اللازمة لشتى أغراض العمل في المكتبات العامة في كل انحاء الدولة، إضافة إلى ضرورة تدخلها لسد النقص الذي ينتج عن عدم تيسير إنتاج كاف من المؤلفات لسد احتياجات فئات المجتمع المختلفة .

وذلك بأن تسعى إلى إنشاء إدارة تأليف تتكون من أدباء ورجال تربية وعلم النفس وعدد من أخصائي المواد يكون في مقدورهم الإنتاج وفقاً لاحتياجات حركة تعليم الكبار وحركة التوسع المكتبي.(8)

وعند مقارنة واقع الخدمات المكتبية في ليبيا، بهذه الأسس الفلسفية لمهنة المكتبات وكذلك بما ورد في دراسة الباحث المشار إليها يرى ضرورة وضع خطة محكمة لتطوير هذه الخدمات مستفيدين من تجارب المكتبات في الدول المتقدمة بهذا المجال مع مراعاة ظروف الحياة في ليبيا .

ولقد أدركت دول العالم المتقدمة هذا المفهوم ومن ثم أكدت في تشريعاتها على أحقية هذه الفئة في الوصول إلى المعلومات وتقع على عاتق الجهات المعنية مسئولية تأمينها لهم بكافة السبل، وأحدث هذا المفهوم تحويراً في المباني الخاصة بالمكتبات القديمة لتكون مناسبة لاستخدامهم إضافة إلى وضع برامج تعين على تخريج مهنيين متخصصين في تقديم الخدمات المكتبية لهم، وكذلك تسخير التقنية المعاصرة لصناعة كل ما من شأنه نقل المعلومات إليهم بسهولة ويسر .

لقد اتضح للباحث بأن الخدمات المكتبية الموجهة إليهم في ليبيا قاصرة بشكل واضح في جميع النواحي، وهي خدمة عشوائية لا تخضع لمعايير علمية مقننة فإن الأمر يتطلب وضع خطة محكمة تسهم في تطوير هذه الخدمات والرقي بها على مستوى ليبيا حتى يصبح في مقدور الأشخاص ذوي الإعاقة الاستفادة من هذا النمط من الخدمة الأساسية التي تعين على تزويدهم بالثقافة والمعرفة التي هم في أمس الحاجة إليها.

و قبل أن يوضح الباحث الوسائل المطلوب توافرها في المكتبات لتقديم خدماتها للأشخاص ذوي الإعاقة فإنه يرى ضرورة التركيز على النقاط التالية:

- الركائز الأساسية لوضع الخطة :

1 - تشكيل لجنة دائمة للخدمات المكتبية للأشخاص ذوي الإعاقة.

مما لاشك فيه أن الخطوة الأولى نحو تصميم الخدمات المكتبية للأشخاص ذوي الإعاقة تتمثل في تشكيل لجنة عليا من مهنيين متخصصين في المكتبات والمعلومات إضافة إلى تربويين وباحثين اجتماعيين وتتولى هذه اللجنة إعداد دراسة تشتمل على عناصر منها :

1. نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع الليبي بشكل دقيق.
2. الوضع الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة.
3. الوضع التعليمي والثقافي للأشخاص ذوي الإعاقة.
4. التوزيع النسبي لهم في المدن و القرى الليبية .
5. مدى توفير الأوعية الخاصة بهم في سوق النشر المحلية.
6. احتياجاتهم من الأجهزة و المعدات والوسائل السمعية والبصرية .
7. الجهاز الإداري والفني الذي سيتولى خدمتهم .
8. وضع المباني الحالية للمكتبات ومدى مناسبتها للأشخاص ذوي الإعاقة لاستيعاب هذا النمط من الخدمة.
9. وضع المعايير المناسبة للخدمات المكتبية للأشخاص ذوي الإعاقة.

كما أن هذه اللجنة التي يفترض أن تكون لجنة دائمة ستعمل على ترسيخ الوعي بأهمية المعلومات للأشخاص ذوي الإعاقة وتقوم بالتنسيق بين المكتبات لتقديم المشورة والنصح لكل ما من شأنه تطوير هذا الجانب الحيوي المهم بالنسبة لهم، ولا شك أن هذه اللجنة في حاجة إلى الاستفادة من كافة التجارب الحديثة في هذا المجال .

2- الإعلان الرسمي عن ضرورة توفير الخدمات المكتبية للأشخاص ذوي الإعاقة :

ذلك بالنص عليها في كافة اللوائح والأنظمة ذات العلاقة بهم، وكذلك في لوائح المكتبات العامة والجامعية و المتخصصة، خاصة وأن هناك ما

يدعم مثل هذا الاتجاه، إذ تتضمن سياسة التعليم في ليبيا والقرارات الخاصة الأشخاص ذوي الإعاقة وثائق رسمية تضم في ثناياها بنود تشير صراحة إلى ضرورة العناية بتعليمهم وثقافتهم .

3ـ الاهتمام بالأطفال ذوي الإعاقة :

وذلك عن طريق الإكثار من أوعية المعلومات المناسبة لهم وتيسير أمر استخدامها من قبلهم ولا يتأتى ذلك إلا بنشر المكتبات في المدارس والمعاهد والجمعيات التي ترعاهم، وكذلك في المكتبات الخاصة بالأطفال، وفي المكتبات العامة والمراكز الثقافية التي تخصص أجنحة للأطفال بشكل عام .

4ـ المعايير و المقاييس :

إن التوجه نحو توفير خدمات مكتبية للأشخاص ذوي الإعاقة يحتاج إلى أسس وقواعد محكمة تلتزم بها المكتبات، وهو ما يتطلب وضع معايير ومقاييس تستند على حقائق مستقاة من واقعهم وطرق التعامل معهم، وحتى تكون هذه المعايير صادقة ومناسبة لهم لا بد من إجراء دراسة شاملة على المعايير والمقاييس المعروفة عالمياً ومحاولة الاستفادة منها، شريطة عدم تطبيقها بحذافيرها لاختلاف الظروف والبيئة في مجتمعنا العربي المسلم في ليبيا عنه في المجتمعات الأخرى .

ـ الوسائل المطلوب توافرها لتنفيذ الخطة :

إن الوسائل التي يمكن بها تحقيق أهداف هذه الخطة فإنها تتمثل في جملة من الأمور ذات العلاقة بالاستخدام المباشر الأشخاص ذوي الإعاقة والتي تؤدي تنفيذها إلى تسهيل استفادتهم من المكتبات ودفعهم نحو التردد عليها للحصول على المعلومات التي يحتاجون إليها .

وسوف نتحدث عن هذه الوسائل فيما يلي بشكل مفصل :.

أولا : المباني :

إن بناء مكتبة في مؤسسة تعليمية تخدم ذوي الإعاقة، تحتاج إلى الالتزام بمعايير محددة على سهولة الحركة والاستخدام لمحتوياتها، حسب نوع الإعاقة التي تخدمها هذه المؤسسة فبالنسبة للمكفوفين:

- لابد لها أن تكون في مكان مناسب حيث يسهل الوصول إليها.
- إن يكون الطريق إليها خالياً من العوائق الإنشائية التي تعرقل استخدام الطريق.
- من المستحسن ان يكون موقع المكتبة في دور ارضي ،بحيث لا يضطر الكفيف إلى استخدام السلالم.
- توفر المصاعد المناسبة في حالة إذا كانت المكتبة متعددة الطوابق أو في دور علوي.
- أن تكون المداخل سهلة الفتح لا تشكل ادني صعوبة لهم عند الرغبة في الدخول إلى المكتبة، ومن الأفضل الاعتماد على المداخل التي تفتح آلياً.
- أن تكون الممرات فسيحة تساعد على حرية الحركة داخل المكتبة .
- أن توضع علامة إرشادية مميزة يمكن إدراك مدلولاتها عن طريق اللمس، وتعين على تحديد نوعية الموقع و ما يحتوي عليه .
- أن تتوفر في المبنى شروط السلامة وأهمها المخارج الخاصة بالطوارئ ولا تحتاج المكتبة الخاصة بالصم إلى وضع مواصفات تختلف عن المواصفات المستخدمة في بناء و تشييد المكتبات للأسوياء، نظراً لان الإعاقة تكمن في السمع ، وهي مسألة لا تحتاج إلى اي تمييز في تصميم بناء المكتبة.

وتحتاج فئة المتخلفين عقلياً أو المرضى بأمراض نفسية إلى أن تكون مكتباتهم مشيدة بطريقة تساعد على تخفيف عبء الاستخدام ، منها ما يلي :

- أن تكون المكتبة في مكان مميز المعالم يسهل على المتخلفين عقلياً التعرف عليه.
- أن تكون القاعات فسيحة .
- تشييد البناء بنظام يدخل الراحة على نفس ذو الإعاقة.

- طلاء جدران القاعات بألوان هادئة وعدم الإكثار من الحواجز المعمارية داخل القاعات .

- أن تكون المداخل سهلة الاستخدام، ويفضل الأبواب التي تفتح آلياً.

وفي حالة توفر الخدمة المكتبية لإحدى فئات ذوي الإعاقة أو جميعها في مكتبة عامة أو جامعية، فإن من الضروري مراعاة وضع المجموعات الخاصة بها في قسم واحد في الدور الأرضي مع تأمين كافة التسهيلات التي تمكنهم من الوصول إلى هذا القسم دون مشقة .

ويمكن هنا تطبيق الشروط المطلوب توافرها في مكتبات ذوى الإعاقة نظراً لأنها مناسبة لكافة أنواع ذوي الإعاقة جسدياً والمعاقين حسياً ويفترض أن يراعى في تصميم البناء بشكل عام مواصفات هامة من بينها :

- وضع مدخل مستقل لأصحاب المقاعد المتحركة ويكون سطحه متدرج الارتفاع وتغطى أرضيته بنوع من البلاط الخشن أو المطاط المانع للانزلاق.

- جعل المدخل فسيحاً ويفتح آلياً

- ترك مسافات كافية لحركة العربات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة.

- التقليل من الحواجز بين الأقسام المختلفة .

- تخصيص مصاعد آلية للأشخاص ذوي الإعاقة صالحة لإستخدامهم دون الحاجة إلى مساعدة خارجية.

ومن الملاحظ أن كافة مباني المكتبات المشيدة حالياً في ليبيا لا تتوافر فيها هذه المواصفات، الأمر الذي يتطلب منها إعادة النظر في إجراء التعديلات التي تتفق واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة ، ونخص بالذكر هنا المكتبات العامة والمراكز الثقافية التي لابد لها من الإسراع في الأخذ بكل ما من شأنه تمكين الأشخاص ذوى الإعاقة من ارتياد تلك الجهات والاستفادة منها وسنورد فيما يلي بعض أهم المعايير:

ـ القواعد الأساسية للتصميمات الجيدة

1 ـ الممرات

ينبغي أن لا تمر الممرات التي يتحرك خلالها الناس بالمناطق التي تؤدى فيها نشاطات المكتبة، وينبغي لهذه المناطق أن تكون خالية من اي شيء يعوق حركة ذو الإعاقة أو يهدد سلامته، فالشخص الذي لا يبصر يجب أن يكون مطمئناً إلى انه لن يصطدم بشيء خلال سيره، والشيء نفسه منطبق على من يستخدم كرسي ذوي الإعاقة ، فيجب أن لا تكون الفوضى عاملاً في تعطيل حركته، كما ينبغي أن تكون مناطق التحرك واسعة، ويمكن وضع علامات واضحة تبين لذو الإعاقة أيا كان نوعه أن هناك ما يمنع تحركه سواء كان اثاث أو غير ذلك فبالنسبة للكفيف يمكن وضع بساط مختلف في سمكه يمكنه من التعرف مثلاً على قربه أو بعده من موقع نشاط المكتبة، او علامات اخرى مساعدة ، كما ينبغي تغطية الممرات ببساط يسهل الحركة ويمنع الانزلاق.[9]

كما يجب أن تكون الممرات التي يستخدمها ذوي الإعاقة على الكراسي المتحركة بعرض ثلاثة اقدام على الأقل، بالإضافة إلى توفر أماكن عند المنحنيات أو على طول تلك الممرات يمكن للشخص ذو الإعاقة أن يرتاح فيها اثناء سيره ثم يواصل سيره، وإذا كانت هذه المسافة موجودة فيجب أن تكون أبعادها 5 X 5 اقدام إذا كان الباب يفتح إلى الخارج و 5 X 3 اقدام إذا كان الباب يفتح إلى الداخل، كما ينبغي وجود الدرابزين على الجانبين،و ينبغي أن تخلو الممرات من العقبات التي تشكل خطراً على الأشخاص ذوي الإعاقة مثل أوعية النباتات، ونوافير المياه أو المواد المؤقتة، كما ينبغي إزالة العقبات امام السلالم والتي تشكل خطراً كبيراً للأشخاص ذوي الإعاقة .[10]

2- المصاعد:

ينبغي أن تكون أرضية المصعد محاذية لسطح الأرضية الخارجية، أن تبقى أبواب المصاعد مفتوحة لمدة كافية حتى تسمح بدخول أو خروج من يعانون من الإعاقة في حركتهم.

أما بالنسبة للوحات ضبط المصعد سواء كانت داخلية أو خارجية فيجب أن تكون أزرار أرقام الطوابق مكتوبة بطريقة برايل، بالإضافة إلى اللغة التي يستعملها الأسوياء، وأن تسمح المسافة داخل المصعد بحركة الكراسي المتحركة داخلها بسهولة، وأن تكون أبعادها 5 X 4 1/2 أقدام على الأقل .

3- الأثاث:

يحتاج الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الاعتماد بتنقلهم على قطع الأثاث لمساعدتهم في الجلوس أو الوقوف ، لهذا ينبغي أن تكون قطع الأثاث ثابتة وغير متحركة ، كما ينبغي أن تتطابق أحجام و ارتفاعات الكراسي و الطاولات مع مقاييس و مواصفات المعدات المستعملة من قبل ذوي الإعاقة سواء كانوا أطفالا أم بالغين ، كذلك يجب أن تكون مواصفات ومقاييس وأحجام و ارتفاعات التسهيلات الأخرى مناسبة، فمثلاً أحواض الغسيل، ودورات المياه، وحنفيات المياه الباردة والساخنة يجب تعميمها بطريقة مناسبة لاستخدام كافة أنواع الأشخاص ذوي الإعاقة .

4- الإضاءة:

للإضاءة في كل أرجاء المكتبة أهمية بالغة بالنسبة خاصة الذين يعانون عجزاً في الرؤية أو السمع، والجانب الأساسي هنا ألا تكون الإضاءة قوية تسبب الإزعاج، كما ينبغي أن يكون هنالك دائماً ضوء يسلط على أمين المكتبة عندما يتحدث مع الأشخاص ذوي الإعاقة ، بينما يكون الأشخاص ذوي الإعاقة في الجانب الأقل إضاءة .

5- أجهزة نقل الصوت :

إن الأشخاص الذين يعانون من مشكلات سمعية أو عجز في القدرة على الكلام يحتاجون لمعرفة ما حولهم بالسمع، ولا ينبغي إن يكون الصوت عالياً لدرجة الإزعاج أو منخفضاً للدرجة التي لا يسمعه حتى مستخدمو السماعات والأجهزة المساعدة في السمع، كما يجب أن تكون دقيقة حتى لا تشوه صوت مستعمليها، و يفضل بناء جدار المكتبة من مواد تساعد على امتصاص الصوت .

6- التحكم في جو المكتبة :

أغلب انواع الأشخاص ذوي الإعاقة لديهم حساسية تجاه البرودة أو الحرارة الشديدة، فهي بالرغم من كونها مزعجة إلا أنها في أحيان كثيرة تتسبب في مرضه لذلك ينبغي التحكم في درجة الحرارة والبرودة، وأن يكون الأثاث من النوع الذي يحافظ على درجة الحرارة.

7- اللوحات الإرشادية :

إن الأشخاص المتخلفين عقلياً لا يجيدون القراءة ولا يميزون بين الأحرف والأرقام وللتغلب على هذه المشكلة يجب استخدام الرموز والصور والصوت والترقيمات الملونة، ولقد اثبت بالفعل نجاحها بشرط أن تدل على المعنى المقصود منها كما يجب أن تكون بألوان واضحة وملفتة للنظر وجذابة وتفيد هذه الإشارات أيضا الذين يعانون من ضعف أو مشكلات في النظر وبالنسبة للمكفوفين يمكن توفير علامات إرشادية مكتوبة بطريقة برايل بالإضافة إلى الخرائط البارزة السطح أو التوجيه بواسطة الصوت، وينبغي أن تكون هذه العلامات على ارتفاع معين يصل إليه ذو الإعاقة ، وأن تكون قريبة من المكان الذي ترشد إليه .

8- السلامة :

يمكن تجنب الكثير من الحوادث من خلال تعريف الأشخاص ذوي الإعاقة بأماكن و تفاصيل المكتبة و هذا عامل مهم لأن الكثير منهم ليس لديهم خبرة بالعالم خارج المؤسسة التي يعيش فيها ولهذا فإن إعدادهم للتعامل مع المكتبة ومحتوياتها وتعريفهم بها يعتبر امراً مهماً، ومن الضروري تكرار هذا التعريف به مراراً وخاصة إذا حدث اي تغيير أو تعديل في وضع المكتبة .

كما يتطلب الإعداد والتعريف على المخارج والطرق الخاصة في حالة الطوارئ والتأكد من أن فتحات الأبواب كافية لمرور الكراسي المتحركة أو تمييز الطرق المؤدية إلى مخارج الطوارئ بعلامات جيدة كما ينبغي التأكد من ان تلك الأبواب تنفتح بسهولة، والتدريب على استخدام أدوات السلامة كطفايات الحرائق والسلالم وتكرار هذا التدريب مراراً، ولهذا يجب أن يكون المكان معداً بحيث يجعل من عملية إخلاء ذوي الإعاقة سهلة وسريعة عند حدوث الطوارئ.

9- الحاجات المتضاربة :

بمقدور أمين المكتبة وبمساعدة المدرسين والآباء ، فبما أن لكل نوع من أنواع الإعاقة حاجات و متطلبات تختلف في بعضها أو تتضارب في حين أنها تتفق أحيانا أخرى فان على أمين المكتبة عدم تجاهل حاجات بعض الأشخاص ذوي الإعاقة والاهتمام بالحاجات الأخرى .

ثانياً إعداد مهنيين قادرين على خدمة ذوي الإعاقة :

إن وجود العنصر البشري المتمكن والقادر على خدمة الأشخاص ذوي الإعاقة يعد أمراً ضرورياً لإتاحة خدمات متكاملة لهم، ولا شك أن وجود فنيين غير متخصصين في المكتبات يؤدي إلى إهمال هذا الجانب، ومن هنا لابد أن تعمل أقسام المكتبات في ليبيا بالتعاون مع الأقسام الأخرى المعنية بذوي الإعاقة على إعداد برامج خاصة موجهة نحو تأهيل فنيين متخصصين في المكتبات تأهيلاً

علمياً وعملياً ، يمكّنهم من تقديم خدمات المعلومات المناسبة لهذه الفئة ومثل هذا التوجه في حاجة إلى دعم ومساندة الجهات ذات العلاقة بتوافر التعليم والرعاية الاجتماعية والتدريس لهم وهما وزارة التعليم و وزارة الشؤون الاجتماعية .

ولابد ان تسبق أي خطوة في هذا المجال دراسات مركزة للتعرف على برامج مدارس المكتبات والمعلومات في الدول المتقدمة الخاصة بتأهيل المكتبيين العاملين مع الأشخاص ذوي الإعاقة إضافة إلى إجراء مسح شامل للمكتبات الموجودة فعلياً في مراحل التعليم المختلفة والمكتبات العامة و المراكز الثقافية للتعرف على انماط المستخدمين والمشكلات التي تواجههم .

ما يتطلب ان تكون هناك إدارة سليمة تحفز العاملين على تقديم الخدمات ، وأن تحقق لقاءات أولية بين الأشخاص ذوي الإعاقة والعاملين في المكتبات والمسئولين عن تقديم المعلومات حتى تخلق جواً من الألفة والفهم المشترك .

وبما ان احد مؤشرات كفاءة خدمات المكتبة هو رضا الرواد ، لهذا يجب أن يكون هناك برنامج مكثف للقيام بتلك الخدمات ويعمل على تقديمها للأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من المستفيدين .

اما بالنسبة لبرامج تأهيل المكتبيين المتعاملين مع الأشخاص ذوي الإعاقة في ليبيا فنجد إن الباحث يقترح أن تكون البرامج على نوعين :

النوع الأول :

برامج خاصة يلتحق بها الأفراد الذين يعملون في مكتبات ذوي الإعاقة حالياً بغض النظر عن تخصصاتهم، على أن يحتوي البرنامج على مواد متنوعة من بينها مواد تربوية ونفسية واجتماعية وأخرى مهنية في تخصص المكتبات وتكون مدة البرنامج فترة زمنية لا تقل عن سنة دراسية كاملة .

النوع الثاني :

أن تنشئ بعض أقسام المكتبات والمعلومات في ليبيا شعبة متخصصة للخدمات المكتبية للأشخاص ذوي الإعاقة يدرس فيها الدارس إضافة إلى مواد علوم المكتبات الأساسية مواد توضح له كافة الجوانب التي يحتاجها العمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة مثل أوعية المعلومات الخاصة بهم، كيفية الحصول عليها وإعدادها فنياً، بالإضافة إلى دراسة مواد تعطي خلفية عن الإعاقة وأنواعها و طرق التعامل معها من الناحيتين النفسية والاجتماعية .

ثالثاً : توفير أوعية المعلومات المناسبة :

يمكن لفئة المعاقين جسدياً استخدام أوعية المعلومات العادية المستعملة من قبل الأسوياء، وبهذا فهم ليسوا بحاجة إلى أنواع معينة من الأوعية، بل ينصب الاهتمام بهم في المكان وتهيئته ليسهل عليهم ارتياد المكتبة ولكن هناك فئات أخرى كالمكفوفين والصم والمتخلفين عقلياً بحاجة إلى أنواع معينة من أوعية المعلومات، لذلك فإن على المكتبات التي تقدم خدماتها بصورة شاملة لكل أنواع الإعاقات كالمكتبات الجامعية والمكتبات العامة في حاجة إلى العمل على توافر الكتب المطبوعة بالأحرف النافرة . برايل . والأشرطة السمعية والكتب الناطقة والأشرطة البصرية التي تخدم الصم مع توفر الشرح فيها عن طريق الإشارات المتداولة بين الصم كذلك الصور التوضيحية، والكتب التي تناسب مستوى الفهم للمتخلفين عقلياً .

لذلك على المكتبات الليبية المعنية بهذه الخدمات أن تسعى جادة في البحث عن كل وعاء يمكن أن يتضمن معلومات موجهة إليهم، ولا شك إن هذه الخطوة تحتاج إلى جولات ميدانية على المكتبات المشهورة في مجال خدمات الأشخاص ذوي الإعاقة و إجراء اتصالات و مقابلات مع المنتجين في سوق النشر العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية و أوربا للتعرف على أنواع الأوعية المختلفة

بشكل مباشر تمهيداً للحصول عليها و التعرف على كل جديد لديهم و تطويعه لخدمة ذوي الإعاقة في ليبيا .

رابعا: تبني الجمعية الليبية للمكتبات والمعلومات والأرشيف الدفاع على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على خدمات مكتبية مناسبة لهم والعمل على التعاون مع المؤسسات ذات العلاقة للمساهمة في تنفيذ ما جاء بهذه الخطة المقترحة من الباحث.

المصادر

1. دخيل علي الهوني ؛ عبد الحميد طاهر الزوي . مدخل الى تأهيل و رعاية المعاقين .. بنغازي : الرابطة العامة للمعاقين ، 1995 ، ص 113 .

2 . عمر التومي الشيباني . التخطيط المستقبلي لثقافة المعوقين العرب . <u>الناشر العربي</u> ، ع 5 ، (يوليو / 1986) . —ص: 105 .

3. عمر التومي الشيباني . التخطيط المستقبلي لتنمية ثقافة المعوقين في الوطن العربي. الناشر العربي ، ع 6 (يناير /1986) .- ص: 59 .

4 . شيرا . ج . هـ . الأسس الفلسفية والاجتماعية لمهنة المكتبات ؛ ترجمة عبد الرحمن عبد الله الشيخ ـ الكويت : مؤسسة الصباح ، 1979 ، ص ص 21- 22

5 . المصدر السابق ، ص 35 .

6 . المصدر السابق ص 68 .

7 . احمد انور عمر . المعنى الاجتماعي للمكتبة : دراسة في اسس الخدمة المكتبية العامة و المدرسية .- الرياض : دار المريخ ، 1983 ، ص 19.

8. المصدر السابق ، ص ص 22 – 37 .

9- Lucas,Linda and Marilyn H . Karrenbrock ..the disabled child in the library moving into the mainstream.Littleton ,Colorado, librarhes.1999 .p 220.

10- Needham,William and Gerald Jahoda. Improving library service to physically disabled persons. Littleton , Colorado, libraries unlimited , 1998. Pp 26-27

دور المؤسسات التعليمية في بناء مجتمع المعرفة

أ.د. مبروكة عمر محيريق

مقدمة:

يتسم مجتمع اليوم بتدفق المعرفة الإنسانية وتنوع الإنجازات الفكرية والعلمية والثقافية والاجتماعية، وتعاظم الإبداعات التكنولوجية والطموحات الاقتصادية وفي كل ذلك توطدت العلاقة بين الانتصارات العلمية والتكنولوجية وبين مدى توافر نظم المعلومات في مختلف أوجه النشاط الإنساني بل وأصبحت ملامح هذا العصر تتحدد من خلال قدرة أعضائه على استخدام المعرفة وما تتضمنه من أصول فكرية وأساليب تكنولوجية حديثة ومدى قدرتهم على استيعاب واستخدام كل من المعلومات والمعرفة ومن ثم باتت الحصيلة المعرفية لمجتمع ما هي القوة التي تقود حاضره وتؤمن مستقبله، فالأمة القوية هي الأكثر معرفة والأغنى بمفكريها ومبدعيها الذين يضيفون إلى المعرفة كل ما هو جديد.

وفي ظل هذا الكم المتلاطم من التغيرات المعرفية والتطورات التكنولوجية يقع على عاتق منظومة التعليم مسئولية ابتكار وتوليد، وإيجاد المعرفة المتجددة ونشرها، فالبحث العلمي يعد أداة فعالة لإيجاد المعرفة، في حين أن التدريس الفعال يعتبر وسيلة لنشر تلك المعرفة، لذا يجب أن تسعى المؤسسات التعليمية إلى بذل المزيد من الجهد لمواكبة مجتمع المعرفة، ذلك لأن الأفراد العاملين في مثل هذه المؤسسات أصبحوا مجبرين على تفعيل وإدارة التراث الفكري الخاص التي يعملون بها، حتى يجددوا قدراتهم على التعلم

وليكونوا قادرين على مواكبة التغير الذي أصبح سمة رئيسية من سمات العصر.

وحرصًا من القيادة السياسية لأي دولة على مستقبل أبنائها وإيمانًا منها بضرورة دخولها إلى مجتمع المعرفة متسلحة بما يستلزمه هذا المجتمع من مقومات تربوية وإدارية تساعدها على إحتواء ضغوط سوق العمل بنفس الطريقة التي تستخدمها في مواجهة التحديات الإدارية الأخرى، فالتعليم هو المرحلة الأساسية في حياة الفرد فكان لابد من العمل على إيجاد نظام تعليمي متميز من خلال التركيز على عمليتي التعليم والتعلم، ومن ثم فإن ذلك يتركز أساسًا في كيفية قيام إدارة التربية والتعليم بتكوين المعرفة وتطويرها واسترجاعها وتوظيفها في مجالات مفيدة باعتبارها من أول المنظمات المتعلمة التي تهتم مباشرة بالعلم وباعتبارها ركيزة أساسية لإيجاد الميزة التنافسية.

إن تنفيذ عمليات إدارة المعرفة سيقود إدارة التربية والتعليم إلى أن تصبح إدارة متعلمة مبدعة في توليد المعرفة والحصول عليها ونقلها بمستوى تحويري معين للوصول إلى معرفة جديدة في معالجة ما تواجهه من مشكلات.

كما إن إدارة المعرفة في إدارة المؤسسات التعليمية تتطلب عملية ديناميكية تستند أساسًا إلى ما هو موجود في ذهن الأفراد ومدى رغبتهم وقدراتهم في معارف إضافية، بالإضافة إلى موجوداتها الفكرية، ومخزنها المعرفي، وبقدر ما تستطيع إدارة التربية والتعليم توفير البيانات، واستخلاص المعارف وإيصالها إلى الأفراد وفقًا لاحتياجاتهم وفي الأوقات المناسبة، تتمكن بالمقابل من إيجاد قيمة فكرية مضافة.[1]

يعتمد نجاح أي مجتمع بدرجة كبيرة على كيفية استثمار موارده سواء كانت موارد طبيعية، أو قدرات الأفراد أو بعض الموارد مثل التراث الفكري، وتعتبر الإدارة التعليمية في أي نظام تعليمي هامة حيث أنها تؤثر

---

[1] - Nonaka, I. & Tekeuchi . the Knowledge creating Company: how Japanese companies create the dynamics of Innovation. Oxford university press: New York, 1995 . PP. 23-21.

على جميع جوانب النظام التعليمي ويحدد مدخلها وفعاليتها الثقافة التنظيمية السائدة في المؤسسات التعليمية وجودة الحياة والنجاح التنظيمي الإداري.

"تشارك إدارة التربية والتعليم في ضمان أن التعليم يوفر جودة الحياة داخل المؤسسات التعليمية سواء كان ذلك للطلاب او الأفراد العاملين ومن منظور المعرفة المجتمعية وتقنية المعلومات فإن ذلك يتضمن المشاركة في بناء نظام تعليمي يرتكز على أسس قوية من المعرفة، كما يشمل مسئوليات لتطوير العمل المدرسي والخدمات التعليمية المقدمة للطلاب.

وعلى الرغم من وضوح مثل هذه القضايا في مجال التعليم إلا أنه لم تتاح الفرص الحقيقة لتناولها من خلال مداخل نظامية جيدة ومن هنا تأتي أهمية إدارة المعرفة في تقديمها آراء وأفكار جديدة وممارسات فعالة لضمان مميزات وجودة الإدارة التعليمية ومن ثم فإن ثمة مسئولية جديدة تقع على عاتق الإدارة وهي إدارة المعرفة التنظيمية في المؤسسات التعليمية."(1)

لذلك أوصت كثير من الدراسات بممارسة التطوير والتغيير في المنظمات على مختلف أنواعها وهذا يتطلب أن تكون متعلمة وإبداعية باستمرار.

المعرفة (Knowledge):

هي خليط من تجارب محددة و قيم و معلومات سياقية، و بصيرة نافذة تزود بأساس يقوم و يجسد تجارب ومعلومات جديدة .

وهي مجموعة من المفاهيم و الأفكار و التصورات و القضايا التي يكونها الإنسان في حياته اليومية عن العالم الخارجي بكل ما فيه من موجودات وحركات و ظواهر مختلفة.

---

[1] - توضيحية صادرة عن مؤتمر غربي آسيا التحضيري للقمة العالمية لمجتمع المعلومات ،بيروت، بيت الأمم المتحدة،4-6 فبراير 2003.

مجتمع المعرفة (Knowledge Society):

هو المجتمع الذي يتصف أفراده بامتلاك حر للمعلومات وسهولة تداولها وبثها عبر تقنيات المعلوماتية والحاسوبية والفضائية المختلفة وتوظيف المعلومة والمعرفة وجعلها في خدمة الإنسان لتحسين مستوى حياته . كما يعرف مجتمع المعرفة بما تستطيع الجامعات العربية من تقديمه للطلبة والعاملين فيها من خدمات تزيد من قدرتهم على استخدام التقنيات المعلوماتية المعاصرة بأشكالها المختلفة لزيادة كفاءتهم البحثية والأكاديمية والإدارية , والقدرة على توليد المعرفة وتنميتها لدى الأفراد وإعداد الفرد المزود بهذه التصورات المعرفية بغرض بناء مجتمع معرفي متطور. (1)

التنمية المعرفية (Knowledgement Development):

عمليات تحديث مهارات الكوادر البشرية في حقل تقنية المعلومات والاتصالات المتطورة عالميا، للوصول السريع لمصادر المعلومات عبر الوسائل المتعددة ومنها الربط الشبكي الذي تيسره الشبكة العالمية للانترنت والذي يتجاوز الحدود الجغرافية والثقافية للمجتمعات المختلفة.(2)

مجتمع المعلومات والمعرفة:

يفهم مجتمع المعرفة بانه توافر مستويات عليا من البحث والتنمية وتكنولوجيا المعلومة والاتصال. وهو مجتمع الثورة الرقمية ، التي أسهمت في تغيير العلاقات في المجتمعات المتطورة ورؤيتها للعالمين ، حيث أصبحت المعلومة والمعرفة سمة ومقياسا لمعنى القوة والتفوق في صياغة أنماط الحياة وتشكيل الذوق الفني والقيم ، فضلا عن مضاعفة سرعة الفتوحات العلمية والإبداعية والتراكم المعرفي.

---

1 - سالم حميد سالم . " الجامعة ودورها في بناء مجتمع المعرفة " . - بحث مقدم في المؤتمر العالمي للتعليم العالي في العراق -اربيل. 2007.

2 - سعاد الفريح . " التعلم عن بعد ودوره المأمول في مؤسسات التعليم العالي والتدريب " . - ورقة بحثية مقدمة لندوة دور الجامعة في تنمية المهارات البشرية : رؤية مستقبلية .- الرياض : جامعة الملك سعود ، 2005 .

إن المعرفة هي القيمة المضافة الأهم في مجال الثورة التكنولوجية، التي تبشر بعالم ما بعد الحداثة والتصنيع ، ويعد تسويق المعرفة المحرك الأول للتنمية المستدامة والحلبة الأهم للتنافس الدولي ومصدر القوة والمناعة للأمم المتفوقة في إنتاجها ، وامتلاك ناصيتها يؤهل أصحابها لبسط نفوذهم وقوتهم وسيطرتهم السياسية والاجتماعية والثقافية على غيرهم ، ففيه يحظى التعليم والثقافة والاتصال واستخدام الذكاء الاصطناعي وتأهيل الإنسان بمناهج ومحتويات البرامج الراقية لأن يغدو فعالاً ومبدعا في مؤسسات تسهر على زيادة الإنتاج وتفعيل آليات التفكير والتجديد والاختراع والمردودية العالية .

في مجتمع المعلومات تشكل المعلومة المادة الخام الاساسية ، اذ ان استثمارها يولد المعرفة ، فالمعلومة تولد معلومة اخرى ، ويصبح المجتمع المعلوماتي متجددا ومتطوراً وبالتالي اصبح للمعلومات مكانة مهمة واساسية في تكوين المجتمع الجديد ،وقد وفرت شبكات الاتصال والحواسيب خدمات معلوماتية معلوماتية وقدرة على استخدام التكنولوجيا في مجال الفكر والعقل الانساني والاتصال ونظم الخبرة والتطور العالية.(1)

تمثل معايير مجتمع المعرفة قياسات يمكن من خلالها التنبؤ بدخول المجتمع ، أو تحوله، أو تطوره إلى مجتمع معرفة، أو مقدار النمو البنائي للمجتمع كمجتمع معلوماتي .ويمكن النظر إلى تكوين البنية التحتية المعلوماتية للمجتمع ومدى نضوج هذه البنية كمؤشر على كون المجتمع مجتمع معرفي .ومن أساليب قياس معلومات المجتمع عدد الحاسبات أو عدد الخادمات للانترنت، أو عدد المشتركين، وأمية الحاسب، ونسبة مساهمة المعلومات في إجمال الدخل القومي، وتوزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية الرئيسة ... إلخ.

1 - أماني قنديل . سلسلة كتيبات الاعلام والمجتمع المدنى شركاء من اجل التنمية . - الشبكة العربية للمنظمات الاهلية والمركز الثقافى البريطانى.

إن اقامة مجتمع المعرفة يتطلب ردم الفجوة المعرفية الرقمية التي تقوم وتعتمد على البحث العلمي وامتلاك التقنيات العلمية ، اذ ان انتشار الامية وضعف وتيرة النهضة الفكرية والعلمية والثقافية تشكل تحدياً كبيراً امام اقامة مجتمع المعرفة ، لذلك يتطلب امتلاك الثورة التكنولوجية اعتماد تنمية مستدامة واتاحة المعرفة وامتلاكها بشكل عادل ، وتعبئة جهود قطاعات المجتمع وعلى راسها منظمات المجتمع المدني لتسهم في بناء مجتمع المعرفة .

فقد أدى عدم توزيع وإتاحة وتقاسم المعرفة بشكل متساو إلى إعاقة التنمية ، اذ من المهم ان ندرك أهمية وجود المعرفة وبنائها وتقاسمها وتوزيعها بشكل ملائم من أجل تنمية المجتمع.من اجل تحقيق المزيد من التطور المعرفي ومن اجل بناء المجتمع يجب ان تظل المعرفة حرة ومجانية ، اذ المعلوماتية والتقنية العالية هما أساس ذلك المجتمع.

تتميز مجتمعات المعرفة بكون المعرفة تشكل أهم المكونات التي يتضمنها أي عمل أو نشاط، وخاصة فيما يتصل بالاقتصاد والمجتمع والثقافة، وكافة الأنشطة الإنسانية الأخرى التي أصبحت معتمدة على توافر كم كبير من المعرفة والمعلومات، ويتسم مجتمع المعرفة بكون المعرفة لديه من اهم المنتجات أو المواد الخام ، حتى أصبحت من أهم مكونات رأس المال في العصر الحالي، بل ان تقدم اي مجتمع مرتبطا أساساً بالقدرة على استخدام المعرفه ، وبفضل التكنولوجيات الحديثة، لم يعد ضروريا التقيد بالتواجد في نفس المكان الجغرافي إذ تسمح ،التكنولوجيا المتاحة حاليا المزيد والمزيد من الإمكانيات لتقاسم المعرفة وحفظها واستعادتها .

يتطلب بناء مجتمع المعرفة مراجعة برامج التعليم المدرسي والجامعي وترقية البحث بالتأطير الجيد للمدارس والجامعات والعناية بالباحثين في المراكز المتخصصة، والانطلاق من رؤية شاملة قوامها حرية الرأي ، والتعبير، وترشيد الأدوات والوسائل المعرفية، في ظل نظم تقوم على حكم راشد، وتكافؤ

الفرص بين كل المواطنين وتشجيع الإبداع في العلوم والفنون والآداب والترجمة إلى اللغة العربية، والأهمية الإستراتيجية في التفكير في بناء مجتمع المعرفة وتوطينه باللغة العربية ذات القدرة على مواكبة العلوم والتقنيات الحديثة، كما أن تطويرها وتجديدها والإبداع فيها وبها، يسهّل من نقل المعرفة في مجتمعاتنا لأن الاقتصار على اللغات الأجنبية سيمركز المعرفة بيد فئة قليلة، مما يعرقل إشاعتها وتبادل المعلومة وبالتالي سنكون أمام شعوب لم تستوعب عصرها ولا تستطيع الدفاع عن نفسها ولا هي قابلة للتغيير والتطوير، أن استخدام العربية في مجتمع المعرفة يضمن نشرها بين مختلف شرائح المجتمع ويحافظ على الخصوصية الثقافية لشعوبنا مصدر التنوع والثراء في الحضارة الإنسانية، ويهيئها لأن تكون مشاركاً فاعلاً، ويحفزها لتتبوأ مكانة فاعلة في العالمية، ومحاور كفؤاً مع اللغات والثقافات الأخرى، وليس مجرد سلعة أو سوقاً لاستهلاك منتوجها.

أن الدول الصناعية المتقدمة تنفق ما نسبته 2.5 . 3٪ من ناتجها القومي الإجمالي على البحث العلمي كما في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا. بينما لا تزيد نسبة ما تخصصه البلدان العربية مجتمعة للبحث العلمي عن 1٪ من متوسط ناتجها القومي الإجمالي، علماً أن هذا المبلغ على ضآلته يدفع غالبيته كرواتب. فإنتاج ونشر المعرفة في البلدان العربية ما زال يعاني من جملة صعوبات تتمثل في نقص الدعم المؤسسي وعدم توافر البيئة المناسبة لتشجيع العلم، إضافة إلى انخفاض أعداد المؤهلين للعمل في البحث والتطوير الأمر الذي يتطلب إعادة هيكلة الإنفاق العام وتحديد الأولويات التنموية على ضوء المتغيرات.

مجتمع المعرفة والاقتصادات المبنية على المعرفة مرحلةُ نوعية في تاريخ البشرية تجعل من المعرفة مورداً لا ينضب تسعى المجتمعات والدول لاكتسابه والاستفادة من المزايا التي يوفرها لمنتجيه. فالغني اليوم ليس غني الأموال فقط

بل غني المعرفة، والفقير أيضاً ليس فقير الدخل فقط، بل فقير المعلومات، هذا إضافة إلى العلاقة المؤكدة التي تربط بين ارتفاع الدخل وتحسن المعارف والعكس بالعكس. ما يميز اقتصاد المعرفة إذاً الاعتماد المتزايد على قوة العمل المؤهلة والمتخصصة في مختلف ميادين الحياة، إلى جانب انتقال التنظيم الاقتصادي من الاعتماد على إنتاج السلع إلى إنتاج الخدمات.فحوالي 70٪ من القوى العاملة في كندا والولايات المتحدة واليابان تعمل في ميدان الخدمات. لكن أسلوب إنتاج المعلومة ونشرها واستنساخها قد قلل الفوارق بين السلع والخدمات. والمعلومة التي تشكل قوام مجتمع المعرفة أدت إلى اختلاف وتداخلات بين اقتصاد السلع واقتصاد الخدمات ،وهكذا فإن الإنسان الفاعل في النظام الجديد هو إنسان متعدد المهارات وقادر على التعلم الدائم، الأمر الذي يتطلب سرعة التكيف والتأقلم مع التبدلات المتواترة الناتجة عن الطبيعة الاقتحامية والتحويلية للتكنولوجيا والتي تؤثر بشكل ملموس على النظم الاجتماعية والثقافية، وطرق العيش، وعادات الاستهلاك، ومعنى العمل ومكانته .[1]

ان المعرفة هي الوسيط المعلوماتي ليس فقط في أطار مفهومها الفلسفي ، بل في اطار مفهومها العملي ، فالمعرفة التي تتصف بالشمولية وتركز على الجوانب الجوهرية الثابتة هي الخيار المطلوب ، وليس فقط التأكيد على المعلومات السريعة المتغيرة الجزئية ، اذ ان كثرة المعلومات قد لا تؤدي إلى المعرفة، ويوصف عصر المعلومات، عصر التطور السريع لشبكة الإنترنت، يمكن وصفه بعصر ، الانتقال من عصر المنتديات العلمية إلى سوق التجارة الإلكترونية، ومن عصر القلق الفكري إلى عصر القلق الوجودي ، والانفصال بين الفكر والسلوك، بين النظرية والتطبيق، بين التعليم والتربية، بين التنمية والمحافظة على البيئة، وبين التقدم الإقتصادي وتحقيق الرفاهية والسعادة الحقة.

---

1 - المؤتمر الإقليمي العربي – نحو مجتمع معلومات أكثر عدالة .- عمان : 15 / سبتمبر / 2004 ، نظمته مؤسسة هنريش بل الألمانية بالتعاون مع المعهد الدولي لتضامن النساء . ورقة بعنوان : في عصر الانتقال من القلق الفكري الى القلق الوجودي .

تأثرت البيئة الاقتصادية العالمية على نحو ملموس وبسرعة مع انتشار تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في كافة مناحي الحياة ، بل ان مجتمع المعلومات المستقبلي يحمل العديد من الفرص في زيادة القدرة التنافسية للدول النامية ، وتحسين نوعية حياة الافراد وتعزيز فاعلية المؤسسات ، وتدفع هذه التكنولوجيات العالم نحو الاقتصاد الرقمي ومجتمع المعلومات العالمي من خلال التطبيقات المتنوعة على تسهيل اعتماد أساليب حديثة للتعليم.

وتواجه الدول العربية، بشكل خاص، فجوة معرفية هائلة متزايدة الاتساع لا يمكن تقليصها بفعّالية سوى باتباع خطوات سريعة لتقليص الفجوة الرقمية القائمة حالياً بينها وبين الدول المتقدمة ، وتتسم المنطقة العربية بمستويات متدنية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث أن نسبة 0.7٪ فقط من السكان يشتركون في الإنترنت، وتقتصر نسبة استخدام الحاسوب على 1.8٪ حسب آخر نشرات الاتحاد الدولي للاتصالات.[1]

الممارسات المتعلقة بدور إدارة التربية والتعليم في تنمية مجتمع المعرفة:

في إطار إدارة التربية والتعليم للمعرفة وممارساتها المتعلقة بإدارة المعرفة، يجب أن ترتكز على أسس ثلاثة:

أ. قدرة إدارة التربية والتعليم على تكوين رصيد معرفي جديد، نتيجة للتفاعل بين المعرفة الكامنة لدى العاملين والمعرفة المعلنة التي تمثل رصيد إدارة التربية والتعليم من خبراتها وتعاملاتها وسياساتها.

ب. نشر هذه المعرفة بين العاملين لتكون الأساس في توجيه الأنشطة المعرفية ومن ثم العمل الإنتاجي المنظم فيها.

ج. تجسيد هذه المعرفة في جميع العمليات والأنشطة والخدمات والبرامج التي تقدمها.

---

1 - مطوية صادرة عن مؤتمر غربي آسيا التحضيري للقمة العالمية لمجتمع المعلومات . ـ بيروت : بيت الأمم المتحدة ،4 -6 فبراير 2003.

وهذا ما يشير إلى الواجبات المنوطة بإدارة التربية والتعليم عند إدارتها للمعرفة، إذ يتوجب عليها عندما تتبنى إدارة المعرفة أن تسير في هذا النهج وفق استراتيجيات معدة إعدادًا جادًا، وتفعيل عمليات إدارة المعرفة بممارسات إيجابية وبناءة كي تتمكن من تأدية دورها بفاعلية وتميز.

هناك نمطين أساسيين من الممارسات المتعلقة بدور إدارة التربية والتعليم في تنمية مجتمع المعرفة وفقًا لترابطها والعلاقات المتبادلة بينها وعلى النحو التالي:

1. ممارسات إيجابية وداعمة:

يقصد بها جميع الممارسات التي تصدر من المديرين والعاملين بإدارة التربية والتعليم وتحقق التمكين من المعرفة ونشرها وتوليدها وتقاسيمها والتشارك فيها ويمكن تناول هذه الممارسات من خلال ما يلي:

أ- تحديد فجوة المعرفة:

تحدث هذه الفجوة عند قصور المعرفة الموجودة عن الوصول إلى المعرفة المطلوبة وللتعامل مع ما تواجهه إدارة التربية والتعليم من مواقف ، وهنا يجب تحديد تلك الفجوة ووضع الإستراتيجية اللازمة لتلافيها، ومن أبرز الممارسات التي تحقق ذلك:

1. إيضاح فجوة المعرفة داخل إدارة التربية والتعليم للعاملين بوضوح وشفافية.
2. تحديد قوائم للخبراء، وخرائط للمعرفة.
3. إيجاد البيئة المناسبة التي تحقق التمكين المعرفي.
4. تعزيز الطرق المناسبة لاكتساب المعرفة بشرائها أو استئجارها وتوفير الدعم المالي لها.[1]

1 - Wiig, Karl .M . knowledge Management: The Central Management focus for Intelligent Acting Organization .Schema press: U.S.A. 1994 .p77.

ب- تحديث وتطوير أنظمة الاتصال:

تعتبر أنظمة الاتصال في إدارة التربية والتعليم من أهم الوسائل التي تساعد على نشر المعرفة، ونقلها وتداولها والتشارك فيها داخل المنظمة وخارجها وتعتبر الموجودات التكنولوجية أكثر الموجودات أهمية لإدارة المعرفة ومن أبرز الممارسات التي تدعم هذا المجال:

1. توفير أحدث الأنظمة الإلكترونية والاستمرارية في تحديث الأنظمة المتوفرة.
2. الإدارة الجيدة للاتصال داخل إدارة التربية والتعليم و خارجها.
3. توظيف التقنية الحديثة في نقل المعلومات وإيصالها لجميع العاملين.
4. إدارة اجتماعات غير رسمية لتخفيف حدة التوتر الذي يسود العلاقات الرسمية داخل إدارة التربية والتعليم.

ج- تعزيز ثقافة المعرفة التنظيمية:

يتحدد هذا المجال في جميع الوسائل التي تستخدمها إدارة التربية والتعليم لاكتشاف سلسلة السلوك الممكن والتي ستتبع فعلاً، بما يسهم في تكوين آراء واتجاهات وتوقعات تهيئ رؤية دقيقة عن بيئة إدارة التربية والتعليم ونوع الاختيار الإستراتيجي المعزز لبقائها وأننا عندما ننجح في جعل المعرفة معلومة واضحة للجميع سيكون من السهل خزنها وإشاعتها ونقلها ومن ثم إعادة استخدامها، ومن أهم الممارسات التي تحقق هذا المجال:

1- إيجاد منظمة أفقية تعتمد سياسة الباب المفتوح، وتمكّن من تدفق المعرفة.
2- عقد الندوات والمؤتمرات وإشراك المنظمات والأفراد فيها.
3- تفعيل ثقافة المعرفة، وغرس الرؤيا المعرفية لدى الأفراد حول هذا المفهوم.
4- استخدام المجازات والتناظر الوظيفي وسرد القصص من أجل شرح وتفسير المفاهيم الضمنية التي يمتلكها المديرون والمستشارون. (1)

---

8 .--Tece, Strategies . For Managing Knowledge Asset the Role Firm Structuee and Industrial Context. Long Range Planning. VOL 33 ، no. (). 2000 . p34.

د- التحفيز على توليد المعرفة ونشرها وتداولها:

إن توليد المعرفة يشكل فكرة محورية لدى إدارة التربية والتعليم وهي تعادل الابتكار أو الاختراع المستمر والمتصاعد مما يؤدي إلى تحقيق الميزة التنافسية لذلك يتحتم على إدارة التربية والتعليم دعم هذا الاتجاه وتقديم الحوافز للعاملين من أجل الاستفادة من معرفتهم الضمنية وتوظيفها فيما يخدم توجهات إدارة التربية والتعليم، ومن أهم الممارسات في هذا المجال:

1- استخدام التحفيز كعنصر أساسي في عمليات إدارة المعرفة(اكتساب المعرفة وتطويرها - تنظيم المعرفة و تقييمها — نقل المعرفة واستخدامها)

2- حث الأفراد على التجريب والتعلم والملاحظة وتشجيع مثل هذه الأنشطة.

3- الاعتناء بالمبدعين و قبول أفكارهم و تشجيعهم.

4- ترجمة المعرفة الضمنية التي تم شرحها من خلال ربطها بأنظمة التعويض والمكافآت[1].

هـ- توظيف المعرفة وتفعيلها والاستفادة منها:

إن توظيف المعرفة في إدارة التربية والتعليم يسهم في إيجاد مجتمع معرفي جديد قوامه رجال المعرفة وأدواته الإنتاجية والابتكار وجميعهم يباشرون الأنشطة المعرفية وهي المصدر الحقيقي للقدرة التنافسية فيها مما يجعل ممارساتهم أكثر توافقاً مع معطيات العصر، ومن أهم الممارسات في هذا المجال:

1- إيجاد اقسام لنقل المعرفة وتنسيق جهود اكتساب المعرفة.

2- الربط بين التعلم والإبداع وتوفير المناخ والدعم المناسبين لذلك.

3- توفير المعلومات المتعلقة بنشاطات المنظمة لجميع الأفراد.

---

1 - على السلمى . "الإدارة بالمعرفة " . - المجلة الدولية للعلوم الإدارية ، مج 2 ، ع 2 (1997) .- ص10.

4- تطوير قواعد بيانات لأفضل الممارسات في أداء العمل.

2. ممارسات سلبية:

يقصد بها جميع الممارسات السلبية التي تصدر من المديرين والعاملين بإدارة التربية والتعليم و تحول دون تحقيق التمكين من المعرفة ونشرها وتوليدها وتقاسمها والتشارك فيها ويمكن تناول هذه الممارسات من خلال ما يلي:(1)

أ- القيادة وأساليب الرقابة التقليدية:

في المنظمات التقليدية تكتسب المعرفة بشكل مجزأ وذلك عن طريق برنامج تدريبي معين، أو إجراء بحوث ودراسات معينة ولكن هذه المعرفة المكتسبة لا يتم نشرها أو تداولها، وتعجز القيادات الإدارية في إدارة التربية والتعليم عن توظيفها والاستفادة منها وتصبح خليطًا من الأفراد الذين يتمتعون بمعرفة متطورة ولكنهم في عزلة عن بعضهم بعضا، وعن الجسد الرئيسي للإدارة ومن أبرز الممارسات:

1. القيادة التقليدية التي تعتمد على المركز الوظيفي في الإدارة.
2. عدم تقديم الحوافز الكافية للإبداع والاستكشاف.
3. نقص دعم والتزام الإدارة العليا بإدارة المعرفة.
4. التركيز على الماضي والحاضر وليس على المستقبل وهذا يعوق المشروعات الطليعية.

أ-) رفض التغيير:

التغيير والتطوير من أهم سمات المنظمات المعاصرة، ولكن من أخطر ما توجهه المنظمات وخاصة إدارة التربية والتعليم عدم قبول الأفراد بهذا التغيير

---

1 Nonaka, Ikujiro and Takenchi, Hirotaka . Hitosubashi on knowledge Management. John Wiley & Sons (Asia): Singapore ، 2004.p86.

وذلك لعدة أسباب تتعلق بمعطياتهم الثقافية والاجتماعية والوظيفية والنفسية، ومن أبرز الممارسات في هذا المجال:

1. مقاومة الأفراد للتغيير حفاظاً على هويتهم الذاتية أو عدم قدرتهم على فهم الأفكار الجديدة.
2. عدم السماح للأفراد بتولي المهام والمسئوليات الإضافية.
3. نقص الحوافز من أجل استخدام المعرفة وابتكارها وتقاسمها.
4. خوف الأفراد من فقدان أهميتهم الوظيفية مما يدفعهم للاحتفاظ بمعرفتهم الضمنية وعدم التصريح بها.

ب- غياب الثقافة التنظيمية:

إن وجود الثقافة التنظيمية التي تدعم المعرفة وتوليدها والتشارك فيها عنصر أساسي لبناء الصرح المتعلم وهي الحافز والمحرك نحو التغيير والتطوير ولكن غياب هذه الثقافة يحول دون التقدم في مجال المعرفة، مما يجعل إدارة التربية والتعليم عاجزة عن تحقيق الأهداف المتوخاة منها، ومن أبرز الممارسات في هذا المجال:

1- الافتقار إلى الإدراك الكافي لمفهوم إدارة المعرفة.

2- سيطرة الثقافة التي تكبح التشارك في المعرفة.

3- ضعف الإدارة في الإرشاد والتطبيق وتبادل الخبرات.

ج- قصور أنظمة الاتصال:

إن أي قصور في هذا المجال يعوق التمكين من المعرفة ويعكس أثرًا سلبيًا على إدارة التربية والتعليم، ومن أبرز الممارسات في هذا المجال:

1. عزل المعرفة عن العاملين وحفظها في ملفات القيادة العليا.
2. عدم فهم مبادرة إدارة المعرفة بشكل صحيح بسبب الاتصال غير الفعال.

3. الاكتفاء بأنظمة الاتصال الموجودة بإدارة التربية والتعليم وعدم السعي لتطويرها.
4. عدم تطوير تعريف عملي لإدارة المعرفة عبر نظم المعلومات.

هـ- الافتقار إلى التكامل والترابط بين الأنشطة:

لابد لإدارة التربية والتعليم من السعي لتحقيق التكامل والترابط بين جميع الأجهزة فيها، وبين البرامج والأنشطة والعاملين، بحيث تصبح إدارة التربية والتعليم خلية فاعلة لإدارة المعرفة وفق إستراتيجية متكاملة، ومن أبرز الممارسات في هذا المجال:

1. عدم وجود برامج تدريبية تتعلق بإدارة المعرفة.
2. تقسيم العمل الوظيفي مما يؤدي إلى جماعات غير متعاونة.
3. عدم تنظيم وتفعيل أنظمة الاتصالات داخل المنظمة وخارجها.
4. إهمال التكامل بين نشاطات المنظمة المتعلقة بإدارة المعرفة وبين تعزيز عمليات الاكتساب و التنظيم والاستخدام.

وبناء على ما سبق يمكن تحديد خمسة أبعاد تعمل كمؤشرات للتعرف على الصورة المستقبلية لإدارة المعرفة بالمؤسسات التعليمية:

1. أهمية إدارة المعرفة.
2. إدراك مفهوم إدارة المعرفة.
3. عمليات إدارة المعرفة الفعالة
4. اكتساب المعرفة وتطويرها.
5. تنظيم المعرفة وتقييمها.
6. نقل المعرفة واستخدامها.

هناك مجموعة من الممارسات يمكن ان تكون مقياساً لفعالية إدارة المعرفة بإدارة المؤسسات التعليمية، وذلك على النحو التالي:

1. إبداء الآراء تجاه قضايا المعرفة.
2. توفير ميزانية مناسبة لدعم مشاريع المعرفة.

3. نظام يعمل على تلافي القواعد والأنظمة التي تعيق تنفيذ إدارة المعرفة.
4. نظام يوثق غالبية السياسات والإجراءات الخاصة بعمليات تنفيذ إدارة المعرفة.
5. نظام يعمل على وجود تشجيع المستخدمين على محاكاة الممارسات الأفضل لدى المنظمات الأخرى.
6. نظام يعمل على تزويد المستخدمين بالمعلومات المناسبة على إدارة المعرفة أثناء عملية التدريب.
7. نظام يعمل على وجود تشجيع فعال لمشاركة المستخدمين في عملية اتخاذ القرار.

قياس إدراك مفهوم إدارة المعرفة في المؤسسات التعليمية:

لقياس إدراك مفهوم إدارة المعرفة في المؤسسات التعليمية يجب القيام بالممارسات التالية:

1. تداول مصطلح إدارة المعرفة بشكل مكثف.
2. النظر إلى إدارة المعرفة على أنها إدارة المعلومات.
3. وضع خطة إستراتيجية لتطبيق إدارة المعرفة.
4. إعطاء أولوية لتطبيق عمليات إدارة المعرفة.
5. الإيمان بأن إدارة المعرفة تضيف قيمة إلى نتائجها.
6. إيمان الادارات التعليمية بأن نجاح إدارة المعرفة يتوقف على وجود ثقافة تنظيمية.
7. حرص الادارات التعليمية على أن تكون إدارة التربية والتعليم مكاناً يعمل على استثارة المعلومات وتبادلها.
8. حرص الادارات التعليمية على أن تكون إدارة التربية والتعليم مكاناً يعمل على تسهيل الوصول إلى المعلومات بسرعة.
9. حرص الادارات التعليمية على أن تكون إدارة التربية والتعليم مكاناً يعمل على استخدام التجارب والخبرات السابقة للعمل في المستقبل.

10. حرص الادارات التعليمية على أن تكون إدارة التربية والتعليم مكاناً يعمل على دعم عمليات إدماج المعرفة في كافة الأنشطة الإدارية.

قياس عملية اكتساب المعرفة وتطويرها:

إن عملية اكتساب المعرفة وتطويرها من قبل المؤسسات التعليمية يجب ان تتم من خلال:

1. دعم الأفكار الجيدة والإبداعية لتنمية الميزة التنافسية.
2. اشتراك كل الإدارات في المعلومات.
3. تحويل المعرفة الضمنية إلى معرفة معلنة.
4. تشجيع العاملين على تطوير المعرفة لديهم والمعرفة الخاصة بإدارتهم وتحديثها.
5. الاحتفاظ بسجلات تدون فيها موجودات المعرفة التي يمتلكونها.
6. المواظبة على إعلام جميع العاملين بالمستجدات المعرفية في الإدارة التي يعملون فيها.
7. تشجيع الحوار العلمي لتبادل الأفكار والمقترحات.
8. توفير سياسات عمل داعمة لحرية البحث العلمي.
9. توفير آليات لاستقبال الآراء والمقترحات بين العاملين.
10. العمل على تطوير موجودات المعرفة.
11. وضع ميزانية مناسبة لدعم مشاريع إدارة المعرفة.
12. نشر ثقافة المبادرة الفردية والجماعية بين العاملين.

قياس عملية تنظيم المعرفة وتقييمها:

تنظيم المعرفة وتقييمها من قبل إدارة المؤسسات التعليمية يجب أن تتمثل في الآتي:

1. تنظيم وتصنيف البيانات والمعلومات المتوفرة ثم تخزينها حتى يسهل تجميعها ثم تبويبها.
2. وجود تعليمات واضحة لاسترجاع المعرفة المخزونة لديها.

3. توفير نظام فعال لتقنية المعلومات.
4. وجود خطة لتوقع التغيرات التي يمكن أن تطرأ على المحتوى المعرفي.
5. وضع تفسيرات مقننة ومحددة للمعلومات.
6. تحديد مستويات إنجاز أعلى لكافة العاملين.
7. تصميم مستويات أداء عمل تقوم على تكامل المعرفة.
8. تنظيم المحتوى المعرفي على أساس تداخل التخصصات ووحدة المعرفة.
9. تقييم موجودات المعرفة لديها.
10. وجود نظام دائم لصيانة موجودات المعرفة والمحافظة عليها.
11. تقييم مستويات أداء العاملين وفق نظم مشاركة المعرفة.

قياس عملية نقل المعرفة واستخدامها:

إن نقل المعرفة واستخدامها وتداولها وتبادلها بين الأفراد داخل إدارة المؤسسات التعليمية يجب أن تتم عبر الوسائل التالية:

1. تسهيل عملية الاستشارات بينها وبين مراكز البحث العلمي.
2. تفعيل دور وسائل الإعلام وتوظيفها في نقل المعرفة.
3. تعزيز مناخ داعم لتبادل المعرفة في الأفكار بين كافة العاملين.
4. المبادرة بإيصال المعرفة المتوافرة إلى الأفراد.
5. تسهيل وصول جميع العاملين إلى قواعد المعرفة التي يمتلكونها.
6. تشجيع العاملين على الاستفادة من مخزون المعرفة لديهم .
7. تكوين فريق عمل من أصحاب الخبرة للاستشارات العلمية.
8. تشجيع العاملين على التأكد من أن المعرفة موجودة فعلا قبل البدء بأي عمل.
9. عقد ورش عمل وندوات وغير ذلك مما له علاقة بالمعرفة.
10. دعوة خبراء من الخارج للمشاركة في ورش العمل والندوات والمحاضرات ذات العلاقة بالمعرفة.

الفهرسة أثناء النشر ومدي تطبيقها
على المطبوعات الليبية

أ. جمال احمد حواص
أمين قسم المكتبات والمعلومات بجامعة الزاوية

مقدمـــة :

مما لا شك فيه أن السيطرة على الإنتاج المعرفي باتت أمراً صعباً للغاية في ظل هذا الإنتاج الغزير للمعلومات. ولعل عملية الفهرسة بشقيها الوصفي، والموضوعي أحد أهم تلك المهام والإجراءات وما ينتج عن ممارستها من وصف مادي وموضوعي لأوعية المكتبات. والفهرسة أثناء النشر مفهوم مكتبي يهدف إلى توحيد العمل الفني وتوفير وقت وجهد اخصائي المكتبات وتسهيل الوصول الى اوعية المعلومات .

وكذلك يمكن ان ينظر اليها على انها المرحلة الأخيرة في التطوير التدريجي لما يمكن تسميته بالبيليوجرافية الذاتية التى يعلن بها الكتاب عن هويته .

ومن هذه الأهمية يعتبر موضوع الفهرسة اثناء النشر من الموضوعات الضرورية التي لم تأخذ حقها في الدراسة والتطبيق والاهتمام وخاصة في ليبيا لإنها من الممكن ان تكون عاملا مساعدا في إعداد الفهارس على المستوى المحلي والعربي بل والعالمي كله وان قيام كل دولة بتضمين الكتب التى تنشر بها بطاقة فهرسة فإن ذلك سيساعد على فهرسة الكتاب مرة واحدة وبالتالي يقلل الجهد الذي يبذل في عملية فهرسة الكتب .

تركز هذه الدراسة على مفهوم الفهرسة أثناء النشر وفوائدها ومزاياها مروراً بالتجارب العالمية والعربية والليبية في ذلك من خلال عرض نماذج لبطاقات الفهرسة اثناء النشر التي تم أعدادها من بعض المؤسسات والمراكز البحثية العربية والليبية . وكذلك تهدف هذه الدراسة الى الوصول الى مقترحات وتوصيات تخاطب بها الجهات ذات العلاقة في مؤسسات النشر المختلفة والتي من شأنها الرفع من مستوى هذا النوع من الفهرسة .

الفهرسة أثنـــاء النشـــر

المفهوم و التسمية :

- الفهرسة أثناء النشر تعني أثبات معلومات الفهرسة كاملة في الكتاب قبل النشر .

- تعني كذلك فهرسة الكتاب مركزياً من نسخة يقدمها الناشر أو المؤلف أو الطابع (قبل الطبع) لهذا الجهاز المركزي بحيث تكون بطاقة الكتاب جاهزة في نفس يوم نشره و تظهر بطاقة الكتاب مطبوعة خلف صفحة العنوان أو أي صفحة من الصفحات الأولى للمطبوع [1].

- فكره الفهرسة إثناء النشر أن تعد فهرسة الكتاب في وقت ما أثناء نشره بحيث تخرج معه إلي السوق [2].

- الفهرسة أثناء النشر جهد تعاوني بين مجتمعي النشر و المكتبات بهدف تقديم بيانات الفهرسة إلي الناشر مقدماً قبل نشر الكتاب ليطبعها على ظهر صفحة عنوان الكتاب و بهذا يتاح الكتاب و بيانات الفهرسة في وقت واحد للمكتبيين و بائعي الكتب أو الببليوجرافيين و لكل من يتعامل مع الكتاب و يحتاج لمثل هذه المعلومات و في الوقت نفسه تظهر هذه البيانات في الأدوات الببليوجرافية المختلفة

بهدف الأعلام المبكر عن الكتب القادمة قبل نشرها لمساعدة المكتبيين و الناشرين وبائعي الكتب في تسهيل إجراءات الطلب و تسديد الفواتير [(3)] .

- برنامج يهدف إلي تقديم بيانات الفهرسة إلي الناشر مقدماً قبل نشر الكتاب ليطبع على صفحة عنوان الكتاب و بهذا يتاح الكتاب و بيانات الفهرسة في وقت واحد لكل من يتعامل مع الكتاب و يحتاج لمثل هذه المعلومات و خاصة المفهرس .

و في اجتماع هيئات الفهرسة أثناء النشر الذي عقد بمكتبة الكونجرس في واشنطن سنة 1976 حيث تمت موافقة تلك الهيئات على تبني التسمية (Cataloging in publication) و تسميتها الاستهلالية في اللغة الانجليزية (CIP) كما أوصت تلك الهيئات باستخدام ما يقابلها في اللغات الأخرى.

أما فيما يخص العرب فقد ترجمت هذه التسمية في البداية على أنها الفهرس في المطبوع ثم تم اختيار التسمية الأكثر دقة (الفهرسة أثناء النشر) من قبل الدكتور سعد الهجرسي و منها سهلت اختيار التسمية و الاستهلالية لها (فان) و قد وجدت هذه التسمية قبولاً من جانب المكتبيين و بدأ استخدامها في كتاباتهم و مقالاتهم . [(4)]

الفوائد التي تجنيها المكتبات من إدخال برنامج (فان)

1) ظهور كل من المطبوع و سجله البيليوغرافي الكامل في وقت واحد و ما يتبعه من احتمال تحسين خدمات الإحاطة الجارية

2) الاقتصاد في النفقات .

3) التوحيد في الفهرسة و التحسين في مستواها .

4) تحسين نوعية الفهارس ومحتوياتها و تقنين البيانات البيليوغرافية بها

5) مساعدة المكتبات و خاصة التي لا تمتلك المفهرسين المؤهلين

6) القضاء على التأخير بين نشر المطبوع و بين إدراجه في الببليوغرافيات و خاصة الوطنية منها.[5]

7) يقضى على اختلاف الآراء و يساعد على الاتفاق و التوحد

8) توفر وقت وجهد اخصائي المكتبات .

9) تساعد على ان يعلن الكتاب عن نفسه بدقة و كمال للقارئ و بائع الكتب و المكتبي و الببليوغرافيي .

11) يعتمد عليها في عمليات الكتب و فرزها عند الاستلام في المكتبات.[6]

نبذة تاريخية :

جاء هذا النوع من الفهرسة نتيجة لجهود مكتبة الكونجرس حيث قامت سنة 1957 بمساعدة من مجلس المصادر المكتبية في واشنطن بتنفيذ فكرة الفهرسة في المنبع ((council of Library Resources)) والتي سماها العالم الهندي رانجاناثان " فهرسة ما قبل الميلاد" ، فبدأت بفهرسة بروفات الكتب التي صدرت من (157) ناشرا أمريكيا في الفترة من يونيو 1958 حتى فبراير 1959 و قد طبعت بطاقة فهرسة في (1203) كتابا قبل نشرها مستخدما ظهر صفحة العنوان في طبع بطاقات الفهرسة ولم تكن تلك التجربة مرضية بالنسبة للمكتبات المستفيد النهائي منها فقد اتضح أن أكثر من نصف البطاقات المطبوعة في الكتب تحمل بيانات تختلف عن البيانات الببليوجرافية الموجودة بالكتب نفسها و تحتاج إلي تصحيح و هذه الأخطاء جاءت نتيجة لتغييرات حدثت بالكتاب بعد فهرسة البروفة وخاصة في بيانات النشر و بيان التوريق و هذه الأخطاء راجعة إلي صناعة النشر أكثر منه عيب في العملية نفسها أو المفهرسين مثلاً قد يكون تاريخ البروفة . 1957 وتاريخ نشر الكتاب سنة 1958 و قد يكون عدد الصفحات في البروفة (290) وقد يزداد إلي (310) عند نشر الكتاب و كذلك تبين أن نسبة الكتب التي بها أخطاء

أكثر من النسبة السليمة و بذلك توقف الاستمرار بهذا العمل [7] حيث تبين أن هذا البرنامج صعب التحقيق في تلك المرحلة و استمر النقاش طوالاً بين المكتبيين ولرغباتهم المتزايدة بتطبيق هذا البرنامج قامت مكتبة الكونجرس بدراسة اخرى حول الموضوع في يوليو 1971 باسم الفهرسة في المصدر أو المنبع أيضا لأنه يستوعب كل الأوعية بما فيها الكتب و كان هذا البرنامج يهدف إلي تزويد المستلم بمعلومات فهرسة قياسية و معدة اعداد فنياً لا يستطيع إعدادها بنفسه و ليس تزويده بمعلومات موجودة فعلا في الكتاب وتتضمن البطاقة العناصر التالية مع بقاء بقية العناصر في بطاقة مكتبة الكونجرس :-

- المدخل الرئيسي (المؤلف).
- العنوان .
- بيان السلسلة .
- تبصرات ببليوجرافية.
- مداخل الموضوع والبطاقات الإضافية الاخري .
- رقم الطلب بمكتبة الكونجرس (رقم التصنيف وفقا لنظام تصنيف مكتبة الكونجرس ورقم المؤلف) .
- رقم التصنيف العشري لديوي ، رقم بطاقة مكتبة الكونجرس.
- الرقم الدولي الموحد للكتاب ISBN .

ويشترك في هذا المشروع أكثر من 1000 ناشر ويقوم كل ناشر بإرسال نسخة مبدئية من كل مطبوع الي مكتبة الكونجرس من اجل فهرسته قبل النشر النهائي للكتاب وتداوله في السوق وكانت مكتبة الكونجرس تصدر ما لايقل عن 13 إلف بطاقة كتاب سنويا [8] .

و منذ ذلك التاريخ أزداد تشجيع المكتبيين لهذا البرنامج حتى أن هناك من وصفه بأنه أعظم حدث في تلك السنة بعد صفحة العنوان و بعد التجربة الأمريكية ، بدأت أقطار أخرى بإدخال برنامج الفهرسة أثناء النشر الخاصة بها من بينها البرازيل - استراليا - المانيا - الاتحاد السوڤييتي - بريطانيا .

سأقوم بسرد بعض هذه التجارب العالمية والعربية والمحلية

التجربة البرازيلية :-

كانت فكرة الفهرسة في المنبع التي تم تطبيقه فغي أمريكا تلقى قبولا" وتأييداً في دول أخرى من بينها البرازيل حيث بدا المعهد البرازيلي للبيليوجرافية والتوثيق في الستينات من القرن الماضي بطبع بطاقات فهرسة كاملة في مطبوعاته وان لم تعمم الفكرة على نطاق قوي بالبرازيل . وبعد تطوير التجربة الأمريكية الى ما يسمى بالفهرسة اثناء النشر انشئ مركز لفهرسة الكتب عن طريق الجمعية البرازيلية المتحدة لفهرسة الكتب التى تصدر في ولاية (سان باولو) والتى تمثل نصف الكتب التى تنتشر بالبرازيل وتعد بطاقات من واقع بروفات الكتب وقد تأثرت هذه التجربة البرازيلية بالتجربة الأمريكية ومشت في خطاها . (9)

تجربة الاتحاد السوفيتي :-

يعتبر البرنامج الروسي من اقدم البرامج للفهرسة اثناء النشر حيث بدا على اساس اختياري في اوائل الستينات القرن الماضي ثم سار اجبارياً على نطاق واسع من المطبوعات منذ سنة (1979) ويختلف هذا البرنامج تماماً على البرامج الجارية الأخرى فهو غير مركزي ويعتمد على قيام كل ناشر بإعداد تسجيلات (فان) لمطبوعاته .

والوضع الخاص في الإتحاد السوفيتي في ذلك الوقت هو الذي جعل هذا النظام عملياً وفعالاً حيث ان عدد الناشرين محدود وعدد العناوين الذي ينشرها

كل منهم كبير ولذلك يقوم المكتبيون في كل دار نشر بإعداد التسجيلات ويتم توحيد الفهرسة اثناء النشر عن طريق معايير بالإضافة الى تقديم الإرشادات من جانب مكتبة (لينيين) وهي التى تصدر موجزا إرشادياً للإجراءات كما تنظم الاجتماعات والندوات .(10)

أما في الجانب العربي فقد حاولت الدول العربية من خلال توصيات مؤتمر الأعداد البيليوغرافي و الكتاب العربي بالرياض سنة 1973 م ومن ضمنها إنشاء مركز فني في كل قطر عربي لفهرسة و تصنيف الإنتاج الفكري الصادر في ذلك القطر قبل النشر حيث يطبع داخل الكتاب في ظهر صفحة العنوان نموذج بطاقة كاملة بها رقم التصنيف و الفهرسة الوصفية و الموضوعية حسب القواعد المقننة وتكررت التوصية في المؤتمر الثاني للأعداد البيليوغرافي للكتاب العربي في بغداد سنة (1977) حيث أوصى المؤتمر أن تقوم المكتبات و دور الكتب الوطنية في كل دولة أو مركز الإيداع او أي جهة أخرى بطباعة بيانات البطاقة الرئيسية على ظهر صفحة العنوان (11) وكانت أول التجارب العربية هي التجربة العراقية والتي واجهت صعوبات كثيرة في ذلك الوقت فقد قامت المكتبة الوطنية في بغداد منذ سنة (1973) بتجارب أولية لإدخال فكره الفهرسة أثناء النشر إلي المطبوعات التي تنشر في العراق و ظهرت بعض الكتب العراقية التي تحمل فهرسة كاملة لها على ظهر صفحة العنوان و نتيجة لحداثة المشروع في ذلك الوقت لم يألف بعض أصحاب المطابع له إضافة إلي انه لم يشرع بقانون (12) وتوالت التجارب العربية بعد ذلك ، فهناك بعض المكتبات الوطنية العربية التي تقدم بيانات الفهرسة أثناء النشر للكتب التي تحصل عليها تلك المكتبات ومنها دار الكتب والوثائق القومية في مصر والمكتبة الوطنية الأردنية و مكتبة الملك فهد الوطنية و مكتبة الأسد في سوريا وغيرهم (انظر النماذج التالية).

نماذج لبطاقات الفهرسة إثناء النشر في بعض المكتبات العربية

بيانات الفهرسة أثناء النشر
الإدارة المركزية لدار الكتب
عبد الهادي ، محمد فتحي
المكتبات والمعلومات في عالم جديد
.- ط1 .- القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠٧ .
ص ، ٢٤ سم .
تدمك 9 – 162 – 427 -977
١- المكتبات ، علم
أ- العنوان
020

٣٢٢ر٥ع٩
كامـ كامل العسلي
مكانة القدس في تاريخ العرب والمسلمون
كامل العسلي .ـ عمان : وزارة الشباب، ١٩٨٨ .
(٧٤) ص .
ر.أ (١٩٨٨/٩/٤٨٨)
١ ـ القدس ـ تاريخ أ ـ العنوان
(تمت الفهرسة بمعرفة دائرة المكتبات والوثائق الوطنية)

رقم الأيداع لدى دائرة المكتبات والوثائق الوطنية
(٨٨/٩/٤٨٨)

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(١٩٩٦/١٢/١٦٣٥)
رقم التصنيف: ٠٢٠
المؤلف ومن هو في حكمه: عمر أحمد همشري ، ربحي مصطفي عليان
عنوان المصنف: المرجع في علم المكتبات والمعلومات
الموضوع الرئيسي: ١- المعارف العامة
٢- المكتبات - علم
رقم الايداع: (١٦٣٥/١٢/١٩٩٦)
بيانات النشر: عمان- دار الشروق
• تم اعداد بيانات الفهرسة الاولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

نموذج الفهرسة عند النشر (الأردن)

ديوى ٠٢٧,٥٥٣١ .. ١٧/٠٦٤١

فى الملكية الفكرية حقوق المؤلف / جورج جبور .-
دمشق : دار الفكر ، ١٩٩٦ .- ٣١٢ ص ؛ ٢٤ سم .
١- ٣٤٦,٠٤ ج ب و ف ٢- العنوان ٣- جبور
مكتبة الأسد

ع - ١٣٣٩ / ٩ / ١٩٩٦

٠٢٥,٥٢٤
لان لانكستر ، فريدريك ويلفريد
ضبط المفردات من أجل استرجاع المعلومات /
فريدريك ويلفريد لانكستر ، ترجمة محمود أحمد إتيم .-
عمان : جمعية المكتبات الأردنية ، ١٩٩٣ .
(٢١٤) ص
ر.١(١٩٩٣/٨/٩٠٩)
١- خدمات المعلومات أ- محمود أحمد إتيم
ترجمة ب- العنوان
(تمت الفهرسة من قبل المكتبة الوطنية)

إما فيما يخص الجانب الليبي ومن خلال الدراسة الميدانية والبحث اتضح إن هناك تجربتين قد تكون الأولتين في هذا المجال :.

التجربة الأولى : - تجربة مركز البحوث الأحياء البحرية بمنطقة تاجوراء في مدينة طرابلس وادراكاً من المركز بقيمة النشر العلمي فقد قام بنشر عدد من الإصدارات العلمية وكان هذا مع بداية سنة (1981) بإصدار العدد الأول من النشرة العلمية لمركز بحوث الأحياء البحرية وهي مجلة علمية سنوية تهتم بنشر البحوث التطبيقية التي ينجزها المركز في مجال العلوم البحرية وع بداية سنة (2005) شهدت حركة النشر في المركز نشاط ملحوظ بإصدار العديد من المنشورات العلمية والثقافية فقد تم أعيد إصدار ونشر المجلة العلمية التي توقفت عن الصدور حيث صدرت هذه المجلة بعنوان جديد هو المجلة الليبية لعلوم البحار ابتداء من العدد العاشر في إصداره سنوية علمية محكمة .وبلغ إصدارات المركز حتى سنة 2012 حوالي (14)* وهي :

- أطلس البحر المتوسط.
- دليل التعرف على الأسماك الاقتصادية بالمياه الليبية .
- المجلة الليبية لعلوم البحار.
- دليل مركز بحوث الأحياء البحرية (عربي).
- دليل مركز بحوث الأحياء البحرية (انجليزي).
- دليل الأسماك العظمية بالمياه الليبية.
- سلسلة الأحياء البحرية صدر منها :
- اسماك فصيلة السباريدي.
- دلافين وحيتان المتوسط.

*مقابلة مع ا. محمد بن موسي . مدير إدارة التوثيق والإرشاد والتدريب بالمركز (سابقا) بتاريخ 1/ 12 / 2012

- اسماك فصيلة السرانيدي
- السلسلة الإرشادية للزراعة المائية صدر منها:
- مقدمة عن زراعة وتربية الأحياء البحرية
- الرعاية الصحية لأسماك الزراعة المائية
- قوانين مصايد الأسماك وتشريعاتها فى البحر المتوسط – كتاب مترجم
- دليل الأسماك الغضروفية بالمياه الليبية
- دليل إنتاج المفارخ السمكتي القاروص والدنس (الاوراتا) - كتاب مترجم .
- الإضافة الى عدد من اللوحات العلمية للأسماك الليبية
- عدد 3 اشرطة وثائقية

ويما سبق نلاحظ بأن مركز بحوث الأحياء البحرية ساهم بشكل ايجابي وفق امكانياته المتاحة في إثراء المكتبات بمنشورات وإصدارات متخصصة في مجال علوم البحار والأحياء البحرية والعلوم ذات العلاقة بمجال اختصاص المركز بهدف نشر الثقافة البحرية على جميع المستويات العلمية والتنفيذية والثقافية.(13)

اما فيما يخص برنامج الفهرسة اثناء النشر بالمركز فجاءت الفكرة في تطبيق هذا البرنامج احساسا من الأخ مدير إدارة التوثيق والإرشاد والتدريب وهو من قاد هذه التجربة ولعلها من اولى التجارب الليبية في هذا البرنامج بأهمية الفهرسة اثناء النشر حيث كانت اول إصدار في تطبيق هذا البرنامج بعنوان اطلس البحر المتوسط مع بداية (2005) وهي سنة تولية إدارة التوثيق بحيث بلغت العناوين التى طبعت في البرنامج اربعة عناوين اخرها دليل الأسماك الغضروفية وفي سنة (2012) وهي اخر إصدار للمركز ونلاحظ مما سبق إن منشورات المركز قليلا إلا ان التخصص الدقيق لهذا المركز وتركيزه علي إنتاج البحوث العلمية التطبيقية ونشرها . علما بان القيمة المالية المخصصة علي النشر العلمي بالمركز

ضعيفة وكانت البيانات الفهرسة في هذه البطاقة برقم التصنيف ورقم الخاص وذلك حسب التقنين الأنجلوامريكي في الطبعة الثانية والنماذج التالية تبين هذه البطاقات .

> 597.309612 دليل الأسماك الغضروفية بالمياه الليبية = Guide to cartilaginous fishes in Libyan waters / اعداد هشام محمد القماطي ... [وآخرون].-
> تاجوراء : مركز بحوث الأحياء البحرية، 2012.
> 100 ص: ايض ؛ 24 سم.
> به كشافات : ص ص 81– 85
> به ملحق : ص ص 87– 100
> ردمك ISBN 978 -9959 -72 -003 -0
> 1. الأسماك الغضروفية الليبية – أدلة. أ. هشام محمد القماطي.

> 912.191638 أطلس البحر المتوسط / مركز بحوث الأحياء البحرية - تاجوراء: المركز، 2005
> اطل
> 1 أطلس (136 ص): 107 خارطة ملونة، 33 سم - مقاييس الرسم متبايه
> يحتوي على ملاحق
> ردمك 9959-9559-0-7
> 1- البحر الأبيض المتوسط ـ الخرائط 2- الأطالس البحرية
> 3- الخرائط البحرية
> أ - مركز بحوث الأحياء البحرية

التجربة الثانية : - التجربة اكاديمية الدراسات العليا بمنطقة جنزور، حيث انشئت الأكاديمية داراً للنشر تحت اسم الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة سنة 2004 ، حيث تقوم هذه الدار بنشر وطبع وترجمة وتوزيع الكتب والمطبوعات الدورية بكافة أنواعها الكتب العلمية والمطبوعات .

وخلال الفترة (2004 . 2010) استطاعت الدار نشر اكثر من (130) عنوان في مختلف المجلات العلمية وان تصدر اكثر من ثلاث دوريات علمية .(14)

اما فيما يخص تطبيق برنامج الفهرسة إثناء النشر بالأكاديمية فكان عن طريق الأخ مدير التنفيذي للدار في الفترة (2006. 2008)* وإحساس هذا المدير بأهمية برنامج الفهرسة اثناء النشر قام بتطبيق هذا البرنامج على بعض منشورات الأكاديمية .

مطبوع وكانت بيانات بطاقة الفهرسة اثناء النشر تحمل جميع بيانات الوصف كاملة مع رقم التصنيف والرقم الخاص وعلامات الترقيم وفق التقنين الأنجلو امريكي في طبعته الثانية (حسب النماذج التالية).

* مقابلة مع ا. ميلاد سبيقة . المدير التنفيذي لدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة بالمركز (سابقا) بتاريخ 1/ 12 / 2012

الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر

طرابلس

306,85 ب ي و
البيوضي، سالم عبد الله
طرق البحث في علم الاجتماع الأسري/ سالم عبد الله البيوضي، محمد عبد الحميد الطبولي: أكاديمية الدراسات العليا.- طرابلس 2008م
192 ص، 24 سم.
1- الاجتماع، علم 2- الأسرة
أ- الطبولي، محمد عبد الحميد (مؤلف مشارك)

طرق البحث في علم الاجتماع الأسري

ترجمـــــة: د. سالم عبد الله البيوضي، د. محمد عبد الحميد الطبولي

الطبعة الأولى: 2008 ف

الرقم الدولي: ردمك I.S.B.N.: 978 - 9959 - 43 -134- 9

رقم الإيـداع: 233

[الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب]
دار الكتب الوطنية
بنغازي - ليبيا
هاتف: 9090509 - 9096379 - 9097074
بريد مصور: 9097073
البريد الإلكتروني: nat_lib_libya@hotmail.com

الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر

أكاديمية الدراسات العليا

جنزور - شهداء عبد الجليل

ص.ب: 72331 جنزور

طرابلس

هاتف: 00218/21/4870168

00218/21/4873100

بريد مصور: 78 - 00218/21/4873075

بريد إلكتروني: E-Mail: info@alacademia.org

الموقع على الإنترنت: www.alacademia.org

الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر
طرابلس

303,4833 ر ح و
رحومة، علي محمد
فصول فصول في تكنولوجيا المعلومات وقضايا المجتمع الإلكتروني/ علي محمد رحومة. – طرابلس: الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، 2007.
336 ص، 24 سم.
1– التكنولوجيا – الجوانب الاجتماعية 2– التكنولوجيا – برامج الحاسبات 3– التكنولوجيا – خدمات المعلومات.

فصول في تكنولوجيا المعلومات وقضايا المجتمع الإلكتروني
تأليف: د. علي محمد رحومة
الطبعة الأولى: 2006 ف
الرقم الدولي: ردمك 0 - 096- 43 - 9959 :.I.S.B.N
رقم الإيداع: 7740
[الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب]
دار الكتب الوطنية
بنغازي ـ ليبيا
هاتف: 9090509 ـ 9096379 ـ 9097074
بريد مصور: 9097073
البريد الإلكتروني nat_lib_libya@hotmail.com

الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر
أكاديمية الدراسات العليا
جنزور - شهداء عبد الجليل
ص.ب: 72331 جنزور
طرابلس
هاتف: 00218/21/4870168
00218/21/4873100
بريد مصور: 78 - 00218/21/4873075
بريد إلكتروني: E-Mail: info@alacademia.org
الموقع على الإنترنت: www.alacademia.org

الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر
طرابلس

341,52 أ ط ر
الأطرش، أحمد
تسوية المنازعات الدولية/ أحمد الأطرش: أكاديمية الدراسات العليا.- طرابلس، 2009م
222ص، 24 سم.
1- التسوية السلمية للمنازعات الدولية
2- السياسة الدولية

كافة الأفكار الواردة بالكتاب لا تعبر إلا عن وجهة نظر المؤلف

تسوية المنازعات الدولية
تـأليـــــف: الدكتور أحمد علي الأطرش
الطبعة الأولى: 2009 ف
الرقم الدولي: ردمك 5 -145- 43 - 9959- 978 :.I.S.B.N
رقم الإيـداع: 417
[الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب]
دار الكتب الوطنية
بنغازي - ليبيا
هاتف: 9090509 - 9096379 - 9097074
بريد مصور: 9097073
البريد الالكتروني: nat_lib_libya@hotmail.com

الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر
أكاديمية الدراسات العليا
جنزور - شهداء عبد الجليل
ص.ب: 72331 جنزور
طرابلس
هاتف: 00218/21/4870168
00218/21/4873100
بريد مصور: 78 - 00218/21/4873075
بريد إلكتروني: E-Mail: info@alacademia.org
الموقع على الإنترنت: www.alacademia.org

وعند تقييمنا للتجربة الليبية بشكل عام نلاحظ الأتي :.

1 . أن هاتان التجربتان ضمن مؤسسات تابعة للدولة أي غياب القطاع الخاص نتيجة لعدم وجود مكتبيين متخصصين في هذه المؤسسات .

2 . انهما تجربتان شخصيتان قاما بهما متخصصين مما يشهد لها بالكفاءة والفاعلية في مجال العمل الفني في المكتبات والمهتميين بتطوير هذه المهنة في ليبيا وقد توقفت هاتين التجربتين بانتقال الشخصان الى مؤسسات اخرى وبالرغم من ان تطبيق هذا البرنامج لا يحتاج الى تكاليف مادية كبيرة او مجهودات عضلية مع ان هناك بعض من المتخصصين ذو الخبرات في مجال المكتبي وتقلدوا مناصب في مؤسسات لها علاقة بالنشر كالجامعات والمراكز البحثية ولم يبادروا بتطبيق هذا البرنامج مع وجود اقسام المكتبات .

اما عن التقييم الفني للتجارب العربية بما فيها الليبية نتبين الأتي :.

ان هناك اختلافات في بيان هذه البطاقات وبالتالي قد لا يستفيد بها أخصائي المكتبات في فهرسة الأوعية لعدة أسباب :.

1 . الاختلاف في البيانات الببليوجرافية في بطاقة الفهرسة اثناء النشر عن بيانات بطاقة الفهرسة التى أعدها قبل ذلك نتيجة لعدم اتفاق المكتبيين العرب وتتركز هذه الاختلافات في :.

أ . اختلاف طبعات تصنيف ديوي العشري المعدلة والمعربة من قبل مترجمي ومعدلي تلك الطبعات حيث يلاحظ ان البعض قد عدل في اضيق الحدود فمثلاً : الدين الإسلامي (210 . 219) والتوسع في ارقامه بعد العلامة العشرية

مثل (الشنيطى / فؤاد اسماعيل) في الطبعة الثانية عشر المؤجزة بعد ان كان يستخدم (210 . 260)

ب . عملية الترميز واختلافاتها فهناك من يستخدم الحرف الأول والثاني من الأسم الأول والحرف الأول من العنوان وهناك من يستخدم الحرف الأول من الأسم الأول والحرف الأول من الأسم الثاني والحرف الأول من العنوان وهناك من يستخدم الحروف الثلاثة الأولى من لقب المؤلف (عند قلب الأسم)

2 . شكل الاسم العربي القديم واختلاف موعده فمثلا بالرغم من ان الغالبيّة ترى انه من (القرن الثامن عشر) فأن هناك من يرى انه حتى (القرن التاسع عشر)

- هناك من يكتب الأسم العربي القديم باسم الشهرة ثم فاصله ثم اللقب والكنية وبقية الأسم بينما يكتبه البعض الأخر باسم الشهرة ثم فاصله ثم التاريخ الميلادي وبقية الأسم يليه بين هلالتين اللقب والكنية وهذا يسبب ايضاً في اختلاف الترميز بين مكتبة واخرى واحياناً بين دولة وأخرى وفي اختلاف ترتيب الكتب عن الأرفف .

- اختلاف المداخل بين قلب الأسم من عدمه اي الدخول بأسم العائلة ثم فاصلة ثم بقية الأسم وهناك من يبقى الأسم معدول كما هو بدون قلب .

3 . مداخل المؤلف والعنوان فهناك اختلافات وخاصة في المواد غير الكتب .

- عدم اكتمال البيانات في بطاقة الفهرسة اثناء النشر مثل حقل التوثيق والتبصرات وبيانات المتابعة بالشكل المتبع في قواعد الفهرسة .

- هناك من لا يستخدم الرمز الخاص مع رقم التصنيف فيكتفي بذكر رقم التصنيف فقط .

- هناك من يكتب رقم التصنيف في أعلي البطاقة وهناك من يكتبه في اسفل البطاقة .

مما سبق يتضح ان مشروع الفهرسة إثناء النشر له أهمية كبيرة لا تقل عن أي فرع من فروع علم المكتبات ، فلذلك من الأفضل للدول غير مشاركة في مثل هذه البرامج إن تبادر دون تردد في المشاركة ومنها ليبيا لتخفف علي نفسها أعباء كثيرة منها الفنية والمالية وغيرها وعلي هذا فأننا سنوضع في الفقرة القادمة متطلبات إنشاء هذا البرنامج الهام .

متطلبات إنشاء برنامج (فان)

من الضروري أن تتوفر بعض المتطلبات الأساسية في الدولة التي تنوي أن تتبنى برنامجاً وطنياً لإنشاء نظام الفهرسة أثناء النشر فيها و يمكن حصر المتطلبات الأساسية فيما يلي [15] :-

- هيئة ببليوجرافية وطنية قادرة على القيام بأعباء النظام من منطلق مسؤوليتها الوطنية و بإدراك كامل للفوائد التي تعود عليها هي أولا ثم على المكتبات الأخرى الموجودة بالدولة و كذلك على صناعة النشر و تجارة الكتب كما ينبغي أن يتوفر لدى هذه الهيئة الإمكانيات البشرية و الفنية المؤهلة و المدربة و الإمكانيات المادية التي تكفل رعاية النظام و تحمل تبعاته و المكان الملائم لاستضافة النظام و تجهيزاته و غالباً ما تتمثل هذه الهيئة في المكتبة الوطنية بالدولة و ذلك لأنها هي التي تتحمل أعباء الضبط الببليوجرافي و هي التي غالبا ما تقوم بتوزيع ترقيمات الترقيم الدولي الموحد للكتب (تدمك) والترقيم الدولي الموحد للدوريات (تدمد) و هي أيضا التي تتلقى نسخ الإيداع للكتب الصادرة في الدولة .

- وضع معايير موحدة لأعداد البطاقات للاستخدام في كل أو معظم المكتبات بالدولة و هي قواعد الوصف الببليوجرافي و قوائم رؤوس الموضوعات و جداول التصنيف و هو ما يضمن قبول باقي المكتبات لبطاقات (فان) و الاستفادة منها و هو الهدف الأساسي من البرنامج و من المفضل ان تكون تلك المعايير خاصة بالوصف الببليوجرافي

- الوعي الكافي من جانب الناشرين في الدولة بأهمية هذا النظام لصناعة النشر و تجارة الكتب و من الضروري أيضاً أن يدركوا بمدى مساهمة هذا النظام في زيادة مبيعاتهم سواء على النطاق الوطني أو العالمي و بالتالي انتعاش صناعة النشر بالدولة .

- وجود علاقة جيدة بين مجتمعي النشر و المكتبات بالدولة و إيمان كل منهما بأهمية هذه العلاقة فالمكتبة هي أهم عميل للناشر من ناحية ولا يمكن أن تحصل على مقتنياتها دون الاعتماد على ما يصدره الناشرون من ناحية أخرى و كذلك ينبغي أن يقوم كل منهما بأي جهد تعاوني من شأنه تقوية هذه العلاقة والارتقاء بمستوى الأداء في أي من المجتمعين .

- وجود نظام للإيداع يكفل وصول الكتب في صورتها المخطوطة أو بعض أجزائها المطبوعة في مرحلة التصحيح قبل صدورها النهائي للحصول على رقم الإيداع حتى يمكن إعداد بيانات (فان) اعتمادا على هذه المواد و حتى لا يشعر الناشر بأنه يقوم بأي أعباء إضافية للحصول على بيانات (فان) لطباعتها بالكتاب .

- وجود ببليوجرافية وطنية منتظمة الصدور سواء بالشكل التقليدي المطبوع أو على بطاقات مصغره بالشكل المحسب على أشرطة ممغنطة أو غيرها من الوسائط نقل المعلومات المحسبة و يضمن وجود هذه الأداة و اشتمالها على بطاقات (فان)

انسياب بيانات النظام ووصولها إلي المكتبات و غيرها ممن يتعامل مع الكتب قبل صدورها بفترة معقولة حيث تمكنهم من التعامل معها كل حسب موقعها في وقت مبكر بدرجة مناسبة

النتـــائج:

- غياب بعض البيانات البليوجرافية في بعض المطبوعات الليبية مثلا اكتفاء بعض المطبوعات بذكر اسم المؤلف واللقب فقط وهناك من يذكر اسم المؤلف كاملاً .

- جرت إعادة طبع بعض العناوين طبق الأصل دون الإشارة إلى رقم الطبعة وأخرى معدله......

- اختلاف ترقيم الصفحات فهناك من يرقم الصفحات الأولى (التمهيدية) (الإهداء . قائمة المحتويات. المقدمة) بالحروف الأبجدية (أ. ب. ج. د. هـ) وهناك من يدخلها في ترقيم الصفحات .

- عدم وجود معايير ومواصفات واحدة ومتفق عليها لطبع الكتب ونشرها .

- عدم وجود أخصائيين مكتبات في دور النشر العامة والخاصة بها ليقوم بتلك المهمة إثناء نشر الكتب لذلك نجد ان أوعية المعلومات التي تنشر ليس بها بطاقة فهرسة إثناء نشرها .

توصيات الدراسة :

- وعى الناشرين بأهمية وجود نظام يساهم في صناعة النشر وتجارة الكتب .

- توحيد العمل الفني على مستوى ليبيا من تصنيف وفهرسة وصفية وموضوعية .....الخ.

ـ الاتفاق بين المكتبات والناشرين حول نقاط الاختلاف عند تطبيق برنامج الفهرسة إثناء النشر وتوحيد الإدارة لان مهنة المكتبات مهنة التوفير لا التشتت ، ومهنة لها أدوات موحده سابقة التجهيز .

- يجب ان تتبنى دار الكتب الوطنية برنامج الفهرسة اثناء النشر بإعتباره يساهم في توحيد الجهود الفنية للمكتبات وتوحيد وتفعيل عملية الدقة والاسترجاع ولوجود متطلبات خاصة منها مثل وجود متخصصين في المكتبات وتواجد نسخ من الكتاب قبل طبعته ولضمان تنفيذه.

ـ تشجيع جميع دور النشر الرسمية منها والخاصة بضرورة العمل على تطبيق برنامج الفهرسة إثناء النشر وفق مواصفات ومعايير متفق عليها .

- وضع إستراتيجية لتطوير المطبوعات الليبية على أسس علمية من حيث أنواعها وتجليدها وغيره تحت إشراف متخصصين .

- الوضع أصبح مهيأ لتشجيع كافة الأطراف لإنشاء برنامج الفهرسة إثناء النشر في ليبيا فلدار الكتب مسئوليات يجب القيام بها تجاه المكتبات الأخرى . بالدولة وتجاه نفسها ثانيا حيث ان تبنى البرنامج سوف يساعد الكثير على تحسين أوضاع الخدمة الببليوجرافية التي تقوم بها فإذا احذنا في الاعتبار الإجراءات التي تتم عند حصول الناشر على رقم الإيداع والترقيم الدولي الموحد فسوف نجد ان كلا من الناشر ودار الكتب تقوم بالفعل بجهود ويمكن استغلالها في إعداد بطاقات (فان) مع رقم الإيداع وحيث انه يمكن عند طبع رقم الإيداع او ترقيمه (تدمك) إضافة عليها طبع بطاقة (فان) التي سيحصل عليها عند حصوله على رقم الإيداع وتدمك على ظهر صفحة العنوان .

هوامش الدراسة

1 . فاطمة احمد السمرائي . دراسة تحليلية لمشروع الفهرسة اثناء النشر للكتب الصادرة في مجال العلوم الطبيعية والتطبيقية للفترة من 2000 - 2005 .- Cybrorians Journal ، مج 22 (باريس 2012)

2 . ربحي مصطفى عليان . اسس الفهرسة والتصنيف للمكتبات ومراكز المعلومات العربية .. عمان : دار الصفاء ، 1999 . ص 137

3 . شعبان عبد العزيز خليفة ، محمد عوض العايدي . موسوعة الفهرسة الوصفية للمكتبات ومراكز المعلومات .. الرياض : دار المريخ للنشر ، 1991 ؛ مج ،ص 97.

4 . نبيلة خليفه جمعه ، الفهرسة أثناء النشر : المفاهيم والمعايير .- مجلة المكتبات والمعلومات العربية ؛ مج 8 ع2 ، 1988 ، ص 31 .

5 . نبيلة خليفة جمعة المرجع السابق ، ص 32. 33

6 . ربحي مصطفى عليان . مرجع سبق ذكره ، ص 138

7 . محمد فتحي عبد الهادي . المدخل إلى علم الفهرسة .. الإسكندرية : دار الثقافة العلمية ، 2008 ، ص 214

8 . شعبان عبد العزيز خليفة ، مرجع سبق ذكره ، ص 98 .

9 . محمد عبد الجواد شريف ، فوزي إبراهيم الصلبي . الفهرسة الوصفية لأوعية المعلومات العربية والأجنبية الورقية والغير ورقية .. دسوق (كفر الشيخ):دار العلم والإيمان للنشر ، 2010 ، ص 27

10 . شعبان عبد العزيز خليفة ، مرجع سبق ذكره ، ص 104 .

11 . محمد فتحي عبد الهادي (وأخ) ، اتجاهات حديثة في الفهرسة . . القاهرة : مكتبة الدار العربية للكتاب ، 1997 ، ص 73 .

12 . محمد عبد الجواد شريف ، مرجع سبق ذكره ، ص 28.

13 . شعبان خليفة ، مرجع سبق ذكره ، ص 106 .

14 . محمد ناصر بن موسى . النشر العلمي بمركز بحوث الأحياء البحرية : أفاق الدار . س 8 ، مج 40 (2009) ، ص 16 ، 17

15 . ميلاد سبيقه . تجربة الأكاديمية في النشر الجامعي . في ندوة النشر الجامعي في ليبيا . جامعة بنغازي - بنغازي . شهر مايو 2008 .

الوصول الحر: ثوابت المهنة ورياح التغيير

أ.د رضيــــة آدم محمـــد
أستاذ علوم المعلومات والمكتبات / جامعة الخرطوم

المستخلص:

تعتري الساحة المعرفية حالة من الفوران والغليان جوفا وسطحا تنهصر فيها العديد من الثوابت لتنسج جديدا يحبس الانتباه؛ توليفة من ذات المنظومة القديمة: المكتبات ، المعلومات، الأرشيف الخ لكنها تأخذ الآن شكلا وربما مضمونا جديدا نظرا لدخول عوامل ومتغيرات جديدة، مهنية وتقنية وظروف وتحولات وانتقالات بعضها عضوي والكثير منها جاءت به ضرورات علمية وفكرية وإدارية، ومدارات عالمية تلزمنا بحتمية التغيير لصالح المهنة و لنفسح للمهنة مكانا في الألفية الثالثة إن المتغيرات نطرحها على واجهات متفرقة مترابطة سمتها النهائية التشعب ، التشابك والارتباط ثم الانصهار التام

- **دواعي التغيير**

- تحديات البيئة الرقمية وتطبيقاتها
- التقانة المتسارعة والتقانة حصان جموح
- المنظمات ومشاكل العصر الجديد؛ تعقدت المشاكل وظهرت الحاجة إلى معلومات بحجم التعقيد تواكب تقنيات متقدمة Advanced Technology فالتقانات الحالية Extant Technology لا تسعف
- الاغتراب البيئي وحيرة وارتباك الإنسان الأمر الذي استدعى:

أ/ الانتقالة السحرية من إدارة المعلومات إلى إدارة المعرفة.

ب/الانتقالة من الإدارة التقليدية إلى الإدارة العلمية.. إدارة الجودة الشاملة وشعارها الرؤية الثاقبة والقيادة الراشدة والمشاركة وتحسين الأداء والتحسين المستمر .

- التحدي الأكبر جعلتنا لا نتحدث بآحادية المكتبات والمعلومات والأرشيف إذ تم انصهار تام حتى العمق بين هذه المؤسسات المعرفية التنظيمية في كيان واحد بفضل نظريات وعمليات التداخل والانتقال والإحلال والمناداة والاستلاف والاختلاف.
- التحدي المهني الأول اليوم هو WEB-ARCHIVE ؛ كيان ومؤسسة مؤلفة حيث تمور كل ما عرفناه من آليات تنظيم المعرفة مجتمعة وبدون حدود فاصلة.

- **هنا فقط نستطيع أن نري ونكافح كل قضايا وإشكالات وتحديات المستقبل ونتحدث بثقة عن هموم تنظيم وتراسل البيانات وبناء مجتمع المعرفة الجديد من خلال ما يلي:**

أ/استخدام التقنيات في المكتبات

ب/ قضية الوصول الحر وما يتلازم معها مثل

الملكية الفكرية ، قضية ال Fair Use!

الورقة محاولة جادة للنظر في أصوليات المهنة بحسبانها قديمة متجددة، عصية ولكنها لا ترفض الوافد عليها الأمر الذي يجعل باب الاجتهاد فرض عين علينا على خلفية ما يجري في العالم حولنا من تطورات جراء المد التقني والحضاري والمهني وظروف العولمة ؛ تغيرت على إثرها قواعد الاقتصاد والسياسة والتجارة العالمية ظهر كل هذا في العلاقات الدولية والتكتلات الإقليمية والعمالة الأجنبية وأمحت الحدود الجغرافية وانتشرت الشركات متعددة الجنسيات وعابرات القارات ، كل ذلك وتقنيات المعلومات الجوهر.

مهنتنا أصابها ما أصاب بقية المهن من تحولات وتغيرات، وربما كانت رياح التغيير أعتى في حقل المعلومات كونه بنية تحتية. ترى هل نرفع الراية البيضاء؟ هل نقاوم ونعوم ضد التيار؟ أم هنالك جسر للتواصل مع أطروحات الألفية الثالثة.

نريد أن نختبر ثوابت المهنة وأن يكون هذا الحديث مفتتحا لحوار كبير من النقد الذاتي،هدفنا التقييم والتقويم ما أمكن . نأخذ قضية الوصول الحر وهي قضية جامعة تستفز الكثير من ثوابت المهنة مثالا للأخذ والعطاء والتطوير والتثوير

كل شيء يبدأ بالمعلومة وينتهي بها؛ واليوم المعلومة ليست بدءا وانتهاء، هي عالم- وبفضل متغيرات عديدة نحن بصددها فكرية ومهنية وتقنية- من الدهشة غير المستقرة والمفاجأة والخلق والإبتكا ر والالتفاف حول قضايا العالم أجمع بكلمة واحدة هي النفاذ المعرفي. كلنا يعرف الإنترنت، من منا يستطيع أن يحدها، يؤطرها أو ينسبها إلى ناسب ؛ وقفت كل آليات التعريف عند هذا الحد واكتفينا باستخدامها

المعرفة مكون قديم أطل علينا اليوم على الساحة المعلوماتية بوجه جديد، مساحة جديدة لمزيد من الحيرة والارتباك ولمزيد من الفوران والغليان. هنا تكمن بؤرة حبلى بتحولات وانتقالات وربما صراعات تنتظر الانفجار.

إذن محصلة القول أن القدرية الفكرية الأسطورية القديمة والجدلية الأبدية تؤكد لنا أن المعرفة كيان غير المعلومات وأن المعرفة لا تحد ولا تقاس ، الديناميكية والديمومة أهم السمات فيها. المعلومة تعريفا هي سطح الأرض الواضح الصريح المعلوم والمعرفة هي العمق الأعمق بعد السطح، تغوص إلى ردهات متجددة تنتظر الاكتشاف.. هذا يقينا تحديا جديدا له علينا حق الاختراق والاجتهاد تمكيننا للساحة المعلوماتية في الألفية الثالثة تنتظر منا إضافة وربما خلقا وإبتكار غير المعروف .

المعرفة دون شك طبقات داخلية وخارجية - وهذا مصدر القوة فيها - تتبادل المواقع والخواص تشابه في ذلك علم الظاهر والباطن عند المتصوفة وتتزيد عليه بالحكمة والحراك والانغماس التام Emersion .

"وسط هذه المتلاحقات التي تصب بلا أدنى شك في خانة التطوير والتثوير والانطلاق بالمهنة إلى مجالات غير مسبوقة، نسمع أصوتا نشاز تقول أن المهنة تحتضر وأن التغييرات العنيفة حولها عوامل فناء لا بناء، والمهنة في واقع الامر تجدد جلدتها وتكتسب أراضٍ جديدة وقيمة مضافة .

هنا يطل شبح المهددات التي يمكن أن تطال هذا الحقل ، لابد من وقفة وقراءة جديدة لواقع منظومة المعلومات؛ ومن اختبار ثوابت المهنة على خلفية ما يجري على الساحة . اسئلة كثيرة لابد أن تطرح:

- هل ما زالت الثوابت ثوابت؟
- هل هذه الثوابت قرآنا منزلا أم باب الاجتهاد مفتوحا ؟
- هل هناك مجال لإحداث هزة وربما زلزال يثبت أشياء وينسف اشياء ويأتي بالجديد لصالح المهنة ؟
- هل كتب لمهنة المكتبات أن تقف عند حافة الترتيب والتنظيم والتثبت وعكس ذلك تخزينا واسترجاعا ؟

هل بامكاننا الانفلات بها ألى منابر مجاورة تثريها بحيث تتغيير وتتطور وفق منظور جديد ولكن لا تنتهي أبدا ؟ الإجابة الصادقة هي التثوير والتحديث مع التأصيل والتمكين والاستعداد الفكري والنفسي للتغيير مع مراعاة عامل الزمن ، المهددات كثيرة ولكن دعونا نقف على قمتها، على أهم أطروحات البيئة الرقمية: أطروحة الوصول الحر . حقيقة لا ينكرها إلا مكابر فهي نزع من بين أيدينا ما كنا نظنه حكرا ووقفا:خدمة المستفيد من داخل قلاعنا التي كنا أيضا نظنها محصنة حتى جاءت رياح التغيير .

- ماذا نقول في وجود المكتبي الآن وقد سحب البساط من تحت قدميه هل هو لزوم ما لا يلزم ؟
- هل هناك منافذ أو ضرورة تبقيه ويكون وجوده لزوم ما يلزم؟
- هل هناك جديد مفيد فيما يقدم؟

- هل ما زال يقدم خدماته بالقدر المناسب للشخص المناسب وفي الوقت المناسب ؟

مهنة في عرض المحيط تبحث عن طوق النجاة هذا ما يبدو للمتشائم ولكن مجريات الأمور للمتفائل في صالح المهنة شريطة الا نعوم ضد التيار .

إذن التغيير والتغيير السريع من الداخل هو المطلوب ليجعلنا نواكب مستجدات المعرفة الإنسانية طوعا أو قسرا

الوصول الحر ما له وما عليه

يعد مفهوم الوصول الحر للمعلومات من بين المفاهيم التي دخلت الساحة المعلوماتية والتقنية مع بدايات الألفية الثالثة وأثارت موجة من الإثارة والجدل نتيجة لتلاقح تطورات تكنولوجيا الاتصالات بشتى أنواعها مع تقدميات تكنولوجيا المعلومات جمعا ومعالجة واختزانا واسترجاعا فكان الانتشار غير المحدود عبر معطيات الربط الشبكي. أسهم كل ذلك في خرافية النفاذ السريع إلى مصادر المعلومات في زمان ومكان وفي اكتساح وتجاوز مذهل للزمن واختزال للمسافة. تدفقت البيانات بحد فاق قدرات الإنسان في المتابعة والانتفاع وقد كنا إلى زمن قريب نشكو عدم توفر المعلومات (Unavailability of Information) .

الوصول الحر: يعرف بورك

أن يتمكن الباحث من قراءة بحث علمي على الإنترنت، وأن يطبع نسخا منه بل وأن يوزعه لأغراض غير تجارية دون أن يدفع شيئا في المقابل أو يخضع لأية قيود. Bjork (2004)

على الرغم من وجود الكثير من الجهات التي عرفت الوصول الحر وحددت ملامحه وأدواته وفوائده Budapest Open Access Initiative إلا أن التعريف الذي قدمته مبادرة بودابست 2002.

يقدم لنا تعريفا أشمل: "إن نظام الوصول الحر إلى الإنتاج الفكري يعني إتاحة ذلك الإنتاج للجمهور العام، وبذلك يصبح بإمكان أي مستفيد أن يقرأ النصوص الكاملة للمقالات وينزلها ويستنسخها ويوزعها ويطبعها أو يبحث فيها أو عنها او يستشهد بها أو يقوم بتكشيفها أو يحولها إلى بيانات يتم معالجتها عن طريق برمجيات معينة أو يستخدمها لأي غرض مشروع آخر دون حواجز مالية أو قانونية أو فنية باستثناء تلك المرتبطة باستخدام الإنترنت ذاتها. ولا يحد من استنساخ المقالة وتوزيعها سوى حق المؤلف للتحكم في شمولية العمل وحقه في الاعتراف به صاحبا له أو يذكر اسمه عند الاستشهاد بذلك العمل. ويمثل ذلك حقوق التأليف والنشر الوحيدة التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار"

هناك أيضا نداء الرياض (2006) الذي انبثق عن المؤتمر الخليجي-المغاربي الثاني الذي عقد في الرياض في الفترة ما بين 25 و26 فبراير 2006 بشراكة علمية بين مؤسسة التميمي للبحث العلمي ودارة الملك عبد العزيز فقد وجه نداء لكل المؤسسات وكل الأفراد الذين يهمهم الأمر للعمل على تحقيق الوصول الحر لكل الأدبيات العلمية وذلك عن طريق رفع كل الحواجز، بما فيها الاقتصادية، التي تقف عقبة في سبيل تنمية البحث العلمي ومد جسور التواصل بين العلماء. كما أكد النداء على أن الوصول الحر للأدبيات العلمية يقتضي وضعها على الإنترنت لتمكين الجميع من القراءة و التحميل والإرسال والنسخ والبحث، وتشريح المصنفات والمقالات من أجل فهرستها أو استعمالها كمعطيات من أجل البرمجة أو لأهداف قانونية. كل ذلك دون أي شروط أو حواجز مالية أو قانونية أو تقنية، باستثناء المتعلقة منها بالحقوق الأدبية للمؤلف والتي تضمن له عدم تجزئة أعماله والحق بأن يعترف بإسهاماته وكذا بالإحالة عليها.

بعض فوائد الوصول الحر للمعلومات

- الحد من السرقات العلمية وهذا سلاح ذو حدين ، قد يؤدي إلى تشجيع البعض على السرقة الأدبية على غرار (Cut & Paste) وهو امر يتصاعد وتتصاعد آثاره بشكل ملحوظ في الرسائل العلمية المقدمة لنيل الدرجات العلمية الرفيعة وتحتاج إلى وعي وسعة إطلاع من قبل الأكاديميين المشرفين على الرسائل فالجانب الإيجابي هو أن الوصول الحر يؤدي إلى سرعة البحث والتدقيق عن أصول الكتابات والمقالات ومعرفة وتتبع المستفيدين منها ومن جهة ثانية يؤدي إلى إجراء مزيد من التحليل للمقالات واستخدام الجمهور لها ومدى الاستفادة منها .
- كشف التجاوزات والتعديات على حقوق الملكية الفكرية والمادية
- كشف أسماؤهم والتشهير بهم لمنعهم من العودة لمثل هذه الخروقات
- تعظيم القيمة المضافة للبحوث والمقالات المنشورة
- التوثيق التاريخي للفكر والإبداع
- ترشيد جهود العلماء والمفكرين حتى يبدأوا من حيث انتهى الآخرون
- المساهمة في بناء وتنمية معدلات الفكر التراكمية
- دعم الحراك الرقمي الذي أصبح الانفتاح والتدفق غير المحدود أهم سماته
- اعتمد المهتمون بقضايا الوصول الحر للمعلومات على مبادرات مثال(Budapest Open Access Initiative, American Science Public Library, IFLA Manifesto on Literature &Research) واعتمدوا آليتان للوصول الحر:

Open Access Journals& Digital Archive

إن الأرشيفات الرقمية هي مواد بحثية رقمية تم إيداعها من قبل مؤلفيها؛أما في حالة مقالات الدوريات يمكن إيداعها قبل أو بعد النشر وهذا ما يطلق عليه الأرشفة الذاتية ، إذ عادة يتم وصف العمل ببليوجرافيا مع تبيان أهم

الكلمات المفتاحية حيث يتم التعرف عليها بواسطة محركات البحث الذكية مثال لذلك أرشيف الوصول الحر في المملكة المتحدة JISC

استنادا على ذلك الوصول الحر (Open Access) يعني إتاحة المقالات الأكاديمية للوصول الحر مما يستوجب:

- النشر في دوريات الوصول الحر، دوريات محكمة ينشرها الباحثون والأكاديميون في الجامعات على الخط المباشر دون قيد أو شرط.
- الإيداع في رصيد أرشيف إلكتروني يمكن البحث فيه عن بعد من دون قيود تذكر.

يتم إعداد أرشيفات الوصول الحر الرقمية (Open Access Archives) من مجموعات رقمية أو من مواد البحث التي يتم إيداعها من قبل مؤلفيها. أما في حالة مقالات الدوريات فمن الممكن إيداعها قبل أو بعد النشر. هذا النوع من إيداع البحوث في الأرشيفات الرقمية يطلق عليه اسم "الأرشفة الذاتية Self Archiving.

تتوافر على الشبكة وسيلتان لوصول المستفيد إلى المعلومة مباشرة:

- الطريق الذهبي: يعني القيام بنشر دوريات علمية محكمة غير ربحية فيها سماح للمستفيد للوصول إليها (دون رسوم) على شبكة الإنترنت
- الطريق الأخضر: يعني توافر الدوريات القائمة على الربح المادي بنشر مقالاتها المحكمة في نفس زمن النشر أو بعده بقليل على مستودعات متاحة على الخط المباشر فالإنترنت بتكنولوجياتها العالية وإمكاناتها غير المحدودة اقتحمت ساحة المعلومات والمعرفة متسببة في ظهور النشر الالكتروني واحدا من أهم تطبيقات تقانة المعلومات على الشبكة؛ مستفيدا من ظاهرة الاتجاه نحو الرقمية التي قلبت موازين الحداثة والتقليد معا ومن خلال الويب أصبح بإمكان المستفيد أن يقرأ النصوص الكاملة للمقالات والكتب الالكترونية ينزلها، يستنسخها، يوزعها، يطبعها أو

يبحث فيها او يستخدمها لأي غرض مشروع لا يحده من ذلك الانتفاع سوى حقوق الملكية الفكرية التي تلزمه بذكر المؤلف عند الاستشهاد بعمله ؛ شريطة ان يكون العمل :

- رقمي
- متاح على الخط المباشر
- لا يخضع لقيود حق التاليف والنشر والترخيص بالاستخدام

-

تأثير الوصول الحر على المكتبات

تؤثر حركة الوصول الحر على المكتبات بصفة خاصة الأكاديمية في جبهات أربع Giarlo' 2006

- تأثيرات اقتصادية
- تأثيرات تكنولوجية
- تأثيرات في تنمية وإدارة المجموعات،
- تأثيرات في أدوار المكتبات الأكاديمية.

اما بالنسبة للتأثيرات الاقتصادية فتتمثل في بعض المكتبات الأكاديمية التي تتحمل تكاليف المواد الإلكترونية المتاحة عن طريق الوصول الحر ولكن عليها ان تتذكر ان معظم هذه المواد يتم تمويلها من جهات ومصادر خارج المكتبة.

اما التأثيرات التكنولوجية فتتمثل في: مشكلة كيفية معالجة الاستشهاد المستمر بالبحوث المتاحة عن طريق الوصول الحر، ومشكلة اختفاء الكثير من المواد الإلكترونية وانتهاء صلاحية العديد من روابط المواقع الإلكترونية التي يجري تحديثها باستمرار.

اما فيما يتعلق بإدارة وتنمية المجموعات فتكمن المشكلة في ملاحقة المصادر الإلكترونية والسيطرة عليها.

أما التأثير في أدوار المكتبات الأكاديمية وهل تتحول المكتبة لتلعب دور الناشر؟ من خلال إصدار مجلاتها الإلكترونية؟

سلبيات الوصول الحر

الوصول الحر له مزاياه وله أيضا سوالبه . نستعين هنا برؤية بورك التي يتفق معه الكثيرين وقد أشار إليها بالمعوقات.

على الرغم من وجود اتفاق عام بين الباحثين على أن الوصول الحر إلى المعلومات سوف يصبح الأسلوب الأكثر شيوعا في توزيع البحوث العلمية المدعومة من الأموال العامة، إلا أن قنوات الوصول الحر الحالية لا زالت تشكل ظاهرة ثانوية في نظام الاتصال العلمي العالمي. ويرجع بورك ذلك إلى مجموعة من المعوقات التي يمكن تصنيفها تحت ستة محاور رئيسية هي:(Bjork (2004

- المعوقات القانونية المتصلة بالمكتبة وحقوق المؤلفين.
- المعوقات التكنولوجية المتصلة بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.
- المعوقات المادية المتصلة بالأمور المالية والاقتصادية وأساليب التمويل والتعامل التجارية-
- المعوقات الفنية المتصلة بخدمات ومعايير التكشيف
- المعوقات الأكاديمية المتصلة بنظم الترقية الأكاديمية في الجامعات التي لا تعترف بدوريات الوصول الحر في مجال الترقية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس.
- المعوقات المعنوية المتصلة بالمكانة والسمعة العلمية في سوق النشر.

الواقع الجديد

إن الوصول والاستخدام للمعلومات لن يكون مقيدا بكلمة سر أو عنوان الموقع أو ساعات العمل أو العضوية في المؤسسة أو الموقع المادي أو القدرة على الدفع. ولن تكون المكتبات ملزمة بتقديم خدماتها للمستفيدين منها فقط ولا أن تحظر استخدام مواقع معينة بواسطة الخواديم الحاجزة Proxy servers

التغيرات ستصيب الكثير من خدمات المكتبة وعلى رأس كل ذلك -

- تنتفي القيود المادية
- تتغير سياسات التزويد
- تتغير سياسات الإعارة والتصوير او تنتهي تماما باعتبار أن المستفيد يصل إلى ما يريد على الخط المباشر
- بالمقابل تنشط حركة الفهرسة والتصنيف والأرشفة أكثر من ذي قبل
- تنشط حركة البحث على الشبكة لاصطياد المصادر الإلكترونية
- تنهي القيود القانونية والتراخيص والأذونات المسبقة من المؤلفين
- حق التصرف المطلق في مصادر المعرفة بالنشر والتحميل والتوزيع دون المساس بحق المؤلف في الملكية الفكرية

بهذا المفهوم تستطيع المكتبات الجامعية — حسب إعلان بودابست — المساهمة في حركة الوصول الحر من خلال:

- الأرشفة الذاتية Self Archiving ان تستضيف أرشيف الجامعة الإلكتروني، وأن تساعد أعضاء هيئة التدريس في أرشفة بحوثهم السابقة ورقمنتها عند الضرورة، وأن تعلمهم كيف يقومون بأرشفة بحوثهم في المستقبل.
- التعريف بدوريات الوصول الحر Open Access التي تقتنيها، وخدمات التكشيف التي تغطيها . . .

مجموعة أخرى من التدابير والإجراءات تشمل:

- الانضمام إلى التكلات المكتبية Library Consortia
- أن تصبح المكتبات دور نشر رقمية للأعمال المتاحة عبر الوصول الحر من خلال إصدار دوريات الوصول الحر المجانية والمساهمة في إنشاء المستودعات أو الأرشيفات الرقمية المفتوحة.

- أن تقوم المكتبات بتصوير الأعمال التي انتهت حقوق تأليفها ونشرها رقميا وإتاحتها مجانا.
- أن تقوم المكتبات بحفظ المواد المتاحة عبر الوصول الحر.

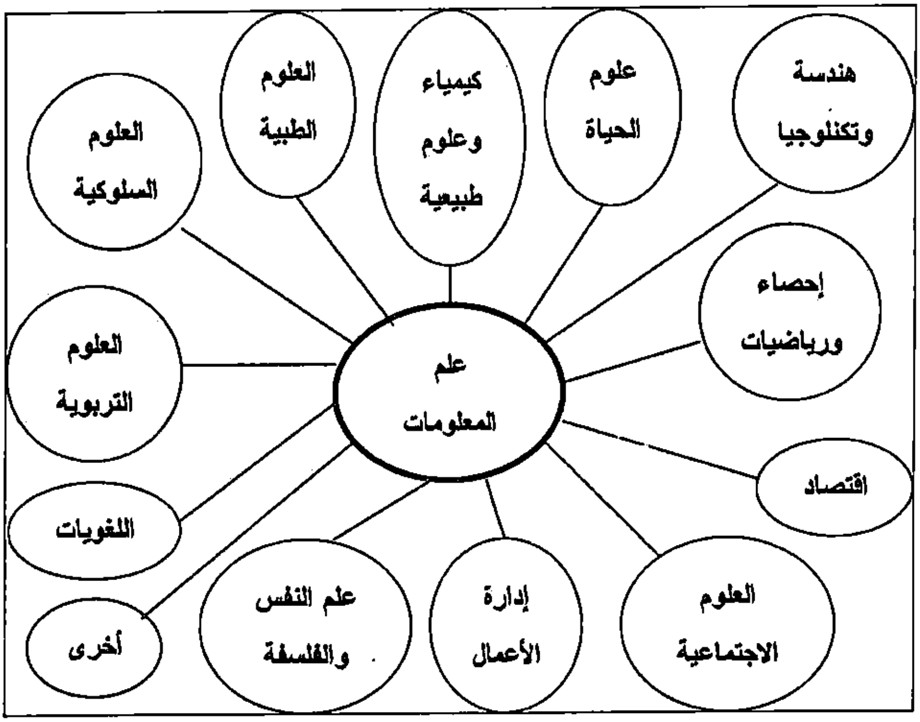
كل هذا بجانب اشتراكات المكتبة في قواعد البيانات المباشرة ومصادر المعلومات الإلكترونية ولها أن تنشئ دوريات الوصول الحر والأرشيفات الرقمية وخلافه وتقوم برقمنة ونشر بحوث الأساتذة والباحثين.

المتغيرات من أجل المواكبة

- **مصفوفة المعلومات:**

يعني الانتظام و الدمج، التلاقح، ثم التلاحم، ثم الانصهار التام في وحدة متناسقة بدلا من حالة التشتت السائدة ؛ كل علم من منظومة المعلومات" المكتبات، التوثيق ، المعلومات ، الأرشيف" تعمل في آحادية غير مبررة .كل هذه العلوم وحتى تلك العلوم المجاورة التي نادتها المهنة مثل الاتصال والتقانة ، اصبحت الان مطلوبة لذاتها في قالب موحد لخدمة المستفيد على الشبكة لكي يتحقق مفهوم الوصول الحر، حيث تتآزر كل مفردات المنظومة ومحصلة آليات تنظيم المعرفة من فهرسة وتصنيف وتوثيق وأرشفة في آن واحد . إذن حان الوقت ان تنصهر هذه المهارات في بوتقة واحدة في مناهجنا وممارساتنا المهنية اليومية .إذ لم يقتصر الأمر على ضرورة لم شتات مفردات المنظومة من الداخل فحسب إنما تحتاج المسألة إلى أبعد من ذلك بالنظر إلى منظومة المعلومات من الخارج ليتكشف لنا خطر التعامل بالآحادية .

الخارطة المعرفية الحديثة تقول أن المعلومات لها علاقات بمعظم العلوم الإنسانية بوصفها بنية تحتية؛ إذن توافدت العلوم الإنسانية على حقل المعلومات تداخلا وإحلالا ومناداة مباشرة وفي بعض الأحوال استلافا .



التحول الفارق هنا أن تتحول المكتبات ومراكز المعلومات بكل آلياتها التنظيمية إلى ما يعرف بالأرشيف الذاتي Self Archive خطوة تمهيدية للتعامل مع الأرشيف الشبكي

المتغير الثاني: التقانة المتقدمة

الاستخدام المكثف لتقنيات الاتصال والمعلومات Condense Use of ICT:

فرضت التقنية نفسها بشكل بارز في كافة مناحي حياتنا الشخصية والاجتماعية والعملية. وأصبحت تطبيقاتها العملية ذات فائدة لم يكن الناس قادرين على تخيلها في الماضي. ولهذه التقنية دور بارز في تطوير أداء الناس بشكل

عام والمهني بشكل خاص. حيث تؤثر تقنية الاتصال والمعلومات على أداء كافة المؤسسات والشركات.

لم تعد الحدود والمناطق الزمنية تشكل عائقا أمام عمل هذه المؤسسات والشركات، فلقد أصبحت التجارة تعمل على مدار الأربع والعشرين ساعة في اليوم، وطوال أيام الأسبوع. فالشركات بحاجة إلى ان تتأقلم مع المستجدات التقنية، وتحتاج إلى موظفين ماهرين في استخدام التقنيات الحديثة لمساعدتها على مواجهة التحديات التقنية المتسارعة وفوق كل ذلك تحتاج إلى معلومات مكثفة لحل إشكالاتها المعقدة

1- التقدم في مجال التقنيات الحديثة ICT:

غزت التقنيات الحديثة جميع مناحي حياتنا سواء تقنيات المعلومات (Information Technology)، او التقنية الحيوية (Biotechnology)، او التقنية الدقائقية (Nanotechnology). وبفضل التقدم في تقنيات المعلومات أصبح العالم عبارة عن قرية صغيرة يتحرك فيها الأشخاص بالسرعات المختلفة البطئ، السريع، والمتسارع، المتزامن وغير المتزامن . وتحول الاقتصاد العالمي من اقتصاد قائم على الجهد العضلي والعمل (Labour-based) إلى اقتصاد قائم على الجهد الذهني والمعرفة Knowledge-Based، مما أثر في طبيعة المنتجات والخدمات.

2- العولمة Globalization:

عبر الحدود بين الدول، تؤثر العولمة في كل دولة بطريقة مختلفة بحسب تاريخ شعبها، وتقاليده، وثقافته، واولوياته (Knight, 2006).

3- تفاعل التقدم في مجال التقنيات الحديثة والعولمة Interaction between ICT and Globalization:

ساعد التقدم في مجال التقنيات الحديثة على ربط العالم بعضه ببعض بصورة مذهلة، فتحركت رؤوس الأموال بين الدول، وانتقلت شركات من بلدانها

الأصيلة إلى بلدان أخرى بحثاً عن المواد الخام والعمالة الرخيصة. بل إن المهنيين بدأوا يتنقلون من بلدانهم إلى أي بلد آخر يمكن أن يوفر لهم فرص عمل أفضل من تلك التي يجدونها في بلدانهم. (حيدر الحكيمي د ت)

المتغير الثالث:المهارات المتعددة

كل ما تعرضنا له من تحديات تستلزم بالضرورة الاستعداد له بالمهارة التي تناسبه.

- المهارات المهنية لابد أن تتداخل شكلا ومضمونا وتكون في خدمة البيئة الجديدة
- المهارات الإدارية : لم يعد واقع الحال يعترف بالإدارة التقليدية الواجفة، التي لا تتحرك إلا بعد وقوع الأخطار وسماتها:

1/ النظرة الآنية إلى مشاكل وخدمات العمل.

2/ التركيز على النتائج الحالية دون طموح في المستقبل.

3/ القناعة بالموارد الحالية في حد الظروف المتاحة.

4/ الاعتماد على الخبرات السابقة.

5/ انخفاض درجة المخاطرة خاصة فيما يتصل باتخاذ القرار.

الإدارة العلمية وسماتها :

1/ البقاء و الاستمرار من الأجل الطويل و اعتماد إستراتيجيات التطوير و التنمية.

2/التركيز على النتائج المستقبلية.

3/ الاشتغال بالموارد المستقبلية.

4/ البحث عن حلول مبتكرة تحمل في جوفها توقعات ونبؤات المستقبل.

5/ تتميز هذه الإدارة بارتفاع درجة المخاطرة .(عبد السلام ابو تحف (1991م)

6/المهارة التقنية .

المتغير الرابع: الاغتراب البيئي Environmental Alienation

الاغتراب أيا كان نوعه ثقافيا، اجتماعيا، نفسيا ، بيئيا إشكال كبير لا تفك طلاسمه النظم الساكنة وحدها مهما بلغت جودتها؛ ولكن إضافة الإنسان إلى تلك النظم وأدواته العقلية والفكرية" هي وحدها التي تقدم الوصفة المهنية المطلوبة .انقلاب خطير على الساحة المعلوماتية له تداعياته

المكتبات ومراكز المعلومات أقدر من غيرها على ملء الفراغ المعرفي الذي تمر به المنظمات ونزعتها الأكيدة للتحسين والتحسين المستمر والمشاركة البشرية وتأكيد دور الإنسان بكل اتجاهاته ومناشطه، وفكره ووجدانه في بناء وتوزيع المعرفة خلقا وإبداعا وابتكارا وتزريعا وتوليدا لمعارف جديدة تخرج من رحم معارف موجودة

تعقدت المجتمعات بتعقد الحياة بمختلف الظروف والملابسات وعلى رأسها العولمة وظهرت الحاجة الملحة إلى معلومات متقدمة بحجم المشاكل المطروحة لترفع عن الإنسان المتنازع قهرا واستلابا ترفع عنه ،غربة نفسية ووحشة في البيئة و ضغوط العصر الطاحنة ؛ أصبح يعيش ذلك الإنسان المقهور يتصارع في عالم من الغربة البيئية

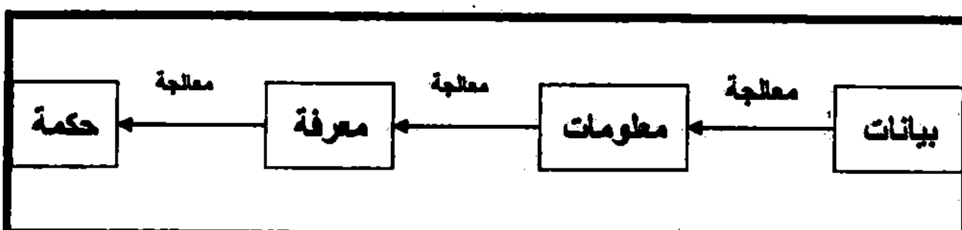
- التقانة كانت الحل لقضية الانفلات في الضبط الببليوجرافي في إدارة المعلومات أصبحت اليوم لا تسعف، التقانة الحالية Extant Technology لا تسعف . الحاجة إذن إلى تقانة متقدمة غير تلك التي ألفناها في النظم على جودتها وتقدميتها لتقدم لنا الحلول لمعضلات العصر المعقدة هذه المشكلات هي التحدي الحقيقي . إذن حان الآن وحق لنا أن نقول إن إدارة المعرفة وهي تستصحب إدارة المعلومات تحت جناحها هي الحل .

المتغير الخامس : الانتقال من إدارة المعلومات إلى إدارة المعرفة :

انتقلت حمى التغيير إلى كثير من المهن الثابتة تتغير ، حقل المعلومات كان أكثرها جنوحا وكان التغيير جذريا حين تحول الحقل من إدارة المعلومات إلى إدارة المعرفة

يعرفها سكايرم، و هو أحد أبرز من تناولوا مفهوم إدارة المعرفة، على إنها "الإدارة النظامية و الواضحة للمعرفة و العمليات المرتبطة بها والخاصة باستحداثها، و جمعها، و تنظيمها، و نشرها، واستخدامها، واستغلالها. وهي تتطلب تحويل المعرفة الشخصية إلى معرفة تعاونية يمكن تقاسمها بشكل جلي من خلال المنظمة .

إن الانتقال من إدارة المعلومات إلى إدارة المعرفة له أثر كبير في تقديم المعلومة للمستفيد إذ طرح لنا امتدادا جديدا لمنظومة المعلومات التي تبدأ بالبيانات التي تعالج لتصبح معلومات ؛ الآن وعلى حسب مطلوبات البيئة



الرقمية ، تبدأ السلسلة المعرفية ببيانات البيانات وتنتهي على النهج الآتي

بيانات البيانات / البيانات / المعلومات / المعرفة / الحكمة . الميتاداتا هي لغة الاستفسار على البيئة الرقمية

المستفيد الآن يحصل على ما يريد على" الهواء مباشرة " في أي زمان ومكان دون عناء بعيدا عن قيود المكتبات، تعقيداتها، لوائحها ورسومها ؛ البيئة الرقمية هي " كمين" مدهش يقع فيه المستفيد أراد ذلك أم لم يرد.

المتغير الخامس البيئة الرقمية New Look

دخول الآلة على المعلومات علامة فارقة لها ما بعدها من تداعيات غيرت واجهة المعلومات من واجهة يدوية إلى معلومات آلية اكتسبت بها تسمية المعلوماتية ، استنادا على ذلك جاءت الانتقالات السحرية في مسار المعلومات ، فكان التحول من الأشياء --Objects- إلى الورق ومن الورق إلى الشاشة ومن الشاشة إلى الشبكة ومن الشبكة إلى التيليماتية

التحولات السحرية أيضا طالت حقل الاتصال وغيرت واجهته ، تدرج من الاتصال الصامت ،الاتصال الإنساني، الاتصال اللإلكتروني ثم الاتصال عن بعد بفضل استخدامات الموجات الكهرو مغناطيسية.

امتزاوج بين ثورتي المعلومات والاتصال نتاجه الطبيعي الانتقال إلى ما يعرف بتقنيات المعلومات IT وأهم مآلاتها البيئة الرقمية ICT التي نعيشها بكل قوانينها وبروتكولاتها ونظمها المختلفة؛ قوامها:

- قواعد بيانات محوسبة على معايير مختلفة
- الربط الشبكي على معايير محددة
- محركات البحث الذكية

التحدي هنا يتمثل في انتقال خدمات المستفيدين من الحيز المكاني والزماني داخل جدران المكتبة إلى بيئة رقمية جديدة العمل فيها يقتضي الاستعداد بوجه جديد New Look . نتج عن ذلك العديد من التغييرات منها:

- التغييرات في فيزيائية المكتبة؛ المكتبة التقليدية، اللإكترونية ، الرقمية
- التغييرات في الأوعية والمصادر"المصادر اللإلكترونية"
- التغييرات في المهارات المطلوبة لتقديم الخدمة "تراسل البيانات"
- المكتبي الجديد بالطبع ليس أمين المكتبة القديم "Librarian" الآن يسمي نفسه وعلى حق Cybrarian

ولكـن التحـدي الحقيقـي في هـذا الموقـع بالـذات مـن جملـة التحـديات العديدة يستلزم على وجه السرعة:

<u>إعادة هيكلة المكتبة ومراكز المعلومات شكلا وموضوعا كي يكتب لها بقاء.. ليس هناك سبب واحد يفقد المكتبي أرضه ومهنته فقط عليه أن يواكب وينفتح على مدارات المعرفة مجتمعة مجتمعة أكرر مجتمعة ليتمكن من الإبحار في الشبكة العالمية شبكة الشبكات ومكتبة المكتبات وقاعدة قواعد البيانات Data base of the data bases بثقة وتمكن مهني</u>

المهنـة بهـذا الطـرح لا نقـول في مهـب ريـاح التغيير ولكـن نقـول عليهـا أن تؤكد وجودها وسريان صلاحيتها.

لكن إعادة الصياغة في هذا المقام تمس العديد من الموضوعات :

1. الا يقتصر عمل المكتبات على البيانات، فالميتاداتا أي بيانات البيانات من ضرورات العمل في البيئة الرقمية بأسلوب وقدرات جديدة
2. تغيير المناهج لإضافة واكتساب القدرات والمهارات الجديدة
3. الاستعداد النفسي للخروج من نفق المكتبات الضيق إلى ساحة الوصول الحر ، ذلك يتطلب وثبة مدروسة غير مسبوقة تغير الكثير من المفاهيم التي نحسبها ثابتة لتحل مكانها.
4. الإيجابية في العمل بما يشمل من:

- تغيير إداري للقيام بدور فعال في العمل يتعدى إتباع تعليمات محددة سلفاً، والسيطرة الدقيقة على الموقف من خلال إنجاز مهام تتعلق بأطروحات الوصول الحر بدل التعامي وعدم الجدية والتظاهر بأن شيئا لم يحدث والأرض تهتز تحت أقدامنا .
- توظيف الإبداع، والالتزام بالحرية المسئولة بدل التشبث بالقديم وإن كان لا يسعف .
- القدرة على العمل في فريق.

5- اكتساب مهارات التعامل مع التغيير وتشمل:

- اكتساب مهارة التعلم مدى الحياة، واستعداد المهنيين للتغيير نتيجة لقيامهم بمهامهم، مع العمل في بيئة عمل ديناميكية تتصف بالتغيير مما يتطلب منهم المرونة والاستعداد لتغيير المهنة إذا اقتضت الضرورة ذلك

خطر "وسلبيات" الوصول الحر على المهنة

إن ضرورة وأهمية الوصول الحر لما له من مزايا، بقدر ما نحتاج أن نؤكد الحاجة إلى نظرة فاحصة في ما يمكن أن يكون سلبيا في مسألة الوصول الحر يكون بدوره خصما على ممارسات العمل في حقل المعلومات — لا للمقاومة والعناد ولكن للاستعداد والمواكبة - خاصة في جوانب تنظيم المعرفة وهو الهاجس الأساسي والجوهري في المهنة . للدخول في هذا المساق بوعي تام لابد من بعض التأكيدات والمقارنات

- الوصول الحر يعنى في الغالب الأخص بتوصيل المعرفة بجانب التداول والتعاطي والانتشار دون قيود
- المكتبات ومراكز المعلومات تعني في الغالب الأخص بالتنظيم أولا وبالإيصال المقنن وفق الضوابط واللوائح ثانيا
- الوصول الحر يسمح للمؤلف والناشر والمستفيد إتاحة المعلومات بشتى ضروبها على الشبكة دون قيود أو حواجز قانونية، مالية أو خلافه، للمستفيد حرية القراءة والتحميل والتوزيع والنشر دون رقيب
- المكتبات ومراكز المعلومات لا تعمل إلا بسند وبأسانيد من القوانين والضوابط واللوائح
- ما كل ما يوضع في الشبكة مباشرة سليم ومفيد هناك الغث والسمين وقد يقال كذلك هو الأمر في المكتبات ولكن نسبة الجيد بالمكتبات اكبر من تلك التي توضع على الشبكة دون حسيب وبنفس المنطق نسبة الغث بالمكتبات أقل من تلك التي توضع على الشبكة مباشرة بسبب التدقيق ومهنية التنظيم في المكتبة.

- التوثيق على الشبكة جهد المقل، توثيق وأرشفة المصادر الإلكترونية لا يرقيان إلى درجة الدقة والمهنية في المكتبات الأمر الذي يشكل هاجسا وإشكالية للمشتغلين بالحقل
- التوثيق في المكتبات على درجة عالية من الجودة، البيانات تمر بأطوار من التنقية والتنقيح والتدقيق والتنظيم قبل أن تبث. واضح أن المهنة والمهنة وحدها مهمومة ومسكونة بوضع وتطبيق المعايير والضوابط للمصادر الإلكترونية بالقدر الذي يكفل التواصل بين المعلومة والمستفيد
- الملكية الفكرية، الوصول الحر مع الإتاحة على المطلق هكذا يقول " بورك" إذن مبدأ ومعيار ال Fair Use اضحى بلا قيمة، فكثر النصب و الاحتيال والسرقات في الأخذ والتحميل من الشبكة دون قيود، والنتيجة إنعكس كل ذلك سلبا على الأمانة العلمية وجميع معطيات البحث العلمي
- المكتبات ما زالت مع حقوق الملكية وفق ضوابط مقننة وتعزز حق ال Fair Use الذي شغل العاملين المستفيدين معا. ترى هل ينصرف الناس عنها بحجة التضيق والتقييد ؟سؤال يستحق الوقوف عنده والمخرج واضح يكمن في :

ضرورة الانتقال من التنظيم إلى الوصول

التدرج في كل أطروحات الحياة علمية كانت أم اجتماعية أم ثقافية محمود لذاته . ففيه تكون درجات الإقناع ثم الامتثال معقولة ومقبولة ولكنه ليس الخيار الأمثل دائما والموازنة هنا صعبة وتحتاج إلى حكمة وفطنة. خلاصة الأمر نستطيع أن نقول ونؤكد:

على الساحة المعلوماتية ومع التغيرات العديدة المفاجئة وغير المفاجئة ، نؤكد أن العوم ضد التيار عواقبه وخيمة ولا تجني منها مراكز المعلومات غير العزلة والتخلف عن الركب ؛ لابد من الخروج وبسرعة من خنادق ودهاليز التنظيم الذي فطمنا عليه لا لنتركه كلية ولكن من أجل الموازنة بين التنظيم وإيصال المعلومة الحر ،ما الفائدة من التنظيم إن لم يكن وصول المعلومة إلى المستفيد غايته ، مضى بلا شك الزمن الذي كنا نصنف ونفهرس فيه من أجل

الحفظ ونتفنن بعد ذلك في وضع المتاريس والحواجز بين المعلومة والمستفيد بحجة الحفاظ عليها .

نؤكد أيضا أن الحاسوب بمزاياه العديدة رفع عنا الكثير من مشاق التنظيم وترك للمكتبي مجالا أرحب لتقديم المعلومة؛ هذه خطوة إيجابية لعلها تكون فاتحة للانفلات من التقوقع في دائرة التنظيم وحدها وتسريع الانتقال إلى دائرة الضوء أي الوصول إلى المستفيد النهائي ..من هنا يبدأ ويكون التغيير على الحد الأدنى تمهيدا إلى التغيير الكلي وتقبل فكرة الوصول الحر الحد الأعلى لكسر القيود. لابد من هذه الانتقالة.

التقانة كما نؤكد دائما حصان جموح لم تترك لنا متسعا من الوقت للوقوف خلف اللوائح والقوانين الكابحة في أمر هو واقع لا محالة

خاتـــــــمة :

- اتضح جليا أن الساحة المعلوماتية تمر بحالة استثنائية انقلبت فيها كثير من الموازين رأسا على عقب وأصبح المستفيد يأخذ حاجته دون الوقوف على عتبات المكتبة
- أن المهني في هذا الحقل مهدد بالخروج بدون عودة من هذه المهنة
- اتضح ثالثا أن التداخل بين العلوم الإنسانية يمكن أن يكون عامل ثراء للمهنة ومحفزا لمناشطها وقدراتها الكامنة والفعلية لتواكب متطلبات البيئة الرقمية
- وجوب الاستفادة من تقنيات المعلومات ومن تطبيقات الشبكة في عمليات التطوير والتثوير المهني واكتساب مهارات وقدرات جديدة نضيفها إلى مهاراتنا المعروفة
- تراسل البيانات هو غاية ما يصبو إليه المستفيد ويتجه في ذلك إلى الوصول الأسهل دون تعقيدات.

- المكتبات في الألفية الثالثة لابد وأن تدار بشفافية وفهم جديد ينحو إلى التخطيط الاستراتيجي، والإدارة العلمية والوصول دون تباطؤ إلى إدارة الجودة الشاملة حيث التحسين المستمر ورضا المستفيد هدف وغاية .
- جاء وقت الاعتراف أن الاتجاه نحو الرقمية قضية تجاوزت حد التحاور والمجادلة وأصبحت واقعا نعيشه وإلا ..هذا أو الطوفان .

المراجـــــــــع

- عبد اللطيف حسين حيدر الحكيمي :الأدوار الجديدة لمؤسسات التعلم في الوطن العربي في ظل مجتمع المعرفة
- التقرير العربي لمجتمع المعرفة 2010/ 2011 مجتمع المعرفة : المفهوم والإشكاليات
- .مجبل لازم المالكي – ، وصفي عايض الدوير :خصائص وأبعاد مجتمع المعرفة
- رضية ادم محمد: إدارة المعرفة في البيئة الالكترونية: المؤتمر الثالث عشر لاتحاد المكتبات العربي
- . يونس أحمد إسماعيل الشوابكة: المكتبات وحركة الوصول الحر للمعلومات : الدور والعلاقات والتأثيرات
- . Björk, B-Christer and Ziga, Turk (2006). "The Electronic Journal of Information Technology in Construction (ITcon): an open access journal using an un-paid, volunteer-based organization." Information Research, **11**(3) paper 255. (Case studies in open access publishing. Number one.) [Available at http://InformationR.net/ir/11-3/paper255.html
- . Björk, B-Christer. (2004) Open access to scientific publications - an analysis of the barriers to change. Information Research, 9(2) 170. [Available at http://InformationR.net/ir/9-2/paper170.html]
- . Giarlo, Michael J. (2006). Impact of open access on academic libraries. Available at:

http://lackoftalent.org/michael/blog/2006/03/06/the-impact-of-open-access-on-academic-libraries/ ,

- Dan J. (2005). Open Access: Barriers and opportunities for lower-income countries. International Seminar on Open Access for developing countries. Salvador, Bahia, September, 21-22.
- Skyrme, David (1999). Is Knowledge Management the same as Information Management? [Available at: http://www.skyrme.com/updates/u9.htm].

  Skyrme (1999). Knowledge Management: The Next Steps. [Available at: http://www.skyrme.com/pubs/kmcons.ht].

تقييم مستخلصات الرسائل الجامعية في علم المكتبات والمعلومات حسب معايير المعهد الوطني الأمريكي ANSI

أ. يحيى محمد موسى الطلحي
قسم المكتبات والمعلومات /بجامعة عمر المختار / البيضاء

المستخلص :

الدراسة حول مستخلصات الرسائل الجامعية المجازة في علم المكتبات والمعلومات لكل من جامعة طرابلس (الفاتح سابقا) ، وجامعة بنغازي (قاريونس سابقا) ، وجامعة عمر المختار من سنة 1989 إلى سنة 2009 ، وذلك لمعرفة قدرة الباحثين على مدى التزامهم بشروط إعداد المستخلصات لرسائلهم ؛ للتعرف على الأخطاء الشائعة فيها ، وقد استخدمت المنهج الوصفي معتمده في ذلك على استمارة جمع بيانات معدة لمجتمع دراسة يبلغ 112 رسالة جامعية .

قد توصلت إلى أن مجتمع الدراسة يحتوي على 102 مستخلص ، احتلت جامعة طرابلس المقدمة في عدد الرسائل المجازة حيث بلغت 73 رسالة جامعية ، التزم أغلب الباحثين في تسجيل البيانات الببليوغرافية كاملة على رسائلهم الجامعية ، وقد وقع عدد من الباحثين في خطأ الخلط بين المستخلص والملخص بنسبة قدرها 22.5٪ ، وأن أغلب المستخلصات لم تعبرٌ عن مضمون رسائلها بصورة صحيحة بنسبة قدرها 60.8٪، واوصت بضرورة التعاون والتنسيق بين الجامعات في معرفة الرسائل المجازة من كل الجامعات الليبية ، وجمع مستخلصات الرسائل الجامعية وتبادلها بين الجامعات ، وضرورة تعليم طلبة الدراسات العليا كيفية إعداد مستخلصات لرسائلهم بصورة جيدة .

تمهيـــــد :

تعد الرسائل الجامعية التي تقدمها الجامعات من قبل طلابها للحصول على الدرجة الإجازة العالية (الماجستير)، ودرجة الإجازة الدقيقة(الدكتوراه) من أهم

المصادر العلمية غير المنشورة، وذلك للمكانة الخاصة للرسائل الجامعية بين أوعية المعلومات الأخرى؛ نظراً لما تحتويه من مادة علمية مبتكرة غير مسبوقة، فهي تشكل إضافة علمية حقيقية إلى رصيد المعرفة البشرية فهي جهد علمي أصيل، مصدراً هاماً من مصادر المعلومات التي تساهم بدرجة كبيرة في التقدم العلمي والاجتماعي والثقافي للمجتمعات، بالكشف عن مشكلات المجتمع وإيجاد الحلول العلمية المناسبة، بالإضافة إلى المساهمة في التخطيط ووضع السياسات لتطوير المجتمع.

ونظراً لحجم الرسائل الجامعية من حيث تعدد موضوعاتها، والكم الكبير لصفحاتها، مما دعا إلى استخدام مستخلصات هذه الرسائل لتسهيل قراءتها للباحثين وخاصة في حالة صعوبة الوصول إليها، وذلك ما للمستخلصات من فائدة ؛ حيث تيسر وتسهل عملية البحث لدى الباحثين بما توفره من الوقت والجهد وتخفيض من تكلفة البحث العلمي ،كما إنها قد تكون بديلاً يغني عن قراءة المادة الأصلية.

أولاً : الدراسة المنهجية

1.1 مشكلة الدراسة :

نظراً لقلة البحوث المنشورة حول الرسائل الجامعية، وبسبب ما تضمه هذه الرسائل من المعلومات، فيما تحمله من كم الصفحات مما يرهق الباحث ويصعّب الوصول إلى المعلومات التي يحتاجها، ما يستوجب إعداد مستخلصات لها ، مفيدة للباحثين في أقل قدر من الكلمات وأكبر قدر من المعلومات والجمل المفيدة والمترابطة، التي قد تغني الباحث عن الرجوع للرسالة الجامعية، توفير الوقت والجهد.

بعد الاطلاع على عدد من الرسائل المجازة من الجامعات الليبية في علم المكتبات والمعلومات، رأينا عجز الكثير من الباحثين عن إعداد مستخلصات جيدة لرسائلهم الجامعية، الأمر الذي أدى إلى إعداد دراسة حول الرسائل الجامعية

المجازة من جامعة طرابلس وجامعة بنغازي وجامعة عمر المختار في علم المكتبات والمعلومات، لحصرها وتقييم المستخلصات الأصلية المرفقة بالرسائل.

2.1 أهداف الدراسة :

هدفت الدراسة إلى تحقيق الآتي :

1. حصر عدد الرسائل الجامعية المجازة في علم المكتبات والمعلومات من جامعات طرابلس وبنغازي وعمر المختار.
2. معرفة قدرة الباحثين على الالتزام بشروط إعداد المستخلصات في رسائلهم الجامعية في علم المكتبات والمعلومات لكل من جامعة طرابلس وبنغازي وعمر المختار.
3. معرفة الأخطاء الشائعة التي وقع فيها الباحثين لمستخلصات الرسائل الجامعية في علم المكتبات والمعلومات في كل من جامعة طرابلس وبنغازي وعمر المختار.

3.1 تساؤلات الدراسة :

تحاول الدراسة الإجابة عن عدد من التساؤلات تتلخص فيما يلي :

1. ما العدد الكلي للرسائل الجامعية المجازة في علم المكتبات والمعلومات من جامعات طرابلس وبنغازي وعمر المختار ؟
2. ما مدى التزام الباحثين في علم المكتبات والمعلومات لكل من جامعة طرابلس وبنغازي وعمر المختار بشروط إعداد المستخلصات في رسائلهم ؟
3. ما هي الأخطاء التي وقع فيها الباحثين لمستخلصات الرسائل الجامعية في علم المكتبات والمعلومات في كل من جامعة طرابلس وبنغازي وعمر المختار؟

4.1 المفاهيم والمصطلحات :

الرسائل الجامعية Theses : "هي عمل علمي يتقدم به طالب الدراسات العليا في الجزء الأخير من مدة دراسته ، لغرض الحصول على درجة جامعية معينة وفي الغالب تكون ماجستير أو دكتوراه"[1] .

1 - عامر قنديلجي. البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية : أسسه، أساليبه، مفاهيمه، أدواته.ـــ ط 2.ـ عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2010، ص 241.

المستخلص Abstract: هو "عبارة عن عملية التلخيص العلمي للخصائص والعناصر الجوهرية في مقالة أو بحث أو تقرير علمي أو إداري أو اختراع أو رسالة جامعية أو أي وعاء آخر من أوعية المعلومات"[1].

الاستخلاص Abstracting: "هو وسيلة من وسائل استرجاع المعلومات والاتصال بين مصادر المعلوماتية الأولية والمستفيدين ؛ لأهميته في توفير الوقت للقارئ واطلاعه على كل ما هو جديد في حقل تخصصه من المعلومات سواء أكانت على شكل كتب أو بحوث أو وثائق أو دوريات أو رسائل جامعية"[2].

الضبط الببليوغرافي Bibliographic control: هو "مصطلح يغطي سلسلة من الأنشطة الببليوغرافية التي تشتمل على تسجيلات ببليوغرافية كاملة لكل المفردات أو المواضيع كما هي منشورة، ومعايير الوصف الببليوغرافي هو توفير وسائل التوصيل المادي من خلال الجمعيات أو الشبكات أو غيرها من خلال الببليوغرافية" (تر).

5.1 أدوات جمع البيانات :

استخدمت الدراسة عدداً من أدوات جمع البيانات وهي:

1.5.1 الاطلاع على أدبيات الموضوع :

اعتمدت الدراسة على أدبيات الموضوع من كتب، ومقالات وبحوث الدوريات، وأعمال المؤتمرات وندوات، والرسائل الجامعية المتعلقة بموضوع الدراسة ، ومواقع على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).

1 - محمد محمدأمان. خدمات المعلومات : مع إشارة خاصة إلى الإحاطة الجارية.ـــ الرياض : دار المريخ، 1985، ص 67.

2 - رشا برغوثي بيدس. دليل التكشيف والاستخلاص.ـــ عمان : المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 1987، ص 39.

3 - المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات / إعداد أحمد محمد الشامي، سيد حسب الله .ـــ الرياض : دار المريخ، 1988، ص 141.

2.5.1 استمارة جمع البيانات :

استخدمت الدراسة استمارة لجمع البيانات ، لتحليل المستخلصات المرفقة بالرسائل الجامعية موضوع الدراسة وللتعرف على الأخطاء الشائعة بها من قبل الباحثين ، أعدت حسب معايير المعهد الوطني الأمريكي (ANSI).

6.1 مجتمع الدراسة :

بعد مسح الدراسة للرسائل جامعية المجازة في علم المكتبات والمعلومات وجد أن أغلب الجامعات لا تحتوي على رسائل جامعية مجازة بعلم المكتبات والمعلومات باستثناء كل من جامعة (طرابلس ، وبنغازي ، وعمر المختار ، والمرقب ، وأكاديمية الدراسات العليا بجنزور) وذلك لصعوبة البدء في برامج الدراسات العليا بأقسام المكتبات والمعلومات لقلة المؤهلات التي تحمل درجة علمية تؤهلهم لذلك.

إلا أن الدراسة استخدمت أسلوب الحصر الشامل للمستخلصات المرفقة بالرسائل الجامعية المجازة من جامعات (طرابلس، وبنغازي، وعمر المختار) من عام 1989 حتى عام 2009 ف، والتي بلغ عددها 112 رسالة، وجد بها 102 مستخلص، وتم استبعاد الرسائل المجازة من جامعة المرقب وأكاديمية الدراسات العليا للأسباب التالية :

1. أن العينة كانت صغيرة جداً في جامعة المرقب إذ بلغت 3 رسائل فقط .
2. صعوبة الاطلاع على نسخ من الرسائل الجامعة المجازة بأكاديمية الدراسات العليا ، وذلك يرجع لقوانين المكتبة : حيث يمنع الدخول إلا لطلبة الأكاديمية المشتركين بها .

7.1 منهج الدراسة :

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي الذي يستخدم في دراسة الأوضاع الراهنة للظواهر من حيث خصائصها وأشكالها وعلاقاتها، والعوامل المؤثرة فيها .

إن المنهج الوصفي يهتم بدراسة حاضر الظواهر والأحداث مع ملاحظة انه يشتمل في كثير من الأحيان على عمليات تنبئ لمستقبل الظواهر والأحداث التي يدرسها.

كما يقوم المنهج الوصفي على رصد ومتابعة دقيقة لظاهرة أو حدث معين بطريقة كمية أو نوعية في فترة زمنية أو فترات عدة من أجل التعرف على الظاهرة أو الحدث من حيث المحتوى والمضمون والوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد في فهم الواقع وتطويره[1].

8.1 حدود الدراسة :

1.8.1 الحدود المكانية : الرسائل الجامعية في علم المكتبات والمعلومات في كل من جامعة طرابلس بمدينة طرابلس وجامعة بنغازي بمدينة بنغازي وجامعة عمر المختار بمدينة البيضاء.

2.8.1 الحدود الزمنية : دراسة الرسائل الجامعية لعلم المكتبات والمعلومات المجازة من جامعات طرابلس وبنغازي وعمر المختار في الفترة من سنة 1989 إلى سنة 2009م.

3.8.1 الحدود الموضوعية : غطت الدراسة موضوع مستخلصات الرسائل الجامعية المجازة من الجامعات الليبية في علم المكتبات والمعلومات.

9.1 الدراسات السابقة :

تم الاطلاع على بعض الرسائل الجامعية والبحوث والدراسات المنشورة في الدوريات التي لها علاقة بموضوع الدراسة ، والتي رتبت زمنياً وفقاً لسنوات صدورها من الأقدم إلى الأحدث على النحو التالي :

1- ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم. أساليب البحث العلمي : الأسس النظرية والتطبيق العلمي.ـــ ط2، مزيدة ومنقحة.ـــ عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع، 2008، ص 52.

دراسة فؤاد أحمد إسماعيل[1] : سعت الدراسة إلى التعريف بقاعدة مستخلصات الرسائل الجامعية على الأسطوانات الضوئية المكتنزة، وعرض نظام الاسترجاع المستعمل في هذه القاعدة، والبيانات الببليوغرافية المتاحة عن كل رسالة جامعية، ثم تحليل محتويات القاعدة من الجوانب العددية ، الموضوعية ، واللغوية ، ونوعية الرسائل الجامعية وذلك خلال ثلاث سنوات متتالية من سنة 1993 إلى سنة 1995 لجامعة الملك فهد للبترول والمعادن المتاحة بالقاعدة ، وقد اعتمدت على المنهج المسحي لإحدى إصدارات قاعدة مستخلصات الرسائل الجامعية.

بلغ عدد الرسائل الجامعية خلال ثلاث سنوات 127376 بمتوسط 42458 سنوي، وقد جاء عدد رسائل الماجستير 36406 بنسبة 28.5٪ ، بينما عدد أطروحات الدكتوراه 90970 بنسبة 71.5٪ ، وقد جاء قطاع العلوم الطبيعية في المرتبة الأولى من حيث عدد الرسائل الجامعية على القاعدة بعدد 38686 رسالة بنسبة 30٪، بينما بلغ عدد الرسائل الجامعية المتاحة بالقاعدة والمجازة من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن خلال ثلاث سنوات 122 رسالة جامعية تشتمل على 11 أطروحة دكتوراه وعدد 111 رسالة ماجستير.

دراسة غادة محمد عبد اللطيف عبد المطلب[2] : هدفت إلى معرفة المعايير القومية والدولية التي تتناول إعداد وإخراج الرسائل الجامعية، والتعرف على مدى التزام الباحثين بمعايير ثابتة في إعداد وإخراج رسائلهم الجامعية ومعرفة فروق عرض وإخراج الرسائل الجامعية من جامعة إلى أخرى ، وقد قامت الباحثة بفحص عينة من الرسائل المجازة على مستوى الماجستير والدكتوراه في

1- فؤاد أحمد إسماعيل . " مستخلصات الرسائل الجامعية على الأسطوانات الضوئية المكتنزة 1993 -1995 مع اهتمام خاص بالرسائل التي أجازتها جامعة الملك فهد للبترول والمعادن " . دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات . س3، ع1، 1998، ص ص 36 – 70.

2- غادة محمد عبد اللطيف عبد المطلب. معايير إعداد وإخراج الرسائل الجامعية في مصر : دراسة نظرية تطبيقية.ـــ القاهرة : جامعة القاهرة – كلية الآداب، 2001 – رسالة ماجستير.

تخصصات علمية مختلفة بالرجوع إلى المكتبات المركزية لبعض الجامعات المصرية.

وقد توصلت إلى تقارب نسب تطبيق الجامعات المصرية للقواعد بصفة عامة فجاءت جامعة القاهرة أولاً بنسبة 46٪ ثم تلتها جامعة عين شمس 44٪ ثم تلتها كل من جامعة الزقازيق والإسكندرية وأسيوط 43٪ ثم جامعة المنيا 40٪ ثم تلتها بقية الجامعات بنسب متفاوتة. وأوصت الدراسة إلى ضرورة الا يقتصر دور اللجنة الفنية داخل الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي على مجرد ترجمة المعايير الصادرة من المنظمة الدولية للتقييس (ISO) بل ينبغي أن يكون لها دور في إعلام الجهات المعنية بهذه المعايير خاصة الجامعات المصرية، وضرورة اتفاق الجامعات المصرية على وجود شكل أو أسلوب مقنن وموحد على مستوى كل الجامعات لإعداد وإخراج الرسائل الجامعية وإلزام طلاب الدراسات العليا باتباع هذا الشكل لإعداد رسائلهم.

دراسة فاطمة موسى الزائدي[1] : تدور الدراسة حول تقييم الرسائل الجامعية من النواحي العلمية والمنهجية في قسم المكتبات والمعلومات بجامعة طرابلس لتطوير الرسائل الجامعية في المستقبل.، وتهدف الدراسة إلى التعرف على أقدم رسالة جامعية مجازة في ليبيا في مجال المكتبات والمعلومات والجامعة التي تنتمي إليها، والتعرف على الموضوعات التي تطرقت إليها الرسائل العلمية وما تقدمه الرسائل العلمية من إثراء للنتاج الفكري الليبي في مجال المكتبات والمعلومات، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي.

توصلت الدراسة إلى أن أول قسم للمكتبات والمعلومات في ليبيا تأسس في جامعة طرابلس سنة 1976، وفتح باب الدراسات العليا في قسم المكتبات والمعلومات في سنة 1996 .كما أوصت الدراسة بالتنسيق بين أقسام المكتبات في

1 - فاطمة موسى الزائدي. الأطروحات العلمية في مجال المكتبات والمعلومات المجازة في جامعة طرابلس من سنة 1976 – 2006 : دراسة تحليلية.ـ طرابلس : جامعة طرابلس – كلية الآداب، 2007 – رسالة ماجستير.

مختلف الجامعات الليبية في مجال الدراسات العليا، والاهتمام بإنشاء قوائم للأطروحات المجازة في مجال المكتبات والمعلومات من الجامعات الليبية لمساعدة طلبة الدراسات العليا في اختيار الموضوعات.

دراسة هدى محمد العمودي[1] :تسعى الدراسة إلى تحليل وتقويم قاعدة بيانات مستخلصات الرسائل الجامعية المجازة بجامعة الملك عبد العزيز المتاحة عبر الإنترنت للتعرف على نقاط القوة والضعف بها وقياس درجة اكتمال تغطية القاعدة للرسائل المجازة في فترات التغطية بالتطبيق على كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وقد استخدمت منهج دراسة الحالة وأسلوب تحليل المحتوى لتحليل القاعدة.

توصلت إلى أن كلية علوم الأرض وكلية الآداب والعلوم الإنسانية من أوائل الكليات التي بدأت الدراسات العليا بالجامعة، وقد بلغ عدد الرسائل الجامعية المسجلة بالقاعدة 2326 رسالة موزعة على 13 كلية وعدد 62 قسماً ، أقدم رسالة بالقاعدة من قسم الثروة المعدنية والصخور 1393هـ، جاءت رسائل الماجستير أعلى تغطية بالقاعدة نسبة 97.9٪؛ ويوجد قصور من حيث عدم اكتمال تغطية القاعدة للرسائل الجامعية في فترة التغطية، وعدم وجود المستخلص الإنجليزي في بعض التسجيلات. وأوصت الدراسة بضرورة إسناد القاعدة فنياً لأفراد مؤهلين متخصصين في مجال المكتبات والمعلومات والحاسبات للإشراف عليها، إصدار أدلة سنوية مطبوعة لمستخلصات الرسائل الجامعية المجازة في مختلف الأقسام العلمية بالجامعة، وأن تتبنى الجامعة مشروعاً وطنياً للرسائل الجامعية الإلكترونية المجازة من كليات وجامعات المملكة العربية السعودية.

1- هدى محمد العمودي . " قاعدة بيانات مستخلصات الرسائل العلمية المجازة بجامعة الملك عبد العزيز على شبكة الإنترنت : دراسة تحليلية تقويمية بالتطبيق على كلية الآداب والعلوم الإنسانية " . مجلة المكتبات والمعلومات العربية . س 30 ، ع 2 ، 2010 ، ص ص 37 – 104.

ثانياً : الدراسة النظرية

1.2 البدايات التاريخية للمستخلصات :

إنّ تاريخ الاستخلاص قديم قدم الحضارة الإنسانية، فقد حفظت أقراص الطين في حضارة بابل واشور، وكتب عليها من الخارج المحتويات التي بداخلها، كما حفظت أوراق البردي في حضارة مصر القديمة.

ولعل أهم المحاولات تعود إلى " كاليماخوس" في مكتبة الإسكندرية، وكان ذلك قبل ميلاد المسيح بحوالي قرنين من الزمان، حيث كان يعد قوائم مرشدة عن المعلومات الخاصة بآلاف لفائف البردي الموجودة بالمكتبة، وفي الواقع عاشت العديد من المستخلصات حتى وقتنا الحاضر بينما اندثرت المصادر الأصلية، أي أن المستخلصات تعتبر المصدر الوحيد أمام الباحثين في كثير من الأحيان[1] .

خلال هذه الفترة قام اليونان القدماء باستخلاص المسرحيات ثم إدخالها قبل النص وفي بدايته مع قائمة الممثلين، وكانت هذه المستخلصات تسمى باليونانية (الفروض).

إن المستخلصات لم تكن تستعمل للأغراض العلمية فقط، ففي القرن الثالث قبل الميلاد وجدت العديد من المستخلصات لسجلات الأعمال مرفقة أو مصحوبة بالمحتويات الأصلية . ومرة أخرى وجد العلماء في العصر الحديث أن أدلة هذه المحتويات هي التي عرفتهم على الأعمال الاجتماعية والاقتصادية اليومية في تلك الحضارات.

ولعل تاريخ الاستخلاص الحديث يعود إلى عام 1665 عندما ظهرت مجلة العلماء Le Journal des Scavans في باريس واحتوت على بعض المستخلصات النقدية للكتب وغيرها من وسائل الاتصال الأخرى[2] .

1 - دونالد ب. كليفلاند ، آنا دي . كليفلاند . مقدمة إلى التكشيف والاستخلاص ؛ ترجمة محمد الفيتوري عبد الجليل .ـ طرابلس : منشورات جامعة الفاتح، 2000، ص 19.

2 - ناريمان إسماعيل متولي. " المستخلصات والاستخلاص : دراسة تحليلية تقييمية " . الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات .، مج 5 ، ع 10 ، 1998 ، ص75.

ومع سنة 1700 بدأ ظهور أعداد أخرى من الدوريات، فمثلاً ظهرت في ألمانيا في سنة 1703 مجلة monatsextracte وفي خلال القرن الثامن عشر بدأ هذا النوع من الدوريات في الظهور في بريطانيا وفرنسا، ومعظمها تشبه مجلة journal des scavans في الشكل والغرض[1].

2.2 خصائص المستخلصات :

تتصف المستخلصات بالخصائص التالية :

1.2.2 الإيجاز :

من أساسيات كتابة المستخلصات أن يكون طول المستخلص من حيث عدد وطول كلماته أقل من الوثيقة الأصلية، لغرض توفير وقت وجهد القارئ، على أساس تحقيق أكبر قدر من المعلومات في أقل عدد من الكلمات في شكل جمل مترابطة تغني قارئها في أكثر الأحيان من الرجوع إلى الوثيقة الأصلية من خلال قراءة المستخلص، وتتطلب عملية الإيجاز مهارة وخبرة على استخدام الأسلوب الجيد، واستبعاد التعابير والجمل غير الضرورية، التي لا تحمل معنى مفيداً للقارئ، وبذلك يجب على كاتب المستخلص تجنب التكرار والابتعاد عن الكلمات غير المألوفة[2].

2.2.2 الدقة :

من خصائص المستخلص توخي الدقة خاصة عند تدوين البيانات الببليوغرافية لمادة المعلومات المراد استخلاصها، ونقصد البيانات الببليوغرافية عنوان المادة والعنوان الفرعي والكاتب وعنوانه الأكاديمي واسم الدورية وغيرها من البيانات، باعتبار أن المستخلص سيفقد قيمته إذا كانت هناك أخطاء في

1 - دونالد ب. كليفلاند، آنا دي. كليفلاند. مصدر سابق، ص ص 19 – 20.
2 - محمد احمد جرناز. " الاستخلاص والمستخلصات : أنواعها، أساسيات إعدادها ودورها في خدمة البحث العلمي".- الناشر العربي. ع 10(1987) .- ص: 99.

البيانات، حيث يسبب إرباكاً للباحث في حالة رغبته في الرجوع إلى الوثيقة الأصلية[1].

3.2.2 الوضوح :

ليس كافياً أن يكون المستخلص مختصراً ودقيقاً بل ويجب أن يكون واضحاً ، وبأسلوب يسهل قراءته من قبل القراء والباحثين، ويجب أن يحتوي على جمل متكاملة ومترابطة، وبلغة واضحة وتعابير غير معقدة بقدر الإمكان[2].

3.2 كيفية كتابة المستخلصات وتحريرها :

يجب تحرير المستخلص جيداً قبل نشره، فقد تكون هناك ضرورة لبعض الحذف أو الإضافة ، أو أخطاء في المرجع أو مختصرات لا داعي لها أو تركيب نحوي للجمل غير سليم... الخ.

وأول أعمال التحرير هو ضبط القسم المرجعي مع الأوراق الأصلية فعادة يكون هناك بعض التصويبات في أسماء المؤلفين أو العناوين أو أسماء الدوريات أو المصادر أو المجلد أو العدد، فضلاً عن البيانات الرقمية الأخرى ، أما بالنسبة للنص نفسه فيجب أن يستخدم المحرر مصطلحات معيارية للارتفاع بمستوى المستخلص، ولعل القواعد المرشدة التالية تساعد في تحقيق ذلك[3] :

1. يبدأ المستخلص عادة بجملة تلخص أي معلومات أساسية لم يحملها العنوان، وذلك لمساعدة القارئ في اختيار هذه الوثيقة أو استبعادها.
2. عدم استخدام الجمل الطويلة لتجنب التكرار، فتدفق المعنى وسلامة الأسلوب والقراءة لا ينبغي أن يضحى به من أجل الاختصار.
3. يجب أن تكون فقرة المستخلص مترابطة وليست سلسلة من الجمل غير المتصلة ببعضها، وكاملة مع عدم حذف الأفعال والمعلومات...الخ.

---

1 - محمد أحمد جرناز. المصدر السابق، ص 100.

2 - محمد فتحي عبد الهادي ، يسرية زايد . التكشيف والاستخلاص : المفاهيم . الأسس . التطبيقات .ــ ط4.ــ القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، 2008 ، ص 141.

3 - أحمد بدر، محمد فتحي عبد الهادي، ناريمان إسماعيل متولي. أساسيات التكشيف والاستخلاص بين النظرية والتطبيق.ــ الإسكندرية : دار الثقافة العلمية، 2009، ص ص 178 – 179.

4. تجنب الكلمات المضللة أو التي تحمل معاني متعددة فضلاً عن استخدام المختصرات المعروفة جيداً للقارئ مثل (سم، كجم)، إذا كانت موجهة للمتخصص الكيميائي مثلاً، فلكل فئة مختصرات خاصة بهم.
5. الدقة والاختصار من أهم مقومات المستخلص، اي انه يجب استبعاد الحشو الزائد.
6. إن الأسلوب وترتيب الأفكار يجب أن تعكس فكر المؤلف، إلا إذا كان هناك ما يبرر تعديل ذلك، هذا من ناحية الأسلوب، أما من ناحية المحتوى فيجب أن يعكس المستخلص الوثيقة الأصلية وما يقصده المؤلف ويركز عليه[1].

4.2 معايير المستخلصات :

أن إعداد المستخلصات يعتمد على شروط يجب مراعاتها من قبل الشخص الذي يقوم بعملية الاستخلاص ، ومن أشهر المؤسسات التي وضعت معايير لإعداد المستخلصات تتمثل في المعهد الوطني الأمريكي للمواصفات (ANSI) ، ومعهد المواصفات البريطاني (BSI) ، والمنظمة الدولية للمقاييس (ISO) ، والمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس .

أما بالنسبة للمعايير الأمريكية للمعهد الوطني (ANSI) والتي اعدت عام 1970 ، وروجعت عام 1978 ، إلا أن الطبعة الأخيرة صدرت عام 1997 والتي تتلخص فيما يأتي :

1. يجب إعداد مستخلص لكل مادة رسمية مثل (الكتب ، والدوريات ، وأعمال المؤتمرات ، والتقارير ، والرسائل الجامعية ... الخ) .
2. لابد على معد المستخلص كتابة البيانات الببليوغرافية للوثيقة الأصلية كاملة على المستخلص .

---

1 - ناريمان إسماعيل متولي. " تقييم المستخلصات والاستخلاص : دراسة في التطور والمعايير والجودة خلال نصف قرن ". عالم المعلومات والمكتبات والنشر. مج 3، ع 1 (2001) .-ص:43.

3. يفضل إعداد المستخلصات الإعلامية ؛ وذلك لأنها تعبر عن مضمون الوثيقة بشكل قد يغني عن الرجوع للوثيقة الأصلية .
4. يجب أن تتضمن الوثيقة الأجزاء الرئيسة للوثيقة والمتمثلة في (الأهداف ، والمناهج المستخدمة ، والنتائج ، والاستنتاجات) كما يفضل أن تتضمن معلومات إضافية مكملة حول الموضوع تدعمه(1) .
5. أن تكون كلمات المستخلص لا تزيد عن (250) كلمة ، والأفضل أن تكون بين (200 – 250) كلمة .
6. الابتعاد عن التكرار في كتابة المستخلص ، وأن تكون الكتابة في شكل جمل مترابطة وبأسلوب واضح .
7. عدم استخدام المصطلحات الأجنبية في متن المستخلص ، أي بلغة تختلف عن لغة المستخلص .
8. عدم استخدام الترقيم لفقرات المستخلص ، والابتعاد عن استخدام الاختصارات غير المعروفة.
9. عدم استخدام معادلات أو هوامش أو علامة الفهرسة الوصفية داخل متن المستخلص(2) .

ثالثاً : الدراسة الميدانية

الجدول (1) يوضح نوع الدرجة العلمية المتحصل عليها للرسائل الجامعية موضوع الدراسة

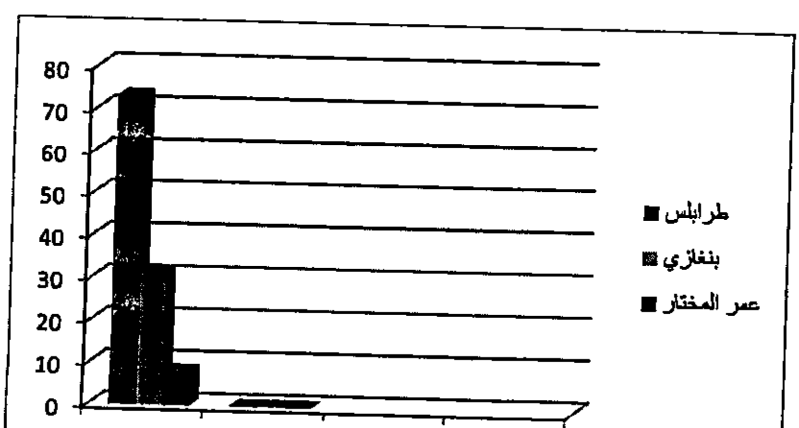
الدرجة العلمية / الجامعة	ماجستير		دكتوراه	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
طرابلس	73	%65.2	–	–
بنغازي	31	%27.7	–	–
عمر المختار	8	%7.1	–	–
المجموع	112	%100	–	–

1 - غالب عوض النوايسة . مصادر المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات مع إشارة خاصة إلى الكتب المرجعية .ـــ عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع، 2003، ص 383 .
2 - ناريمان إسماعيل متولي . " المستخلصات والاستخلاص : دراسة تحليلية تقيميه " . مصدر سابق ، ص 99.

تبين من الجدول (1) أن أكثر الجامعات إجازة للرسائل الجامعية هي جامعة طرابلس بعدد 73 رسالة ماجستير وبنسبة قدرها 65.2٪ ، ثم تليها جامعة بنغازي بعدد 31 رسالة ماجستير وبنسبة قدرها 27.7٪ ، ثم تلتها جامعة عمر المختار بعدد 8 رسائل ماجستير وبنسبة قدرها 7.1٪ ؛ وذلك يعود لسبب بدء الدراسات العليا في مجال المكتبات والمعلومات في جامعة طرابلس قبل جامعتي بنغازي وعمر المختار بسنوات عديدة .

كما لوحظ ان جميع الرسائل الجامعية موضوع الدراسة تحمل درجة الماجستير بنسبة 100٪ ولا يوجد بها اي أطروحة دكتوراه ، ولعل ذلك يرجع لعجز الجامعات الليبية موضوع الدراسة عن فتح اقسام دراسات عليا بدرجة الدكتوراه لقلة المؤهلات العلمية التي تؤهل للتدريس ، واحتلت جامعة طرابلس النصيب الأكبر من مجموع الرسائل الجامعية ، حيث تجاوزت نسبتها نصف مجتمع الدراسة ، وذلك يرجع إلى أن قسم المكتبات والمعلومات بجامعة طرابلس الأقدم من حيث الإنشاء ومن حيث بداية الدراسات العليا بالقسم.

الشكل (1) يوضح نوع الدرجة العلمية للرسائل موضوع الدراسة



الجدول (2) يوضح الرسائل الجامعية موضوع الدراسة التي تحمل بيانات ببليوغرافية على غلاف الرسالة

البيانات الببليوغرافية / الجامعة	كاملة		غير كاملة	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
طرابلس	72	%64.3	1	%0.9
بنغازي	31	%27.7	–	–
عمر المختار	8	%7.1	–	–
المجموع	111	%99.1	1	%0.9

تبين من الجدول (2) أن أغلب الرسائل الجامعية موضوع الدراسة تحمل بيانات ببليوغرافية مكتملة على غلاف الرسالة، وعددها 111 رسالة وبنسبة قدرها99.1٪،منها 72 رسالة من جامعة طرابلس بنسبة 64.3٪، وكانت جميع الرسائل الجامعية في جامعة بنغازي مكتملة البيانات الببليوغرافية ، والتي عددها 31 رسالة وبنسبة قدرها 27.6٪،كما أن جميع الرسائل الجامعية موضوع الدراسة في جامعة عمر المختار مكتملة البيانات الببليوغرافية الموجودة على غلاف الرسائل ، والتي عددها 8 رسائل وبنسبة قدرها7.1٪.

أما الرسائل التي تحمل بيانات ببليوغرافية على غلاف الرسالة غير مكتملة البيانات فهي رسالة واحدة وبنسبة قدرها0.9٪، وقد كانت هذه الرسالة الجامعية من جامعة طرابلس، مما تبين أن أغلب الباحثين معدي الرسائل الجامعية اهتموا بضرورة كتابة البيانات الببليوغرافية كاملة على غلاف رسائلهم، ويرجع ذلك إلى إدراك معدي الرسائل الجامعية لأهمية البيانات الببليوغرافية للباحثين؛

الشكل (2) يوضح الرسائل موضوع الدراسة التي تحمل بيانات ببليوغرافية على الغلاف



الجدول (3) يوضح الرسائل الجامعية موضوع الدراسة التي مرفق بها مستخلص

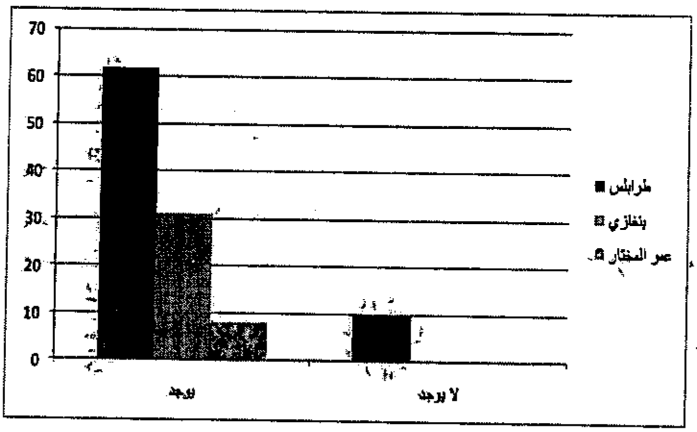
المستخلص / الجامعة	يوجد		لا يوجد	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
طرابلس	63	%56.3	10	%8.9
بنغازي	31	%27.7	-	-
عمر المختار	8	%7.1	-	-
المجموع	102	%91.1	10	%8.9

تبين من الجدول (3) أن أغلب الرسائل الجامعية موضوع الدراسة التي اشتملت على المستخلص مرفقاً بها عددها 102 وبنسبة قدرها 91.1٪، منها عدد 63 رسالة من جامعة طرابلس بنسبة 56.3٪، وعدد 31 رسالة من جامعة بنغازي بنسبة قدرها 27.7٪، وعدد 8 رسائل من جامعة عمر المختار بنسبة قدرها 7.1٪.

أما الرسائل الجامعية موضوع الدراسة التي لم يرفق بها مستخلص فعددها 10 رسائل بنسبة 8.9٪ جميعها من جامعة طرابلس، ونلاحظ أن أغلب هذه الرسائل كانت سنوات إجازتها في بداية الدراسات العليا بجامعة طرابلس، وهذا يعود لعجز الباحثين عن إعداد مستخلصات لرسائلهم الجامعية أو عدم اهتمامهم في إعدادها.

وقد تبين ان اغلب الباحثين معدي الرسائل الجامعية موضوع الدراسة اهتموا بكتابة المستخلصات لرسائلهم الجامعية، وذلك إدراكاً منهم بأهمية وضرورة كتابة المستخلصات باستثناء نسبة قليلة من جامعة طرابلس .

الشكل (3) يوضح الرسائل الجامعية موضوع الدراسة التي بها مستخلص



الجدول (4) يوضح خلط بعض الباحثين بين المستخلص والملخص

النوع / الجامعة	مستخلص		الخلط بين الملخص والمستخلص	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
طرابلس	43	%42.2	20	%19.6
بنغازي	28	%27.5	3	%2.9
عمر المختار	8	%7.8	–	–
المجموع	79	%77.5	23	%22.5

تبين من الجدول (4) أن مستخلصات الرسائل الجامعية موضوع الدراسة اقتصرت على استخدام المستخلص بصورة صحيحة بلغ عددها 79 مستخلصاً بنسبة 77.5٪، منها 43 مستخلصاً من جامعة طرابلس بنسبة 42.2٪، بينما بلغ عدد المستخلصات من جامعة بنغازي 28 مستخلصاً بنسبة قدرها 27.5٪، أما جامعة عمر المختار فكانت بعدد 8 مستخلصات وبنسبة قدرها 7.8٪.

أما المستخلصات التي خلط فيها الباحثون بين استخدام المستخلص والملخص عددها 23 وبنسبة قدرها 22.5٪،واغلبها من جامعة طرابلس بعدد 20 وبنسبة 19.6٪، وعدد 3 من جامعة بنغازي بنسبة 2.9٪.

وقد تبين أن العدد الأكبر من الباحثين قد استخدموا المستخلص بصورة صحيحة؛ ، وأن جميع الباحثين في جامعة عمر المختار لم يقع أياً منهم في خطأ الخلط بين المستخلص والملخص مثل بقية الجامعات ، ولعل ذلك يرجع للمواد التمهيدية التي درسوها إثناء فترة دبلوم الدراسات العليا بالقسم.

الجدول (5) يوضح مستخلصات الرسائل الجامعية موضوع الدراسة التي تذكر معلومات عن موضوع الدراسة

موضوع الدراسة / الجامعة	ذكر		لم يذكر	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
طرابلس	57	%55.9	6	%5.9
بنغازي	18	%17.6	13	%12.8
عمر المختار	6	%5.9	2	%1.9
المجموع	81	%79.4	21	%20.6

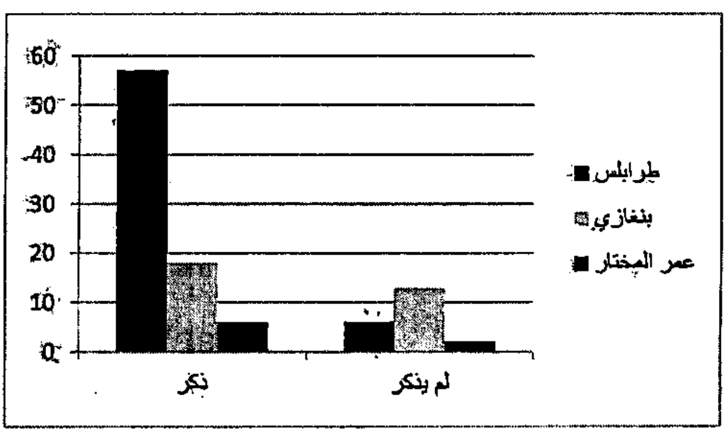
تبين من الجدول (5) أن أغلب مستخلصات الرسائل الجامعية موضوع الدراسة قد تناولت معلومات حول موضوع الدراسة ، والتي عددها 81 مستخلصاً بنسبة قدرها 79.4٪ منها 57 مستخلصاً من جامعة طرابلس بنسبة 55.9٪، بينما عدد المستخلصات التي ذكرت معلومات حول موضوع الدراسة من جامعة

بنغازي عددها 18 مستخلصاً بنسبة قدرها 17.6٪، أما مستخلصات الرسائل الجامعية المجازة من جامعة عمر المختار فإن عدد التي ذكرت معلومات حول موضوع الدراسة 6 مستخلصات بنسبة 5.9٪.

أما مستخلصات الرسائل التي لم تذكر معلومات حول موضوع الدراسة فبلغ عددها 21 مستخلصاً بنسبة قدرها 20.6٪ منها عدد 6 مستخلصات من جامعة طرابلس بنسبة قدرها 5.9٪، وعدد 13 مستخلصاً من جامعة بنغازي بنسبة 12.8٪، وعدد 2 من جامعة عمر المختار بنسبة 1.9٪.

كما تبين أن أغلب الباحثين سعوا إلى توضيح موضوع الدراسة في مستخلصات رسائلهم الجامعية ، وخاصة من جامعة طرابلس التي فاقت نسبتهم نصف مجتمع الدراسة ، وذلك ليعرف الباحثين موضوع الدراسة التي قاموا بها لقراء المستخلص .

الشكل (4) يوضح مستخلصات الرسائل الجامعية موضوع الدراسة التي تذكر معلومات عن موضوع الدراسة



الجدول (6) يوضح مستخلصات الرسائل الجامعية موضوع الدراسة التي ذكرت أهداف الدراسة

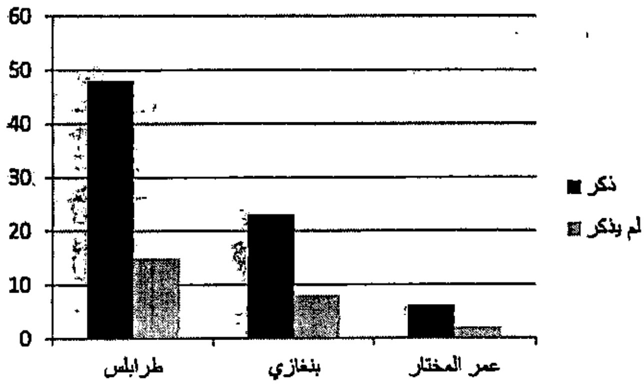
الأهداف / الجامعة	ذكر		لم يذكر	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
طرابلس	48	%47.1	15	%14.70
بنغازي	23	%22.5	8	%7.84
عمر المختار	6	%5.9	2	%1.96
المجموع	**77**	**%75.5**	**25**	**%24.5**

يتبين من الجدول (6) أن أغلب الباحثين التزموا بذكر أهداف الدراسة داخل مستخلصات رسائلهم الجامعية موضوع الدراسة ، وعددها 77 مستخلصاً وبنسبة قدرها 75.5٪، منها 48 مستخلصاً من جامعة طرابلس وبنسبة قدرها 47.1٪، وعدد 23 مستخلصاً من جامعة بنغازي بنسبة 22.5٪، وعدد 6 مستخلصات من جامعة عمر المختار بنسبة 5.9٪.

بينما عدد مستخلصات الرسائل الجامعية التي وقعت في خطأ عدم ذكر أهداف الدراسة داخل المستخلص المرفق بداخلها كان25 مستخلصاً بنسبة قدرها 24.5٪، منها 15 مستخلصاً من جامعة طرابلس بنسبة 14.70٪، وعدد 8 مستخلصات من جامعة بنغازي بنسبة 7.84٪، وعدد مستخلصين اثنين من جامعة عمر المختار بنسبة 1.96٪.

فقد تبين أن أغلب الباحثين معدي مستخلصات الرسائل الجامعية حافظوا على ذكر أهدافهم داخل المستخلصات المرفقة برسائلهم بنسبة تجاوزت ثلاثة أرباع مجتمع الدراسة، وذلك بسبب أن أغلب الباحثين يعرفون أن الأهداف من الأجزاء الرئيسة للمستخلص .

الشكل (5) يوضح مستخلصات الرسائل الجامعية موضوع الدراسة التي ذكرت أهداف الدراسة



الجدول (7) يوضح مستخلصات الرسائل الجامعية موضوع الدراسة التي ذكرت المناهج المستخدمة للرسائل

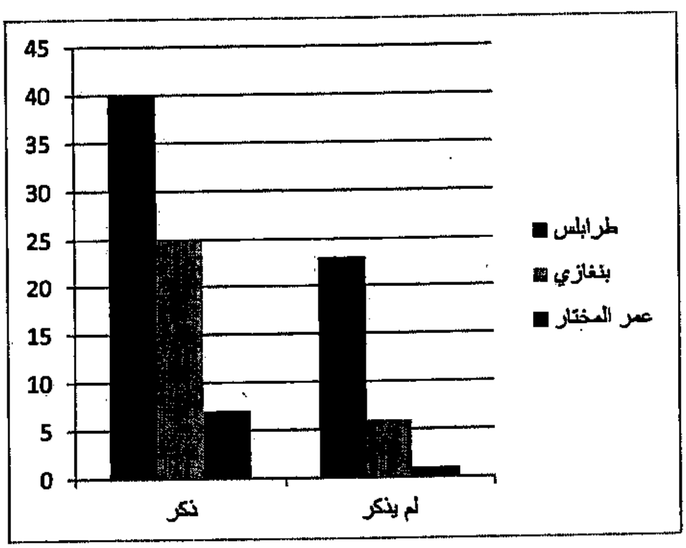
المنهج / الجامعة	ذكر		لم يذكر	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
طرابلس	40	%39.2	23	%22.6
بنغازي	25	%24.5	6	%5.9
عمر المختار	7	%6.9	1	%0.9
المجموع	**72**	**%70.6**	**30**	**%29.4**

تبين من الجدول (7) أن أغلب مستخلصات الرسائل الجامعية موضوع الدراسة التي التزمت بذكر المناهج المستخدمة في نصها وعددها 72 مستخلصاً وبنسبة قدرها 70.6٪، منها 40 مستخلصاً من جامعة طرابلس بنسبة 39.2٪، وعدد 25 مستخلصاً من جامعة بنغازي بنسبة 24.5٪، بينما ذكرت أغلب مستخلصات جامعة عمر المختار المناهج المستخدمة بها ، والتي عددها 7 مستخلصات بنسبة 6.9٪.

أما مستخلصات الرسائل الجامعية التي وقعت في خطأ عدم ذكر المناهج المستخدمة فعددها 30 مستخلصاً بنسبة 29.4٪ منها عدد 23 مستخلصاً من جامعة طرابلس بنسبة 22.6٪ وعدد 6 مستخلصات من جامعة بنغازي بنسبة 5.9٪، ومستخلص واحد من جامعة عمر المختار بنسبة 0.9٪.

كما تبين أن النسبة الأكثر من مستخلصات الرسائل الجامعية موضوع الدراسة لم تهمل ذكر المنهج المستخدم في دراستها ، ومن هنا نلاحظ أن عدد الذي ذكروا المنهج داخل متن المستخلص أقل من عدد الباحثين الذين التزموا بذكر الأهداف بالمستخلص ، وهذا يبين أن هناك عدداً من الباحثين لا يعرف الأجزاء الرئيسة للمستخلص .

الشكل (6) يوضح مستخلصات الرسائل الجامعية موضوع الدراسة التي ذكرت المناهج المستخدمة للرسائل



الجدول (8) يوضح عدد استخدام المناهج داخل كل رسالة مرفق بها مستخلص

عدد المناهج / الجامعة	واحد		أكثر من منهج	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
طرابلس	34	%47.2	6	%8.3
بنغازي	24	%33.3	1	%1.4
عمر المختار	4	%5.6	3	%4.2
المجموع	62	%86.1	10	%13.9

تبين من الجدول (8) أن أغلب مستخلصات الرسائل تستخدم منهجاً واحداً وعددها 62 مستخلصاً بنسبة 86.1٪واحتلت جامعة طرابلس النصيب الأكبر منها بعدد 34 مستخلصاً بنسبة قدرها 47.2٪، وعدد 24 مستخلصاً من جامعة بنغازي بنسبة 33.3٪، وعدد 4 مستخلصات من جامعة عمر المختار بنسبة 5.6٪.

بينما بلغت مستخلصات الرسائل التي تستخدم أكثر من منهج بعدد 10 مستخلصات بنسبة 13.9٪حيث احتلت جامعة طرابلس النصيب الأكبر منها بعدد 6 مستخلصات بنسبة قدرها 8.3٪، ومستخلص واحد من جامعة بنغازي بنسبة 1.4٪، وعدد 3 مستخلصات من جامعة عمر المختار بنسبة 4.2٪.

فقد تبين أن النصيب الأكبر من مستخلصات الرسائل الجامعية موضوع الدراسة قد استخدمت منهجاً واحداً ، ويعود ذلك إلى أن طبيعة الموضوعات المدروسة ، حيث لا تحتاج إلى استخدام أكثر من منهج .

صفحة مفقودة

صفحة مفقودة

تبين من الجدول (10) أن أغلب مستخلصات الرسائل الجامعية موضوع الدراسة قد تناولت النتائج ، والتي بلغ عددها 75 مستخلصاً بنسبة 73.5٪، احتلت جامعة طرابلس النصيب الأكبر بعدد 40 مستخلصاً بنسبة قدرها 39.2٪،ثم تلتها جامعة بنغازي عدد 27 مستخلصاً بنسبة قدرها 26.5٪بينما جميع مستخلصات جامعة عمر المختار ذكرت النتائج بمستخلصاتها والتي عددها 8 مستخلصات بنسبة 7.8٪ ، مما يدل على معرفة أغلب الباحثين بأهمية ذكر النتائج في نص المستخلص.

أما مستخلصات الرسائل الجامعية موضوع الدراسة التي وقعت في خطأ عدم تناولها للنتائج التي خلصت إليها فعددها 27 مستخلصاً بنسبة 26.5٪، منها 23 مستخلصات من جامعة طرابلس بنسبة 22.6٪، وعدد 4 مستخلصات من جامعة بنغازي بنسبة 3.9٪ .

لقد تبين من الجدول أن جميع الباحثين من جامعة عمر المختار قد ذكروا النتائج التي خلصت إليها في دراستهم داخل المستخلصات ، على عكس جامعتي بنغازي وطرابلس التي أهمل بعض باحثيها ذكر النتائج التي خلصوا إليها في دراساتهم ، وذلك بسبب عدم معرفة أغلب الباحثين بضرورة ذكر النتائج كجزء أساسي في المستخلص .

الشكل (8) يوضح مستخلصات الرسائل الجامعية موضوع الدراسة التي ذكرت النتائج



الجدول (11) يوضح مستخلصات الرسائل الجامعية موضوع الدراسة التي ذكرت التوصيات

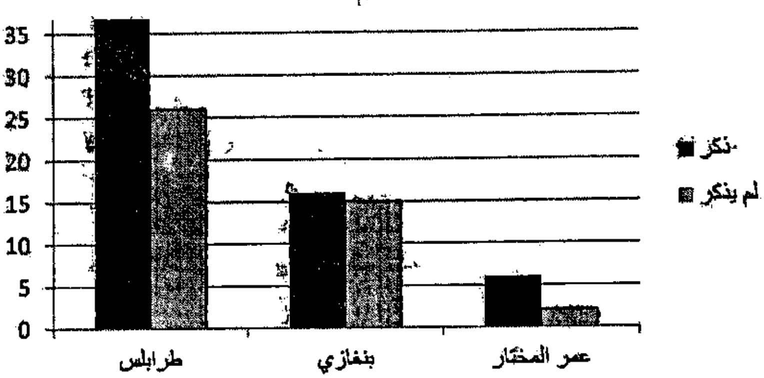
التوصيات / الجامعة	ذكر		لم يذكر	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
طرابلس	37	%36.3	26	%25.5
بنغازي	16	%15.7	15	%14.7
عمر المختار	6	%5.9	2	%1.9
المجموع	59	%57.9	43	%42.1

تبين من الجدول (11) أن أغلب مستخلصات الرسائل الجامعية موضوع الدراسة ذكرت توصياتها ، والتي عددها 59 مستخلصاً بنسبة 57.9٪، منها عدد 37 مستخلصاً من جامعة طرابلس بنسبة 36.3٪، وعدد 16 مستخلصاً من جامعة بنغازي بنسبة 15.7٪، وعدد 6 مستخلصات من جامعة عمر المختار بنسبة 5.9٪.

أما مستخلصات الرسائل الجامعية التي وقعت في خطأ عدم تناولها للتوصيات فكان عددها 43 مستخلصاً بنسبة 42.1٪، منها 26 مستخلصاً من جامعة طرابلس بنسبة 25.5٪، وعدد 15 مستخلصاً من جامعة بنغازي بنسبة 14.7٪، وعدد مستخلصين من جامعة عمر المختار بنسبة 1.9٪.

كان عدد الباحثون الذين ذكروا التوصيات التي أوصوا بها في رسائلهم الجامعية بعدد تجاوز نصف مجتمع الدراسة بقليل ، حيث جاءت النسبة متقاربة مع نسبة الذين لم يذكروا توصياتهم ،وهذا بسبب جهل الكثير بأهمية ذكر التوصيات التي أوصوا بها في رسائلهم الجامعية في نص المستخلص .

الشكل (9) يوضح مستخلصات الرسائل الجامعية موضوع الدراسة التي ذكرت التوصيات



الجدول (12) يوضح مستخلصات الرسائل الجامعية موضوع الدراسة التي ذكرت معلومات إضافية

المعلومات الإضافية / الجامعة	ذكرت		لم تذكر	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
طرابلس	30	%29.4	33	%32.4
بنغازي	21	%20.6	10	%9.8
عمر المختار	4	%3.9	4	%3.9
المجموع	55	%53.9	47	%46.1

تبين من الجدول (12) أن أغلب مستخلصات الرسائل الجامعية موضوع الدراسة ذكرت معلومات إضافية*، والتي عددها 55 مستخلصاً بنسبة 53.9٪، منها 30 مستخلصاً من جامعة طرابلس بنسبة 29.4٪، وعدد 21 مستخلصاً من جامعة بنغازي بنسبة 20.6٪، وعدد 4 مستخلصات من جامعة عمر المختار بنسبة 3.9٪ .

* هي المعلومات التي تفيد المستخلص وتقوية غير الأجزاء الرئيسة للمستخلص مثل ذكر أدوات جمع البيانات ومجتمع وعينة الدراسة وحدود الدراسة ...الخ .

بينما مستخلصات الرسائل الجامعية التي لم تذكر معلومات إضافية كان عددها 47 مستخلصاً بنسبة 46.1٪، منها 33 مستخلصاً من جامعة طرابلس بنسبة 32.4٪، وعدد 10 مستخلصات من جامعة بنغازي 9.8٪، وعدد 4 مستخلصات من جامعة عمر المختار بنسبة 3.9٪.

نلاحظ من الجدول السابق أن الباحثين في جامعة بنغازي المعدين لمستخلصات الرسائل الجامعية موضوع الدراسة قد اهتموا بذكر المعلومات الإضافية بنسبة أكبر ؛ وهذا دليل على أن الباحثين يحاولون إثراء مستخلصاتهم بمعلومات إضافية غير أساسية كمحاولة منهم لإفادة الباحثين المطلعين عليها.

بينما تبين أن نسبة مستخلصات الرسائل الجامعية موضوع الدراسة التي تناولت معلومات إضافية والمستخلصات التي لم تتناول معلومات إضافية كانت متقاربة ، وهذا يثبت أن عدد كبير من الباحثين لا يرى أهمية في ذكر المعلومات الإضافية ؛ وذلك بسبب أن المعلومات الإضافية ليست من الأجزاء الرئيسة بالمستخلصات وذكرها غير أساسي .

الجدول (13) يوضح نوع المعلومات الإضافية التي حملتها مستخلصات الرسائل الجامعية موضوع الدراسة

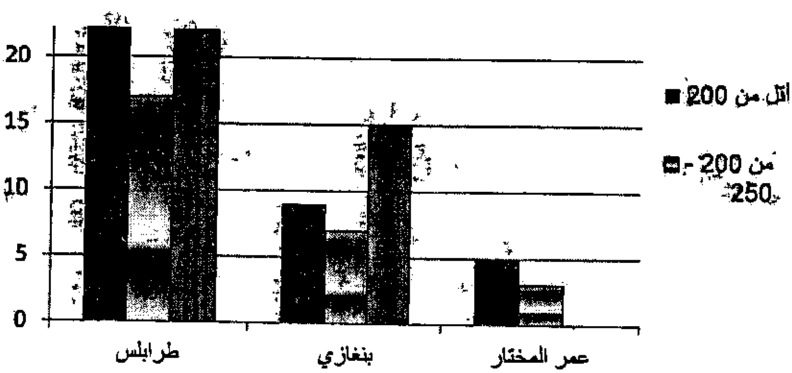
نوع المعلومات / الجامعة	مجتمع الدراسة		أدوات جمع البيانات		الاثنان معاً	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
طرابلس	13	%23.6	12	%21.8	5	%9.1
بنغازي	3	%5.5	14	%25.4	4	%7.3
عمر المختار	1	%1.8	3	%5.5	–	–
المجموع	17	%30.9	29	%52.7	9	%16.4

صفحة مفقودة

صفحة مفقودة

وقد تبين أن مستخلصات الرسائل الجامعية موضوع الدراسة التي وقعت في خطأ من حيث عدد الكلمات جاءت بنسبة أكبر من نسبة المستخلصات التي التزمت بعدد الكلمات ، وهذا بسبب عدم معرفة أغلب الباحثين بعدد الكلمات التي يجب مراعاتها ، و أن لا يتعداها أو ينقص عنها داخل نص المستخلص .

الشكل (11) يوضح عدد كلمات مستخلصات الرسائل الجامعية موضوع الدراسة



الجدول (15) يوضح الباحثين الذين قاموا بالتكرار في كتابة المستخلصات

التكرار الكتابة / الجامعة	ابتعد		لم يبتعد	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
طرابلس	21	%20.6	42	%41.2
بنغازي	17	%16.7	14	%13.7
عمر المختار	4	%3.9	4	%3.9
المجموع	**42**	**%41.2**	**60**	**%58.8**

تبين من الجدول (15) أن مستخلصات الرسائل الجامعية موضوع الدراسة التي ابتعدت عن التكرار في الكتابة كان عددها 42 مستخلصاً بنسبة 41.2٪ منها 21 مستخلصاً من جامعة طرابلس بنسبة 20.6٪، وعدد 17

مستخلصاً من جامعة بنغازي بنسبة 16.7٪، وعدد 4 مستخلصات من جامعة عمر المختار بنسبة 3.9٪.

بينما مستخلصات الرسائل الجامعية موضوع الدراسة أغلبها قامت بالتكرار في كتابة مستخلصاتها وعددها 60 مستخلصاً بنسبة 58.8٪ ، وأغلبهم من جامعة طرابلس بعدد 42 مستخلص وبنسبة وقدرها 41.2٪، وعدد 14 مستخلصاً من جامعة بنغازي بنسبة 13.7٪، وعدد 4 مستخلصات من جامعة عمر المختار بنسبة 3.9٪.

ونلاحظ من الجدول أن الباحثين معدي مستخلصات الرسائل الجامعية موضوع الدراسة أكثرهم وقعوا في خطأ التكرار ، وأن الباحثين الذين ابتعدوا عن التكرار جاءوا بنسبة أقل ، وذلك يرجع لعدم معرفتهم أو تجاهلهم لضرورة الابتعاد عن التكرار في كتابة المستخلصات لرسائلهم الجامعية .

الجدول (16) يوضح مستوى الوضوح في أسلوب المستخلص*

مستوى الوضوح	ممتازة		جيدة		ضعيفة	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
طرابلس	18	%17.7	17	%16.7	28	%27.5
بنغازي	4	%3.9	15	%14.7	12	%11.8
عمر المختار	1	%0.9	2	%1.9	5	%4.9
المجموع	23	%22.5	34	%33.3	45	%44.2

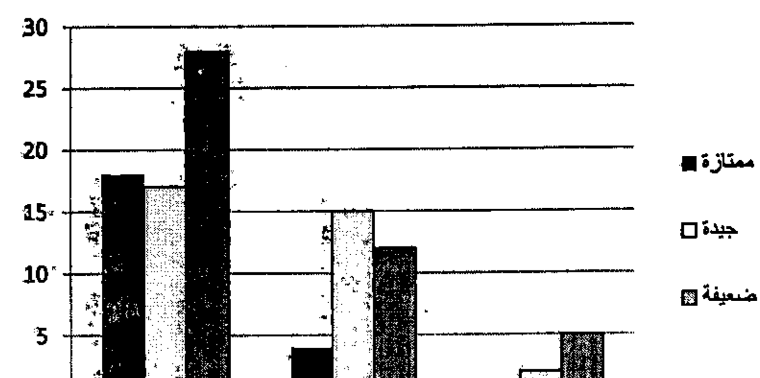
تبين من الجدول (16) أن مستوى وضوح كتابة مستخلصات الرسائل الجامعية موضوع الدراسة بلغ 23 مستخلصاً بمستوى ممتاز بنسبة 22.5٪ منها 18 مستخلصاً من جامعة طرابلس بنسبة 17.7٪، وعدد 4 مستخلصات من جامعة بنغازي بنسبة 3.9٪، وعدد مستخلص واحد من جامعة عمر المختار

* يبين الجدول (16) مستوى الوضوح في أسلوب كتابة المستخلص ، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مستويات تعتمد على تقدير الباحث لقراءته للمستخلصات .

بنسبة 0.9٪ ، أما المستخلصات التي بمستوى جيد فعددها 34 مستخلصاً بنسبة 33.3٪ منها 17 مستخلصاً من جامعة طرابلس بنسبة 16.7٪، وعدد 15 مستخلصاً من جامعة بنغازي بنسبة 14.7٪، وعدد مستخلصين من جامعة عمر المختار بنسبة 1.9٪ ، أما المستخلصات التي بمستوى ضعيف فعددها 45 مستخلصاً بنسبة 44.2٪ منها 28 مستخلصاً من جامعة طرابلس بنسبة 27.5٪، وعدد 12 مستخلصاً من جامعة بنغازي بنسبة 11.8٪، وعدد 5 مستخلصات من جامعة عمر المختار بنسبة 4.9٪ .

فقد تبين أن أعلى نسبة لمستخلصات الرسائل الجامعية موضوع الدراسة كانت بأسلوب ضعيف ، وهذا يدل على ضعف الباحثين في كتابة المستخلصات بأسلوب واضح ، وأن المستخلصات التي كتبت بأسلوب ممتاز جاءت قليلة ، حيث جاءت النسبة اقل من ربع مجتمع الدراسة ، وقد كان اغلبهم من جامعة طرابلس، وهذا بسبب ضعف الباحثين وعدم قدرتهم على إعداد مستخلصات جيدة لرسائلهم ، ولعل ذلك يرجع إلى ركاكة أسلوب الكتابة عندهم.

الشكل (12) يوضح مستوى الوضوح في أسلوب المستخلص



الجدول (17) يوضح مستخلصات الرسائل الجامعية موضوع الدراسة التي تحتوى على جمل مترابطة*

الجمل / الجامعة	مترابطة		غير مترابطة	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
طرابلس	55	%53.9	8	%7.8
بنغازي	16	%15.8	15	%14.7
عمر المختار	5	%4.9	3	%2.9
المجموع	76	%74.6	26	%25.4

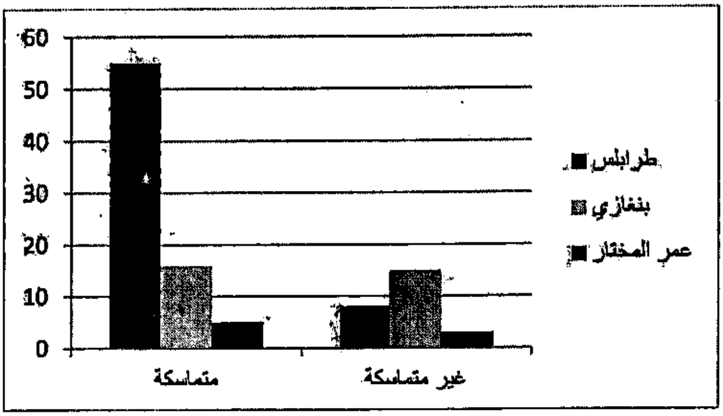
تبين من الجدول (17) أن مستخلصات الرسائل الجامعية التي تحتوي على جمل مترابطة كان عددها 76 مستخلصاً بنسبة 74.6٪ منها 55 مستخلصاً من جامعة طرابلس بنسبة 53.9٪، وعدد 16 مستخلصاً من جامعة بنغازي بنسبة 15.8٪، وعدد 5 مستخلصات من جامعة عمر المختار بنسبة 4.9٪.

أما مستخلصات الرسائل الجامعية التي تحتوي على جمل غير مترابطة فكان عددها 26 مستخلصاً بنسبة 25.4٪ منها 8 مستخلصات من جامعة طرابلس بنسبة 7.8٪، وعدد 15 مستخلصاً من جامعة بنغازي بنسبة 14.7٪، وعدد 3 مستخلصات من جامعة عمر المختار بنسبة 2.9٪ .

فقد تبين أن أغلب مستخلصات الرسائل الجامعية موضوع الدراسة كانت في شكل جمل متماسكة ، حيث إنها لم تكتب في شكل نقاط أو عناوين ، باستثناء بعض المستخلصات والتي بلغت نسبة تقارب ربع مجتمع الدراسة .

* يبين الجدول (17) مستخلصات الرسائل الجامعية موضوع الدراسة التي جاءت بشكل جمل مترابطة ولم تستخدم نقاطاً أو عناوين داخل مستخلصاتها .

الشكل (13) يوضح مستخلصات الرسائل الجامعية موضوع الدراسة التي تحتوي على جمل مترابطة



الجدول (18) يوضح استخدام بعض الباحثين المصطلحات الأجنبية في نص مستخلصات الرسائل الجامعية موضوع الدراسة

مصطلحات أجنبية / الجامعة	استخدم		لم يستخدم	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
طرابلس	7	%6.9	56	%54.9
بنغازي	5	%4.9	26	%25.5
عمر المختار	-	-	8	%7.8
المجموع	12	%11.8	90	%88.2

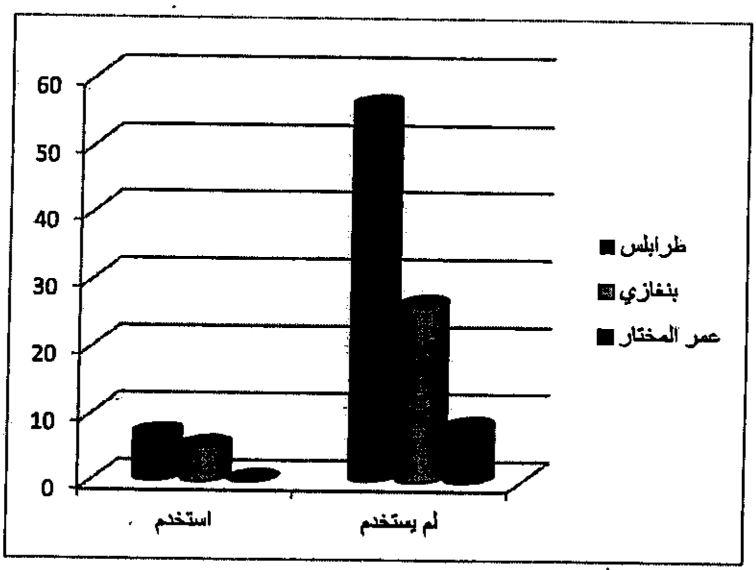
تبين من الجدول (18) أن مستخلصات الرسائل الجامعية موضوع الدراسة التي وقعت في خطأ استخدم مصطلحات أجنبية عددها 12 مستخلصاً بنسبة 11.8٪ منها 7 مستخلصات من جامعة طرابلس بنسبة 6.9٪، وعدد 5 مستخلصات من جامعة بنغازي بنسبة 4.9٪ .

بينما مستخلصات الرسائل التي لم تستخدم مصطلحات أجنبية كان عددها 90 مستخلصاً بنسبة 88.2٪ منها 56 مستخلصاً من جامعة طرابلس

بنسبة 54.9٪، وعدد 26 مستخلصاً من جامعة بنغازي 25.5٪، وعدد 8 مستخلصات من جامعة عمر المختار بنسبة 7.8٪.

فقد تبين أن أغلب مستخلصات الرسائل الجامعية موضوع الدراسة التزمت بعدم استخدم المصطلحات الأجنبية داخل نص المستخلص باستثناء عدد قليل من الباحثين من جامعة طرابلس وبنغازي ، بينما جميع مستخلصات رسائل في جامعة عمر المختار لم تستخدم مصطلحات أجنبية ، وهذا بسبب درايتهم بضرورة عدم استخدام مصطلحات أجنبية داخل مستخلصاتهم .

الشكل (14) يوضح استخدام بعض الباحثين للمصطلحات الأجنبية في نص مستخلصات الرسائل الجامعية موضوع الدراسة



الجدول (19) يوضح ترقيم بعض الباحثين لفقرات مستخلصات الرسائل الجامعية موضوع الدراسة

ترقيم الفقرات / الجامعة	استخدم		لم يستخدم	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
طرابلس	12	%11.8	51	%50
بنغازي	15	%14.7	16	%15.7
عمر المختار	2	%1.9	6	%5.9
المجموع	29	%28.4	73	71.6

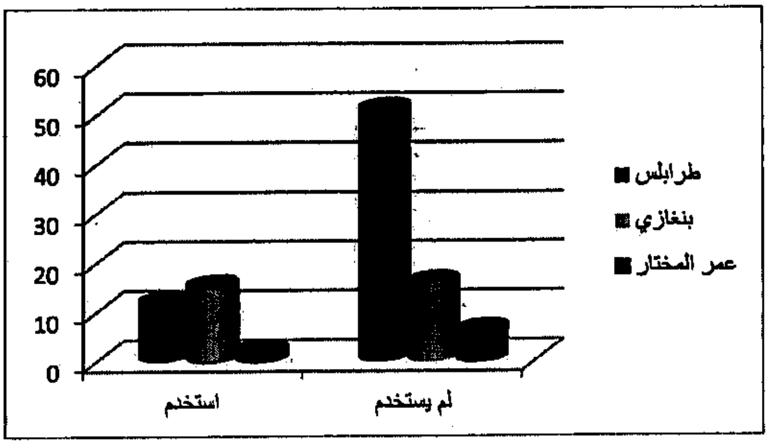
تبين من الجدول (19) أن مستخلصات الرسائل الجامعية التي وقعت في خطأ استخدام الترقيم لفقرات المستخلص عددها 29 مستخلصاً بنسبة 28.4٪ أغلبها من جامعة بنغازي بعدد 15 مستخلصاً بنسبة 14.7٪ ، وعدد 12 مستخلصاً من جامعة طرابلس بنسبة 11.8٪، وعدد مستخلصين من جامعة عمر المختار بنسبة 1.9٪.

بينما مستخلصات الرسائل الجامعية موضوع الدراسة أغلبها لم تقع في خطأ استخدام الترقيم لفقرات المستخلص ، والتي عددها 73 مستخلصاً بنسبة 71.6٪ ، أغلبها من جامعة طرابلس بعدد 51 مستخلصاً وبنسبة قدرها 50٪، وعدد 16 مستخلصاً من جامعة بنغازي بنسبة 15.7٪، وعدد 6 مستخلصات من جامعة عمر المختار بنسبة 5.9٪.

فقد تبين أن نصف مجتمع الدراسة الذي لم يقع في خطأ استخدام الترقيم لفقرات المستخلصات جاء من جامعة طرابلس، وكذلك أغلب الباحثين بجامعة عمر المختار تفادوا الوقوع بهذا الخطأ، وهذا يبين معرفة الباحثين في جامعة طرابلس وعمر المختار بضرورة عدم استخدام الترقيم لفقرات المستخلص ، بينما النسبة كانت متقاربة بين الذي وقع في الخطأ والذي لم يقع في الخطأ

من جامعة بنغازي، وهذا يدل على عدم معرفة نسبة كبيرة من الباحثين في جامعة بنغازي بضرورة تفادي الوقوع في خطأ الترقيم لفقرات المستخلص.

الشكل (15) يوضح ترقيم بعض الباحثين لفقرات مستخلصات الرسائل الجامعية موضوع الدراسة



الجدول (20) يوضح استخدام بعض الباحثين للهوامش في نص المستخلص

الهوامش أو المعادلات / الجامعة	استخدم		لم يستخدم	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
طرابلس	1	%0.9	62	%60.8
بنغازي	–	–	31	%30.3
عمر المختار	–	–	8	%8
المجموع	–	%0.9	101	%99.1

تبين من الجدول (20) أن مستخلصات الرسائل الجامعية موضوع الدراسة التي استخدمت هوامش عددها مستخلص واحد بنسبة 0.9٪ من جامعة طرابلس ، بينما مستخلصات الرسائل التي لم تستخدم هوامش عددها 101 مستخلص بنسبة 99.1٪ منها 62 مستخلصاً من جامعة طرابلس بنسبة 60.8٪، وعدد 31 مستخلصاً من جامعة بنغازي بنسبة 30.3٪، وعدد 8 مستخلصات من جامعة عمر المختار بنسبة 8٪ ، وجاء مستخلص رسالة واحدة

الذي وقع في خطأ استخدام هوامش داخل نص المستخلص، وهو من جامعة طرابلس .

الجدول (21) يوضح مستخلصات الرسائل الجامعية موضوع الدراسة التي تعبر عن مضمونها*

يعبر عن المضمون / الجامعة	يعبر		لا يعبر	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
طرابلس	28	%27.5	35	%34.4
بنغازي	8	%7.8	23	%22.5
عمر المختار	4	%3.9	4	%3.9
المجموع	40	%39.2	62	%60.8

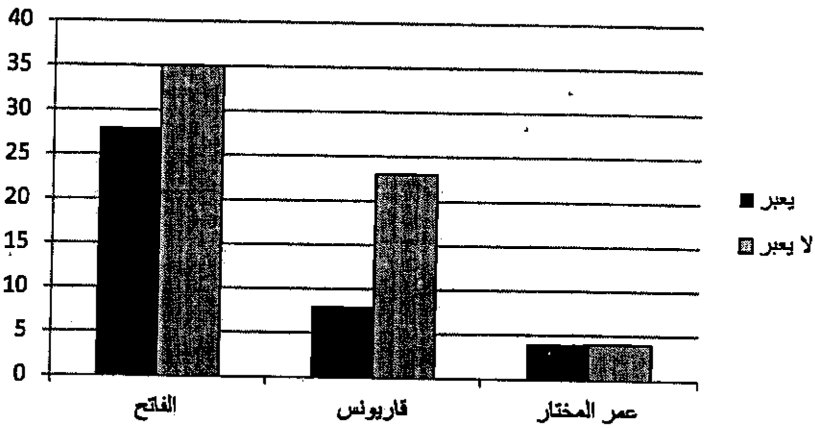
تبين من الجدول (21) أن مستخلصات الرسائل الجامعية موضوع الدراسة التي تعبر عن مضمون الرسالة بشكل قد يغني عن الأصل عددها 40 مستخلصاً بنسبة 39.2٪ منها 28 مستخلصاً من جامعة طرابلس بنسبة 27.5٪، وعدد 8 مستخلصات من جامعة بنغازي بنسبة 7.8٪، وعدد 4 مستخلصات من جامعة عمر المختار بنسبة 3.9٪ .

بينما جاءت المستخلصات التي لا تعبر عن مضمون الرسالة بعدد 62 مستخلصاً بنسبة 60.8٪ منها 35 مستخلصاً من جامعة طرابلس بنسبة 34.4٪، وعدد 23 مستخلصاً من جامعة بنغازي بنسبة 22.5٪، وعدد 4 مستخلصات من جامعة عمر المختار بنسبة 3.9٪ .

وقد تبين أن أغلب المستخلصات لا تعبر عن مضمون رسائلها بالصورة الصحيحة ، حيث أن أغلب مستخلصات جامعة طرابلس لا تعبر بالصورة الصحيحة عن مضمون رسائلها ، وكذلك جامعة بنغازي ، بينما كانت مستخلصات عمر المختار بالمناصفة ، حيث كان نصفها يعبر عن المضمون بالصورة الصحيحة والنصف الأخر لا يعبر بشكل جيد .

* يبين الجدول (20) مستخلصات الرسائل الجامعية موضوع الدراسة التي تعبر عن مضمون الرسالة بالشكل الصحيح ، حيث اعتمد في ذلك على المستخلصات التي ذكرت العناصر الأساسية في الرسالة والمتمثلة في (الأهداف ، والمنهج ، والنتائج ، والتوصيات) .

الشكل (16) يوضح مستخلصات الرسائل الجامعية
موضوع الدراسة التي تعبر عن مضمون الرسالة بالصورة الصحيحة



النتائج :

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها الآتي :

1. بلغ عدد الرسائل المجازة في علم المكتبات والمعلومات في الجامعات الليبية الثلاث بواقع 112 رسالة ، وقد حوت هذه الرسائل الجامعية على 102 مستخلص .
2. تعد جامعة طرابلس أكثر الجامعات إجازة للرسائل الجامعية في علم المكتبات والمعلومات ، تلتها جامعة بنغازي ، ثم جاءت جامعة عمر المختار.
3. ان جميع الرسائل الجامعية موضوع الدراسة قد أجيزت بدرجة ماجستير بنسبة 100٪ ؛ أي أن الجامعات الثلاث لم تُجز منها أي أطروحة دكتوراه .
4. نلاحظ أن نسبة كبيرة من الباحثين لا يدركون التفرقة بين المستخلص والملخص ، والتي قدرها 22.5٪.
5. أغلب الباحثون اهتم بذكر البيانات البيليوغرافية مكتملة على غلاف الرسالة ، وذلك لمعرفتهم بأهمية ذكرها لإفادة باحثين آخرين ، باستثناء رسالة واحدة من جامعة طرابلس .

6. بلغ عدد الباحثون الذين التزموا بعدد كلمات المستخلصات بين (200 – 250) كلمة بعدد قليل قدره 27 مستخلصاً وبنسبة 26.5٪ .
7. اغلب المستخلصات كان مستوى وضوح أسلوب الكتابة فيها ضعيفاً بنسبة قدرها 44.2٪ ، بينما الجيد بنسبة 33.3٪ ، أما الممتاز اقل نسبة وقدرها 22.5٪ .
8. نجح أغلب الباحثون في وضع المستخلصات في صورة جمل مترابطة بعدد 76 مستخلصاً وبنسبة قدرها 74.6٪ .
9. اغلب الباحثون لم يقعوا في خطأ ترقيم فقرات المستخلصات ، وعياً منهم بضرورة كتابة المستخلصات في شكل جمل مترابطة دون ترقيم فقراتها .
10. بلغ عدد المستخلصات التي وقعت في خطأ التكرار في الكتابة بعدد كبير قدره 60 مستخلصاً بنسبة تجاوزت نصف مجتمع الدراسة قدرها 58.8٪ .
11. اغلب المستخلصات لم تعبر عن مضمون الرسائل الجامعية موضوع الدراسة بالصورة الصحيحة وبالشكل الذي يفيد الباحثين ، حيث لم تتناول العناصر الرئيسة للرسالة ؛ لكي يستغنوا عن الرسائل الأصلية .
12. ان أغلب الباحثين لم يذكروا الأجزاء الرئيسة لرسائلهم الجامعية كاملة داخل نص المستخلص المرفق بها ، فالبعض اكتفى بذكر نقطة واحدة أو اثنتين أو ثلاث فقط .

التوصيات :

أوصت الدراسة بعدد من المقترحات هي :

1. ضرورة التعاون والتنسيق بين الجامعات في معرفة الرسائل الجامعية المجازة في كل الجامعات الليبية لمعرفة الموضوعات المدروسة حتى لا يدرسها باحثون آخرون .
2. جمع مستخلصات الرسائل الجامعية ونشرها في كتيبات باللغتين العربية والإنجليزية ؛ لكي يطلع عليها الباحثون ويستفيدوا منها في أبحاثهم .

3. ضرورة تعليم طلبة الدراسات العليا بكيفية إعداد مستخلصات لرسائلهم بالصورة الصحيحة .
4. على المكتبات الجامعية القيام بإعداد مستخلصات لمجموعاتها من كتب ومقالات ودوريات ورسائل جامعية وغيرها من أوعية المعلومات التي تحتويها؛ وتوافرها للمستفيدين من المكتبة .
5. تبادل مستخلصات الرسائل الجامعية فيما بين الجامعات الليبية ، ومحاولة الحصول على مستخلصات الرسائل من جامعات أخرى في الخارج ، وتوافرها للباحثين .
6. عقد ندوات ومؤتمرات لتعريف الباحثين والمستفيدين على أهمية المستخلصات ودورها في خدمة البحث العلمي وكيفية الاستفادة منها .
7. إلزام الطلبة بضرورة إعداد مستخلصات باللغة العربية والإنجليزية داخل رسائلهم الجامعية ؛ لكي يستفيد منها الباحثين .

قانون الأرشيف الليبي ودوره في
حفظ الذاكرة الوطنية

أ.سعيد علي حامد

تعد مرحلة معرفة الكتابة النقطة الحاسمة في تاريخ البشرية إذ انتقل الإنسان من مرحلة عصور ما قبل التاريخ إلى الفترة التاريخية ، وهذا يدل على مرحلة التطور التي شهدتها المجتمعات القديمة مما استلزم معها وجود أداة للاتصال ونقل الأفكار عن غير الطريق الشفوي المباشر. على أن مرحلة الانتقال إلى الفترة التاريخية كانت مبكرة في بعض المجتمعات البشرية إذ بدأت في بلاد الرافدين في منتصف الألف الرابعة قبل الميلاد بينما تأخرت في شمال أفريقيا إلى منتصف الألف الثانية قبل الميلاد .

يشير الكثير من المؤرخين إلى أن بلاد ما بين النهرين كانت الموطن الأول للكتابة والتدوين ، فقد اخترع سكان تلك البلاد القدماء الكتابة الصورية في النصف الثاني من عصر الوركا (أوروك) حوالي 3500 ق . م . ودونوا على الطين والأحجار معارفهم وعلومهم ومنها أخذت الكلمة المكتوبة طريقها إلى الشيوع والاستعمال في بقية إرجاء العالم القديم[1] .

كانت حضارات الشرق القديم رائدة في مجال حفظ الوثائق وإن كانت لأسباب إدارية تخلط بين المحفوظات والمكتبات " وعلى هذا الأساس فإن المستودعات التي كانت تزخر بأصناف المواد الأرشيفية التي كشفت عنها التنقيبات الأثرية في القرن التاسع عشر في عدد من مدن العراق القديم ، اعتبرها علماء الآثار والمؤرخون خزائن كتب مثل مكتبة آشور بانيبال في نينوى ، بينما واقع الحال يدل على عكس ذلك ، فإن هذه المستودعات أقرب ما تكون إلى

الأرشيفيات بدلالة المواد الأرشيفية التي تؤلف الجزء الأكبر من محتوياتها وموجوداتها ، فهي ليست مكتبات بل خزائن للوثائق " [2] .

أما في حضارة وادي النيل فقد أولى المصريون القدماء اهتماما بالغاً بالمجموعات الوثائقية والمعلومات ويدل على ذلك الأمكنة التي حفظت فيها ، إذ تم حفظها في اقدسها وهي معابدهم القديمة ، وكانت تحت إشراف كهنة تلك المعابد .

حظي الأرشيف في حضارة الإغريق باهتمام كبير منذ فترة مبكرة ، وهناك من الباحثين من يعزو " اصل نشأة دور المحفوظات إلى الحضارة اليونانية القديمة ، ففي القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد حفظ الأثينيون وثائقهم في معبد أم الآلهة . الميترونMitroon الذي يقع بالقرب من الميدان الأثيني العام (الأجورا) الذي ضم المعاهدات والقوانين والتشريعات العامة وغيرها من وثائق المدينة " [3] ومما يدل على اهتمام الإغريق بدور المحفوظات أن الفيلسوف الإغريقي " افلاطون" جعل دار حفظ الوثائق ضمن مؤسسات مدينته الفاضلة ، وكان بكل مدينة ومستوطنة إغريقية دار لحفظ الوثائق . ويحسب للغة اليونانية أنها أعطت للعالم الغربي " المصطلحات المقبولة دولياً ودلالة وتسمية الوثائق الرسمية وللمستودعات التي حفظت فيها الوثائق ، وبطريقة غير مباشر للأشخاص الذين يديرونها "[4] .

أما عند الرومان . والذين يعتبرون أنفسهم ورثة الحضارة الإغريقية . فقد اهتموا بالأرشيف وكان يحتفظون به في معبد الاله ساترن SATURN ، وفي القرن الأول ق . م انشأ الرومان داراً لحفظ الوثائق عرفت بإسم دار الوثائق القيصرية .

الأرشيف في العصر الحديث :-

إن المتتبع لنشأة دور الوثائق في العصر الحديث ، يجد أن الفضل يرجع إلى الثورة الفرنسية في تكوين الأرشيف القومي الفرنسي ARCHIVES

NATIONALES الذي يعد رائدا لدور الأرشيفيات في العصر الحديث " فهي وإن كانت أحرقت ودمرت كثيراً من مخلفات الإقطاع وصكوك العبودية إلا أنها جمعت في صعيد واحد الوثائق الفرنسية وفتحت للشعب الفرنسي كنوزاً كانت مغلقة على الباحثين ، فوهبت للشعب الفرنسي ما كان الإقطاع يحتجزه لنفسه ليشهره سنداً مؤيداً لحقوقه المتوارثة " [5] وقد نظم القانون الصادر في 25 يونيه 1794 الأرشيف القومي في فرنسا وجعل الاطلاع على الوثائق من حق كل مواطن .

في بريطانيا مرت على الأرشيف عدة مراحل إلى أن صدر القانون الخاص بالوثائق في 14 اغسطس 1838 م . وهو يعادل القانون الفرنسي الذي صدر في سنة 1794 م فقد وضع القانون البريطاني وثائق الدولة جميعها تحت مسئولية قاضي القضاة ومراقبته ، ونص القانون الا يتسلم المندوبون من الوثائق إلا ما مر عليها عشرون عاما على الأقل ، إلا إذا رأت السلطات المخصصة رأيا غير هذا " [6] . وفي دول أمريكا الشمالية ، أسست كندا أرشيفها العام في سنة 1872 م . أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد تم تأسيس الأرشيف الوطني عام 1933 ووضع فيه أقدس ما تمتلكه وهو دستورها .

تعد مصر الرائدة في مجال تأسيس الأرشيف في البلاد العربية ، ففي عهد محمد علي باشا تم تأسيس الدفتر خانة عام 1828م . وثاني أرشيف كان في ليبيا ، فمن المعروف ان قلعة طرابلس (السرايا الحمراء) كانت تضم الأرشيف المتراكم خلال العهود المختلفة ولما احتل الايطاليون طرابلس في أكتوبر 1911 أخذ الجنود في رمي الوثائق في البحر ، وقد تمكن المستشرق الإيطالي(اوجينيو جرافيني) الذي كان يرافق الحملة الإيطالية من التدخل لدى السلطات الاستعمارية فتمكن من إيقاف إتلاف الوثائق وللأسف فإن وثائق العهد العثماني الأول (1551 . 1711 م) ووثائق العهد القرمانلي (1711 . 1835 م) قد

اتلفت وثم إنقاذ الوثائق التي تعود إلى العهد العثماني الثاني(1835 - 1911 م) .

ثم نظم الإيطاليون ما تبقى منها وجمعت في مكان واحد أطلق عليه اسم (مخزن الوثائق) وبعد استقرار الأوضاع وخفت حدة الجهاد في المنطقة الغربية من ليبيا نظمت السلطات الإيطالية الوثائق فأصدر الوالي الإيطالي قراراً بإنشاء دار الوثائق تحت رقم 6076 ونشر القرار في الجريدة الرسمية الإيطالية العدد السادس والعشرين لسنة 1928 م [7] .

عندما خضعت ليبيا في عام 1943 للإدارتين الانجليزية والفرنسية ، غيرت الإدارة الانجليزية اسم دار الوثائق إلى " دار المحفوظات التاريخية " وظلت محتفظة بهذا الاسم وتبعيتها لمصلحة الآثار إلى 2007 عندما أصدر أمين اللجنة الشعبية العامة للثقافة القرار رقم 1084 الصادر بتاريخ 13 / 12 / 2007 القاضي بنقل محتويات دار المحفوظات التاريخية وتبعيتها إلى مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية . وثم صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 207 بتاريخ 13 / 5 / 2009 والذي نص في مادته الخامسة على ما يلي :-

" يهدف المركز من خلال الشعبتين الرئيسيتين به إلى جمع وحفظ وفهرسة وحماية الوثائق والمحفوظات ذات الأهمية التاريخية التي تشكل الأرشيف العمومي للدولة ... "

تجدر الإشارة هنا أن اللجنة الشعبية العامة أصدرت القرار رقم 222 لسنة 2007 بتاريخ 31 / 3 / 2007 بإنشاء الدار الوطنية للوثائق والمخطوطات، وقد حدد هذا القرار عدد من الأهداف المناطة بالمركز ومنها تجميع وتتبع أصول أو نسخ القرارات والوثائق والمستندات والأوراق القيمة الناتجة عن أعمال وممارسات ونشاطات الدولة بمختلف مكوناتها وفعالياتها ، وأوكل القرار لهذا المركز حصر وتجميع وتصنيف المخطوطات والوثائق التاريخية المتصلة بالتراث الليبي والإسلامي والافريقي .

وقد اصطدم هذا القرار بالقانون رقم (3) لسنة 1994 بشأن حماية الآثار والمتاحف والمدن القديمة والمباني التاريخية [8] والذي نصت مادته التاسعة والعشرين ما يلي :.

" تتولى الجهة المختصة حفظ وتنظيم وتصنيف الوثائق بالشكل الذي يجعلها سهلة التناول من قبل الباحثين والمؤرخين وغيرهم " كما سلب هذا القرار بعض اختصاصات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية لذلك لم يفعل هذا القرار وكان حبر على ورق . والغريب أن قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للثقافة رقم 1984 الصادر بتاريخ 13 /12 / 2007 بنقل محتويات دار المحفوظات التاريخية وضمها إلى مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية قد نفذ رغم صدوره من سلطة إدارية أدنى !!

وقد تأسست دور الوثائق في باقي الدول العربية واختلفت مسمياتها وتبعيتها ، ففي السودان تأسست إدارة الوثائق سنة 1953 وتتبع وزارة الداخلية ، وفي سوريا تأسست مديرية الوثائق التاريخية في سنة 1958 ، وتتبع وزارة الثقافة ، وأسس المجلس الوطني للوثائق في العراق في سنة 1963 ويتبع وزارة الثقافة وأسس الأرشيف الوطني في الجزائر في عام 1971 ويتبع رئاسة الجمهورية .

التشريعات الأرشيفية في ليبيا :-

كانت دار المحفوظات التاريخية تتبع إداريا مصلحة الآثار فالقوانين الصادرة في ليبيا بشأن الآثار كانت تشير بصورة محدودة إلى الوثائق والمخطوطات . فقد صدر القانون رقم (2) لسنة 1983 بشأن الآثار [9] والذي الغي بالقانون رقم (3) لسنة 1994 بشأن حماية الآثار والمتاحف والمدن القديمة والمباني التاريخية والذي احتوى على عدد محدود من المواد التي تتعلق بالوثائق والمحفوظات .

فعرفت المادة الأولي الوثائق ، وأشارت المادة الثانية إلى هدف القانون وهو حماية الآثار والمتاحف والوثائق والمدن القديمة والأحياء والمباني التاريخية ، وفي

المادة الثالثة اناط القانون بالجهة المختصة ما يعتبر اثرا عقاريا أو اثرا منقولا أو وثيقة ، وتسجيل ما ترى تسجيلم منها بوصفه ممتلكا ثقافيا ومالا عاما . واعتبرت المادة الخامسة منة مالا عاماً جميع الآثار العقارية والمنقولة والوثائق ... باستثناء ما هو مسجل باسماء الأفراد والهيئات بمقتضى أحكام التشريعات المعمول بها قبل صدور هذا القانون وجاء في المادة الثامنة الفقرة (ب) يحظر إتلاف الوثائق وتشويهها ، أو إلحاق الضرر بها أو فصل جزء منها ، ويمنع تصديرها أو الاتجار فيها . وأشارت المادة التاسعة والعشرون بأن تتولى الجهة المختصة حفظ وتنظيم الوثائق بالشكل الذي يجعلها سهلة التناول من قبل الباحثين والمؤرخين وغيرهم .

أعطت المادة الثلاثون للجهة المختصة تصوير ونسخ وتسجيل الوثائق الموجودة لدى الأفراد والجهات العامة والخاصة . ونصت المادة الحادية والثلاثون بقيام الجهة المختصة بتجميع التراث القديم والحديث داخل ليبيا وخارجها ... واستعماله . وأوضحت المادة الثانية والثلاثون بان تحدد بقرار من اللجنة الشعبية العامة النوعية طريقة تداول ونشر بعض الوثائق التي تحددها .

وأجازت المادة الثالثة والثلاثون للمهتمين بالآثار الاطلاع على الوثائق ودراستها بعد موافقة الجهة المختصة ، ولا يجوز لأي شخص طبيعي أو اعتباري بيع الوثائق المسجلة إلا بموافقة الجهة المختصة التي يكون لها حق الأولوية في شرائها . وأوجبت المادة الرابعة والثلاثون الباحث أو الهيئة تقديم نسختين من الدراسات والبحوث تجريها في مجال الآثار والمتاحف والوثائق والمدن القديمة والمباني التاريخية إلى الجهة المختصة . ونصت المادة الحادية والخمسون بعقوبة الحبس وبغرامة لا تقل عن عشرة الآف دينار ولا تجاوز عشرين الف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المواد (7 ، 8 ، 14 ، 16 ، 17 ، 18 ، 19 ، 20 ، 25) من هذا القانون . والمادة الوحيدة التي تتعلق بالوثائق هي المادة

الثامنة . الفقرة (ب) بشأن خطر إتلاف الوثائق وتشويهها أو إلحاق الضرر بها أو فصل جزء منها أو يمنع تصديرها أو الاتجار فيها .

لا يمكن أن نعتبر هذا القانون يقنن الأرشيف فما ورد فيه مواد عامة ، إضافة إلى أن الجهة المختصة وهي مصلحة الآثار والتي تتبعها دار المحفوظات التاريخية كانت غير قادرة على الصرف عليها نظراً لميزانياتها المحدودة ، كما أن أغلب رؤساء مصلحة الآثار يعتبرون دار المحفوظات التاريخية عبئاً ثقيلاً عليها ، ولذلك سارع رئيس المصلحة بتنفيذ قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للثقافة رقم 1084 الصادر بتاريخ 13 / 12 / 2007 م بنقل محتويات دار المحفوظات التاريخية إلى المركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية متغاضيا عن قانون الآثار ودون جرد للمحتويات المنقولة .

لمحة عن قانون 24 لسنة 2012 م
بشأن المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية

أصدر المجلس الوطني الانتقالي القانون رقم (24) لسنة 2012 م بشأن المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية بتاريخ 29 / 3 / 2012 م(10) ويعد هذا أول قانون يصدر في ليبيا يتعلق بالأرشيف نصت المادة الستون فيه بدمج المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية في المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية وتنقل إليه موجوداته وموظفوه بنفس أوضاعهم الوظيفية . احتوى القانون رقم 24 لسنة 2012 م اثنين وستين مادة . ضم الفصل الأول الأحكام العامة وجاءت في المادة الأولي التعريفات لأنواع الوثائق المختلفة.

وحددت المادة الثانية أهداف هذا القانون والمتمثلة في :.

1. تسهيل إطلاع الجمهور على الوثائق وفق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون .

2. اتخاذ الإجراءات الكفيلة باستعادة الوثائق ذات الأهمية التاريخية من الخارج .
3. السعي للحصول على أصول أو نسخ الوثائق والمخطوطات التي لها علاقة بليبيا الموجودة في الخارج أو الخارج .
4. إجراء البحوث والدراسات التاريخية .
5. إنشاء مكتبة شاملة لكل ما يدخل في نطاق اهتمامات المركز .

اوضحت المادة الثالثة الاسم الرسمي للمركز وهو المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية يتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة ويتبع مجلس الوزراء .

وقد نصت المادة الرابعة منه بان المقر الرئيسي للمركز مدينة طرابلس ويجوز إنشاء فروع له داخل ليبيا بقرار من مجلس إدارة المركز .

وقد اسند القانون رقم 24 لسنة 2012 في مادته الخامسة للمركز ان يتولي ما يلي :-

1. تجميع وتتبع أصول أو نسخ الوثائق الناتجة عن أعمال وممارسات الدولة المختلف مكوناتها وفعالياتها وفي جميع مراحلها سواء الصادرة عنها او المستلمة منها .
2. تجميع وتتبع أصول أو نسخ الوثائق الأخرى ذات العلاقة بمسيرة المجتمع الليبي في جميع مراحله .
3. تجميع وحفظ وصيانة وتحقيق وترجمة ونشر المخطوطات .
4. تبويب وحفظ وصيانة وترميم الوثائق المشار إليها في الفقرتين السابقتين وتحقيق وترجمة ونشر ما تراه منها .
5. تقرير ما يعتبر من الوثائق ذات القيمة التاريخية .
6. تقييم الوثائق العامة والخاصة وتحديد ما يتم حفظه منها حفظاً دائما .
7. الإشراف على الوثائق العامة منذ إصدارها أو تلقيها .

8. وضع قواعد جمع الوثائق وتنظيمها وحفظها وإدارتها .
9. وضع القواعد المنظمة للإطلاع على الوثائق المحفوظة بالمركز وتمكين الراغبين من الاطلاع عليها بيسر وسهولة .
10. تنظيم التعاون بين المركز وغيره من الجهات المصدرة أو المتلقية للوثائق.
11. تنظيم عملية اقتناء الوثائق بالضم للمركز أو الشراء أو الهبة أو أية وسيلة أخرى .
12. وضع قواعد تصوير الوثائق .
13. ترميم الوثائق التي تحتاج إلى ترميم وصيانة .
14. دراسة وتقديم اقتراحات بمشروعات القوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بالوثائق .

وأضحت المادة الخامسة السبل التي تمكن المركز من تحقيق أهدافه في حين أشارت المادة السابعة باختصاص مجلس الإدارة والتي منها :.

1. تقرير ما يعتبر من الوثائق ذو القيمة التاريخية .
2. وضع قواعد المحافظة على الوثائق والمخطوطات .
3. وضع ضوابط فرز الوثائق لدى الجهات العامة .
4. اقتراح قواعد الاطلاع على الوثائق والمخطوطات المودعة بالمركز .

جاء الفصل الثالث ليتناول الوثائق وحفظها وقد عددتها المادة الخامسة عشر ، ونصت المادة السادسة عشر على أيلولة الوثائق الآتية إلى المركز :.

1. الوثائق العامة الخاصة بهذا القانون التي توجد في حيازة أية جهة اعتبارية تنقضي شخصيتها القانونية بأي سبب كان .
2. الوثائق التي يحوزها أي من أشخاص القانون العام مضى على صدورها أو تلقيها خمسة عشر عاما عند صدور هذا القانون دون الإخلال بحكم المادة التاسعة عشر من هذا القانون .

تحدد المواد من 20 . 27 طريقة التزام أجهزة الدولة بالحفاظ على وثائقها ، وأن تحيل وثائقها غير المستعملة إلى المركز ، وطريقة قفل الدفاتر والسجلات التي ينتهي العمل بها ، وأن تشكل لجنة من مندوب من المركز ومندوب من الجهة الحائزة للوثائق تتولى فرز الوثائق غير المستعملة أو التي مضى على إنتاجها أو تلقيها ثلاثون عاما .

وتوضح المادة 24 كيفية إحالة الوثائق إلى المركز .

الفصل الرابع :يتعلق بالوثائق التاريخية

ونصت المادة التاسعة والعشرون بأنه

" يجوز بقرار مجلس الوزارة بناء على طلب مجلس إدارة المركز أن يقرر اعتبار أية وثيقة لدى الإفراد أو الهيئات ذات قيمة تاريخية . وفي هذه الحالة يعد حائز الوثيقة مسئولا عن المحافظة عليها وعدم إحداث أي تغيير بها وذلك من تاريخ إبلاغ بهذا القرار . كما يحظر عليه إخراجها من ليبيا أو التصرف فيها بأي وجه من الوجوه إلا بترخيص من المركز ، وعليه عند التصرف فيها إبلاغ المتصرف إليه كتابة أن الوثيقة معتبرة من الوثائق ذات القيمة التاريخية .

وأشارت المادة الثانية والثلاثون بأن :

" تؤلف بكل وزارة أو مصلحة عامة لجنة دائمة للمحفوظات يصدر بتشكيلها قرار من الوزير المختص أو رئيس المصلحة وتكون مهمتها الإشراف على صيانة محفوظات الوزارة أو المصلحة وتنظيمها وعمل سجلات لها وتكون هذه اللجنة حلقة الاتصال بين تلك الجهة وبين المركز .

الفصل الخامس :المخطوطات

ألزمت المادة الخامسة والثلاثون كل من يحوز مخطوطا بإبلاغ المركز عنه وخلال عام واحد من تاريخ العمل بهذا القانون حتى يتم تسجيله ويجوز مد هذه الفترة لعام اخر بقرار من رئيس مجلس الإدارة .

ونصت المادة الأربعون

يحظر على حائز المخطوط إخراجه من ليبيا إلا لغرض الترميم أو العرض ، وبناء على إذن كتابي من المركز .

الفصل السادس : في الوثائق الخاصة

المادتان الواردتان في هذا الفصل تحدث عن المخطوطات والوثائق وطريقة ضمها إلى المركز .

الفصل السابع :في الاطلاع على المحفوظات

نصت المادة الثامنة والأربعون على حظر الاطلاع على الوثائق التي تحمل أسرار مداولات الجهات التنفيذية أو الإدارية أو القضائية أو أسرار تتعلق بسياسة الدولة الخارجية أو سياستها الاقتصادية والمالية والوثائق المتعلقة بالسر الطبي ... الخ

وكذلك يحظر الاطلاع على الوثائق التي يشكل نشرها أو الاطلاع عليها مساس بالحياة الخاصة للأفراد ... الخ إلا بعد فترة حددتها المادة .

المادة التاسعة والأربعون

" لا يجوز الاطلاع على الوثائق المتعلقة بالأسلحة الحربية أو صنعها أو استعمالها أو تخزينها والوثائق المتعلقة بأمن الدولة الداخلي والخارجي وأمن الأفراد ما لم تقرر الجهة المختصة رفع السرية عنها على أن لسلطة التحقيق والمحكمة أن يطلعا على الوثيقة في مكان وجودها ولها أن تندب خبيراً لذلك قبل انقضاء لأجل متى كان ذلك لازما للسير في الدعوى " .

الفصل الثامن : في التخلص من الوثائق وإدخال التعديلات عليها

نصت المادة الثالثة والخمسون بأنه " لا يجوز لأية إدارة من الجهات الخاضعة لأحكام هذا القانون التخلص من وثائقها إلا بعد الحصول على إذن من إدارة المركز" . وأوضحت المادة الرابعة والخمسون بأنه لا يجوز لأي من الوحدات الإدارية التخلص من الوثائق المكررة أو التي من غير المفيد الاستمرار في

حفظها لأي سبب القيام بإعدامها إلا بعد الحصول على موافقة مجلس إدارة المركز .

ونصت المادة الخامسة والخمسون بأنه " يحظر إدخال أية تصحيحات أو تعديلات على المخطوطات أو الوثائق المحفوظة على أنه يجوز لمجلس إدارة المركز الموافقة على إرفاق مستندات بها تحمل المعلومات التي تنطوي على تعديل بالمخطوطة أو الوثيقة " .

الفصل التاسع : العقوبات

نصت المادتان السابعة والخمسون والثامنة والخمسون على الأفعال التي يعاقب مرتكبها ،وقد حددتا العقوبة بحبس لمدة لا تزيد عن خمس سنوات وغرامة لا تزيد عن عشرة آلاف دينار للأعمال الواردة في المادة 57 .

في حين حددت المادة 58 عقوبة الحبس وبغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار لكل من قام بفعل من الأفعال التي أوضحتها تلك المادة .

وجاء فيما المادة التاسعة والخمسون بأنه يكون لمجلس إدارة المركز أو للعاملين الذين يصدر بتسميتهم قرار من مجلس الوزراء صفة الضبط القضائي فيما يتعلق بالجرائم المنصوص عليها في هذا القانون .

الفصل العاشر : أحكام انتقالية وختامية

نصت المادة الستون على دمج المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية في المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية وتنقل إليه موجوداته وموظفوه بنفس أوضاعهم الوظيفية .

المادة الواحد والستون تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من مجلس الوزراء .

المادة الثانية والستون يعمل بهذا القانون من تاريخ صدوره وينشر في مدونة التشريعات ، صدر في طرابلس بتاريخ 29 / 3 / 2012 م .

ملاحظات عامة :.

1. يعد هذا القانون اول قانون يصدر في ليبيا يختص بالأرشيف (الوثائق ، والمخطوطات) ففي القوانين السابقة (مثال ذلك القانون رقم 2 لسنة 1983 والقانون رقم 3 لسنة 1994) كان الأرشيف ضمن قانون الآثار والمتاحف والمدن والمباني التاريخية الذي يضم مواد محدودة عن الوثائق والمخطوطات .
2. عرف القانون رقم 24 لسنة 2012الوثائق بمختلف أنواعها كما عرف المخطوطة وعملية الفرز .

وجاء في المادة الأولي منه تعريف المخطوطة بأنها :.

1. كل ما دون بخط اليد قبل عصر الطباعة أيا كانت هيأته ، متى كان يشكل إبداعا فكريا أو فنيا أيا كان نوعه .
2. كل أصل لكتاب لم يتم نشره ، أو نسخة نادرة من كتاب نفذت طبعاته إذا كان له القيمة الفكرية أو الفنية ما يرى المركز أن حمايته مصلحة عامة وأعلمت ذا الشأن به .

ومما يؤخذ على هذا التعريف حسب ما ورد في الفقرة الأولي بأنه ما دون بخط اليد قبل عضر الطباعة وهذا يستبعد المخطوطات التي دونت بعد عصر الطباعة (القرن الخامس عشر الميلادي) .

أما الفقرة الثانية فقد أوضحت بأن المخطوطة هي " كل أصل لكتاب لم يتم نشره ، أو نسخة نادرة من كتاب نفذت طبعاته .... الخ .

فهذا التعريف يشمل كل ما دون بخط اليد او كتب بالآلة الكاتبة أو الحاسوب أو أي تقنية أخرى وهذا تعريف جيد فهولا يوضح الفترة الزمنية وهذا التعريف معمول به في الولايات المتحدة الأمريكية .

أما المخطوطة من حيث كونه نسخة نادرة من كتاب نفذت طبعاته فهذا التعريف حقيقة لا يتعلق بالمخطوطة وإنما بالكتب والنادرة وفي هذه الحالة يمكن تصنيف هذا النوع ضمن الكتب النادرة .

1. إن تبعية المركز لمجلس الوزارة كما أوضحت المادة الثالثة يسهل عليه التعامل مع الوزارات والهيئات فيما يتعلق بالأرشيف الجاري والمتوسط وعمليات الاهتمام به والمحافظة عليه ومن ثم نقله إلى مخازن الوثائق بالمركز .

2. بالإشارة إلى الفقرة 5 من المادة الخامسة التي جعلت المركز يتولى تقرير ما يعتبر من الوثائق ذات القيمة التاريخية فإننا نجدها متكررة بنفس النص في المادة السابعة وجعلتها من اختصاص مجلس إدارة المجلس . فهذه الفقرة المتكررة تشير إلى عملية تقييم الوثائق ، ويقصد بها " تحديد الوثائق التي تحفظ بصفة دائمة ، والوثائق التي تحفظ بصفة مؤقتة والتي تعدم " (11).

وعملية تقييم الوثائق واجهت دور الأرشيفيات منذ تأسيسها ، ونص القانون الفرنسي الخاص بالأرشيف الصادر في يونيه 1794 م بأن تقوم إدارة الأرشيف بتشكيل هيئة مؤقتة بفحص الوثائق في جميع فرنسا . وفي بريطانيا نص القانون الصادر في سنة 1838 بألا يستلم مندوبو الأرشيف إلا الوثائق التي مضى عليها عشرون عاماً على الأقل مع بعض الاستثناءات التي تراها الهيئات القضائية. على أن أهم اللجان في بريطانيا الخاصة بتقييم الوثائق اللجنة التي شكلت سنة 1943 وخلصت اللجنة في تقريرها بأن هناك " ثلاث مراحل للوثائق ، الأولى وهي التي يحتاج العمل إليها في المصالح والوزارات ، والثانية أو المتوسطة وهي التي تكون المصالح في حاجة إلى ترتيبها وتنسيقها ومعرفة ما يمكن الاستغناء عنه منها قبل إرسالها إلى دار الوثائق، والثالثة وهي التي لا تكون الأعمال في حاجة إليها ويمكن وضعها في الدار القومية" (12) .

ووضع الأرشيفي ميسنر Meissner وهو من علماء الأرشيف الألمان وتولى رئاسة أرشيف بروسيا قواعد لتقييم الوثائق وهي .

1. الوثائق القديمة يجب أن تحترم ، وهذه قاعدة مسلم بها ، إذ أن الوثائق القديمة نادرة وتكتسب أهميتها من الندرة .
2. الوثائق التي عملت بصفة مؤقتة لتأدية عمل مؤقت وفقدت اهميتها يجب أن تستبعد .
3. الوثائق التي بها معلومات عن أصل وتطورات المؤسسات يجب أن تحفظ بصفة مستديمة .
4. الملفات الخاصة بالممتلكات ، وتثبت حقوق الدولة يجب الاحتفاظ بها بصورة مستديمة .
5. الملفات الخاصة بالممتلكات العائدة لجهات غير حكومية يجب الاحتفاظ بها ، وخاصة إذا كانت تحتوي على أمور جوهرية (13) .

على العموم فإن قيمة الوثيقة تقدر " بالمعلومات التي يمكن أن تؤخذ منها ، وتتفاوت قيمة هذه المعلومات حسب رغبة المستفيدين منها ، ومن هنا تبرز المعاناة التي تواجه الأرشيفي عند إجراءات عمليات تقييم وتقرير مصيرها ، أما بالحفظ المستديم أو الإبعاد وبالرغم من اجتهادات علماء الأرشيف في وضع القواعد والأسس والمعايير بغرض الإبقاء على الوثائق ذات الفائدة المستديمة ، فستظل هذه القواعد قاصرة عن ابتداع طريقة محددة للتقييم . (14) وتتجه مؤسسات الأرشيف إلى عملية التقييم لاستبعاد الوثائق التي ليست لها قيمة نتيجة تضخم حجم الوثائق وما يترتب على ذلك من عدم مقدرة المؤسسة الأرشيفية سواء من حيث المكان أو الأثاث أو الموظفين القادرين على الإشراف عليها ومن هنا فإنه يجب أن توضع قواعد ومعايير للتقييم ، وان يشارك في ذلك أرشيفيون وخبراء لهم دراية بتاريخ البلد وبتركيبته السياسية والإدارية ... الخ .

1. أوضحت المادة العشرون بأنه على جميع الجهات الإدارية بالدولة الاحتفاظ بوثائقها المستعملة بشكل مستمر او عارض وفقا للطرق والمعايير التي يحددها مجلس إدارة المركز .

ومن هنا فإن على إدارة المركز إيجاد برامج لتوعية الجمهور بأهمية الأرشيف باعتباره ذاكرة الأمة وتنظيم دورات في مجال حفظ الأرشيف للعاملين بالوحدات الإدارية المختلفة وتوعيتهم بأهمية وحفظه وتبويبه للاستفادة منه مستقبلا .

كما نصت المادة الثانية والثلاثون بالاتي :.

2. تؤلف بكل وزارة أو مصلحة لجنة دائمة للمحفوظات بصدر بتشكيلها قرار من الوزير المختص أو رئيس المصلحة وتكون مهمتها الإشراف على صيانة محفوظات الوزارة أو المصلحة وتنظيمها وعمل سجل لها وتكون هذه اللجنة حلقة الاتصال بين تلك الجهة وبين المركز .
3. حددت المادة 48 الفترة الزمنية التي لا يسمح خلالها بالاطلاع على بعض الوثائق . فيما نصت المادة 49 بأنه لا يجوز الاطلاع على الوثائق المتعلقة بالأسلحة الحربية أو صنعها أو استعمالها أو تخزينها والوثائق المتعلقة بأن الدولة الداخلي والخارجي وأمن الأفراد ما لم تقرر الجهة المختصة رفع السرية عنها .... الخ .
4. نصت المادة الواحد والخمسون بأنه يجوز بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض من مجلس إدارة المركز والجهة المنتجة للوثائق فتح نوع معين من الوثائق الاطلاع الجمهور ، عند زوال سبب السرية ولو قبل الأجل المشار إليه في المادة 50 .

وعند اطلاعنا على المادة الخمسين نجدها لا تتعلق بالفترة الزمنية غير المسموح بالاطلاع فيها بل تتعلق بالاطلاع على الوثائق المخطوطات داخل المركز ولا يجوز إخراجها منه إلا بقصد الترميم أو إعادة الإنتاج وبمعرفة مدير المركز

والمادتان الثامنة والأربعون والتاسعة والأربعون هما اللتان تتعلقان بالفترة الزمنية للاطلاع على الوثائق والمخطوطات .

1. جاء الفصل التاسع والمتعلق بالعقوبات بتحديد العقوبات على مرتكبي بعض الأفعال المنصوص عليها في المادتين السابعة والخمسين ، والثامنة والخمسين وهي في رأي. عقوبات خفيفة وغير مشددة ولا تتلائم مع الأفعال المرتكبة .
2. لم يشر القانون رقم 24 لسنة 2012 م إلى الإجراءات التي يجب يتخذها المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية لحفظ الوثائق والمخطوطات التي في حوزته أثناء الكوارث والحروب حسبما وردت في اتفاقية لاهاي لسنة 1954 م بشأن حماية الممتلكات الثقافية.
3. يحتاج المركز إلى إنشاء مبنى حديث تتوفر فيه المواصفات الحديثة الملائمة لحفظ الأرشيف من أجهزة لقياس الحرارة والرطوبة وإنذار للحرائق ومكافحتها بمواد لا تؤثر في المواد المحفوظة ومخزن متسع لفرز الوثائق المستلمة وبمعامل للترميم والصيانة والتعقيم وأرفف وخزائن ملائمة للحفظ الجيد وبتقنيات الكترونية وتكنولوجية حديثة من المتبعة في أرشيفات الدول المتقدمة وقبل ذلك إلى باحثين وموظفين في المستوى العلمي اللائق للإشراف على العمل وتسييره .
4. إن المحافظة على الأرشيف له أهمية كبيرة ، إذ تعد الوثائق من أهم مصادر التاريخ ومن هنا ظهرت المقولة إنه لا تاريخ بدون وثائق . وتميز القرن التاسع عشر بظهور الطريقة العلمية في كتابة التاريخ وكان ذلك على يد مدرسة علمية من المؤرخين بزعامة المؤرخ الألماني الشهير" ليوبولدرانكه" (1795 . 1886 م) الذي دعى المؤرخين إلى الاهتمام بالوثائق ومخلفات الماضي ، وذلك ليكون بحثهم عن الأحداث والأحوال الماضية دقيقا . وكان شعاره : دع الوثائق تتكلم بنفسها ، ولقد حاول "رانكه" مع إتباعه تطبيق طريقة دقيقة على الأساليب المتبعة في البحث والتأليف التاريخي عن طريق الرجوع إلى الوثائق والمصادر الأولية ونقدها والتحقق منها " . (15)
5. أن دار الوثائق أو الأرشيف يحفظ ذاكرة الأمة وهو مختبر المؤرخ والباحث الذي يجد فيه المعلومات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها التي يستقي منها

دراساته وابحاثه . فالوثائق الأرشيفية تتميز بالصحة لأنها صدرت عن جهة رسمية ، وحفظت في مكان حدده القانون وتحت وصاية رسمية وتوجد ضمن مجموعة ارشيفية متكاملة نشأنها طبيعية لا دخل للموظف ، فيها فانتاجها كان لتصريف الأعمال .

6. يستفاد من الأرشيف باعتباره المكان الذي تحفظ فيه سجلات الأملاك الخاصة والعامة ، ويمكن للمواطن من الحصول على وثائق التملك التي تخص اسرته كما تحفظ أملاك وحقوق الدولة . وكان في حوزة دار المحفوظات التاريخية إلى غاية سنة 1972 سجلات دائرة الأملاك العثمانية (الطابو) وكان المواطنون يترددون عليها للحصول على وثائق وسندات التمليك الخاصة بهم ، ثم حولت السجلات بعد ذلك إلى إدارة التسجيل العقاري في طرابلس ، وفي سنة 1986 ، ثم حرقها بناء على أوامر عليا وبذلك اختفت تلك السجلات ويضطر بعض المواطنين إلى السفر إلى تركيا للحصول على حجج أملاكهم .

7. تحفظ في الأرشيف المعاهدات والاتفاقيات التي عقدتها الدولة مع الدول الأخرى ، وعند الحاجة يتم الرجوع إليها فهو الحافظة الأمينة التي يحتاج إليها في بعض الأوقات ، ومن أمثلة ذلك الرجوع إلى دار المحفوظات التاريخية عندما حدثت مشكلة الجرف القاري بين ليبيا وتونس ، والنزاع على الشريط الحدودي (اوزو) بين ليبيا وتشاد . واستفادت مصلحة الآثار من الأرشيف عندما أظهرت الوثائق المتعلقة بتمثال افرديويت الذي عثر عليه في مدينة لبدة وأهداه الحاكم الإيطالي العام لليبيا ايتالو بالبو إلى وزير الحربية الألماني غورينج أثناء زيارته لطرابلس سنة 1937 وتمكنت من استرجاعه بفضل الوثائق المحفوظة .

8. تتكدس الوثائق في مخازن الجهات المنتجة لها ، والتي لم تعد في حاجة إلى كثير منها في تصريف أعمالها مما تشكل عبئا ثقيلا عليها في توفير مخازن لها ، وموظفين يشرفون عليها ، وتحتاج إلى رقابة دورية على الأقل لذلك فإجراء فرز أولي بين الجهة المنتجة والأرشيف وترحيل الوثائق ذات القيمة والتي لم تعد الجهة المنتجة في حاجة إليها إلى إدارة الأرشيف لحفظها الحفظ الجيد وفهرستها وتصنيفها وجعلها في متناول الباحثين للاستفادة منها في دراساتهم .

فإن تطبيق هذا القانون وما يصدر فيما بعد من اللوائح بشأنه وإجراءات تنظيمية يتخذها المركز سنحافظ على ذاكرة الدولة الليبية من الضياع .

الهوامش : -

1. سالم الألوسي ، محمد محجوب مالك الأرشيف ، تاريخه، أصنافه ، إدارته . بغداد : مطبوعات الفرع الإقليمي العربي للوثائق ، 1979 ، ص 8 .
2. المرجع السابق . ص 9 .
3. Schellenberg , T. R . Modern Archives . Chieago : The UNIVERSITY of Chicago Press , p . 3
4. محمد إبراهيم السيد . مقدمة في تاريخ الأرشيف ووحداته . القاهرة :دار الثقافة. 1993 . ص 67 .
5. سالم الألوسي، مصدر سابق.
6. محمد إبراهيم السيد . مقدمة في تاريخ الأرشيف . ص 101.
7. محمد الطاهر عريبي . وثائق السرايا الحمراء . منشورات مصلحة الآثار 1977 .
8. مؤتمر الشعب العام . قانون رقم (3) لسنة 1424 ميلادية (1994 م) بشأن حماية الآثار والمتاحف والمدن القديمة والمباني التاريخية .
9. مؤتمر الشعب العام . القانون رقم (2) لسنة 1983 م بشأن الآثار والمتاحف والوثائق .
10. المجلس الوطني الانتقالي . قانون رقم (24) لسنة 2012 م . بشأن المركز الليبي للمخطوطات والدراسات التاريخية .
11. محمد محجوب مالك ، إدارة الوثائق الأرشيفية -- بيروت : دار الجيل ، 1992 ، ص 29.
12. محمد إبراهيم السيد . مقدمة في تاريخ الأرشيف . ص 105.
13. سالم الألوسي ، ومحمد مالك . الأرشيف وتاريخه . ص 72 .
14. محمد محجوب مالك . إدارة الوثائق الأرشيفية . ص 59 .
15. فيصل محمد شقير . القرن التاسع عشر وصناعة التاريخ . س10 ، ع58 (1989) .

محتويات المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية

عن تقرير عن واقع المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية

رقم	البند	الشعبة / القسم	نوع المادة	اللغة	الحجم (تقديري)
1	الأرشيف الجاري	الأرشيف الجاري	➢ وثائق ورقية مختلفة الأحجام ➢ وثائق رقمية	العربية	10 مليون وثيقة قابلة للزيادة
2	الوثائق	الوثائق والمخطوطات	➢ وثائق ورقية مختلفة الأحجام	متنوعة	5 مليون وثيقة
3	المخطوطات	الوثائق والمخطوطات	➢ مخطوطات ورقية مختلفة الأحجام ➢ مخطوطات (رقمية بصيغة JPG)	العربية	مخطوط 9488 مخطوط0500,00
4	الصور	قسم التصوير	➢ صور فوتوغرافية (ورقية) ➢ صور فوتوغرافية رقمية (بصيغة JPG)	العربية	صورة0,00021
5	الخرائط التاريخية	شعبة الخرائط	➢ خرائط ورقية A3 - A1 ➢ خرائط رقمية بصيغة JPG	متنوعة	خريطة10,000
6	أرشيف تسجيلات الرواية الشفوية	شعبة الرواية الشفوية	➢ تسجيلات صوتية رقمية (بصيغة MP3) ➢ بيانات رقمية ونصية من واقع بطاقات ➢ تجميع معلومات الرواية الشفوية	العربية	ملف صوتي10,000 150,000 بطاقة
7	استبيان حصر الأضرار	شعبة الأضرار	➢ بيانات رقمية ونصية من واقع كراسات الحصر	العربية	كراسة0,00051
8	منظومة تكشيف مقالات الدوريات	شعبة المكتبة	➢ بيانات ببليوغرافية	العربية الانجليزية	مقالة300,000
9	الجرائد والصحف القديمة	شعبة المكتبة	➢ جرائد وصحف ورقية ➢ جرائد وصحف مصورة بصيغة JPG	متنوعة	جريدة10,000
	الإجمالي				16.309، 488

المكتبات الجامعية ومواكبة عصر انفجار المعرفة

د.لطفية علي الكميشي
دكتوراه/ معلومات
عضو هيئة تدريس/جامعة طرابلس

مقدمـــة:

تعد الجامعة مركز إشعاع علمي وللمجتمع وقيمة حضارية تساهم في توجيه الأهداف نحو التقدم كما تمثل أهم ركائز التقدم الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق الرخاء للمجتمع الذي تخدمه.

كما يعد التعليم الجامعي العمود الفقري لعجلة التقدم والتنمية في كافة أنحاء العالم للمسؤولية الجسيمة التي تقع عليه في القضاء على أسباب التخلف عن ركب الحضارة وباعتبار أن العالم اليوم يعيش عصر الثورة المعلوماتية بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى وقد حتمت التطورات السريعة في التقنية والاتصالات في مهنة المكتبات إلى تطور المكتبات إلى أن وصلت شبكات معلومات متطورة قادرة على التعامل مع كل الوسائل التقنية لتلبية حاجات الباحثين والطلبة.

إن هذا العصر يتميز بعصر التقدم العلمي وانفجار المعرفة المتمثل في الزيادة المطردة في حجم المعلومات حتى أصبح من الصعب حصر هذا الكم الهائل في المعرفة،أيضا يكاد يكون من الصعب على المكتبة الواحدة مهما كان حجمها أو إمكانياتها المادية إن تقتني كل ماينشر من اجل تلبية حاجات روادها ومستفيديها. وهنا يبرز دور استخدام التقنية داخل المكتبات فقد ساعدت شبكات المعلومات في حل مشكلة التواصل بين الباحثين وحصولهم على كل ماينشر في مجال تخصصاتهم ومع التزايد المستمر في حجم الإنتاج الفكري وتنوع مصادر المعلومات والقفزات

الهائلة في مجال الالكترونيات ونتيجة الأعباء المتزايدة الملقاة على المكتبات وعجز هذه المؤسسات على تلبية احتياجات القراء والباحثين ظهرت الحاجة ماسة جدا إلى استخدام تقنيات المعلومات.

ومن اجل توفير المعلومات للباحثين وتيسيرها للمستفيدين بسهولة ويسر كان من الضروري الاعتماد على تقنية المعلومات في معالجة المعلومات من حيث الاقتناء والتنظيم والتحليل والتخزين والاسترجاع والبث.

مشكلة الدراسة:

لم تعد المكتبات الجامعية تفي بالغرض المنشود مالم يتم ولوجها في العصر الرقمي حتى تستطيع تلبية احتياجات القراء والباحثين في عصر انفجار المعرفة.

أهمية الدراسة:

1. الولوج في العصر الرقمي سمة من سمات عصر المعلومات.
2. إن مستوى رقي الأمم وتقدمها يعتمد بدرجة كبيرة على مستوى التعليم العالي وان نجاح الجامعات يرتبط بخدمات مكتباتها.
3. مواكبة تطور مجتمع المعلومات والاستفادة من تقنية المعلومات في تطوير البحث العلمي.
4. المكتبة الجامعية من أهم مظاهر التقدم والرقي التي تتميز بها الجامعة.
5. كما تكمن أهمية الدراسة في أنها تتناول موضوع تقنية المعلومات والاتصالات في المكتبات إذ تفتقر المكتبات لمثل هذه الدراسات.

أهداف الدراسة:

1. توظيف تقنية المعلومات في خدمات المكتبات الجامعية.
2. التعرف على المفاهيم المرتبطة بتقنية المعلومات في المكتبات الجامعية.
3. الوقوف على التحديات التي تواجه المكتبات الجامعية.

منهجية الدراسة:

تم الاكتفاء بالاعتماد على المصادر النظرية ومراجعة النتاج الفكري فيما يخص موضوع المكتبة الجامعية ومواكبتها لتطورات العصر.

تساؤلات الدراسة:

1. هل المكتبات الجامعية بوضعها الحالي قادرة على تحقيق احتياجات الباحثين؟
2. هل هناك أسباب لدخول التقنية للمكتبات الجامعية؟
3. ما أهم المفاهيم المرتبطة بتقنية المعلومات والاتصالات في المكتبات الجامعية؟
4. هل بدخول المكتبات الجامعية للعصر الرقمي طرأت وظائف ومطالب متغيرة؟

محاور الدراسة:

تطرقت الدراسة إلى المحاور الآتية:

1. المكتبة الجامعية(مفهومها- اهدافها- وظائفها)
2. الهدف من إدخال التقنية للمكتبات.
3. المفاهيم المرتبطة بتقنية المعلومات في المكتبات الجامعية.
4. أشكال تقنيات المعلومات في المكتبات.
5. التحديات التي تواجه المكتبات الجامعية.

المكتبة الجامعية:

تعد المكتبة الجامعية نوعا متميزا من المكتبات الأكاديمية وتعرف على أنها المكتبة أو مجموعة المكتبات التي تقوم الجامعات بإنشائها وتمويلها وإدارتها من اجل تقديم الخدمات المعلوماتية للمستفيدين في المجتمع الجامعي بما يتفق وأهداف الجامعة.(1)

وقد ظهرت المكتبة الجامعية في عدة أشكال من بينها المكتبة الرئيسية او المركزية التي تخدم الجامعة بكامل كلياتها وأقسامها. وحاليا في بعض الدول

تطورت الأشكال التقليدية إلى نظم وشبكات للمكتبات وخاصة بعد دخول الحاسوب إليها.

وقد أكدت الكثير من الدراسات على أهمية الدور الفعال للمكتبة الجامعية واشارت إلى أن مستوى رقى الأمم وتقدمها يعتمد بدرجة كبيرة على مستوى التعليم العالي. وان نجاح الجامعات مرتبط بخدمات مكتباتها.لأن تدفق المعلومات الذي نشهده اليوم في كافة التخصصات يرتبط ارتباطا وثيقا بالتطور الرهيب في مجال البحث العلمي. وتعد المعلومات هي دعامة أساسية من دعائم التنمية في مختلف مناحي الحياة.وأمام هدا الانفجار المعرفي يجد الباحث نفسه أمام تحديات جديدة في مجال التعامل مع المعلومات.[2]

كما تساهم المكتبات الجامعية في التنمية من خلال البحث العلمي والتعليم وتوفير مصادر المعلومات التي يعتمد عليها عضو هيئة التدريس للوصول للهدف المنشود. من خلال ما توفره من مصادر ومراجع. حيث تمثل مركزا هاما في التعليم العالي من حيث وظيفتها التعليمية والعلمية والثقافية والتثقيفية باعتبارها الذاكرة البشرية التي تربط بين الماضي والحاضر.[3]

أهداف ووظائف المكتبة الجامعية:

1. تقديم المساعدة للرواد من طلبة وأعضاء هيئة تدريس وباحثين للقيام بالأبحاث العلمية.
2. خدمة المناهج التعليمية.
3. توسيع خدمات المكتبة وإثراء مقتنياتها بالدخول في شبكات المعلومات.
4. حفظ خزن الرسائل الجامعية والدراسات والبحوث والمحاضرات.
5. تبادل الخدمة المكتبية والمعلومات مع جميع مكتبات العالم.
6. تدريب العاملين على إدارة المكتبات.

7. تعتبر مركز لنقل التراث العالمي من لغة إلى أخرى.
8. نشر البحوث العلمية.
9. إرشاد القراء وتقديم خدمات الإعارة والمراجع بين المكتبات.
10. توفير خدمات البث الانتقائي للمعلومات والبحث الآلي المباشر.[4]

الهدف من إدخال التقنية للمكتبات الجامعية:

ليس المقصود تطوير وتحسين العمليات التي تقوم بها المكتبة فحسب وإنما الهدف يكمن في تقديم خدمات إضافية جديدة اى أن التقنية عندما تدخل المكتبات فإنها تساعد على نمو خدماتها.

ومن أهم الأسباب التي دفعت المكتبات الجامعية إلى استخدام تقنية المعلومات هي:

1- الزيادة الهائلة والمطردة في حجم الإنتاج الفكري.
2- تغير طبيعة الحاجة إلى المعلومات نتيجة التقدم العلمي.
3- تعاظم مصادر المعلومات الأمر الذي دفع بكل مؤسسة إنشاء مكتبة خاصة بها.
4- التخفيف من أعباء الأعمال اليدوية وتطوير إنتاجية العمل.
5- تطوير الخدمات المكتبية والمعلوماتية والاستفادة من خدمات الأستخلاص والتكشيف الآلية.
6- مواكبة تطور مجتمع المعلومات والاستفادة من تقنية المعلومات في تطوير البحث العلمي.[5]

اى أن استخدام تقنية المعلومات في المكتبات الجامغية أصبح ضرورة تفرضها طبيعة العصر ومن أهم ضروريات البحث العلمي . والمقصود بتقنية المعلومات هي مجموعات المجالات المعرفية من علمية وتقنية وهندسية والإجراءات الإدارية وغيرها

وعليه فان مفهوم تقنية المعلومات يشتمل على تطبيق التقنية في تناول المعلومات واسترجاعها.(6)

المفاهيم المرتبطة بتقنية المعلومات في المكتبات الجامعية:

من ابرز المفاهيم المتصلة بتقنية المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات هي:

أ- **المعلومات:** تعد المعلومات هي المعالجة الإنسانية للبيانات وليس كل البيانات نستطيع تحويلها إلى معلومات وهذا يتوقف على نوعية البيانات في كونها احد المعايير الأساسية التي تجعل منها معلومات تفيدنا في اتخاذ قرارات سليمة. كما تعرف المعلومات على أنها: توصيل الحقائق والمفاهيم إلى الأفراد من اجل زيادة معرفتهم.

ب- **قيمة المعلومات:** لقد ثبت بأن نقص المعلومات وضعف نظم المعلومات يساهمان في تدنى ونوعية ومستوى الوصول إلى الخدمات المطلوبة وعليه فان للمعلومات قيمة لكونها ترفع من مستوى عقلانية اتخاذ القرار من خلال نوعية المعلومات المستخدمة وتشكل نظم المعلومات الأدوات الحيوية لاتخاذ القرارات الفنية والإدارية ولكي تكون المعلومات صالحة للاستخدام لابد أن تكون ذات نوعية ممتازة ومتوفرة في الوقت المناسب وبهذا نستطيع الحكم على جودتها.(7)

ت- **المعلوماتية:** هو العلم الذي يدرس استخدام ومعالجة البيانات والمعلومات والمعرفة فالمعلوماتية ليس علم الحاسوب بل هي تطبيق لعلم الحاسوب وان المعلومات الخام الجيدة تأخذ1 مكانة وقيمة كبيرة إذا ما تمت معالجتها بالوسائل الالكترونية.(8)

ث- **المكتبة الرقمية:**

- هي الجهة التي تربط بين شبكة المؤسسات القائمة لتوفير الاتصال بالمعلومات الإلكترونية وتوفر أدوات البحث وتحمى حقوق التأليف.

- هي المكتبة التي تسمح بإتاحة جميع أشكال المواد ضوئيا وتدخلها عن طريق لوحة المفاتيح وترميزها بهدف إتاحة الوصول إلى جميع مقتنياتها إلكترونيا من أي مكان.
- هي المكتبة التي يتوافر لديها اتصال بالإنترنت ومجموعة قواعد معلومات مليزرة." (9)
- هي عبارة عن نظام قواعد بيانات ضخمة تحتوى مواد علمية وثقافية وغيرها ثم إنشائها رقميا ، كما تحتوى على مواد صدرت في شكل غير رقمي ثم تم تحويلها إلى تمثيل رقمي وذلك بالاستفادة من الوسائط المتعددة التي يتيحها الحاسب الآلي وملحقاته. (10)
- "هي مؤسسات توفر الموارد المعلوماتية التي تشمل الكادر المتخصص لاختيار وبناء المجموعات الرقمية ومعالجتها وتوزيعها وحفظها وضمان استمراريتها وانسيابها وتوفيرها بطريقة سهلة واقتصادية لجمهور من المستفيدين" (11)

هـ- جودة البيانات: المقصود بجودة البيانات هو الاستخدامات الرئيسية للإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية التي تنتجها الجهات والمكاتب الإحصائية الرسمية.

و- نظام المعلومات: يسمى النظام الذي يعالج البيانات (Data) ويحولها إلى معلومات (Information) ويزود بها المستفيدين نظام معلومات، وتستخدم مخرجات هذا النظام وهي المعلومات لاتخاذ القرارات وعمليات التنظيم والتحكم داخل المؤسسة. وعليه، يمكننا تصور نظام المعلومات على أنه مكون من الإنسان والحاسوب والبيانات والبرمجيات المستخدمة في معالجتها بهدف إمداد المؤسسة بالمعلومات اللازمة لها عند الحاجة ويتصوره آخرون على أنه مكون مما يلي:

1. المدخلات Input وهي البيانات.

2. المعالجة (العمليات) Processing وتتكون من جهاز الحاسوب نفسه والبرمجيات المستخدمة في معالجة البيانات والملفات والأشخاص.

3. المخرجات Output وهي المعلومات Information (Sutton, 1995).

ز- **الاتصال :** Communication

هو العملية أو الطريقة التي يتم عن طريقها انتقال المعرفة من شخص لآخر حتى تصبح مشاعا بينهما وتؤدى إلى التفاهم بين هذين الشخصين أو اكثر.

ح- **تقنية الاتصالات:** Communication Technology

هي معالجة البيانات آليا وتحويلها من الطريقة الرقمية إلى بيانات مقروءة آليا وتشتمل على الخطوط الهاتفية،الكوابل،المايكروويف،الأقمار الصناعية.

ط . **نظام المكتبة :** Library System

هو مجموعة من الأنشطة تتضمن العمليات التي تهدف إلى الحصول على أوعية المعلومات من انماطها المتعددة ومصادرها المتنوعة وتسجيلها وإعدادها فنيا للاستخدام وتقديمها للمستفيدين.

ك. **شبكة المعلومات الدولية :** Internet

هي عبارة عن شبكة عالمية تربط مجموعة من الشبكات والأطراف بغرض تبادل المعلومات بكافة اشكالها وأنواعها وتعد الإنترنت اكبر شبكة معلومات في العالم.

ل-**شبكة المعلومات:** Net Work

هو اشتراك مكتبتين او اكثر بطريقة رسمية لتبادل المعلومات على نطاق واسع بينهما بهدف تطوير أساليب للاتصال من اجل بث المعلومات وتبادلها بين المستفيدين.

م-الأقراص الضوئية : Optical Disk

هي وسائط لتخزين المعلومات واسترجاعها وتصنع من اللدائن ثم تصميمها ومعالجتها بصورة خاصة لإمكانية تخزين كم هائل من المعلومات . وهناك أحجام مختلفة من هذه الأقراص.(12)

وتتوفر تقنيات المعلومات في المكتبات في الأشكال التالية :

1- اجهزة الحاسب الشخصي.Personal Computers (PC).

2- اجهزة الشبكات المحلية .Local Area Networks (LAN).

3 - اجهزة الطباعة . .Printers.

4- الماسحات Bar Code Scanner ، ومنها الماسح الضوئي لشفرة الأعمدة . الضوئية.

5- محطات تشغيل اقراص الليزر المدمجة .CD-ROM .

اجهزة الحماية والأمن ، المتمثلة في بوابة الكشف عن أوعية المعلومات غير المعارة .

6- اجهزة الحماية والأمن Security Gate

نظم (، مثل نظام المكتبة الآلي (اليسير Library Management Systems .(13)

7- .البيانات.

تقنية المعلومات والاتصالات : تطورها وتأثيرها على الإجراءات الفنية :

إن ثورة المعلومات ساهمت في استحداث إجراءات فنية جديدة ومستحدثات تقنية عديدة . ومن خلال تأثير التقنية فقد تمكن المكتبيون من إقامة المعلومات والتي ساعدت في إشباع حاجات الباحثين. وان تقنية المعلومات تتكون من التزاوج بين نوعين من أنواع التقنية الحديثة وهى:

أ. تقنيــة الاتصــالات الضــرورية لإرســال المعلومــات عــبر المســافات الشاســعة ثــم استرجاعها ومن بين الأوساط المستخدمة في إرسال المعلومات واسترجاعها هي:

الأسلاك النحاسية Copper Wires

الألياف البصرية Fiber Optics

الكيبلات المحورية Coaxal Cables

الموجات القصيرة Microwaves

الأقمار الصناعية مع محطاتها الأرضية Communication Satellites

الاتصالات اللاسلكية الرقمية Digital Communication

هذه الوسـائط أثبتـت جدارتها في تطوير نقـل المعلومـات وانسيابها ومـن بـين المؤسسات التي استفادت من هذه التقنية الحديثة .

ومن بين تأثيرات هذه التقنية على مؤسسات المعلومات:

1- مكنت المكتبات ومراكز المعلومات من تحقيق سياسة تكافؤ الفرص العلمية والثقافية بين القراء والباحثين من مختلف بقاع العالم.

2- أتاحت للباحثين فرصة الوصول إلى مصادر المعلومات عن بعد.

3- ساهمت في فتح قنوات اتصال بين المكتبات وقرائها من جهة وبين الناشرين والمكتبات من جهة أخرى.(14)

ب. تقنيات التخزين والاسترجاع: Information Storage and Retrieval

تلعــب دورا مهمــا في الحيــاة اليوميــة نتيجــة للتطــور الكــبير في عــالم الالكترونيات والاتصالات وان الاقتران بين تقنيات الاتصالات حقق الكثير من التقدم في مجال خدمات المعلومات وإدارتها.

ومن أهم مستحدثات هذه التقنية:

1- الحاسبات المصغرة 1Micro Computers

2- قواعد البيانات Data Bases

3- معالج الكلمات والنصوص Word Processor

4- الدوائر المتكاملة Integrated Circuts

5- اسطوانات الفيديو Video Discs

6- الاسطوانات المليزرة CD-Rom

7- فيديو تكس Vidotex

8- تليتكست Teletext

9- البريد الالكتروني E- Mail

من المعروف ان من أهم ركائز الحضارة الحديثة:المعلومات وهندسة الاتصالات ومستحدثاتها اللذان يعتبران سلاح الشعوب وان أكثر الشعوب تقدما هي تلك التي تمتلك منها قدرا اكبر من غيرها.(15)

" وأمام ثورة المعلومات تزداد الحاجة إلى المكتبات ووحدات المعلومات التي ليست بالضرورة كما نعرفها في الوقت الحالي لأنه ربما يحدث تجزيء أو دمج في المجتمعات التي تخدمها ومن المحتمل جدا بالنسبة للمكتبات أن تكسب دورا مركزيا وحيوي في المجتمع الذي يعتمد على المعلومات." (16)

كما يمكن للمكتبات ان تفيد من أدوات تقنيات المعلومات الأخرى المتوافرة كتصوير الوثائق وتقنيات وبرمجيات الشبكات المحلية والبريد الالكتروني والمناقشات الجماعية وذلك لتقديم خدمات أكثر تطورا.(17)

ويمكن ان نلتمس أماكن تأثير تقنية المعلومات في مجال المكتبات والمعلومات بالشكل الاتي:

1- معالجة البيانات في إجراءات التزويد والفهرسة وغيرها.

2- ميكنة المجموعات بكاملها الراجعة منها والجارية.

3- تحسين خدمات المعلومات وهذه تعتبر أهم البرامج المكتبية.

4- إصدار الدوريات البيليوغرافية من كشافات ومستخلصات.

5- حل مشكلة تحديث القوائم البيليوغرافية والكشافات وقوائم رؤوس الموضوعات والمستخلصات.

التحديات التي تواجه المكتبات الجامعية:

1- **تحدي الانترنت:** أصبحت الانترنت ذات أهمية بالغة ولا يمكن الاستغناء عنها في البحث العلمي في المكتبات الجامعية.

توفر شبكة الانترنت العديد من الخدمات للمستفيد كخدمة البريد الالكتروني ،وخدمة الاشتراك في جماعات وقوائم المناقشة وخدمة الدوريات الالكترونية والتي تهدف إلى توافر وإتاحة المعلومات من خلال الحاسوب،وخدمة استرجاع وقواعد البيانات ان إدخال شبكة الانترنت إلى المكتبة يمكنها من الوصول إلى:

1- الارتقاء بالمستوى.

2- تعزيز الاتصال مع مراكز المعلومات بوسائل سريعة ومضمونة.

3- تطوير خدمات المعلومات والاتصال بالمستفيدين.

4- تعزيز خدمات الاستعلام ومشاركة المستفيد بالراي.

5- تدريب المستفيدين وتعليمهم.

6- تأمين الوصول إلى المصادر الأخرى المتاحة عبر الانترنت.(18)

2- **تحدي المكتبات الالكترونية:** لقد طرات وظائف جديدة ومطالب متغيرة أمام المكتبات الجامعية عند دخولها العصر الرقمي تقوم أساسا على استخدام الوسائل الالكترونية والمعلومات الرقمية لأن المكتبات الجامعية اليوم تواجه تحديات عديدة

منها تحدي النشر الالكتروني والتحدي المعرفي حتى تواكب تطورات ومستجدات العصر.[19]

3- **تحدي الوسائط المتعددة:** إن التطورات المتلاحقة لمختلف انواع تقنية المعلومات والاتصالات شملت الأقراص المكتنزة (DVD) والتي تعنى اقراص الفيديو الرقمية Digital Video Disk والوسائط المتعددة عبارة عن تراكيب متداخلة ومنسوجة من النصوص والفنون المرسومة والمخطوطة والصورة والرسوم المتحركة المتفاعلة مع المستخدم.[20]

4- **تحدي الدوريات الالكترونية:** هي دوريات تعد وتوزع الكترونية وتعتبر إحدى مصادر المعلومات على الشبكة العالمية اى انها تعد بشكل الكتروني بها مواضيع في كافة التخصصات ومنها ما يمكن الإطلاع عليها مجاناً ومنها ما ينبغي للمستفيد أن يدفع رسوماً لتصل إلى بريده الالكتروني . ومن أهم مزايا الدوريات الالكترونية:

-سرعة النشر.

-التكشيف الالى.

-انخفاض التكلفة بالنسبة للمكتبات.

ومن فوائد الشكل الالكتروني للدوريات:

- الإتاحة: إتاحة مباشرة على مدار الساعة والوقت ولعدة مستفيدين في وقت واحد وبشكل سهل وسريع ومناسب.
- التغيير في العادات القرائية: بدل من تصفح قائمة المحتويات نستطيع الوصول إلى المقالة مباشرة عن طريق الكلمات المفتاحية.
- المرونة العالية وسهولة التصفح والتنقل بين مقالات الدوريات.
- الدقة المتناهية في الحصول على المعلومات وقوة محركات البحث.

- السرعة الكبيرة في ظهور المقالات منفردة عند قبولها للنشر وحتى قبل ظهور المجلة نفسها.
- المرونة في الحصول على المقالة بطرق متعددة.
- الاقتصاد الكبير في أماكن الحفظ والتخزين.
- التخلص من مشكلة تأخير صدور الدوريات.(21)

الهوامش:

1- عمر احمد همشري ،ربحي مصطفى عليان/ المرجع في علم المكتبات والمعلومات.- عمان:دار الشروق،1996.ص.45.

2- فيدان عمر مسلم "استخدام الانترنت في شبكة الجامعات المصرية." دراسة ميدانية. مجلة المكتبات والمعلومات العربية س19،ع2 (ابريل 1999).- ص ص: 5- .45

3- لطفية على الكميشي/المكتبة الجامعية وتحدى العصر الرقمي "مجلة رسالة المكتبة".- مج 46، ع2 (2011).

4- محمد حمادة/ مدخل إلى علم المكتبات.- دار الشروق،جدة،1981. ص54.

5- نزار عيون السود/ واقع استخدام المعلومات في جامعة دمشق ومكتباتها: الندوة العربية الثانية للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات .القاهرة 1- 4/ نوفمبر /1997.

6- نزار عيون السود/ المكتبات الجامعية ودورها في البحث العلمي في ظل التقنيات الحديثة.العربية3000 ، ع3- 4 (2002).

7- محمد عوض الترتوري/.إدارة الجودة الشاملة في المكتبات ومراكز المعلومات الجامعية.- عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2009.ص280.

8- عامر إبراهيم قنديلجي،إيمان فاضل السامرائي/ تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها .- عمان:مؤسسة الوراق،2002. ص40.

9 - لطفية على الكميشي/ المكتبة الالكترونية وتحديث العملية التعليمية:دراسة مطبقة على قطاع التعليم العام بشعبية طرابلس- ليبيا(رسالة دكتوراه غير منشورة 2005)

10- عبد الوهاب بن محمد أبا الخيل/ المكتبة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق بحث مقدم لندوة المكتبة الرقمية التي أعدتها جمعية المكتبات والعلوم السعودية ومكتبة الملك عبد العزيز العامة في الفترة 10- 11/صفر/1423.ص43

11- لطفية على الكميشي/ "المكتبة الالكترونية:المفهوم والتطبيقات" مجلة اعلم:مجلة علمية محكمة يصدرها الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات بالتعاون مع مكتبة عبد العزيز العامة بالرياض ع 6 ، (ابريل 2010) ص ص 182- .206

12- غالب النوايسة/ خدمات المستفيدين من المكتبات ومراكز المعلومات.- ط1.- عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع،2000.ص94.

13- على بن ذيب الاكلبى " تقنيات المعلومات " مجلة المعلوماتية ع1 (يناير 2003) .- ص20.

14- يونس عزيز/ التقنية وإدارة المعلومات.- بنغازي:جامعة قار يونس،1994.ص.263

15- المرجع نفسه،ص 271

16- ابوبكر محمود الهوش/تقنية المعلومات ومكتبة المستقبل.- القاهرة: دار عصمي،1996.ص.91

17- اودرى جروش/ تقنيات المعلومات في المكتبات والشبكات،ترجمة حشمت قاسم.- الرياض:مكتبة الملك عبد العزيز العامة،1999.

18- حسن السريحي، شريف شاهين/ مقدمة في علم المكتبات .- ط2.- جدة: دار الخلود للنشر والتوزيع، 1997.

19- محمد عوض الترتوري/ تكنولوجيا المعلومات والمكتبات الجامعية تاريخ الإطلاع على الموقع :20 / 5/ 2012. موجود على الرابط :

http:// medom 2008.maktoobblog.com.

20- عامر إبراهيم ، مرجع سابق . ص377.

21- المرجع نفسه، ص341.

الرضا الوظيفي للمرأة الليبية الموظفة بمرافق المكتبات والمعلومات (دراسة استطلاعية)

أ.حسن حواص(*)   فاتن سيالة(**)   د.نجمي الهمالي (***)

المستخلص

تبحث هذه الدراسة في الرضا الوظيفي لفئة اجتماعية مهمة في الكوادر الوظيفية في إدارات قطاعات مختلفة، الا وهي فئة (الموظفات في أجهزة المكتبات والمعلومات كأخصائيات) من حيث المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، والمتغيرات المرتبطة بالعمل، مثل الشعور بالانتماء، والثقة والرغبة فيه والشعور بالقبول بالاستحقاقات المالية، والدرجة الوظيفية، واستقلالية الوظيفة، وفرص الترقية، وتسعى هذه الدراسة للتحقق من مستوى الرضا الوظيفي لدى الموظفات الإداريات الإناث في مرافق المكتبات والمعلومات النوعية، أما جغرافيا فكانت في حدود نطاق مقيد لمدينة طرابلس - ليبيا. وفي تصميم البحث تم استخدام نوع المسح الوصفي ويتألف مجتمع البحث من جميع الموظفات الإداريات في قطاعات متعددة مثل الجامعات وغيرها، وكان حجم العينة 100 مستطلعة، استجاب منها 30 مستجيبة، من كل مرافق المكتبات والمعلومات المستطلعة وتم استخدام 45 مفردة، وفرضية للبحث.

وأظهرت الدراسة أن قضية موضوع الرضا الوظيفي للمرأة الليبية يعبر عن شعورهن من خلال عملهن ومعايشتهن للمهنة ويعبر عن مدى تأثيره على نفسيتهن، وأوضحت نتيجة التحليل إن مستوى الرضا الوظيفي لدى الموظفات

---

*عضو هيئة تدريس بقسم المكتبات والمعلومات - جامعة الزيتونة – سوق الأحد. ليبيا وأمين عام للجمعية الليبية للمكتبات والمعلومات والأرشيف.
** نائب أمين مكتبة مصرف ليبيا المركزي.
***عضو هيئة تدريس. بقسم المكتبات والمعلومات - جامعة طرابلس . ليبيا.

كإداريات في كل المرافق كان عالياً، كما كشفت الدراسة أن هناك تباينا كبير في الرضا الوظيفي لدى الموظفات (اخصائيات المكتبات والمعلومات) كإداريات في القطاعات المدروسة.

استنادا إلى هذه النتائج توصي الدراسة أن على الإدارات التي تتبعها مرافق المكتبات والمعلومات توفير عوامل محفزة أكثر استدامة والتي من شأنها أن تثير مشاعر الموظفات بالرضا عن العمل والوظيفة، أيضا يجب على تلك الإدارات تصميم برامج من شأنها جعل قيمة للموظفات (أخصائيات المكتبات والمعلومات) حتى يشعرن بالارتياح والطمأنينة في عملهن مثل نظرائهن من الرجال، بحيث يمكن تحقيق الأهداف المرغوبة والطموحة.

1. المقدمة :

تعتبر المكتبة اي كانت نوعيتها هي القاعدة الرئيسية لانطلاق البحث في المؤسسات التابعة لها، في نفس الوقت إنها القاعدة الأساسية لمساندة أهداف تلك الهيئة.

فعندما تعجز في خدمة مجتمعها، وأداء دورها المنوط بها نحوهم، فإن ذلك علامة على ضعف في المؤسسة الأم لأن ذلك الضعف يؤثر سلبا على النواحي البحثية فيها. أي أن عند إخفاق مرفق المعلومات في أداء وظائفه "أداء دوره المطلوب منه" فإن ذلك يؤثر سلبا على الخدمات والى تدني نتائجها، مما يؤثر ليس فقط على النواحي البحثية لمجتمع المعلومات ولكن أيضا على القائمين بالخدمات، ففي دراسة قام بها (الغامدي، فالح عبد الله علي، 1993) استخلص إن ضعف المدخلات والخدمات يؤدي إلى ضعف الاستخدام وضعف علاقتهما، هذا أيضا يؤدي إلى هروب مجتمع البحث، والبحث عن بدائل أخرى عندما تكون مكتبته "التي ينتمي إليها" لا توفر له الخدمة، أيضا ما لم تكن هناك علاقة حميمة ومرضية بينه وبين العاملين بها. لذا فإنه لا يمكن تصور مؤسسة وخاصية التعليمية منها بدون مكتبة، ففي دراسة عن تسويق خدمات المكتبات

الجامعية يرى (أبو عزة، عبد المجيد، 1993)... إن المكتبة الجامعية تلعب دورا فعالا في تحقيق أهداف الجامعة ... وأنها تشكل مركزا للمعلومات "نظام معلومات قاعدي" تكمن مهمته الأساسية في تلبية الحاجات المعلوماتية "البحثية" للمجتمع من طلبة وأعضاء هيئة تدريس و "عاملين"... ويوضح صاحب الدراسة أنه لكي تتمكن المكتبة من المساهمة بشكل فعال في تحقيق أهداف الجامعة "المؤسسة الأم" المعروفة تحتاج إلى الأطر البشرية المتخصصة في مجال المعلومات "والمكتبات، والتوثيق" القادرة على تقديم الخدمات الاستشارية إلى مستفيديها التي تتميز احتياجاتهم بالتشعب والتعمق. ونرى إن المؤسسة الأم تمثل المظلة التي تنطوي تحتها أهداف ووظائف إداراتها البحثية "مكتباتها" التابعة لها ، عليه فإن الأهداف يجب أن تتفق مع النشاطات. ومما لاشك فيه إن المهام الأساسية لهذا النوع من المكتبات هو مدى إسهامها في تدريب مجتمع المعلومات في المؤسسة الأم وهذا الإسهام ما كان ليتم ما لم يكون هناك حب ورضا وظيفي. إذن فجوهر المشكلة لا يكمن فقط في عدم وجود مرفق معلومات متكامل، ولكن أيضا في وجود إحباط نفسي وعدم رضا وظيفي أو مهني.

2. الإطار العام للبحث

2.1 مشكلة البحث

لضغوط العمل الوظيفي عوامل تختلف من مهنة إلى أخرى ترتبط جميعها بمستويات طبيعة الوظيفة الإدارية على مستوى المنظمة وهيكلها التنظيمي.

ومن هذه العوامل: موقع الوظيفة، المهام والأنشطة، فئة ومواصفات الموارد البشرية الشاغلة لها، فضلا عن عاملي التوافق المهني والضغط النفسي أو الإداري على الأفراد القائمين على أداء مهام تلك الوظيفة حيث التوافق المهني يمثل نمط وصورة الحياة الذاتية والموضوعية لدى الإفراد العاملين في مؤسسات

قطاعات الدولة أو غيرها، فهو عملية ديناميكية تهدف لتحقيق التكيف والانسجام بين الموظف (ة) والبيئة المهنية.

فعدم التوافق الوظيفي الناشئ من عوامل تتعلق باجتهاد الأفراد، واستعدادهم للتدريب، ناهيك عن عدم تناسب قدراتهم وخاصة الذهنية وذكائهم الوجداني مع نوع أعمالهم، وعوامل أخرى تقع تحت عيوب في الجوانب المادية (المرتب و الحوافز"الاقتصادية" والاجتماعية، والسياسية)، فإن الموظف الفرد الذي قد لا ينسجم مع المهنة سيؤدي بالضرورة إلي عدم الانتفاع من قدراته المختلفة في مجال مهنة عمله.

وتكون الموظفات اللاتي يعملن في مرافق المكتبات بأنواعها المختلفة الدعامة الأساسية والفعّالة لها وللمؤسسة الأم، إذ من دونهن لا يمكن أن تحقق أهدافها ومهماتها الإدارية والفنية والخدمية.

وقد تكون متغيرات التوافق والرضا و عدم الإحباط المهني للموظفات العاملات في المنظمة الأم مؤشرات مهمة لنجاحهن في أداء مهماتهن وواجباتهن، إذ من دون التوافق والرضا الوظيفي قد تضطرب شخصياتهن فيشعرن بعدم الرضا (الإحباط) الوظيفي الذي قد يصل إلى الاحتراق النفسي والجسدي سيما إذا كان سوء التوافق المهني و الإحباط مستمرينً نتيجة لظروف العمل(المادية والنفسية والاجتماعية) السيئة.

وبناء علي ما سبق فإن بيئة عمل مرافق المكتبات ومراكز المعلومات - والتي تتصف بسرعة النمو والتطور في المجال العلمي للمهنة - من البيئات التي تقع فيها الموظفات تحت ضغوط مهنية مختلفة نتيجة لمواجهتهن تحديات مختلفة، بجانب ما يتطلبه العمل من مواجهة مع جمهور المستفيدين عند تقديم خدمات المكتبة، وعدم استقرار مفهوم المجتمع لطبيعة عمل أخصائيات المكتبات ونظرتهم المحبطة بالتقليل من شأن جهودهن، وغيرها من الإعتبارات التي قد تشكل ضغوط عمل لهن بشكل أو بآخر، وتترجم إلى ردود أفعال مختلفة

تؤثر على أدائهن، والتفاعل المطلوب لنجاح تلك المؤسسات البحثية وكبؤر لنظم معلوماتية.

2.2 أهمية البحث

يتطلب تقديم خدمات متميزة في المؤسسات المعلوماتية من مكتبات ومراكز معلومات مستوى عالياً من كفاءة الموظفين والموظفات فيها ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بوجود دوافع نفسية قوية لدى أولئك الموظفين والموظفات للعمل تنبع من رضاهم عن ذاتهم وعملهم، ويرتبط بتحقيق مفهوم ذلك الرضا بالتعرف على مستويات ضغوط العمل التي توجد في المكتبات.

من هنا تتضح لنا أهمية هذه الدراسة الاستطلاعية في الدور المرجو منها بالكشف عن الجانب الحسي لأداء موظفون وموظفات المكتبات بمعرفة مسببات الرضا لهم في مختلف المكتبات، وآثارها الإيجابية عليهن.

فهذه الدراسة لها أهمية بالغة من حيث كونها تبحث عن أهم الأسباب التي تُمكن أخصائيات المكتبات والمعلومات الارتباط الوثيق بوظيفتهن حتى يشعرن بالانتماء والرغبة فيها، فالعمل والارتباط القوي به تستطيع موظفة المكتبة أن تقدم افضل ما لديها من مجهودات في مهنتها وتكون دافعا لزيادة الرغبة في حب وظيفتها وفي أداء العمل والرفع من الكفائة والقدرة الشخصية لها فينمو لديها الإبداع والابتكار ومن تم يتحسن إنتاجها الذي بدوره ينعكس على المجتمع والسعي للرقي به من حيث كون مهنة المكتبات والمعلومات مهنة لها تأثيرها المباشر على هذا الرقي.

وهذا الشعور يتولد لدى أخصائية المكتبات والمعلومات "الموظفة العاملة " من العلاقة الجيدة المحترمة بين مدراء الإدارات بما فيها الإدارة المسؤولة عن المكتبة وموظفاتها، وأيضا علاقة فريق العمل داخل المكتبة فكلما كانت هذه العلاقات جيدة كلما كان انعكاسها أكثر نفعاً للمؤسسة الأم ومن تم للمجتمع الذي تخدمه هذه المؤسسة.

ومن خلال هذه الدراسة الاستطلاعية للمكتبات بمختلف أنواعها حاولنا نحن الباحثين الخوض والتقصي في مدى رغبة الأخوات الأخصائيات المكتبات وشدة ارتباطهن بوظيفتهن الذي يفترض أن يتولد عنه رضاهن عنها، وحاولنا الوصول إلي الأسباب الرئيسية التي كانت لها التأثير المباشر في شعورهن بعدم الرضا على وظيفتهن الذي يؤثر بالتالي على تولد عدم الثقة بالنفس وعدم إشباع الحاجات الشخصية الذي من خلالها يتمكن من الوصول لمستوى الطموح لديهن.

وبشكل عام فإن الفائدة من هذا البحث تبرز من أهمية الموضوع في مجالات العمل المختلفة خاصة مع الاهتمام المتزايد بالدور الذي يلعبه العنصر البشري في كفاءة إنتاجية المعلومات وتوصيلها.

2.3 الهدف من البحث

بالرغم من جهود التنمية الإدارية والبشرية لقطاعات العمل المتنوعة بليبيا لرفع كفاءة الموظفين والعاملين بأجهزة تلك القطاعات، إلا أن كلا من البيئتين أدارة الموارد البشرية والإدارية تفرض نفسيهما كموضوع للدراسة والبحث الميداني الاستطلاعي، لما لهما من أهمية مفتاحية في تهيئة المناخين التوظيفي والوظيفي المناسبين لرفع كفاءة الأداء وزيادة الإنتاج.

ونحن في دراستنا هذه نُقدم على دراسة البيئة الإدارية، ونظرنا يتجه إلى أهمية عوامل الرضا الوظيفي بأبعاده الأساسية ومنها بيئة و ظروف العمل للوظيفة، والنظم الإدارية المرتبطة بها وكذلك الظروف المادية والحوافز المالية للوظيفة.

ونحن في هذه الورقة نسعى إلى معرفة بيئة العمل في عدد من المكتبات النوعية ومدى ملاءمتها للمرأة الليبية الموظفة في هذا قطاع المكتبات والمعلومات من حيث الرضا والإحباط الوظيفي لديها؛ إطلاقا من ذلك فإن الباحثين في دراستهم هذه أو ورقتهم هذه يهدفون إلى التعرف على نواحي القوة والضعف في

كفاءة وفاعلية أبعاد الرضا الوظيفي في محيط العمل فضلا عن أن الدراسة هذه ستلقي الضوء على مدى ملائمة بيئة العمل في المكتبات ومحيطها للموظفة الليبية، ومدى شعورها بالرضا أو الإحباط الوظيفي في وظيفتها تلك ناهيك عن أثر تلك الأبعاد و البيئة الوظيفية على دافعية إنجاز العمل من أجل الوصول إلى الطرق الموصلة لرفع كفاءة وفاعلية الموظفين بتلك الأجهزة.

وسيتضح بجلاء إن هذه الدراسة الاستطلاعية الميدانية لبعض المكتبات النوعية لها أهميتها، خاصة في ظل التطور السريع الذي تمر به ليبيا والذي يتطلب مزيدا من الاهتمام بتنمية الموارد البشرية أي الاهتمام بتطوير قوانين نظم عمل الخدمة المدنية ونظم بيئة العمل وحوافز العمل وسن التقاعد للمرأة الليبية الموظفة كي تشعر بالرضا وليس بالإحباط الوظيفي.

هذه الدراسة ليست من قبيل البحث التجريبي أو المسحي الإحصائي الشامل الذي يتناول عينة تمثل لمجتمع المرأة الموظفة إداريا في ليبيا، ولكن هذه الدراسة من نوع الدراسات الاستطلاعية لبعض الموظفات في بعض المكتبات النوعية في مدينة طرابلس، حيث أن الدراسة تستند على دراسة عينة لها خصائصها ومواصفاتها المحددة. وبالرغم من ذلك فإن نتائج هذه الدراسة تتخذ كمؤشرات لها مدلولتها في تشخيص جوانب القصور في إبعاد الرضا الوظيفي للمرأة في الخدمة المدنية بصفة عامة. ومن ثم يمكن الاعتماد عليها مستقبلا في الكشف عن مداخل جديدة لتطوير بيئتي العمل والموارد البشرية، وخاصة ما يخص المرأة الليبية.

ظلت المرأة الليبية لعقود عديدة تشعر بتبعيتها للرجل، إذ ينظر إليه على أنه بديل عنها في عملية اتخاذ القرارات في جميع ما يتعلق بأمور الحياة العملية، وذلك للاعتقاد بأنها غير قادرة على العمل والعطاء على مستوى القيادة وإدارة الأعمال، ما أعاق تقدم وتطور المرأة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي، إلا أن الوقت الراهن مكّن المرأة من النمو العلمي والبحثي

والمعرفي وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من مجتمع المعلومات يساهم في رقي المجتمع الليبي، من هنا يثبت لنا القول المأثور إن المرأة نصف المجتمع، فهي تسير في خط متوازي مع الرجل لبناء المجتمع والنهوض به.

نتيجة لعدة تطورات وتغيرات اجتماعية وسياسية ومعرفة مجتمعية وثقافية في المجتمع الليبي فإن دور المرأة الليبية الريادي قد تغير في العقود الأخيرة بشكل مطرد، خاصة بعد ظهور مفهوم حرية المرأة وتبلوره جنباً إلى جنب مع استيعاب المجتمع الليبي لمفهوم الديموقراطية الحديثة لتفعيل دور المرأة في القطاعات الاقتصادية المختلفة كالتجارة والتسويق وفي القطعات الخدمية والصناعة والتعليم وغير ذلك، فالظروف المواتية أعطت المرأة كامل الحرية في ممارسة دورها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وصناعة واتخاذ القرارات.

اي ان أصبح للمرأة الليبية دوراً ريادياً في الحياة المجتمعية، ونتيجة لذلك الدور الريادي ظهرت مؤخراً فكرة إعطاء المرأة الليبية باعتبارها جزءاً أساسياً لا يكتمل المجتمع إلا به حقها في الانتخاب وفي الترشيح وفي تبوئ المناصب العليا اي في القيادة الإدارية؛ ما يؤكد تنبؤ المجتمع بدور ريادي مثالي للمرأة الليبية في كل الأوساط وعلى كل المستويات.

2.4 منهج البحث

استخدم الباحثون المنهج المسحي في إجراء هذا البحث، الذي يهتم بدراسة الظروف الاجتماعية في مجتمع معين وبغرض تجميع الحقائق والمعلومات، واستخلاص النتائج اللازمة لحل مشاكل هذا المجتمع وذلك عن طريق فهم الظاهرة وجمع المعلومات ومن تم تحويلها إلى بيانات، والتعبير عنها بالطرق الكمية والكيفية للوصول للمقترحات التي ستسهم في جعل الحالة المدروسة متقدمة ومتطورة، ومن الطرق التي أتبعت في تجميع البيانات والمعلومات استخدام الاستبيان والمقابلة الشخصية، وتضمن الاستبيان 34 فقرة.

المحور الأول : محور المكتبات التي أجري عليها البحث

تضم أنواع مختلفة من المكتبات داخل مدينة طرابلس (العامة – الخاصة – الجامعية – المدرسية) وتم اختيارها بصورة عشوائية ونذكر منها على سبيل المثال (مكتبة كلية الدراسات العليا، مكتبة مركز جهاد الليبيين، مكتبة مصرف ليبيا المركزي، مكتبة مدرسة أبن الهيثم ......) وغيرها من المكتبات.

المحور الثاني : محور العمر

تتراوح أعمار العينات التي تم إجراء البحث عليها ما بين اقل من 25 سنة إلي 45 سنة.

المحور الثالث : محور المستوى التعليمي

المستوى العلمي للعينات التي تم إجراء البحث عليها فهو المستوى الجامعي في تخصص المكتبات والمعلومات وأغلب الشهادات الممنوحة لهن فهي محصورة بين (البكالوريوس والليسانس) وهناك جزء بسيط منهن يحملن شهادة (الدبلوم).

المحور الرابع : محور الخبرة

تتراوح سنوات الخبرة للعينات التي تم إجراء البحث عليها ما بين أقل من 13 سنة إلي أكثر من 23 سنة.

3. موضوع البحث

3.1 الرضا الوظيفي

موضوع الرضا الوظيفي تم تناوله بالدراسة في كثير من الأحيان في ادبيات العمل والمنظمات. وهذا يُرجع أساساً حقيقة لا يمكن إنكارها، إن العديد من الخبراء يعتقدون إن اتجاهات الرضا الوظيفي يمكن أن تنفذ وتؤثر على سلوك سوق العمل، وإنتاجية العمل وجهد العمل، وعلى تَغيب الموظفات والموظفين عن العمل وأيضاً على دوران الوظيفة. هذا ولقد تم تعريف الرضا الوظيفي بطرق عديدة من قبل مؤلفين مختلفين في مجالات متنوعة.

وفي عام (1976) قدم Locke تعريفاً شاملاً للرضا الوظيفي على إنه ينطوي على ردود فعل أو مواقف تقييمية إدراكية، ووجدانية، ونص أيضاً على إن

الرضا عبارة عن حالة من المتعة أو الاستمتاع أو إنه حالة من العاطفة الإيجابية الناجمة عن تقدير وتقييم لعمل أو وظيفة أو خبرة أحد الأفراد.

في الخط نفسه عرف Spector (1997) الرضا الوظيفي على انه مجموعة من المشاعر التقييمية حول وظيفة معينة. وحدد تسعة عوامل للرضا الوظيفي كالأجر أو المرتب، والترقية، والإشراف، والفوائد، وشروط الموضوعية والتأهيل والمكافآت، والاتصالات.

بينما دراسات حديثة بواسطة كل من Ehrenberg (2003)، Zoghi (2003) وRobst،) وجدت أن النساء لا تقل رضاءاً عن مثيلهن من الرجال، واقترحوا أيضاً أن النساء العاملات يجب ان يكون لهن نفس توقعات نُظرائهم من الرجال وبالتالي الرضا الوظيفي نفسه.

في حين Ward(و Sloane (1991) إرتأوا أن النساء فوق سنة 35 يكون لديهن رضا وظيفي بشكل ملحوظ وأن الرضا الوظيفي للنساء العاملات يكون أقل عندما تكون مكتسباتهم أو استحقاقتهن المالية تكون اقل من مقارنة مما يحصل عليه قرائنهم من الذكور.

مما لا شك فيه إن النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مثل العلمانية لها أثرها على وضع المرأة الوظيفي، حيث علق كل من Bass وBrown, Forde (1998) ان هناك فروقا متأصلة وموروثة بين الجنسين فيما يتعلق بالرضا الوظيفي للعاملات الإداريات السبب فيه يعود إلى الموقع الوظيفي الثانوي للمرأة والتي أملته الوظيفة العلمانية ووضعته قارنة أسرهم.

بينما Zalenzunik، Christenson و Roethlisbeger (1958) أكدوا أيضا إن المرأة يكون لديها اكبر رضا وظيفي بالرغم من حقيقة أن الإناث يتقاضين نفس الأجر كزملائهم من الرجال، وكان لديهن نفس الوضع الوظيفي مثل نظرائهم من الرجال.

إلا إن(1982) , Alao عزاء رضا الإناث اللاتي يتقاضين مرتبات أكثر من نظارئهن من الذكور إلى حقيقة أن الرجال غالباً ما يكونون هم المعيل التقليدي لأسرهم وأنهم أكثر عرضة لآثار الضغوط المالية الملحة للحفاظ على الأسرة.

3.2 أهمية الرضا الوظيفي

المكتبات ومراكز المعلومات ونظمها والخدمات التي تسعى لتقديمها كمؤسسات تعليمية وبحثية وتربوية وتدريبية لا تكتمل إلا بوجود العنصر البشري المؤهل والمتدرب، أي إنها لابد وأن تكون متطورة وتنمو مثلها مثل الكائن الحي، فالمكتبة مثلها مثل المعلومات كائن حي يولد ويموت، فالمكتبات تنشأ بحكم الحاجة إليها كمؤسسة تعليمية حرة، وتتطور بتطور حركية وديناميكية مؤسساتها الأم، وإهمالها وعدم حركتيها يؤثر سلباً على المؤسسة الأم.

فالمكتبات كمفرد بحكم وضعها الاجتماعي تتطور لمؤسساتها، لتواكب التقدم الجاري في المجال، والعكس إن انتكست أو تولى أمرها عنصر غير مؤهل ولا يقدر قيمتها ويتجاهلها ركنت مؤسساتها إلى عدم الحركة، وأيضا في حال تجاهل دور موظفاتها و موظفيها في صناعة القرار، والعمل على إرضائهم فإن ذلك ينعكس سلباً على ما تقدمه من خدمات لسعلة المعلومات.

نعتقد أنه المكتبات كمؤسسات تعمل بعنصرها البشري كمورد حيوي، وبالخدمات التي تسعى إلى تقديمها ترغب في تحقيق التميز والتفوق في إنتاج تلك الخدمات، فإن استطاعت إنجاز أهدافها وأهداف المؤسسة الأم المرجوة فإن كفاءتها وفعاليتها ستبقى مرهونة بتحقق الأهداف سالفة الذكر، أي مدى الفاعلية والكفاءة في الاهتمام الكافي بالموارد البشرية.

مما لاشك فيه إن المؤسسات كمنظمات واعية تسعى للعمل على تجسيد ما يحقق الاطمئنان والرضا الوظيفي لكل كادرها الوظيفي العامل بها، فالموظف أو الموظفة كلاهما بحاجة عوامل مثل الشعور بالإنصاف والعدالة

والمساواة في المعاملة، والاحترام والتقدير وفي المشاركة في صناعة قرار المنظمة، وأيضاً في توفير الجو الملائم للعمل وغيرها من العوامل ذات التأثير المباشر وغير المباشر على الكادر رغبة في الوصول إلى درجة عالية من الإشباع المتوائمة مع الحاجات المتنامية والمختلفة والمتنوعة وفقاً لما يتوقعه ويتمناه العنصر البشري العامل.

وبالنظر إلى الرضا الوظيفي فأننا نجد أنه كموضوع له أهمية في الدارسات الإدارية والاجتماعية والنفسية، ولارتباطه بالحاجات التي يسعى الفرد لإشباعها بهدف تحقيق رغباته، فهو يعتبر مؤشراً دافعياً و دليلاً يعتمد عليه في تحديد مستويات فعالية أداء الأفراد، فهو كما ترى (زهية، عزيون، 2007) يتصف بخصائص تميزه عن باقي المفاهيم الأخرى والتي ينبغي على المؤسسة إدراكها للاستفادة من نتائجها على مستوى الفرد والمؤسسة بشكل عام.

كثر من الباحثين تناول موضوع الرضا الوظيفي ومفهومه حسب وجهة نظره، حسب الفترة الزمنية التي عايشها بظروفها وعواملها السائدة في تلك الحقبة، وبذا تعدد نظرياته فمنها الكلاسيكي أنفرد في تحليله لذلك المفهوم، ومنها الحديثة التي استندت مستويات ومبادئ أملتها متغيرات متنوعة وعلى الأخص ما يهم مستوى الموارد البشرية، وكلاهما قد ساهما في تنمية مفهوم الرضا الوظيفي ويبقى الدور على إدارات الجودة ومؤسساتها الهادفة في تفهم مختلف العوامل المرتبطة والمؤثرة في رضا العنصر البشري لتحقيق التقدم المهني.

وخلص (Gupta & Joshi, 2008) في دراستهم ان الرضا الوظيفي هو أسلوب هام يستخدم لتحفيز الموظفين على العمل بجدية أكبر. فقد قيل في كثير من الأحيان أن "الموظف السعيد هو موظف المنتج" فالرضا الوظيفي مهم جدا لأن معظم الناس يقضون جل حياتهم في مكان عملهم .

ويكشف (Khan, 2006) في دراسته hat Hoppack أن لدائرة الضوء دور في جلب الرضا الوظيفي، ولاحظ أيضاً إن الرضا الوظيفي يكمن في مجموعة من الظروف النفسية والبيئية التي تسبب وتؤدي لأن يقول شخص بشكل كامل، "أنا راض عن عملي".

وفي دراسته (Rao, 2005) يكشف إن الرضا الوظيفي يشير إلى مشاعر الشخص من الارتياح والرضا في العمل، وهي تعمل وكأنها الدافع للعمل إلا إنها ليست الارتياح والسعادة النفسية أو الرضا الذاتي، ولكن الشعور بما يرضي المهنة أو الوظيفة.

ووفقً لراو (2005)، هناك 3 أنواع من النظريات :-

1. نظرية إشباع الحاجة.
2. نظرية الإنصاف (العدالة، المساواة).
3. نظرية التباين.

اما فيما يتعلق بالحكم على الرضا فإن (Aswathappa, 2003) يرى انه يمكن الحكم على الرضا الوظيفي لدى الموظفين من خلال نظام دفع الأجور. فمنظمات مختلفة عمات على أن تكيف نوعاً مختلفاً من نظام دفع الأجور. فهي تقوم بدفع الحوافز والعلاوات والمزايا غير النقدية جنباً إلى جنب مع الأجور والرواتب.

فالرضا الوظيفي هو مجموعة من الأحاسيس الجميلة متمثلة في (القبول والسعادة والاستمتاع) التي يشعر بها الموظف (ة) تجاه نفسه ووظيفته والمؤسسة التي يعمل بها ، وهكذا تكون لها تأثيرها على أداءه الوظيفي وعلى علاقاته الاجتماعية، فتتولد عنها انتاجات إبداعية مبتكرة لديه.

3.3 العنصر البشري (المرأة كمورد بشري)

يعد العنصر البشري أهم رأسمال مجتمعي وهو أساس التنمية وغايتها، حيثأ انه القادر على تحويل أهداف التنمية إلى واقع محسوس. مما لاشك

التنمية بشقيها في ليبيا بحاجة إلى دفعات قوية من الاهتمام والعمل وتحقيق الإنجازات لكي تصل إلى ما تطمح إليه. فليبيا الحديثة تواجه مشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية صعبة ناتجة عن متغيرات محلية، وطنية إقليمية، قارية وعالمية. لعل أهم المشاكل المسببة للعوامل السابقة ارتفاع معدل النمو السكاني الذي يعد من أعلى المعدلات في افريقيا.

وبما أن المراة جزء لا يتجزأ من المجتمع ومن التنمية فهي مورد بشري متجدد ومتزايد يعتمد عليه فلا يمكن أن تتحقق أية تنمية سواء كانت اقتصادية وسياسية واجتماعية تعليمية أو ثقافية وإعلامية في ظل غياب المرأة وعدم استثمار طاقاتها الاستثمار الجيد والأمثل. فالأمر يتطلب الرفع من مستواها في جميع المجالات، ففي تقرير صدر حديثا 2010 عن وزارة الشؤون الاجتماعية ويحمل عنوان (المرأة الليبية ارقام ومؤشرات) أظهر أن معدلات نمو النساء في ليبيا أعلى من معدلات نمو الرجال. ولقد توقع التقرير ان بقاء الأمور على حالها، قد يترتب عليه تشكيل النساء نصف عدد السكان أو اكثر خلال العقود القادمة. تلك النسبة تعني أهمية مشاركتها في جميع المجالات بما يتناسب مع حجمها كمورد بشري. فعلى الرغم من ذلك فإن مساهمتها محدودة في سوق العمل.

وطبقا للتعداد السكاني للمجتمع الليبي للعام 2006، اشارت (الهيئة القومية للتوثيق والمعلومات، 2009) إن نسبة المرأة وصلت إلى ما يقارب من 69.2٪ من مجموع عدد السكان الليبيين، وان مجموع الليبيين المصنفين كقوى عاملة يصل إلى (82424) منهم (40973) امرأة عاملة موظفة.

ويوضح الجدول رقم (1)

يبين معدل القوى العاملة من الإناث خلا السنوات 2000_ 2010 *

السنة	النسبة المئوية
2000	%22.7
2001	%32.2
2003_2002	%23.76
2004	غير متوفر
2005	%24.3 و %24.4
2006	غير متوفر
2007	%27.3
2008	%26.1
2009	%24.7
2010	%26.69

* (المصدر: الهيئة القومية للتوثيق والمعلومات 2009)

مما سبق يتضح لنا أن المراة في المجتمع الليبي لها دور فعال جداً للرقي به والرفع من مستواه بتقديم خدماتها الجليلة في شتى المجالات ولا سيما في مجال المكتبات والمعلومات من حيث إنها المصدر الرئيسي للمعلومة التي تتكون منها المعرفة وبدورها تنهض بمستوى هذا المجتمع البسيط، من هذا المنطلق يثبت لنا اهمية دور المراة في هذا المجال المهني المهم فكل ما كانت المتخصصة في هذا المجال راضية عن وظيفتها كل ما كان مردود هذا الرضا ينعكس بصورة جيدة على نمو المجتمع.

4. عينة البحث

قام الباحثون بتوزيع 100 استمارة استبيان على الموظفات في مكتبات متنوعة في مدينة طرابلس وقد تعاونت بعض الموظفات بتوزيع وإعادة الاستبيانات وبعد الإجابة عليها من قبل المبحوثات، وبالرغم من المتابعة الشخصية للباحثان فقد أعيدت 45 استمارة استبيان فقط اي ما نسبته 45٪

من مجموع الاستبيانات التي تم توزيعها وبعد تفحص الاستبيانات تم استبعاد 15 منها نظراً لعدم تحقق الشروط المطلوبة للإجابة على الاستبيان، وبذلك يكون عدد الاستبيانات الخاضعة للدراسة 30 استبانه.

4.1 تحليل خصائص العينة

الجداول التالية تبين خصائص عينة الدراسة :-

توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية والوظيفية لأفراد العينة :

أولاً :- توزيع الأفراد حسب الجنس.

إن جنس أفراد العينة جميعهن نساء.

ثانياً :- توزيع الأفراد حسب العمر.

الجدول رقم (2) يبين توزيع العينة حسب سنوات العمر والنسب المئوية لها

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 25 سنة	2	6.7
من 25 إلي 35 سنة	14	46.7
من 35 إلي 45 سنة	3	10.0
أكبر من 45 سنة	11	36.7
المجموع	30	100.0

التحليل:- من الجدول أعلاه نجد إن 7٪ من أفراد العينة أعمارهن اقل من 25 سنة، وإن حوالي 47٪ أعمارهن تتراوح ما بين 25 و35 بينما نسبة أعمار العينة ما بين 35 و45 تمثل 10٪ فقط في حين إن اللاتي أعمارهن ما فوق 45 نسبتهم تصل إلى حوالي 37٪.

التعليق:- يمكننا إن نستنتج من الجدول أعلاه إن متوسط العمر حوالي 25 سنة، وإن 58٪ تتراوح أعمارهن ما بين 25 و45 سنة.

ثالثاً :- توزيع افراد العينة حسب المؤهل العلمي.

الجدول رقم (3) يبين توزيع العينة حسب المؤهل العلمي والنسب المئوية لها.

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
بك . مكتبات	22	73.33
لس . مكتبات	4	13.3
تخصصات أخرى	4	13.3
المجموع	30	100.0

التحليل:- من الجدول أعلاه نجد إن 73.33٪ من افراد العينة يحملون مؤهل بكالوريوس مكتبات، وإن حوالي 13.3٪ يحملون ليسانس مكتبات، وتضمنت العينة عدد 4 افراد يحملن تخصصات اخرى والذي يشكل 13.3٪ من مجموع أفراد العينة.

التعليق:- يمكننا إن نستنتج من الجدول أعلاه إن جميع أفراد العينة يحملن مؤهل جامعي بينما ما يمثلن نسبة حوالي 87٪ من افراد العينة هن متخصصات في مجال المكتبات والمعلومات، وهذا يعطي ثقة في إجاباتهم .

رابعا :- توزيع العينة حسب الخبرة.

الجدول رقم (4) يبين توزيع العينة حسب الخبرة والنسب المئوية لها.

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 3 سنوات	2	6.7
من 3 إلي 13 سنة	14	46.7
من 13 إلي 23 سنة	3	10.0
أكبر من 23 سنة	11	36.7
المجموع	30	100.0

التحليل:- من الجدول أعلاه نجد إن حوالي 7٪ تقريباً من أفراد العينة لديهن سنوات خبرة اقل من 3 سنوات، وإن حوالي 47٪ لديهن سنوات خبرة تتراوح ما بين 3_13 سنة، بينما نسبة سنوات الخبرة لأفراد العينة التي تقع سنوات

خبرتهن ما بين 13_23 سنة تمثل 10٪ فقط في حين إن الموظفات التي سنوات خبرتهن أكثر من 23 سنة نسبتهن تصل إلي حوالي 37٪.

التعليق:- يمكننا أن نستنتج من الجدول أعلاه إن متوسط سنوات الخبرة حوالي 13 سنة وإن ما ننسبته 58٪ تتراوح سنوات خبرتهن ما بين 13 و23 سنة، من هنا يمكننا توقع إن سنوات الخبرة لها تأثير على الرضا الوظيفي لدى أفراد العينة.

3.2 تحليل البيانات

جدول رقم (5) يبين الرضا عن الأداء الوظيفي

العبارة/ البيان	التكرار من 30	النسبة المئوية
موافق	14	46,7
موافق تماماً	10	33,3
إلى حد ما	3	10,0
غير موافق	3	10.0
المجموع	30	100.0

التحليل:- يوضح الجدول أعلاه إن ما نسبته 46.7٪ من أفراد العينة هن راضيا عن أدائهن الوظيفي، وإن 33.3٪ منهن راضيات بشكل تام، وإن 10٪ منهم إلى حد ما راضيات وإن ما نسبته 10٪ من أفراد العينة غير راضيات تماماً.

التعليق:- من السابق يمكننا استنتاج إن ما نسبته 80٪ تقريباً من الموظفات راضيات تماماً وبشكل جيد جداً عن أدائهن الوظيفي، وبالتالي نستطيع القول إن الموظفات يشعرن بأنهن يقدمن أفضل ما يقدرون عليه من أداء في حين عدد 2 من أفراد العينة اللاتي غير راضيت عن الأداء ، وأن واحدة امتنعت عن الإجابة ويمكننا تضمينها في خانة غير راضية.

جدول رقم (6) يبين توزيع الأعباء الوظيفية

العبارة/ البيان	التكرار من 30	النسبة المئوية
موافق	6	20.0
موافق تماماً	0	00.0
إلى حد ما	6	20.0
غير موافق	18	60.0
المجموع	30	% 100

التحليل:- يوضح الجدول اعلاه إن ما نسبته 20٪ من أفراد العينة هن راضيات عن توزيع الأعباء الوظيفية، وإن 20٪ منهن إلى حد ما راضيات وإن ما نسبته 60٪ من افراد العينة غير راضيات تماماً.

التعليق:- من السابق يمكننا استنتاج إن ما نسبته 40٪ تقريباً من الموظفات راضيات تماماً وبشكل جيد جداً عن توزيع الأعباء الوظيفية، في حين إن اغلبية افراد العينة أي ما نسبته 60٪ غير راضيات تماماً.

جدول رقم (7) يبين العدالة في توزيع جدول العمل

العبارة/ البيان	التكرار من 30	النسبة المئوية
موافق	4	13.3
موافق تماما	3	10.0
إلى حد ما	10	33.3
غير موافق	13	43.4
المجموع	30	100.0

التحليل:- يوضح الجدول أعلاه ان 4 من افراد العينة ونسبتهن 13.3٪ هن راضيات عن توزيع جدول العمل، وإن 3 من أفراد العينة ونسبتهن 10.0٪ هن راضيات تماما وإن 10 منهن ونسبتهن 33.3٪ هن راضيات إلي حد وإن عدد 13 هن غير راضيات تماماً.

التعليق:- إن 17 من افراد العينة ونسبتهن 56.7٪ راضيات بصورة جيدة جداً عن توزيع جدول العمل، في حين إن 13 الباقيات منهن ونسبتهن 43.3٪ هن غير راضيات تماماً عن هذا التوزيع.

جدول رقم (8) يبين عدد الطلبة المستهدفين من الخدمة

العبارة/ البيان	التكرار من 30	النسبة المئوية
موافق	12	40.0
موافق تماماً	5	16.7
إلى حد ما	11	36.7
غير موافق	2	6.6
المجموع	30	100.0

التحليل:- يوضح الجدول أعلاه إن 12 من افراد العينة وما نسبته 40.0٪ هن راضيات عن عدد الطلبة المستهدفين من الخدمة، وإن16.7٪ منهن راضيات بشكل تام، وإن 36.7٪ منهن إلى حد ما راضيات.ونسبه 6.6٪ هن غير راضيات تماما.

التعليق:- من الجدول السابق يمكننا استنتاج إن ما نسبته 76.7٪ من الموظفات راضيات تماماً وبشكل جيد، في الوقت نفسه إن 16.7٪ راضيات جداً عن عدد الطلبة المستهدفين من الخدمة، بالنظر إلى ذلك نجد ما نسبته 6.6٪ غير راضيات تماماً.

جدول رقم (9) يبين لائمة أماكن العمل مع متطلبات العملية التعليمية من حيث التجهيزات

العبارة/ البيان	التكرار من 30	النسبة المئوية
موافق	1	3.3
موافق تماماً	2	6.7
إلى حد ما	.12	40.0
غير موافق	15	50.0
المجموع	30	100.0

التحليل:- يوضح الجدول أعلاه أن واحدة فقط من افراد العينة ونسبتها 3.3٪ من مجموع الأفراد هي راضية عن ملائمة اماكن العمل مع متطلبات العملية التعليمية من حيث التجهيزات، وإن 2 من أفراد العينة ونسبتهن 6.7٪ هن راضيتان بشكل تام، وإن 12 من افراد العينة ونسبتهن 40.0٪ هن راضيات إلى حد ما.و عدد 15 من أفراد العينة ونسبتهن 50 ٪ غير راضيات تماماً.

التعليق:- من السابق يمكننا استنتاج إن ما نسبته 10٪ تقريباً من الموظفات راضيات تمامًا وبشكل جيد جداً عن ملائمة اماكن العمل مع متطلبات العملية التعليمية من حيث التجهيزات، في الوقت نفسه إن 40.0٪ راضيات إلي حد ما عن ملائمة أماكن العمل، بالنظر إلى ذلك نجد ما نسبته 50.0٪ غير راضيات تماماً.

جدول رقم (10) يبين العلم باختصاصات الوظيفة والمسؤوليات والحقوق والواجبات

العبارة/ البيان	التكرار من 30	النسبة المئوية
موافق	14	46,7
موافق تماماً	9	30.0
إلى حد ما	2	6.7
غير موافق	5	16.6
المجموع	30	100.0

التحليل:- يوضح الجدول أعلاه إن 14 من أفراد العينة ونسبتهن 46.7٪ هن راضيات عن علمهن باختصاصاتهن الوظيفية ومسؤولياتهن وحقوقهن وواجباتهن، وإن 9 من افراد هذه العينة ونسبتهن 30.0٪ هن راضيات بشكل تام، وإن 2 من أفراد نفس العينة ونسبتهن 6.7٪ راضياتان إلى حد ما وعدد 5 من أفراد العينة ونسبتهم 16.6٪ غير راضيات تماما

التعليق:- من السابق يمكننا استنتاج إن ما نسبتهن76.7٪ من الموظفات راضيات تماماً وبشكل جيد جداً عن علمهن باختصاصاتهن الوظيفية ومسؤولياتهن وحقوقهن وواجباتهن، في الوقت نفسه إن نسبة 6.7٪ منهن راضيات إلي حد ما، بالنظر إلى ذلك نجد 5 من أفراد العينة ونسبتهم 16.6٪ غير راضيات تماماً.

جدول رقم (11) يبين مفهوم العمل كفريق واحد في المكتبة

العبارة/ البيان	التكرار من 30	النسبة المئوية
موافق	4	13.3
موافق تماماً	1	3.3
إلى حد ما	13	43.3
غير موافق	12	40.1
المجموع	30	100.0

التحليل:- يوضح الجدول أعلاه إن 4 من أفراد العينة ونسبتهن 13.3٪ هن راضيات عن مفهوم العمل كفريق واحد في المكتبة، وإن واحدة فقط منهن ونسبتها 3.3٪ هي راضية بشكل تام، وإن 13 من أفراد العينة ونسبتهن 43.3٪ راضيات إلي حد ما.

التعليق:- من السابق يمكننا استنتاج إن ما نسبته 16.6٪ تقريباً من الموظفات راضيات تماماً وبشكل جيد جداً عن مفهوم العمل كفريق واحد في المكتبة، في الوقت نفسه إن نسبة 43.3٪ راضيات إلي حد ما عن هذا المفهوم، بالنظر إلى ذلك نجد ما نسبته 40.1٪ غير راضيات تماماً.

جدول رقم (12) يبين وجود معايير لتقيم الأداء بالمكتبة

العبارة/ البيان	التكرار من 30	النسبة المئوية
موافق	6	20.0
موافق تماماً	1	3.3
إلى حد ما	5	16.7
غير موافق	18	60.0
المجموع	30	100.0

التحليل:- يوضح الجدول أعلاه إن 6 من أفراد العينة ونسبتهن 20.0٪ هن راضيات عن وجود معايير لتقيم الأداء بالمكتبة، وإن واحدة فقط منهن ونسبتها 3.3٪ راضية بشكل تام، وإن 5 من أفراد هذه العينة ونسبتهن 16.7٪ راضيات إلى حد ما راضون.

التعليق:- من الجدول السابق يمكننا استنتاج إن ما نسبته 23.3٪ من الموظفات راضيات تماماً وبشكل جيد، عن وجود معايير لتقيم الأداء بالمكتبة، في الوقت نفسه إن نسبة 16.7 ٪ منهن راضيات إلي حد ما عن وجود معايير لتقيم الأداء بالمكتبة، بالنظر إلى ذلك نجد ما نسبته 60.0٪ غير راضيات تماماً.

جدول رقم (13) يبين الرضا عن نظام العمل بالمكتبة

العبارة/ البيان	التكرار من 30	النسبة المئوية
موافق	3	10.0
موافق تماماً	1	3.3
إلى حد ما	12	40.0
غير موافق	14	46.7
المجموع	30	100.0

التحليل:- يوضح الجدول أعلاه ان 3 من أفراد العينة نسبتهن 10.0٪ هن راضيات عن نظام العمل بالمكتبة، وإن واحدة فقط من أفراد العينة ونسبتها 3.3٪ هي راضية بشكل تام، وإن 12 من أفراد العينة ونسبتهن 40.0٪ هن إلى حد ما راضيا.

التعليق:- من الجدول السابق يمكننا استنتاج إن ما نسبته 13.3٪ من الموظفات راضيات تماماً وبشكل جيد،عن نظام العمل بالمكتبة، في الوقت نفسه إن نسبة 40.0٪ راضيات إلى حد ما عن نظام العمل بالمكتبة، بالنظر إلى ذلك نجد ما نسبته 46.7٪ غير راضيات تماماً.

جدول رقم (14) يبين وجود دعم مالي بالمكتبة

العبارة/ البيان	التكرار من 30	النسبة المئوية
موافق	5	16.7
موافق تماماً	2	6.7
إلى حد ما	7	33.3
غير موافق	16	43.3
المجموع	30	100.0

التحليل:- يوضح الجدول أعلاه إن 5 من أفراد العينة نسبتهن 16.7٪ هن راضيات عن وجود دعم مالي بالمكتبة، وإن 2 من أفراد نفس العينة ونسبتهن 6.7٪ راضياتان بشكل تام، وإن 7 من أفراد العينة ونسبتهن 33.3٪ راضيات إلي حد ما عن وجود دعم مالي بالمكتبة.

التعليق:- من الجدول السابق يمكننا استنتاج إن ما نسبته 23.4٪ من الموظفات راضيات تماماً وبشكل جيد، عن وجود دعم مالي بالمكتبة، في الوقت نفسه إن نسبة 33.3٪ منهن راضيات عن وجود دعم مالي بالمكتبة، بالنظر إلى ذلك نجد ما نسبته 43.3٪ غير راضيات تماماً.

جدول رقم (15) يبين سهولة الحصول على المجموعات المتاحة بالمكتبة

العبارة/ البيان	التكرار من 30	النسبة المئوية
موافق	7	23.3
موافق تماماً	3	10.0
إلى حد ما	7	23.3
غير موافق	13	43.4
المجموع	30	100.0

التحليل:- يوضح الجدول أعلاه إن 7 من افراد العينة ونسبتهن 23.3٪ هن راضيات عن سهولة الحصول على المجموعات المتاحة بالمكتبة، وإن 3 من أفراد العينة ونسبتهن 10.0٪ كذلك هن راضيات وبشكل تام عن سهولة الحصول على المجموعات المتاحة بالمكتبة، وإن 7 من افراد العينة ويمثلن نسبة 23.3٪ هن راضيات إلي حد ما.

التعليق:- من الجدول السابق يمكننا استنتاج إن ما نسبته 56.7٪ من افراد العينة راضيات بشكل جيد جداً عن سهولة الحصول على المجموعات المتاحة بالمكتبة، ونجد إن ما نسبته 43.4٪ غير راضيات تماماً.

جدول رقم (16) يبين تطبيق توزيع الإشراف على العمل بطرق معلنة وعادلة

العبارة/ البيان	التكرار من 30	النسبة المئوية
موافق	4	13.3
موافق تماماً	1	3.3
إلى حد ما	10	33.3
غير موافق	15	50.1
المجموع	30	100.0

التحليل:- يوضح الجدول أعلاه أن 4 من افراد العينة ونسبتهن 13.3٪ هن راضيات عن تطبيق توزيع الإشراف عن العمل بطرق معلنة وعادلة، وإن واحدة من أفراد العينة ونسبتها 3.3٪ راضية تماماً عن تطبيق هذا التوزيع، بينما إن 10 من

افراد العينة ونسبتهن 33.3٪ هن راضيات إلي حد ما عن تطبيق توزيع الإشراف عن العمل بطرق معلنة وعادلة.

التعليق:- من الجدول السابق يمكننا استنتاج إن ما نسبته 49.9٪ من افراد العينة راضيت بشكل جيد جداً عن تطبيق توزيع الإشراف على العمل بطرق معلنة وعادلة، ونجد إن ما نسبته 50.1٪ غير راضيات تماماً.

جدول رقم (- 17) يبين مناخ المكتبة الذي يساعد على الابتكار والتطور

العبارة/ البيان	التكرار من 30	النسبة المئوية
موافق	2	6.7
موافق تماما	4	13.3
إلى حد ما	4	13.3
غير موافق	20	66.7
المجموع	30	100.0

التحليل:- يوضح الجدول أعلاه إن 2 من افراد العينة ونسبتهن 6.7٪ هن راضيات عن مناخ المكتبة الذي يساعد على الابتكار والتطور، وإن 4 من افراد العينة ونسبتهن 13.3٪ هن راضياتإن تماما وان 4 منهن ونسبتهن 13.3٪ هن راضيات إلي حد ما. وإن 20 من افراد العينة ونسبتهن 66.7٪ هن غير راضيات

التعليق:- إن10 من افراد العينة ونسبتهن 33.3٪ راضيات بصورة جيدة جداً عن مناخ المكتبة الذي يساعد على الابتكار والتطور، في حين إن 20 الباقيات منهن ونسبتهن 66.7٪ هن غير راضيات تماماً عن هذا المناخ.

جدول رقم (18) يبين تجهيز المكتبة ومدى خدمتها للعملية التعليمية

العبارة/ البيان	التكرار من 30	النسبة المئوية
موافق	3	10.0
موافق تماما	3	10.0
إلى حد ما	4	13.3
غير موافق	20	66.7
المجموع	30	100.0

التحليل:- يوضح الجدول أعلاه إن 6 من افراد العينة ونسبتهن 20.0 هن راضيات عن تجهيز المكتبة ومدى خدمتها للعملية التعليمية، وإن 4 منهن ونسبتهن 13.3٪ هن راضيات إلي حد ما.

التعليق:- إن10 من افراد العينة ونسبتهن 33.3٪ راضيات بصورة جيدة جداً تجهيز المكتبة ومدى خدمتها للعملية التعليمية، في حين إن 20 الباقيات منهن ونسبتهن 66.7٪ هن غير راضيات تماماً عن هذا التجهيز.

جدول رقم (19) يبين تردد أعضاء التدريس على المكتبة للإطلاع

العبارة/ البيان	التكرار من 30	النسبة المئوية
موافق	5	16.7
موافق تماماً	1	3.3
إلى حد ما	10	33.3
غير موافق	14	46.7
المجموع	30	100.0

التحليل:- يوضح الجدول أعلاه ان 5 من افراد العينة ونسبتهن 16.7٪ هن راضيات عن تردد أعضاء التدريس على المكتبة للإطلاع، وإن واحدة من افراد العينة ونسبتها 3.3٪ راضية تماماً عن تطبيق هذا التردد، بينما إن 10 من افراد العينة ونسبتهن 33.3٪ هن راضيات إلي حد ما عن تردد أعضاء التدريس على المكتبة للإطلاع.

التعليق:- من الجدول السابق يمكننا استنتاج إن ما نسبتهن 53.3٪ من افراد العينة هن راضيت بشكل جيد جداً عن تردد أعضاء التدريس على المكتبة للإطلاع، ونجد ما نسبتهن 46.7٪ من أفراد نفس العينة هن غير راضيات تماما عن هذا التردد.

جدول رقم (20) يبين توفر خدمات الإنترنت بالشكل المناسب

العبارة/ البيان	التكرار من 30	النسبة المئوية
موافق	2	6.7
موافق تماما	0	0.0
إلى حد ما	1	3.3
غير موافق	27	90.0
المجموع	30	100.0

التحليل :- يوضح الجدول أعلاه إن 2 فقط من أفراد العينة ونسبتهما 6.7٪ راضيتان عن مناخ توفر خدمات الإنترنت بالشكل المناسب، وإن1 فقط لا غير منهن ونسبتها 3.3٪ هي راضية إلي حد ما .

التعليق :- إن 3 فقط من أفراد العينة ونسبتهن 10.0٪ هن راضيات بصورة جيدة عن توفر خدمات الإنترنت بالشكل المناسب، في حين إن 27 الباقيات منهن ونسبتهن 90.0٪ هن غير راضيات تماما عن توفر خدمات الإنترنت بالشكل المناسب.

جدول رقم (21) يبين المحافظة على الملكية الفكرية

العبارة/ البيان	التكرار من 30	النسبة المئوية
موافق	3	10.0
موافق تماماً	1	3.3
إلى حد ما	3	10.0
غير موافق	23	.76.7
المجموع	30	100.0

التحليل :- يوضح الجدول أعلاه إن 3 من أفراد العينة ونسبتهن 10.0٪ هن راضيات عن المحافظة على الملكية الفكرية، وإن واحدة من أفراد العينة ونسبتها 3.3٪ راضية تماماً عن تطبيق هذا التردد، بينما إن 3 من أفراد العينة ونسبتهن 10.0٪ هن راضيات إلي حد ما عن المحافظة على الملكية الفكرية.

التعليق :- من الجدول السابق يمكننا استنتاج إن ما نسبتهن 23.3٪ من أفراد العينة هن راضيت بشكل جيد جداً عن المحافظة على الملكية الفكرية، ونجد ما

نسبتهن 76.7٪ من أفراد نفس العينة هن غير راضيات تماماً عن المحافظة على الملكية الفكرية.

جدول رقم (22) يبين الرضا عن المرتب

العبارة/ البيان	التكرار من 30	النسبة المئوية
موافق	6	20.0
موافق تماما"	0	0.0
إلى حد ما	11	36.7
غير موافق	13	43.3
المجموع	30	100.0

التحليل:- يوضح الجدول أعلاه إن 6 من أفراد العينة ونسبتهم 20.0٪ هن راضيات عن المرتب، وإن 11 منهن ونسبتهن 36.7٪ هن راضيات إلي حد ما.

التعليق:- إن 17 من أفراد العينة ونسبتهن 56.7٪ هن راضيات بصورة جيدة جداً عن المرتب، في حين إن 13 الباقيات منهن ونسبتهن 43.3٪ هن غير راضيات تماماً عن هذا المرتب.

جدول رقم (23) يبين الشعور بالأمان الوظيفي

العبارة/ البيان	التكرار من 30	النسبة المئوية
موافق	11	36.7
موافق تماماً	4	13.3
إلى حد ما	6	20.0
غير موافق	9	30.0
المجموع	30	100.0

التحليل:- يوضح الجدول أعلاه إن 11 من أفراد العينة ونسبتهن 36.7٪ هن راضيات عن الشعور بالأمان الوظيفي، وإن 4 من أفراد العينة ونسبتهن 13.3٪ هن راضيات تماماً عن الشعور بالأمان الوظيفي، بينما إن 6 من أفراد العينة ونسبتهن 20.0٪ هن راضيات إلي حد ما عن هذا الشعور.

التعليق:- من الجدول السابق يمكننا استنتاج إن ما نسبتهن 70.0٪ من افراد العينة هن راضيات بشكل جيد جداً عن الشعور بالأمان الوظيفي، ونجد ما نسبتهن 30.0٪ من افراد نفس العينة هن غير راضيات تماماً عن هذا الشعور.

جدول رقم (24) يبين التامين الصحي

العبارة/ البيان	التكرار من 30	النسبة المئوية
موافق	2	6.7
موافق تماماً	0	0.0
إلى حد ما	1	3.3
غير موافق	27	90.0
المجموع	30	100.0

التحليل:- يوضح الجدول أعلاه إن 2 من افراد العينة ونسبتهما 6.7٪ هن راضيات عن التأمين الصحي، وإن 1 فقط من افراد نفس العينة ونسبتها 3.3٪ هي راضية إلي حد ما عن التأمين الصحي.

التعليق:- إن 2 من أفراد العينة ونسبهما 10.0٪ هن راضيات بصورة جيدة جداً عن التأمين الصحي، في حين إن 27 الباقيات منهن ونسبتهن 90.0٪ هن غير راضيات تماما عن هذا التأمين.

جدول رقم (25) يبين توزيع المكافئات

العبارة/ البيان	التكرار من 30	النسبة المئوية
موافق	1	3.3
موافق تماماً	1	3.3
إلى حد ما	3	10.0
غير موافق	25	83.4
المجموع	30	100.0

التحليل:- يوضح الجدول أعلاه إن واحدة فقط من أفراد العينة ونسبتها 3.3٪ هي راضية عن توزيع المكافئات، وإن واحدة فقط كذلك من أفراد العينة

ونسبتها 3.3٪ هي راضية تماماً عن توزيع المكافئات، بينما إن 3 من أفراد العينة ونسبتهن 10.0٪ هن راضيات إلي حد ما عن هذا التوزيع.

التعليق:- من الجدول السابق يمكننا استنتاج إن ما نسبتهن 16.6٪ من افراد العينة هن راضيت بشكل جيد جداً عن توزيع المكافئات، ونجد ما نسبتهن 83.4٪ من أفراد نفس العينة هن غير راضيات تماماً عن هذا التوزيع.

جدول رقم (26) يبين قرارات لتحسين المستوى الوظيفي

العبارة/ البيان	التكرار من 30	النسبة المئوية
موافق	5	16.7
موافق تماماً	0	0.0
إلى حد ما	7	23.3
غير موافق	18	60.0
المجموع	30	100.0

التحليل:- يوضح الجدول أعلاه إن 5 من أفراد العينة ونسبتهن 16.7٪ هن راضيات عن قرارات تحسين المستوى الوظيفي، وإن 7 من أفراد نفس العينة ونسبتهن 23.3٪ هن راضيات إلي حد ما عن هذه القرارات.

التعليق:- إن 12 من أفراد العينة ونسبهن 40.0٪ هن راضيات بصورة جيدة جداً عن قرارات تحسين المستوى الوظيفي، في حين إن 18 الباقيات منهن ونسبتهن 60.0٪ هن غير راضيات تماما عن هذه القرارات.

جدول رقم (27) يبين معايير اختيار وترقية القيادات

العبارة/ البيان	التكرار من 30	النسبة المئوية
موافق	6	20.0
موافق تماماً	0	0.0
إلى حد ما	3	10.0
غير موافق	21	70.0
المجموع	30	100.0

التحليل:- يوضح الجدول أعلاه إن 6 من افراد العينة ونسبتهن 20.0٪ راضيات عن معايير اختيار وترقية القيادات، وإن 3 فقط لا غير منهن ونسبتهن 10.0٪ هن راضيات إلى حد ما عن هذه المعايير.

التعليق:- إن 9 فقط من افراد العينة ونسبتهن 30.0٪ هن راضيات عن معايير اختيار وترقية القيادات، في حين إن 21 الباقيات منهن ونسبتهن 70.0٪ هن غير راضيات تماماً عن معايير اختيار وترقية القيادات، ونستنتج من ذلك إن أغلب أفراد العينة غير راضيات بصفة عامة عن هذه المعايير.

جدول رقم (28) يبين مدى ملائمة معايير الترقية مع التخصصات

العبارة/ البيان	التكرار من 30	النسبة المئوية
موافق	2	6.7
موافق تماماً	0	0.0
إلى حد ما	4	13.3
غير موافق	24	80.0
المجموع	30	100.0

التحليل:- يوضح الجدول أعلاه إن 2 فقط من افراد العينة ونسبتهن 6.7٪ راضيات عن مدى ملائمة معايير الترقية مع التخصصات، وإن 4 فقط لا غير منهن ونسبتهن 13.3٪ هن راضيات إلي حد ما عن مدى ملائمة هذه المعايير.

التعليق:- إن 6 فقط من أفراد العينة ونسبتهن 20.0٪ هن راضيات عن مدى ملائمة معايير الترقية مع التخصصات، في حين إن 24 الباقيات منهن ونسبتهن 80.0٪ هن غير راضيات تماماً عن مدى ملائمة معايير الترقية، ونستنتج من ذلك إن أغلب أفراد العينة غير راضيات بصفة عامة عن مدى ملائمة هذه المعايير.

جدول رقم (29) يبين العدالة في تطبيق قواعد التعين والترقية

العبارة/ البيان	التكرار من 30	النسبة المئوية
موافق	1	3.3
موافق تماماً	3	10.0
إلى حد ما	5	16.7
غير موافق	21	70.0
المجموع	30	100.0

التحليل:- يوضح الجدول أعلاه إن واحدة فقط من أفراد العينة ونسبتها 3.3٪ هي راضية عن العدالة في تطبيق قواعد التعين والترقية، وإن 3 فقط من أفراد العينة ونسبتهن 10.0٪ هن راضيات تماماً عن هذا التطبيق، بينما إن 5 من أفراد نفس العينة ونسبتهن 16.7٪ هن راضيات إلي حد ما عن هذا التطبيق.

التعليق:- من الجدول السابق يمكننا استنتاج إن ما نسبتهن 30.0٪ من افراد العينة هن راضيات بشكل جيد جدًا عن العدالة في تطبيق قواعد التعين والترقية، ونجد ما نسبتهن 70.0٪ من افراد نفس العينة هن غير راضيات تماماً عن هذا التطبيق، أي أن أغلب أفراد العينة غير راضيات عن طريقة هذا التطبيق.

جدول رقم (30) يبين تحديد الاحتياجات التدريبية

العبارة/ البيان	التكرار من 30	النسبة المئوية
موافق	4	13.3
موافق تماما	3	10.0
إلي حد ما	0	0.0
غير موافق	23	76.7
المجموع	30	100.0

التحليل:- يوضح الجدول أعلاه إن 4 من افراد العينة ونسبتهن 13.3٪ هن راضيات عن تحديد الاحتياجات التدريبية، وإن 3 فقط من أفراد نفس العينة ونسبتهن 10.0٪ هن راضيات تماماً عن هذا التحديد.

التعليق:- نستنتج إن 7 فقط من افراد العينة ونسبتهن 23.3٪ هن راضيات بصورة جيدة جداً عن تحديد الاحتياجات التدريبية، بينما الباقيات من أفراد العينة وعددهن 23 ويمثلن نسبة 76.7٪ غير راضيات عن هذا التحديد.

جدول رقم (31) يبين وجود خطة متكاملة للتدريب

العبارة/ البيان	التكرار من 30	النسبة المئوية
موافق	2	6.7
موافق تماماً	0	0.0
إلى حد ما	3	10.0
غير موافق	25	83.3
المجموع	30	100.0

التحليل:- يوضح الجدول أعلاه إن 2 فقط من أفراد العينة ونسبتهن 6.7٪ هن راضيات عن وجود خطة متكاملة للتدريب، وإن 3 فقط لا غير من أفراد نفس العينة ونسبتهن 10.0٪ هن راضيات إلي حد ما عن وجود هذه الخطة.

التعليق:- يتضح لنا إن 5 فقط من أفراد العينة ونسبتهن 16.7٪ هن راضيات عن وجود خطة متكاملة للتدريب، في حين إن 25 الباقيات منهن ونسبتهن 83.3٪ هن غير راضيات تماماً عن وجود هذه الخطة، ونستنج من ذلك إن اغلب افراد العينة غير راضيات بصفة عامة عن فعلية وجود خطة متكاملة للتدريب.

جدول رقم (32) يبين مدى ملائمة موضوعات الدورات مع المهارات المطلوبة

العبارة/ البيان	التكرار من 30	النسبة المئوية
موافق	3	10.0
موافق تماماً	2	6.7
إلى حد ما	6	20.0
غير موافق	19	63.3
المجموع	30	100.0

التحليل:- يوضح الجدول أعلاه إن 3 فقط من افراد العينة ونسبتهن 10.0٪ هن راضيات عن مدى ملائمة موضوعات الدورات مع المهارات المطلوبة، وإن 2 فقط من أفراد العينة ونسبتهن 6.7٪ هن راضيات تماماً عن هذا التلائم، بينما إن 6 من أفراد نفس العينة ونسبتهن 20.0٪ هن راضيات إلي حد ما عن مدى ملائمة موضوعات الدورات مع المهارات المطلوبة.

التعليق:- من الجدول السابق يمكننا استنتاج إن ما نسبتهن 36.7٪ من أفراد العينة هن راضيات بشكل جيد جداً عن مدى ملائمة موضوعات الدورات مع المهارات المطلوبة، ونجد ما نسبتهن 63.3٪ من أفراد نفس العينة هن غير راضيات تماماً عن هذا التطبيق، أي أن أغلب أفراد العينة غير راضيات عن مدى هذه الملائمة.

جدول رقم (33) يبين فعالية العلاقة مع القيادات الأكاديمية

العبارة/ البيان	التكرار من 30	النسبة المئوية
موافق	1	3.3
موافق تماماً	0	0.0
إلى حد ما	5	16.7
غير موافق	24	80.0
المجموع	30	100.0

التحليل:- يوضح الجدول أعلاه إن واحدة فقط من أفراد العينة ونسبتها 3.3٪ هي راضية عن فعالية العلاقة مع القيادات الأكاديمية، وإن 5 فقط لا غير من نفس العينة ونسبتهن 16.7٪ هن راضيات، إلي حد ما عن هذه فعالية.

التعليق:- نستنتج إن 6 فقط من أفراد العينة ونسبتهن 20.0٪ هن راضيات عن فعالية العلاقة مع القيادات الأكاديمية، في حين إن 24 الباقيات منهن ونسبتهن 80.0٪ هن غير راضيات تماماً عن فاعلية العلاقة مع القيادات الأكاديمية، ونستنتج من ذلك إن أغلب أفراد العينة غير راضيات بصيفة عامة عن فعالية هذه العلاقة.

جدول رقم (34) يبين فعالية قرارات مجالس الأقسام

العبارة/ البيان	التكرار من 30	النسبة المئوية
موافق	3	10.0
موافق تماماً	1	3.3
إلى حد ما	2	6.7
غير موافق	24	80.0
المجموع	30	100.0

التحليل:- يوضح الجدول أعلاه إن 3 فقط من أفراد العينة ونسبتهن 10.0٪ هن راضيات عن فعالية قرارات مجالس الأقسام، وإن واحدة فقط من أفراد العينة ونسبتها 3.3٪ هي راضية تماماً عن هذه الفعالية، بينما إن 2 من أفراد نفس العينة ونسبتهما 6.7٪ هما راضيتان إلي حد ما عن فعالية قرارات مجالس الأقسام.

التعليق:- من الجدول السابق يمكننا استنتاج إن ما نسبتهن 20.0٪ من أفراد العينة هن راضيات بشكل جيد جداً عن فعالية قرارات مجالس الأقسام، ونجد ما نسبتهن 80.0٪ من أفراد نفس العينة هن غير راضيات تماما عن هذه الفعالية.

جدول رقم (35) يبين مصدقية الإدارة في تنفيذ القرارات

العبارة/ البيان	التكرار من 30	النسبة المئوية
موافق	5	16.7
موافق تماماً	1	3.3
إلى حد ما	6	20.0
غير موافق	18	60.0
المجموع	30	100.0

التحليل:- يوضح الجدول أعلاه إن 5 فقط من أفراد العينة ونسبتهن 16.7٪ هن راضيات عن مصدقية الإدارة في تنفيذ القرارات، وإن واحدة فقط من أفراد العينة ونسبتها 3.3٪ هي راضية تماماً عن هذه المصدقية، بينما إن 6 من أفراد

نفس العينة ونسبتهن 20.0٪ هن راضيات إلي حد ما عن مصدقية الإدارة في تنفيذ ا.

التعليق:- من الجدول السابق يمكننا استنتاج إن ما نسبتهن 40.0٪ من افراد العينة هن راضيات بشكل جيد جداً عن مصدقية الإدارة في تنفيذ القرارات، ونجد ما نسبتهن 60.0٪ من افراد نفس العينة هن غير راضيات تماما عن هذه المصدقية.

جدول رقم (36) يبين ترك المكتبة والعمل باي مكان اخر

العبارة/ البيان	التكرار من 30	النسبة المئوية
موافق	3	10.0
موافق تماماً	2	6.7
إلى حد ما	5	16.7
غير موافق	20	66.6
المجموع	30	100.0

التحليل:- يوضح الجدول اعلاه إن 3 فقط من افراد العينة ونسبتهن 10.0٪ هن راضيات عن ترك المكتبة والعمل بأي مكان اخر، وإن اثنين فقط من افراد العينة ونسبتهما 6.7٪ هما راضيتان تماماً عن ترك المكتبة والعمل بأي مكان اخر، بينما إن 5 من أفراد نفس العينة ونسبتهن 16.7٪ هن راضيات إلي حد ما عن ترك المكتبة والعمل بأي مكان آخر.

التعليق:- من الجدول السابق يمكننا استنتاج إن ما نسبتهن 33.4٪ من افراد العينة هن راضيات بشكل جيد جداً عن ترك المكتبة والعمل بأي مكان اخر، ونجد ما نسبتهن 66.6٪ من افراد نفس العينة هن غير راضيات تماما عن ترك المكتبة والعمل بأي مكان اخر.

جدول رقم (37) يبين مدى مناسبة النموذج المستخدم لهذه الدراسة

العبارة/ البيان	التكرار من 30	النسبة المئوية
موافق	9	30.0
موافق تماماً	7	23.3
إلى حد ما	9	30.0
غير موافق	5	16.7
المجموع	30	100.0

التحليل:- يوضح الجدول اعلاه إن 9 من أفراد العينة ونسبتهن 30.0٪ هن راضيات عن مدى مناسبة النموذج المستخدم لهذه الدراسة، وإن 7 من افراد العينة ونسبتهن 23.3٪ هن راضيات تماماً عن مدى مناسبة النموذج المستخدم لهذه الدراسة، بينما إن 9 من افراد نفس العينة ونسبتهن 30.0٪ هن راضيات إلي حد ما عن مدى مناسبة هذا النموذج.

التعليق:- من الجدول السابق يمكننا استنتاج إن ما نسبتهن 8.3٪ من أفراد العينة هن راضيات بشكل ممتاز عن مدى مناسبة النموذج المستخدم لهذه الدراسة، ونجد ما نسبتهن 16.7٪ من افراد نفس العينة هن غير راضيات تماما عن هذا النموذج.

5. النتائج

توصل الباحثون من خلال دراستهم الاستطلاعية هذه إلي عدة نتائج متمثلة في النقاط التالية:-

- **إن الموظفات اللاتي تم إجراء البحث عليهن ينتمون إلي أربع فئات عمرية تتراوح بين 25 سنة و45 سنة.**
- **جميع الموظفات لديهن مؤهلات جامعية أغلبهن متخصصات في مجال المكتبات والمعلومات.**
- **سنوات خبرتهن تتراوح بين 13 سنة و23 سنة، وهذا له تأثير على الرضا الوظيفي لديهن.**

- اغلبهن يشعرن بأنهن يقدمن افضل ما لديهن من أداء في عملهن داخل المكتبة.
- أكثر من نصفهن غير راضيات عن توزيع الأعباء الوظيفية عليهن من قبل المؤسسة الأم.
- اغلبهن راضيات عن عدد المستهدفين من خدماتهن التي يقومن بتقديمها لهم داخل المكتبة.
- أغلبهن راضيات عن علمهن باختصاصاتهن الوظيفية ومسؤولياتهن وحقوقهن وواجباتهن وعملهن كفريق واحد داخل المكتبة.
- أكثر من نصفهن غير راضيات عن المعايير الموضوعة من قبل المؤسسة الأم لتقيم أدائهن داخل المكتبة.
- أكثر من نصفهن غير راضيات عن مناخ المكتبة الذي يساعد على الإبتكار والتطور، وعن مدى تجهيز المكتبة من قبل المؤسسة الأم لتقديم خدماتها للعملية التعليمية على خير وجه.
- جل الموظفات غير راضيات عن توفير خدمات الإنترنت بالشكل المناسب داخل المكتبة من قبل المؤسسة الأم.
- أكثر من نصف الموظفات راضيات عن مرتباتهن الممنوحة لهن من قبل المؤسسة الأم.
- جل الموظفات غير راضيات عن التأمين الصحي الممنوح لهن من قبل المؤسسة الأم.
- جل الموظفات غير راضيات عن توزيع المكافئات بينهن من قبل المؤسسة الأم.
- جل الموظفات غير راضيات عن قرارات المؤسسة الأم بخصوص تحسين المستوى الوظيفي لديهن من حيث وضع الخطة التدريبية وتحديد الاحتياجات واختيار المواضيع المناسبة لتخصصهن.

- جل الموظفات غير راضيات عن المعايير الموضوعة من قبل المؤسسة الأم في اختيار وترقية القيادات وعدم عدالتها في تطبيق قواعد التعيين.
- أكثر من نصف الموظفات غير راضيات عن مصدقية إدارة المؤسسة الأم في تنفيذ القرارات الخاصة بعملهن داخل المكتبة.
- جل الموظفات غير راضيات عن ترك عملهن بالمكتبات والانتقال للعمل بأماكن أخرى وهذا يثبت لنا مدى ارتباطهن بعملهن داخل المكتبة بالرغم من وجود عوامل عدم الرضا الوظيفي.

ومن خلال الاستعراض السابق لنتائج هذه الدراسة يتضح لنا إن جميع الموظفات بالمكتبات لا يشعرن بالرضا الوظيفي التام وهذا له تأثيره المباشر على أدائهن داخل المكتبات التي يعملن بها.

6. التوصيات

1- أن يكون الرضا الوظيفي من بين الموضوعات التي تحظى باهتمام المؤسسة الأم التي تتبع لها المكتبة بعد أن اتضحت علاقته بالإنتاجية، فزيادة الرضا لدى الموظفات سيسهم دون شك في تحسين أدائهن ورفع إنتاجيتهن كما أن زيادة الإنتاجية تؤدي بالتالي إلى رفع نسبة الرضا الوظيفي حسبما أثبتت النتائج.

2- لتحقيق الرضا الوظيفي المنشود لأخصائيات المكتبات[*] وزيادة إنتاجيتهن لابد من الاهتمام بالعوامل والمتغيرات المؤثرة فيه، ويأتي في مقدمتها المكافآت، وخطابات الشكر، وتحسين مستوى المرتبات، ولا ننسى أن المرتبات أصبحت حاليا لا تتناسب مع مستويات المعيشة.

3- على المؤسسة الأم التي تتبعها المكتبة أن تعد لائحة تنظيمية للحوافز المالية والمعنوية باعتبارها وسائل وأدوات تسهم في رفع الروح المعنوية وسد الاحتياجات المادية لموظفات المكتبة.

4- على المؤسسة الأم اتخاذ القرارات المناسبة لتحسين ورفع المستوى الوظيفي لموظفات المكتبة وذلك بوضع الخطط التدريبية اللازمة وتحديد الاحتياجات واختيار المواضيع المناسبة لتخصصهن.

5- على إدارة المكتبة توفير ما تحتاج إليه الأخوات المتخصصات من مستلزمات خاصة بعملهن وما يحتاجهن من تشجيع وتحفيز للرفع من مستواهن وتحبيبهن في عملهن والرضا به.

6- على المؤسسة الأم توفير خدمات الإنترنت داخل المكتبة حتى يتسنى لهن الاستعانة ببعض مواقع المكتبات العالمية في إعداد الإجراءات الفنية لمحتويات أوعية المعلومات المتوفرة بالمكتبة.

7- العلاقة مع الرؤساء بصفة عامة والعلاقة بين الزميلات فيما بينهم يجب أن تكون علاقة جيدة فهي كل ما كانت علاقة مبنية على التقدير والاحترام المتبادل كل ما كان القبول على العمل ومن ثما الرضا عليه.

8- نوع العمل القصد هنا التخصص يفترض أن يتم العمل في نفس مجال التخصص أي أنه من الخطأ العمل في مكان آخر غير ذات صلة بالتخصص نفسه بهذا ينتج عنه عدم الرضا.

7. هوامش الدراسة:

1- الغامدي ، فالح عبد الله علي. استخدام أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك فيصل: دراسة استطلاعية.- المجلة العربية للمعلومات. مج 14، ع 2.- تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1993. ص 25

2- بوعزة، عبد المجيد .الرضا الوظيفي - المجلة العربية للمعلومات ؛ مج 14، ع 2 - تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، 1993.ص 55.

3- Locke , E . (1976) The nature and causes of Job satisfaction , In M.D. Dunnatte (Ed.), Handbook of Industrial and Organizational Psychology , 1297 – 1349, chic go : Rad – McNally.

4- Spector , P . E (1997) Job satisfaction : Application , assessment , Causes , and consequences , Thousand Caks , C A : sage p. 120

5- Ehrenberg , R.G" stud ourselves : the cadmic Labor market " journal of laborEconomic 21 , p. 267

و ،. 6- Zoghi c ,Robst (2003) " why have public university Prpfessor done badly ? " Economics of Education Review , 22 pp

Changes in HRM and job satisfaction, the evidence from) 1991Ward و) Sloane 7 - Workplace Employment Relations Survey"، Human Resource Management Journal, Vol. 18,Issue-2, 1991, Pg (97–195)

. Implementers Teacher Job satisfaction in1992 Bassو Forde و Barrent 8--

l schoo management, Santiago, Preiffer, U .S A, 1992, pp1-11.

9Roethlisbeger و Zalenzunik،و , 1958 Christenson و - The Attitudes of teachers and head teachers towards Job satisfaction in Tanzanian Primary schools ". The Ohio State University , Dissertation Abstracts .p .224

Teacher Perceived Principal Leadership Behavior 1982Alao and Reported), 10(-,),Job Satisfaction Leadership Behavior ,DAT,A53/07 ,P.2198 .

10 - زاهية، عزيون. التحفيز واثره على الضا الوظيفي لمرود البشري في المؤسسة الاقتصادية.- اسكيكدة : جامعة 20 اوت 1945، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، 2007.

12- Gupta K. Shashi & Joshi Rosy, Human Recourse Management, 2008, Pg (20.9 to 20.17

13-Khan N.V., Personal management, 2006, Pg (132

14- Rao Subba P., Essential of HRM & Industrial Relationships, 2005, Pg (480

15- Rao Subba P., Essential of HRM & Industrial Relationships, 2005, Pg (483

16-Aswathappa k., Human Recourse & Management, 2003, Pg 244

17- وزارة الشئون الاجتماعية. المرأة الليبية : أرقام ومؤشرات.- طرابلس : الوزارة، 2010. ص21.

18- الهيئة القومية للمعلومات. الكتاب الإحصائي 2009 (السكان) سنوية.- طرابلس : الهيئة، 2009. ص14.

الوعي المعلوماتي ومهارات التعليم الذاتي
... قراءة تحليلية ورؤية مستقبلية

د.حنان الصادق بيزان
قسم دراسات المعلومات الأكاديمية الليبية للدراسات العليا

مستخلص :

إن أول اتصال بين السماء والأرض تم مع بداية مشارف الرسالة المحمدية على صاحبها أفضل الصلاة والتسليم. في قوله عز وجل بسم الله الرحمن الرحيم إقرأ باسم ربك الذي خلق الإنسان من علق إقرا وربك الأكرم الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم " صدق الله العظيم . ولعل هذا ما كان إلا تقديرا لقيمة وأهمية العلم والمعرفة، فهما المفتاح الذي عن طريقهما يمكن نشر الوعي والثقافة وبواسطتهما تتصل الأفكار ويصبح التفكير الإنساني عملية متصلة ومستمرة.

من خلال صقل مهارات التعلم الذاتي ومحو الأمية المعلوماتية التي تهدف للوصول لمرحلة الاستقلالية، بمعنى العثور على المعلومات وتوظيفها بفاعلية كجزء من عملية اتخاذ القرارات في المواقف الحياتية الدراسية والمهنية. مما يؤدي لتمكن الأفراد من تحسين أدائهم العلمي والمهني، ويكون في مقدورهم مواكبة التغيرات التكنولوجية، حتى يتسنى لهم أن يكونوا أشخاصا فعالين ومقتدرين في مجتمع المعلومات والمعرفة. اذ تعد مهارات التعلم الذاتي المستمر أحد أهم المحاور الرئيسية في منظومة التقدم الحضاري المجتمعي.

لذا فان هذه الورقة البحثية تنطلق من مشكلة أساسية وهامة إلا وهي غياب أو ضعف الاهتمام بمحو الأمية المعلوماتية وصقل مهارات التعلم الذاتي

المستمر، مما ينعكس سلبا على وعي وإدراك الأشخاص لمسألة الوعي المعلوماتي ودوره في تحقيق التقدم المجتمعي، من خلال الأهداف التالية:

1. التركيز بشكل أساسي على تحليل الوعي المعلوماتي وفوائد تحقيقه.
2. استعراض أهم معايير الوعي المعلوماتي.
3. تأطير رؤية مستقبلية لإكساب مهارات الوعي المعلوماتي من اجل ضمان استمرارية التعلم.

الكلمات المفتاحية : المعلوماتية، الوعي المعلوماتي، الأمية المعلوماتية، التعلم الذاتي.

أولا : نظرة تمهيدية... لتحليل مفهوم الوعي المعلوماتي

لاشك أن ما فرضته المعلوماتية والعولمة على التعليم والتعلم من متغيرات جعلته ينحو جانب الاستثمار المعرفي، حيث أصبح المتعلم من هذا المنظور هو ذلك الفرد القادر على امتلاك التصور والرؤية المستقبلية، لمواجهة المشكلات والتحديات. لذا تمركزت اهتمامات نظم التعليم الحديثة حول تيسير سبل تفاعل الأفراد مع مصادر المعلومات والمعرفة، وتنمية انماط التفكير لديهم وصقل مهاراتهم، اللازمة للتعاملات الحياتية المختلفة في خصوصيات الثقافة وعمومياتها (حسن يحي ... وآخرون،2010، ص749)

حيث أجمع خبراء الاقتصاد والتعليم على ان التعليم يعد استثماراً للرأس المال البشري، أي أن المعرفة والمهارة والقدرة على حل المشكلات لها قيمة مستمرة خصوصا لدى الدول ذات العائد الجيد من الاستثمار في التعليم بمستوياته المختلفة من مرحلة الحضانة ورياض الأطفال حتى الجامعة، حيث تكشف البحوث على أن عائد الاستثمار أعلى ما يكون في السنوات الأولى من تعليم الأطفال لمهارات القراءة،

وقد حذر خبراء التعليم من خطر أوجه القصور في التعليم الثانوي، وتمهد السنوات الأولى المسرح لما يلي من تعلم وبدون القدرة على القراءة، فان التفوق في المرحلة الثانوية وما يليها أمر يصعب تحقيقه.(ريتشارد ،1998،ص 9)

إذ ان القيم والمهارات التي يتم غرسها واكتسابها تظهر دلالات القيم لدى الطلاب في صورة مؤشرات سلوكية تعبر عن تطلعاتهم أو أهداف يسعون إلى تحقيقها وبذلك نستطيع تنشئة جيل مزود بقدرات عملية متميزة تجعله قادرا على جعل التقدم اقرب إلى حاجاته الحقيقية وقيمه وتطلعاته، كما ان عصر المعلوماتية يتطلب إكساب الطلاب نسقا قيميا يمكنهم من خلاله امتلاك أدوات هذا العصر (رجاء غازي،2010،ص825)، فانه يتطلب أيضا مهارات وقدرات للتعامل مع المعلوماتية اي مجموعة من القيم التي يمكن ان نحتكم إليها.

في نفس السياق هنالك تحدي يلوح في الآفاق يواجه تشكيل مجتمع المعلومات الا وهو تنمية الذكاء بمعنى القدرة التكيفية للمواطنين في مواجهة الظروف سريعة التغير، حيث يبدأ الذكاء بالمستوى الشخصي لدى الأفراد ثم يتطور ويتعمق إلى مستوى الذكاء الجمعي، وهنا تبرز أهمية ومكانة المؤسسات التعليمية المعنية بصقل المهارات التي من بينها الذكاء الشخصي للأفراد لتحقيق الأهداف العامة لتغيير البيئة الاجتماعية (السيد يسن،2009،32) التي تسهم إلى حد كبير في تحقيق التقدم الحضاري المجتمعي.

لذا فان تنمية التفكير "العقلي معلوماتيا" يهدف إلى تمكين الطالب من إنتاج المعلومات بقدراته الذاتية نحو المعرفة وتحفيزه نحو الابتكار والإبداع لخلق جيل يمتلك العقل المعلوماتي، ويتطلب هذا بطبيعة الحال من المعلم ان يكون فعالا وان يدرك حاجة طلابه للمعلومات، ويعمل على إشباعها، مع الإدراك بأن التعليم استثمار بشري له مدخلاته وعملياته ومخرجاته وأهدافه، وفي ضوء ذلك قد شهد

ميدان التعليم بشكل عام وطرق التدريس بشكل خاص ، جدلا واسعا لإعادة صياغته (انشراح الجبريني، 2009، ص222،238)، لكي يتسنى الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والواقع المعلوماتي الجديد.

في هذا الصدد فإن استخدام الحاسوب في التعليم يفرض واقعا جديدا على طرق التدريس، باعتباره يعد مصدر حيويا للمعلومات، إضافة لتكنولوجيا الوسائط المتعددة التي تساعد في سهولة إدخال ودمج النصوص والصور والفيديو والأصوات، التي من شأنها جعل البرامج التعليمة أكثر جمالا وإثارة وتشويق باستخدام وسائط تخزين ذات كثافة عالية. (انشراح الجبريني، 2009، ص222، 238- 239) . حيث أثرت ثورتي الاتصالات والمعلومات والدمج بينهما على المجتمعات، لتأخذ بيدها على طريق الرقي والتقدم، ويعد محو الأمية المعلوماتية مقياسا لإظهار قدرة الإنسان على تحقيق التكيف المجتمعي.

لقد تنوعت الأمية المعلوماتية ما بين أمية التعامل مع الأدوات التكنولوجية ومصادر المعلومات الرقمية، لذا صار من ركائز محو الأمية المعلوماتية تفهم تدفق المعلومات واختيار وتقييم ورصد ومناقشة واستخلاص وترتيب وتكامل وتوثيق المعلومات، ويلعب محو الأمية المعلوماتية دورا رئيسيا في بناء القوة المعرفية وتأكيد حقوق الإنسان في الوصول للمعارف ويشجع على تعدد الاختيارات بما يضمن دائما مقاومة الأمية المعلوماتية مع رفع احتكار وسيطرة الفكرة الواحدة أو التفسير الأوحد قيد التمحيص والمراجعة والنقد. (فاتن عزازي،2009،ص351- 352)

اذ تعني الأمية المعلوماتية القدرة على الوصول للمعلومة عمليا وتقييمها وان امتلاك هذه المهارة يتطلب ما يلي :-

1. معرفة القراءة والكتابة.
2. الاعتراف بالحاجة إلى المعلومات التي يريدها.

3. إدارة المعلومات المختلفة والتشجيع على التعلم من خلال الحياة.
4. معرفة مهارة التعامل مع الحاسوب وشبكة المعلومات الدولية.

بمعنى أكثر دقة القدرة على الاعتراف بتوقيت الاحتياج إلى المعلومة والقدرة على تحديد مكان المعلومة وتقييمها واستعمالها عمليا .(فاتن عزازي،2009،ص352- 353). كما انه هنالك من يعرفها بأنها امتلاك القدرات التي تمكن الفرد من معرفة متى يحتاج إلى المعلومة ويحدد مكانها ويقيمها ويستعملها عمليا بشكل صحيح، وعلى ذلك فمحو الأمية المعلوماتية تتضمن جملة مهارات من أهمها :-

1. ادارك الحاجة للمعلومات.
2. تحديد وقت الاحتياج إلى المعلومة وتوظيفها بشكل صحيح.
3. تقييم المعلومة ومصادرها وإدراك العلاقة بين المعلومات وتوظيف المعلومات للوصول إلى هدف محدد.
4. تفهم السياق الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والإطار القانوني للمعلومات.
5. امتلاك أخلاقيات التعامل مع المعلومة والقدرة على توليد معلومات جديدة.
6. الاعتراف بان محو الأمية المعلوماتية هو شرط للتعلم الذاتي مدى الحياة. (فاتن عزازي،2009،ص354- 355)

في هذا المنعطف الحرج تبرز أهمية دور التربية في تنمية العقل الواعي معلوماتيا، الناقد لما حوله، الذي يصعب تزييفه وخداعه، حيث يبرز دورا مزدوجا للتربية فهي من جانب تنمي لدى الطلاب أهمية احترام خصوصية الغير، (فاتن عزازي،2009،ص349) ومن جانب آخر تشجعهم على إتاحة المعلومات والنفاذ السريع إليها، خصوصا وان المعلومات تتضاعف، وأن التضخم في المعلومات المنشورة

سوف يستمر في الازدياد قد يؤدي إلى ظاهرة الإرهاق المعلوماتي. مما سيؤثر بطبيعة الحال بطريقة أو بأخرى في التعليم والتعلم.

إزاء ذلك فان التوسع في استخدام الإنترنت زاد المعلومات بقدر لم يكن له مثيل في السابق، وبالتأكيد فإن هناك معلومات قيّمة متاحة للطلاب والمعلمين، ولابد ان يدرك المسؤولين عن التعليم بأن عليهم أن يمكنوا الطلاب من تفهم وإدراك أهمية وقيمة المعلومات. لاشك ان مفهوم التعلم يتغير حسب مراحل التطور المجتمعي، ففي الماضي كان يقصد بالشخص المتعلم من يستطيع الكتابة والقراءة، بينما الآن وببساطة فإن معرفة الكتابة ليست كافية، لذا فإن مفهوم الشخص المتعلم قد يكون مختلفا، وان إحدى تلك المفاهيم المطلوبة هي الوعي المعلوماتي. (تايلور،2009،ص 23)، وكاستجابة طبيعة حصلت في أمريكا على تقرير (نداء الأمة في خطر) ،(Nation at Risk) فان المجلس الوطني لعلم المكتبات والمعلومات(NCLIS)، ذكر ان الهدف الأساسي من التربية هو انه على كل طالب أن يتعلم كيف يحدد المعلومات المطلوبة وينظمها ويقدمها بطريقة مقنعة وواضحة.

لا يخفى على المتتبع انه مع نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي نشرت الجمعية الأمريكية لأمناء المكتبات المدرسية وجمعية التقنية والاتصال التربوية، كتاب" قوة المعلومات:الخطوط العريضة لمراكز مصادر التعلم "والذي اشتمل على" رسالة مركز مصادر التعلم الذي هو عبارة عن مكتبة مدرسية شاملة ومتطورة ، مؤكدا على أهمية دوره في تلبية الاحتياجات المعلوماتية "وأكدت هذه التوصية على أهمية أن يكون الطلاب والمعلمين مستخدمين مؤثرين للأفكار والمعلومات. (تايلور،2009،ص24- 25)

من التوصية أعلاه لعلنا نصل لتحديد ملامح مفهوم الوعي المعلوماتي المتمثل في "القدرة على البحث عن المعلومات واستخدامهـــا" وقد تطور ذلك حيث

قدم كتاب ((قوة المعلومات : إرشادات لبرامج مراكز مصادر التعلم (Information Power: Guidelines for School Library Media Programs))) مجموعة من معايير لتحديد مفهوم الوعي المعلوماتي كما سيتضح لاحقا، هذه المعايير تعد في غاية الأهمية لأنها وضعت حدوداً لإتقان مجموعة مهارات، وأعطت أمثلة للأوقات التي قد نحتاج فيها للوعي المعلوماتي. (تايلور،2009،ص25).

بشكل عام يمكننا الوقوف على خصائص المتمتع بالوعي المعلوماتي، عن طريق إدراكه وتفهمه بأن المعلومات الكاملة والدقيقة هي أساس صناعة القرار الذكي. كما انه لديه قدرة على التعرف إلى احتياجه من المعلومات، تمكنه من تحدد الأسئلة أو الطلب بناء على احتياجه للمعلومات، مما يساعده على تطور إستراتيجيات بحث ناجحة، تترجم رغباته المعلوماتية ومن ثم يصل إلى مصادر معلومات رقمية، مبنية على استخدامه للحاسوب وغيره من تكنولوجيا المعلومات الأخرى، ويقيّم المعلومات وينظم المعلومات للتطبيق العملي، ويدمج المعلومات الجديدة مع المعرفة الموجودة، ويستخدم المعلومات في التفكير النقدي وحل المشكلات. لذا فان مفهوم الوعي المعلوماتي ليس تدريس المهارات المكتبية فحسب، وإنما تتعدى معرفة الاستخدام الحاسوبي.(تايلور،2009،ص27).

اذ ينبغي عدم الخلط بين معرفة استخدام الحاسوب والوعي المعلوماتي، فالمعلومات ليست مهمة في حد ذاتها، وهي فعلا لا قولا، لا تعادل المعرفة، واستنادا لذلك فإن المقدرة على التفكير الناقد والجدلي تعد ذات أهمية بالغة، وعلى عكس مهارات المكتبة، فالوعي المعلوماتي يؤكد على التفكير والاستنتاج. وهو ليس برنامجاً أو طريقة، ولكنه هدف يعكس قدرات الطلاب على استخدام المعلومات، كما انه يعتمد أساساً على تطوير المعلومات وفهمها وإدراكها.

لعل في هذا ما يجسد أهميه الوعي المعلوماتي. إذ يعتقد البعض أن الوعي المعلوماتي مرتبط بمهارات المكتبة كتحديد مكان المعلومات، والوصول إليها، وعملية تعلم المعلومات، من تقويم واستخدام، واتصال وبالوصول المتزايد للمعلومات، فهو مرتبطا بتصنيف المعلومة وتقويمها واستخدامها، حيث تساعد المتعلم على تطوير الإدراك الحسي لنظام المعلومات وبالتالي يصبح باحثا ناجحا، عن طريق إتقان مهارات التعلم الذاتي .

إن أهمية الوعي المعلوماتي تكمن في أن الطلاب لا يستطيعون تعلم كل ما يمكن أن يحتاجوا إليه لكي يستمروا وينجحوا في الحياة، بل لابد ان يُعلموا كيف يستوعبون أهمية تقدير قيمة المعلومات ودقتها، بمعنى آخر إن الحلم بغَدٍ أفضل وجديد سوف يُدرك عندما يتخرج الشباب وهم مسلحون بمهارات الوعي المعلوماتي، وإن معرفة الحاسوب، ومعرفة الوسائط المتعددة، والثقافة الرقمية بشكل عام، جميعها مهارات مهمة يمكن استخدامها في التعليم، ولكن يجب الأخذ في الاعتبار ان جميع تلك المصطلحات لا تستخدم كمرادف للوعي المعلوماتي .

اذ يتجسد الوعي المعلوماتي في المقدرة على إدراك الحاجة للمعلومات، ومهارة الوصول إليها، وتقويمها، واستخدامها، وربط المعلومات بعضها ببعض. ومن ثم الإفادة في المواقف الحياتية بشكل عام فمهارات الوعي المعلوماتي أصبحت مطلوبة كمهارات دائمة في القرن الحادي والعشرين.(تايلور،2009،ص29-33)

ثانيا : مشاهد استقرائية ... لمعايير الوعي المعلوماتي للإفادة

يعد النمط الحديث من التعليم يُكسب المتعلم المهارات والقدرات والكفايات والخبرات التي تساعده على استيعاب المعلومات والمعرفة ونقدها والتوظيف الأمثل لها بتطبيقها عمليا وانتهاج المعرفة وتطويرها. فانه من شروطه أو معاييره لابد من

توافر المهارات الأساسية كمهارات التعلم من قبيل مهارات البحث في مصادر المعلومات ومهارات تنظيم وتصنيف مواردها ومهارات التواصل وقراءة وكتابة وتحدثا واستماعا، وقد أضافه إليها بطبيعة الحال مهارات جديدة كاستخدام الحاسوب والانترنت، كما سنرى ذلك لاحقا(سمير القطب،2009،ص457،435) ، لذا نحن بحاجة إلى مهارات الوعي المعلوماتي التي تركز على عملية التعلم أكثر من عملية نشر المعلومات أو توزيعها، فالهدف هو إعداد الطلاب لكي يكونوا مستخدمين فاعلين للمعلومات خلال حياتهم العلمية والعملية.

وضعت جمعية أمناء المكتبات المدرسية الأمريكية (AASL)، والجمعية التربوية للتقنية والاتصال (AECT) تسعة معايير للوعي المعلوماتي حيث سبق التنويه إليها: (أولهم الوعي المعلوماتي . ثانيهم لتعلم الذاتي . ثالثهم المسؤولية الاجتماعية)، وكل معيار يحتوي على ثلاثة معايير فرعية على النحو التالي:

أولاً :الوعي المعلوماتي: المتعلم المثقف معلوماتياً

المعيار الأول : يستطيع الوصول للمعلومات بفاعلية وكفاءة.

المعيار الثاني :يستطيع تقويم المعلومات باقتدار وبأسلوب ناقد.

المعيار الثالث : يستطيع استخدام المعلومات بدقة وإبداع.

ثانياً :التعلم الذاتي:المتعلم المعتمد على ذاته هو مثقف معلوماتياً

المعيار الرابع : يتعقب المعلومات ذات الارتباط باهتماماته الشخصية.

المعيار الخامس : يقدر النتاج العلمي والأدبي واشكال التعبير الإبداعية المختلفة للمعلومات.

المعيار السادس :يجتهد في الوصول إلى التميز في البحث عن المعلومات وإبداع المعرفة.

ثالثاً :المسؤولية الاجتماعية: المتعلم الذي يسهم بإيجابية في مجتمع التعلم والمجتمع عموماً هو

المعيار السابع : يدرك اهمية المعلومات للمجتمع.

المعيار الثامن : يمارس سلوكاً اصيلاً فيما يتعلق بالمعلومات والتكنولوجيا.

المعيار التاسع : يشارك بفاعلية ضمن المجموعة في السعي نحو المعلومات وإنتاجها.(تايلور،2009،ص45- 46)

اذ ان كل معيار من المعايير أعلاه له مؤشراته، وثلاثة مستويات من الإتقان، فعلى سبيل المثال :المعيار الأول"المتعلم المثقف معلوماتياً يستطيع الوصول للمعلومات بفاعلية وكفاءة" ، وهذا يكون أول مؤشر،"مدركاً الحاجة للمعلومات"، ويستوجب التنبيه على اختصاصيي مراكز مصادر التعلم أن يضعوا في الاعتبار اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تساعد الطلاب على تطوير الإدراك الواقعي لنظام المعلومات، وإعداد الطلاب لكي يكونوا باحثين ناجحين، وأن يميزوا المعلومات المفيدة من غيرها.

من الجدير بالذكر أن مهارات المعلومات لا تعالج بمعزل عن غيرها، ولكنها انشطة مرتبطة تحتوي على طريقة للتفكير عند استخدام المعلومات، إن المعيار الأول : يركز على الوصول للمعلومات بكفاءة وفاعلية، ويشتمل على إدراك الحاجة إلى المعلومات، وإعداد الأسئلة، والبحث عن مصادر المعلومات المناسبة، وتقديم الأسئلة التي تتطلب من الطالب بأن يستخدم مستوىً عاليا من مهارات التفكير الناقد، والمستوى المنخفض لأسئلة إيجاد الحقائق الذي يتطلب مستوى المبتدئين(تايلور،2009،ص47- 49)، وهذا المستوى المنخفض لأسئلة إيجاد الحقائق عادة ما يكون أساسيا.

ويلاحظ على المعيار الثاني تقويم المعلومات باقتدار وبأسلوب ناقد مهم في ضوء كمية المعلومات المتوافرة لا بد أن يكون الطلاب قادرين على التمييز بين المعلومات ألدقيقة وغير الدقيقة الموثوقة وغير الموثوقة، وقادرين على التمييز بين الحقائق ووجهات النظر، مع تحديد المعلومات غير الدقيقة والوصول إلى المعلومات التي تجيب على سؤال البحث. في حين بالمعيار الثالث يستطيع المتعلم استخدام المعلومات بشكل صحيح ومبدع، فالطالب يعرف ويستخدم طرقاً مختلفة لتنظيم المعلومات، ودمج المعرفة الجديدة بما هو معروف مسبقاً، وتطبيق التفكير النقدي، وحل المشكلات، وربط النتائج في شكل مناسب، والتركيز في هذا المعيار على التفكير في طرق جديدة . وتطبيق هذه المعلومات بطرق مختلفة، واستخدامها يؤدي إلى تطوير فهم جديد(تايلور،2009،ص49- 51)، وكل من التفكير النقدي وحل المشكلات مهم وضروري.

ان المتعلم المعتمد على ذاته يتطلب فن اجل الفهم والاستيعاب قراءة فاعلة تحتاج إلى تفاعل نشط مع المحتوى المعلوماتي، ويتضمن هذا التفاعل النشط اكتساب المعلومات وتحصيلها فضلا عن تطوير طرق مناسبة للفهم والتطبيق والتقييم لها، إضافة لذلك يتطلب الأمر قراءة متفحصة لكافة الأفكار والمفاهيم، وبشكل عام عن طريق الدراسة والفهم والاستيعاب تتحقق فائدة أساسية مهمة تكمن في انها تزيد من التحصيل الدراسي للمتعلم وتساعده في الوصول إلى تحقيق أهدافه الدراسية بسرعة اكبر وبنوعيه افضل. (سيد شتا ،2006،ص 249،252)

في نفس السياق يتضح لمتأمل المعيار الرابع :المتعلم المعتمد على ذاته يتعقب المعلومات ذات الارتباط باهتماماته الشخصية، وبمجالات اخرى كالهوايات على سبيل المثال لا الحصر، ومن هنا فإن إنتاج المعلومات يتزايد، والحلول تقترح، وتطور، وتقوّم، وذلك حسب الاهتمامات الشخصية التي تعد عاملا مها ودافعا حاسما

لإيجاد المعلومات. والحاجة للمعرفة. ويكمل ذلك المعيار الخامس :تقدير الأدب المنشور وغيره من الإبداعات المبتكرة من المعلومات، وهو جوهر هذا المعيار الذي ينص على أن المتعلم المعتمد على ذاته هو مثقف معلوماتيا، يقدر النتاج العلمي والأدبي وكافة أشكال التعبير الإبداعية المختلفة للمعلومات.

في حين ان المعيار السادس : المتعلم المعتمد على ذاته يجتهد في الوصول إلى التميز في البحث عن المعلومات وإبداع المعرفة، وعلى الطالب المعتمد على ذاته أن يعلم أن المراجعة هي القاعدة وليست الاستثناء، والطالب الذي يقيم نفسه هو جزء مهم من هذه القاعدة، لاشك ان الطلاب بحاجة إلى نماذج لما يجب أن يكون عليه العرض، كما انهم بحاجة ايضا إلى أمثلة جيدة للعرض الشفهي، وعروض البوربوينت، والصور، والملصقات. (تايلور،2009،ص52- 54) ولا يغيب عن الأذهان في هذا المقام انه من متطلبات التعلم الذاتي، اكتساب المهارات المتعلقة بعملية تخطيط الوقت وبرمجته وإدارته،و تفهم طبيعة التخطيط المتضمن في نظام التعلم المستمر وأبعاده، والتخطيط لإدارة الوقت يشكل مهارة أساسية للتفوق في الدراسة وزيادة التحصيل خصوصا لدى المتعلم ذاتيا، حيث تشكل عادة الدراسة المنتظمة إحدى المهارات الهامة وهي تفيد كثيرا في توفير الوقت واقتصاد الجهد والإفادة القصوى منها لدى المتعلم المعتمد على ذاته. (سيد شتا ،2006،ص151- 152، 196)

ان المعيار السابع :يستوجب على المتعلم أن يدرك أهمية المعلومات للمجتمع والمعلومات تلتمس من مصادر، وسياقات، وثقافات مختلفة، ومن هنا نجد أن الطلاب يحترمون حق الوصول المتساوي والعادل للمعلومات، ويهتمون بوصول كل شخص إلى المعلومات. ليس اختصاصي مراكز مصادر التعلم من يقدم المصادر التي تحمل وجهات النظر، والثقافات، والأشكال المختلفة فقط، ولكن أيضا لابد أن يشجع

الطلاب على استخدام كل ما سبق، وأحيانا قد يعني ذلك أن يستخدم الطالب شريط فيديو، أو يقابل عضواً من المجتمع، وبلا شك فإن الطلاب يجب أن يكونوا قادرين على تمييز أي نوع من المصادر هو الأنسب لإعطاء المعلومات.

وفقاً للمعيار الثامن يمارس الطلاب سلوكاً أصيلا فيما يتعلق بالمعلومات وتكنولوجيا المعلومات، فالطالب لابد أن يحترم حقوق الملكية الفكرية، والاستخدام المسؤول لتكنولوجيا المعلومات: كأن يُدرس لهم كيفية احترام تلك الحقوق، ويستطيعون الشعور بأنه إذا كتب احدهم شيئا ما وجاء آخر ونسبه إلى نفسه فهذه تعتبر سرقة، ولابد أن يطلب من الطلاب أن يستشهدوا بالإنترنت، وقواعد البيانات التي يستخدمونها، ويعد المعيار التاسع : التركيز على الطلاب الذين يشاركون بفاعلية ضمن المجموعة في السعي نحو المعلومات وإنتاجها، ومشاركة هذه المعلومات والمعرفة مع الآخرين مع احترام أفكارهم، ويطلب منهم أن تكون مشاركاتهم وإسهاماتهم هادفه إلى إيجاد الحلول، ومشاركة هذه الحلول والمعلومات مع الآخرين لتعميم المعلومات الناتجة والحلول وتطويرها وتقويمها. (تايلور،2009،ص55- 57).

في هذا المقام لابد من الاعتراف والتسليم بفوائد تلك المعايير التسعة للوعي المعلوماتي ، حيث تعد الحجر الأساس في تطوير تدريس الوعي المعلوماتي، اذ يجب على اختصاصيي مراكز مصادر التعلم، ان يعملون مع معلمي الفصول من اجل تحقيق المنافع فهي أصبحت إطار عمل لهم. ومن خلالها لتحقيق التقدم الذي يتماشى مع عصر المعلومات والمعرفة.

اذ ان المتعلم في عصر المعلوماتية يمتلك القدرة على التغيير والتجديد والمبادرة والإبداع والعمل الذاتي ويمتلك روح المغامرة وإرادة التحدي والسيطرة على المستقبل، وانه يمتلك عقلية استقلالية ناقدة لا تقبل التقليد ولا التبعية ولكنها

تمارس النقد المتواصل للذات وللآخر، عقلية نقدية تقبل التعددية والفرص المتكافئة فتحترم الرأي المخالف وتؤمن بالحوار مع الآخر وتقبل النقد، و التعاون والتضامن والعمل الجماعي المشترك مع الابتعاد عن العصبية والتعصب، أن تكون لديه عقلية منفتحة على غيرها من الثقافات تسعى لامتلاك ما هو مشترك إنساني عام وتتفوق فيه مع الحفاظ على القسمات القومية والخصوصية الحضارية (رجاء غازي،2010،ص 811).

حيث ينطلق المبدع إلى تغيير واقعه في ضوء ما أبدعه، وحينما ينجح في ذلك فان الدائرة تدور من جديد وهكذا يكون جدل الاخذ والعطاء، إضافة إلى التكيف مع الحاضر ، لكي يكون ذو عقلية مستقبلية تعتمد على التخطيط ، بمعنى أدق ذو عقلية علمية تحفز على مزيد من التخطيط للتعلم مدى الحياة. (رجاء غازي،2010،ص 812)

ثالثا: رؤية استشرافيه ... لإكساب مهارات الوعي المعلوماتي

لاشك ان الاقتصاد هو منظومة المجتمع وقد كان التعليم هو منظومة فرعية تكاد تكون منقطعة الصلة بالمنظومات الاجتماعية الأخرى لتتفاعل معها، الا في أضيق الحدود حتى شبه البعض المدارس بالمعاقل المنعزلة بفعل المتغيرات الاجتماعية، التي تلقى بضغوطها على منظومة التعليم مطالبة بضرورة التجديد بدلا عن تزايد الهوة التي تفصل بين المؤسسة التعليمية ومجتمعها يوما بعد يوم. خصوصا مع غياب الوعي المعلوماتي وتعثر صقل المهارات التعلم الذاتي، بينما يحتل التعليم موقع الصدارة في المنظومة المجتمعية الحديثة، ففي مجتمع اقتصاد المعرفة يحتل التعليم والتعلم موضع القلب حتى تُكسب الفرد والمجتمع القدرة على التكيف التلقائي.

إلا ان واقع علاقة التعليم بالمجتمع مازالت ابعد ما تكون عن التحديد فهي تتطلب تأسيس وتأصيل من فروع علمية شتى تتراوح ما بين علم السياسة إلى التكنولوجيا، ويرتقى مجتمع اقتصاد المعرفة إلى مستوى مجتمع التعلم الذي يتعلم فيه الجميع البشر والنظم والآلات يصبح التعليم محور هاما وأساسيا للجميع كالهواء المنعش يتنفسه الجميع ، من الملاحظ ان هنالك اتفاق على ثلاث غايات رئيسية لابد ان توفي بها التربية في كل عصر وهي:

1. إكساب المعرفة.
2. التكيف مع المجتمع.
3. تنمية الذات والقدرات الشخصية.

لقد أضاف عصر المعلومات بعدا رابعا تربويا الا وهو ضرورة إعداد إنسان العصر لمواجهة مطالب الحياة في ظل العولمة ولعل ما تقدم لا يختلف عن ما جاء في تقرير اليونسكو (التعليم ذلك الكنز المكنون): تعلم لتعرف، تعلم لتعمل، تعلم لتكون، تعلم لتشارك الآخرين. (نبيل علي ، 2009،ص59- 61).

يتبادر للأذهان في هذا المنعطف الحرج سؤالا هاما : كيف يبدأ المتخصصون في مركز مصادر التعلم التخطيط لبرنامج الوعي المعلوماتي؟ الواقع انه لا توجد إجابة واضحة عن هذه السؤال، لأن الكثير يعتمد على مدى وجود معايير للوعي المعلوماتي على المستوى المحلي، وعلى مهمة إدارة التعليم ومدى تطوير المكتبات المدرسية وتحولها إلى مركز مصادر التعلم حيث يبدأ عملية تطوير ودمج مهارات الوعي المعلوماتي ضمن المقررات الدراسية، وهو عادة يرى الحاجة إلى نقل هذه المهارات، وتلبية حاجة الطلاب لهذه المعرفة، ويتسلح بالبراهين لاحتياج الوعي المعلوماتي على مستوى المبنى وتجهيزه .

في هذا الصدد اقترح (هرتزل1994) ضرورة أخذ المبادرة بدلاً من الانتظار، فإذا انتظرت فربما لا يأتي الدعم ، قم بعمل واجباتك قبل الذهاب لمقابلة المدير، فعندما تذهب بمشكلة لابد أن يكون معك اقتراح الحلول والبدائل، تحدث مع الناس قبل تحدثك مع المسؤول، كما انه هناك حاجة للإفادة من البحوث والدراسات، وفيما يفكر المعلمون، وتعرف أن ما تريده، سوف يؤثر على تحصيل الطلاب. لا تَسْتَعِنْ بلغة وعناوين غير واضحة، واستخدم لغة مباشرة. (تايلور،2009،ص81)

من الصعب التفكير في التخطيط من اجل تحسين التعليم وصقل مهارات الوعي بأهمية المعلومات والمعلوماتية دون وجود معلم جيد ، فينبغي رفع المستويات المطلوبة للالتحاق ببرامج إعداد المعلمين وكذلك رفع المتطلبات الضرورية لتأهيل المعلمين، فالفجوة بين أعضاء هيئة التدريس ذوي الوجهة البحثية وأقرانهم ذوي الوجهة العملية في حاجة إلى ان تزول ويحتاج معلموا المرحلة الابتدائية إلى إعداد أكثر استفاضة للتعليم وإلى تدريب أكثر جدية على الجوانب العملية في التعليم، بحيث يكون الاهتمام بالاتجاهين معا مادام المعلمين في حاجة لاستخدام مصادر المعلومات بمراكز مصادر التعلم بمعنى المكتبات المدرسية من منظور متطور. (ريتشارد،1998 ، ص137)

اختصاصي مركز مصادر التعلم يشارك في العملية التعليمية بل يقودها للمسار السليم ان صح التعبير، فيجب عليه أن ينضم إلى المعلمين ليحدد العامل المشترك بين احتياجات الطلاب المعلوماتية ومحتويات المناهج الدراسية، ومخرجات التعليم، فإن الاختصاصي يجب عليه أن يكون قائداً مبدعاً في التدريس، ومخاطراً، ومتجدداً ، ولكي يتسنى ذلك لابد من مساندة الإدارة المدرسية، وإن مفتاح نجاح

العملية يكمن في إشراك المعلمين والإداريين .وبدون انضمامهم ستكون مناهج الوعي المعلوماتي تنسب إلى اختصاصي مركز مصادر التعلم فقط، ولضمان تفاعل المعلمين ومشاركتهم في المناهج لابد أن يكونوا جزءاً من التخطيط.

الواقع لا توجد طريقة واحدة يتم من خلالها طرح مهارات الوعي المعلوماتي، ودمجه مع المناهج الأخرى، إذ أن جميعها تعتمد على ما هو موجود بالفعل في المدرسة، وفي إحدى إدارات التعليم حيث منهج الوعي المعلوماتي بالفعل موجود، نلاحظ أن اختصاصيي مراكز مصادر التعلم يتطلعون للمناهج الموجودة، ويلاحظون متى تعلم المهارات، وبعدها يضعون مهارات الوعي المعلوماتي لهذه المناهج، و يضعون أيضا تدريبات للمعلمين على المهارات التي تعلم في كل منهج، والمشاركة مع المعلمين في تدريس تلك المهارات(تايلور،2009،ص 82- 84)

ان التغيير المنشود لا يكون بسرعة وسهولة، عادة تأخذ من ثلاث إلى خمس سنوات، والتعرف إلى ما يعوق الدمج يمكن أن تساعد اختصاصي مركز مصادر التعلم على التغيير، ويمكن تلخيص أهم العوامل المساعدة على دمج مهارات الوعي المعلوماتي في الآتي:-

- توقعات مدير المدرسة للدور التدريسي لاختصاصي مركز مصادر التعلم ومهارات الوعي المعلوماتي ستكون مدمجة مع المناهج الأخرى.
- إشراك المعلمين في تطوير مهارات الوعي المعلوماتي، وذلك حتى يلاحظوا الارتباطات ، وكيف يمكن لهذه المهارات أن تساعد الطلاب.

بينما تعد من بين أهم عوائق دمج مهارات الوعي المعلوماتي: -

- اتجاهات المعلمين ومعتقداتهم نحو مهارات الوعي المعلوماتي بأنها تعد إضافة، وأنه لا يوجد وقت خلال اليوم لتدريسها.

- الوقت المتاح للمعلمين واختصاصيي مراكز مصادر التعلم للعمل معا من أجل التخطيط لدمج مهارات الوعي المعلوماتي قد يكون قصيراً.
- العجز عن الحصول على الدعم الإداري، واعتبار المعلمين أن الوعي المعلوماتي غير مهم.
- الممارسة التربوية، مثل التدريس من كتاب المقرر الدراسي، أو الاعتماد على الاختبارات المعيارية. (تايلور،2009،ص90- 91)

يلاحظ الدور الذي تلعبه الإدارة المدرسية، اذ إن ضغط توقعات المدير، ووقت التدريب ضروريان، فإذا لم يقيم المدير الوعي المعلوماتي فلن يفعل ذلك أيضا أعضاء هيئة التدريس، فكل من المعلمين واختصاصيي مراكز مصادر التعلم بحاجة إلى أن يجعلوا الطلاب قادرين على التعلم المستمر طوال الحياة، فهذا هدف أساسي من أهداف الوعي المعلوماتي، ولابد أن يؤكد المدير على أن هناك وقتاً للمعلمين واختصاصيي مركز مصادر التعلم للتعاون ؛ ولذا عليه أن يحدد الاتجاه العام، فإذا توقع التعاون فسوف يحدث.

يعد تخطيط المناهج مهماً في عملية الوعي المعلوماتي، لأنه يوضح ماذا سيدرس الطالب؟ ومن سيقوم بذلك؟ ومتى يكون ذلك؟ كما يساعد المعلمين على تحديد الفجوات، والإعادة، وهدف عملية الدمج، ومقابلة المعطيات بالمعايير، والتخطيط يدعم نقاشات المعلمين حول كيفية تحقيق منظومة المنهج مع المعايير والمعطيات. وتكمن أهمية تخطيط المناهج في تحديد التداخل في الموضوعات، فإذا كانت صحيحة فسوف تنشئ مناهج متماسكة. ويمكن من خلال الوعي المعلوماتي تعريف تخطيط المناهج على أنه :عملية تحديد ماهية مهارات الوعي المعلوماتي التي يجب أن تدرس، وفي أي منهج تدرس كل مهارة؟ ومتى تدرس؟ وأي المهارات التي يحتاج إلى دمجها؟ وما هي مهارات الوعي المعلوماتي التي تستخدم من أجل مساعدة

الطلاب في تحقيق المعايير؟ والمكون الآخر يكمن في تحديد المناهج التي لم يتم دمجها مع مهارات الوعي المعلوماتي. (تايلور،2009،ص91- 95)

لذا فان المؤهلات الأساسية تلك التي سبق الإشارة إليها، لن تكون الضمان لعالم الوظائف مستقبلا فالحاجة المستقبلية ستتركز على اكتساب مؤهلات جديدة وخبرات عالية من خلال التدريب المستمر. والأفراد وفق هذا المنظور الجديد مطالبون بتطوير قدراتهم لتتواءم بسرعة مع المواقف الجديدة، فبالإضافة إلى توافر المهارات الأساسية عند طالبي العمل، لابد ان تتوافر مهارات أخرى يطلق عليها بالمهارات السلسة والناعمة soft-skills ، مثل المقدرة على العمل الجماعي وحل المشكلات والتفكير المستقبلي الإستشرافي (سمير القطب،2009،ص457)

إن تدريس مهارات الوعي المعلوماتي في الوقت الذي يحتاجها الطلاب فيه، هذا التعاون مع المعلمين مهم جداً، فعند تدريس المهارات بمعزل عن المواد الدراسية نجد ان الطلاب لا يتذكرون مهارات الوعي المعلوماتي، لأنهم لا يرون حاجة لها ، كما أنهم لم يتلقوا بشكل مباشر اي تدريب على استخدامها. اما تدريسها ربطاً بالمواد الدراسية فإنها تجعل الطلاب يتحفزون لتعلم مهارات الوعي المعلوماتي، ويصبحون باستخدام طرقهم الخاصة مفكرين مستقلين، ومتعلمين مدى الحياة . ليس التعاون ضروريا فقط، ولكن الارتباط بجداول مرنة في التعامل يكون مطلوبا ايضا(تايلور،2009،ص96- 100).

فمن اجل التحفيز للتعلم الذاتي بشكل فعال لابد من إتباع منهجية (استمع – اقرأ- ناقش)، من اجل الارتقاء بالتعلم ذاتيا، اذ يساعد الطلاب على نحو مثالي للتعليم ذاتيا في جميع الاتجاهات التي تسمح بها بيئاتهم وإمكانياتهم، اذ ان العملية التعليمية ما هي الا فن تحريك الفضول الطبيعي في العقل بهدف إشباعه فيما بعد ذاتيا .(انتوني ف،2009، ص41)

ولا يخفى على المتتبع تعريف منظومة اليونسكو عن علاقة تكنولوجيا المعلومات بالتنمية على انها عملية توسيع مجال الخيارات أمام الناس، وتنمية وعيهم وقدراتهم وزيادة معارفهم وان غياب المعرفة وشح المعلومات سيؤديان في النهاية إلى تفكك المجتمع ان إشاعة المعرفة وإتاحة المعلومات تزيدان من فاعلية المجتمع وحيويته ومن منسوب ديمقراطيته ومناعته ضد أساليب الاستبداد والإستلاب الثقافي.

ان استخدام مصطلح المعرفة يعد تجاويا مع ما الحت عليه منظمة اليونسكو، وما أكدته وثيقة حديثة لها بعنوان "نحو مجتمعات المعرفة" ويبرز استخدام مجتمع المعرفة توجها هاما وأساسيا لسد احد أوجه النقص الأساسية في الخطاب المعلوماتي العربي الراهن، حيث ركزت الإستراتيجية التنمية المعلوماتية العربية القطرية والإقليمية على شق النفاذ إلى مصادر المعلومات دون الجوانب الأخرى لدورة إكساب المعرفة، والتي يقصد بها جوانب كاستخلاص المعرفة من الكم الهائل من المعلومات المتوافرة، وتوظيفها لحل الإشكاليـــة وتوليد المعرفة الجديدة التي تعد إنتاجا فكريا. (نبيل علي ، 2009،ص47- 51)

من اجل التخطيط لاكتساب مهارات الوعي المعلوماتي على المستوى المجتمعي والمؤسسي لابد من إعادة هيكلة نظام التعليم السائد وتوفير السبل التي تمكن الطلاب ان يتفوقوا بدلا من فرض طرق معينة عليهم وذلك من اجل تعزيز المهارات وتنمية الإبداع، وتغيير المؤسسة التعليمية شكلا ومضمونا وتنوع التعليم ليناسب احتياجات العمل ويعزز القدرات الفردية، إضافة إلى إعادة هيكلة التعليم بحيث يصبح أكثر مرونة وتشويقا وإنتاجا للمعرفة، مع الاخذ في الاعتبار اقتران التعليم بالتدريب والتحول من الفصول الدراسية التقليدية إلى الفصول الذكية بتطوير الاستراتجيات والأدوات التدريسية، وجعلها معتمدة على البرمجيات

التفاعلية(سمير القطب،2009،ص478- 479) ونظم التعليم عن بعد ونظم التعلم الذاتي.

ختاما ، نحن مطالبون اليوم بتربية جديدة تعتمد أسسا جديدة، وتربية تنطلق من مبدأ التغيير وتسير على هدى الإبداع وتعتمد الحوار وتعلي من القيم الديمقراطية، تربية منفتحة تعتمد على معطيات التكنولوجيا ومبدأ الاستمرارية وقيم التعاون والتكامل انها في النهاية تربية علمية عقلانية ناقدة، تأتي رفضا شاملا للتربية التقليدية التي تعتمد على التلقين والجمود والذاكرة والتسلط والانغلاق، نحن مطالبون بتربية جديدة تعنى بالإنسان في تكامل مقوماته الإنسانية، من تنمية جسدية وعقلية ووجدانية واجتماعية إلى أقصى ما يمكن. مما يمكنه من توسيع خياراته في الإشباع لحاجاته المتكاملة حقوقا وواجبات وفي المشاركة الواسعة في أفاق حياة مجتمعية(رجاء غازي،2010،ص812)، وهي تربية تعني أيضا تمكين الإنسان من تحقيق ذاته وبذاته.

المراجـــــع :

1. أنتوني ف . مانزو ..واخرون . تعلم المحتوى التعليم الاستراتيجي لتعلم استراتيجي؛ ترجمة أيمن الطباع ـ الرياض :مكتبة العبيكان، 2009.
2. انشراح مصطفى الجبريني ." المعلوماتية في خدمة منظومة التعليم والتعلم : جامعة القدس المفتوحة نموذجا " ـ اعمال مؤتمر توظيف المعلوماتية في ثقافة الأجيال العربية تحرير ضياء الدين زاهر ـ جامعة سيناء ، المركز العربي للتعليم والتنمية ـ الرياض : مجموعة قرطبة ،2009 .
3. جوي تايلور. الوعي المعلوماتي ومراكز مصادر التعلم = Information Literacy and school library media center؛ ترجمة حمد إبراهيم العمران ـ الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية ،2008.

4. حسن بن عايل احمد." رؤية استشرافيه لمستقبل التخصصات البينية للدراسات العليا الجامعية في عصر المعلوماتية "- أعمال مؤتمر المعلوماتية وقضايا التنمية العربية رؤى واستراتيجيات - تحرير ضياء الدين زاهر- جامعة سيناء ، المركز العربي للتعليم والتنمية - الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث ،2010 .

5. رجاء فؤاد غازي." دور المدرسة الثانوية العامة في إكساب طلابها الوعي بقيم المعلوماتية "دراسة ميدانية" - أعمال مؤتمر المعلوماتية وقضايا التنمية العربية رؤى واستراتيجيات - تحرير ضياء الدين زاهر- جامعة سيناء ، المركز العربي للتعليم والتنمية - الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث ،2010 .

6. ريتشارد د س .اندرسون ..واخرون. أمة قارئة ؛ ترجمة شوقي السيد الشريفي- القاهرة : الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1998.

7. سمير عبدالحميد القطب." تعليم المعلوماتية وتفعيل هوية الإنسان العربي في مجتمع المعرفة "تصور مقترح"" - أعمال مؤتمر توظيف المعلوماتية في ثقافة الأجيال العربية - تحرير ضياء الدين زاهر- جامعة سيناء ، المركز العربي للتعليم والتنمية - الرياض : مجموعة قرطبة ،2009 .

8. سيد شتا ... واخرون . مهارات التعليم الذاتي - طرابلس: الجامعة المفتوحة ،2006.

9. السيد يسن ." التحليل الثقافي لإشكالية توظيف المعلوماتية في ثقافة الأجيال العربية "- أعمال مؤتمر توظيف المعلوماتية في ثقافة الأجيال العربية - تحرير ضياء الدين زاهر- جامعة سيناء ، المركز العربي للتعليم والتنمية ؛ الرياض : مجموعة قرطبة ،2009 .

10. فاتن محمد عزازي ." تصور مقترح لمحو الأمية المعلوماتية في التعليم الجامعي" - أعمال مؤتمر توظيف المعلوماتية في ثقافة الأجيال العربية - تحرير ضياء الدين زاهر- جامعة سيناء ، المركز العربي للتعليم والتنمية - الرياض : مجموعة قرطبة ،2009 .

11. نبيل علي ." علاقة الثقافة وتكنولوجيا المعلومات من منظور ثقافة الشباب" أعمال مؤتمر توظيف المعلوماتية في ثقافة الأجيال العربية - تحرير ضياء الدين زاهر- جامعة سيناء ، المركز العربي للتعليم والتنمية - الرياض : مجموعة قرطبة ،2009 .

Libyan Association for Libraries, Information and Archives

Libyan Journal of Libraries, Information and Archives

Bi- Anuual Refereed specialized Journal published by:
Libyan Association for Libraries, Information and Archives

No. 1 - June / 2014